جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر حوكمة البنوك على الأداء المالي

- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2012-2022) -

من إعداد المترشح:

✍ المهدي بقادر

نوقشت و أجيزت علناً بتاريخ: 2025/02/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عصام بوزيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	رئيسًا
بوبكر شماخي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مشرفًا ومقرراً
عبد اللطيف طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مناقشًا
عبد العزيز ميلودي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مناقشًا
علي بن ساحة	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشًا
حمزة عمي السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

أثر حوكمة البنوك على الأداء المالي

- دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2012-2022) -

من إعداد المترشح:

✍ المهدي بقادر

نوقشت و أجيزت علناً بتاريخ: 2025/02/24

أمام اللجنة المكونة من السادة:

اسم ولقب الأستاذ	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
عصام بوزيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	رئيسًا
بوبكر شماخي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مشرفًا ومقرراً
عبد اللطيف طيبي	أستاذ التعليم العالي	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مناقشًا
عبد العزيز ميلودي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح– ورقلة	مناقشًا
علي بن ساحة	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشًا
حمزة عمي السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة غرداية	مناقشًا

السنة الجامعية: 2024 - 2025

{ رب أوزعني أن أشكر نعمتك الَّتِي

أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ

صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي

إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ }

(سورة الأحقاف : 15)

الإهداء

إلى من حملتني في أحشائها وهنا على وهن والتي سخرت كل دعواتها لتشق لي طريقاً دون وهن وتعب "إلى أمي الغالية حفظها الله"

إلى من كان بمثابة حجر الأســـاس لتحقيق حلمي، ومن كان دعما لي في كل خطوة أخطوها، إلى من أتذكر رســـالته ســـنة 2021 والتي كانت الداعم الأساسي لي ""إلى أبي صديقي الغالي حفظه الله"

إلى التي ســـاندتني و تحملت معي صـــعاب هذا المولود العلمي الجديد "إلى زوجتي العزيزة حفظها الله"

الذين كانوا دائمًا سندي في هذه الحياة، وإلى من شاركوني لحظات الفرح والتحدي، إلى من لم يبخلوا يومًا بالدعم والتشـــجيع، وكانوا مصـــدرًا لقوتي وإصـــراري على المضـــي قدمًا، بفضـــل محبتكم ودعمكم المســـتمر، تمكنت من تحقيق هذا الإنجاز "إلى إخوتي كل باســـمه عبد المنعم، عبد العزيز، **فاطمة**، أم كلثوم، خديجة"

إلى مسك العائلة "ضحى وفرح"

إلى من غرس فيا حب العلم والتعلم أســـتاذي الفاضـــل "دحمون عطية رحمة الله عليه"

أهدي ثمرة هذا العمل عربونا لوفائهم وصبرهم ودعمهم ووقوفهم إلى جانبي.

الشُكر

يقول النبي ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

كل كلمات الشكر لا تفي حق أستاذي ومشرفي **"شماخي بوبكر"** الذي زرع الثقة في نفسي وجعلني قادراً على المضي قدما لإنجاز هذا العمل؛

أتوجه بالشكر إلى كل من الأستاذين عطية سالم وحجاج عبد الرؤوف اللذان لم يبخلا علي بنصائحهما العلمية التي كانت بمثابة الحل لجميع مشكلاتي العلمية؛

إلى كل الهيئات العلمية لكلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير؛

إلى كل مسيري البنوك المحلية في ولاية ورقلة على صبرهم وتحملهم لنا لإنجاز هذا العمل؛

إلى مسيري الفرع الولائي لسجل التجاري لولاية ورقلة لمساهمتهم بالوثائق اللازمة لإنجاز هذا العمل؛

إلى مكتب آفاق للمحاسبة على إتاحة كل الظروف لأتفرغ لهذا البحث؛

إلى صديقي يونس بن كريمة الذي كان بمثابة الأخ و الزميل والمساند في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراســـة إلى قياس تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، وذلك من خلال دراسـة قياسـية تدمج بين نماذج المعادلات غير المرتبطة ظاهريا SURE ونماذج بيانات بانل Panel، باسـتخدام برنامجي **Stata17 & Eviews13**، على عينة مكون من 16 بنكاً في الجزائر خلال الفترة الزمنية "2012-2022"، معتمدا فيها على 4 متغيرات تابعة تم قياســها من خلال مؤشــري الربحية، نســبة الســيولة و ملاءة رأس المال، وفيما يخص المغيرات المســتقلة تم اعتماد 7 متغيرات من أجل قياس آليات الحوكمة والتي تمثلت في كل من حجم مجلس الإدارة، والازدواجية في منصب المدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، حجم لجنة التدقيق، ونوعية الملكية، وملكية المســـاهمين "**تركيز الملكية**"، إضـــافةً إلى ثلاثة متغيرات ضـابطة لقياس التأثير الكلي، توصـلت الدراسـة إلى وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصــول، حيث يؤثر حجم المجلس بشــكل إيجابي ومعنوي على هذا المؤشــر، كما أوصــت الدراســة بضــرورة تعديل حجم مجلس الإدارة بما يتناســب مع حجم البنك، وذلك بهدف تحقيق أقصى عائد مالي ممكن وتحسين الأداء المالي للبنك.

الكلمات المفتاحية: حوكمة البنوك، آليات حوكمة البنوك، أداء مالي، بنوك تجارية جزائرية.

Abstract:

This study aims to measure the impact of governance on the financial performance of Algerian commercial banks through an econometric study that integrates Seemingly Unrelated Regression Equations (SURE) models with panel data methodologies. The analysis was conducted using Eviews13 and Stata17 software on a sample of 16 banks in Algeria over the period 2012-2022.The research employed four dependent variables measured through two profitability indicators, liquidity ratio, and capital adequacy. For the independent variables, seven governance mechanisms were examined: board size, CEO duality, board independence, board meetings, audit committee size, ownership type, and shareholder ownership concentration. Additionally, three control variables were included to measure the overall impact. The findings reveal a significant effect of board size on Return on Assets (ROA), with board size positively and significantly influencing this indicator. The study recommends adjusting board size proportionally to bank size to maximize financial returns and improve the bank's financial performance.

Keywords: Bank Governance, Bank Governance Mechanisms, Financial Performance, Algerian Commercial Banks.

محتويات البحث

الإهداء V

الشُكر VI

الملخص VII

محتويات البحث IX

قائمة الجداول XI

قائمة الأشكال XII

قائمة الرموز والاختصارات XIII

مقدمـــــــة ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي..... 2

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة البنكية 3

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للأداء المالي ومؤشراته في البنوك..... 19

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي 38

الفصل الثاني: الدراسات السابقة لتأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك 56

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي..... 58

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية..... 91

الفصل الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في النظام البنكي الجزائري 98

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري 100

المبحث الثاني: تبني الجزائر لنظام الحوكمة 123

المبحث الثالث : مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري 135

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية 150

المبحث الأول: النماذج القياسية وطرق التقدير 152

المبحث الثاني: أدوات الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي 159

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية لأثر آليات الحوكمة على الأداء المالي 186

الخـــاتمـــة 213

المصادر والمراجع 223

المـــــلاحــق 239

الفهرس 284

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	يوضح أهم المؤشرات النشاط	33
(2-2)	الدراسات السابقة حسب منطقة المغرب العربي	83
(2-3)	الدراسات السابقة حسب منطقة الشرق الأوسط	86
(2-4)	الدراسات السابقة لباقي مختلف دول العالم	89
(3-5)	مقارنة أداء الجزائر في مؤشر قوة حماية المساهمين بعينة من الدول العربية سنة 2019-2020	138
(4-6)	يمثل العينة المعتمدة في الدراسة	159
(4-7)	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	175
(4-8)	مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة	182
(4-9)	نتائج اختبارات التجانس	189
(4-10)	نتائج اختبارات التحديد	189
(4-11)	نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية	191
(4-12)	نتائج اختبارات التحديد للمعادلات المحسنة	193
(4-13)	نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للمعادلات المحسنة	194
(4-14)	نتائج تقدير النموذج الآني بطريقة SURE	199
(4-15)	نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للمعادلات المحسنة	201

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	هيكل النظام البنكي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988	114
(2-3)	يوضح أهم المعايير الأساسية التي جاء بها دليل الحوكمة سنة 2009	125
(3-3)	مكونات قوة حماية حقوق المساهمين	137
(4-4)	يمثل المخطط المعتد في الدراسة	165
(5-4)	تطور معدل العائد على الأصول "ROA"	166
(6-4)	تطور معدل العائد على حقوق الملكية "ROE"	167
(7-4)	تطور نسبة السيولة "NLTA"	168
(8-4)	تطور معدل ملاءة رأس المال "ADE"	168
(9-4)	تطور حجم مجلس الإدارة "TCA"	169
(10-4)	تطور الازدواجية في منصب مدير التنفيذي "DUAL"	170
(11-4)	تطور استقلالية مجلس الإدارة "INDEP"	171
(12-4)	تطور لعدد اجتماعات مجلس الإدارة "FREQ"	171
(13-4)	تطور ملكية المساهمين "CNOC"	172
(14-4)	تطور حجم لجنة التدقيق "ACS"	173
(15-4)	تطور لحجم البنك "SIZE"	173
(16-4)	تطور لعمر البنك "AGE"	174
(17-4)	تطور البطالة "CHOMAGE"	175

قائمة الرموز والاختصارات

الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
OCED	Organisé Coopération et développement économiques	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
ROE	Return on equity	العائد على حقوق الملكية
ROA	Return on assets	العائد على لأصول
NLTA	Net Loans to Total Assets	نسبة السيولة
ADE	Capital adequacy	ملاءة رأس المال
TCA	Board size	حجم مجلس الإدارة
DUAL	Dual CEO	ازدواجية المدير التنفيذي
INDEP	Board independence	استقلالية مجلس الإدارة
FREQ	Frequency	اجتماعات مجلس الإدارة
ACS	Audit committee size	حجم لجنة التدقيق
PR	Type de propriété	نوعية الملكية
CNOC	Concentration of Ownership	ملكية المساهمين
CHOMAGE	CHOMAGE	البطالة
AGE	Bank age	عمر البنك
SIZE	Bank size	حجم البنك

مقدمـــــــة

تمهيد

شـهد الاقتصـاد الدولي في السـنوات الأخيرة الكثير من الانهيارات المالية والاقتصـادية التي طالت كبرى الشـركات والمؤسـسـات، وأدت إلى تداعيات سـلبية واسـعة النطاق، هذه الانهيارات لم تكن وليدة الصدفة، بل كانت نتيجة لعوامل متعددة، كان أبرزها الفساد الإداري والمالي، فقد أظهرت الأزمات المالية العالمية، مثل انهيار شـــركة "إنرون" عام 2001، والأزمة المالية العالمية في 2008، الدور الكبير الذي يلعبه الفســاد في إضــعاف الأســس الهيكلية للشركات، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها.

يتجســـد الفســـاد الإداري في ســـوء اتخاذ القرارات الإدارية غير الكفاءة، وتوظيف الأشخاص غير المؤهلين بِنَاءً على علاقات شخصية أو مصالح متبادلة، متجاهلاً المعايير المهنية التي تضمن الكفاءة، مثل هذه الممارسات تؤدي إلى ضعف في قدرة الشركات على التكيف مع تحديات السـوق، مما يعرضـها إلى مخاطر متعددة، وفي المقابل الفسـاد المالي يشمل تلاعبًا في الحسابات، اختلاس الأموال، التورط في عمليات غسيل الأموال، مما يؤدي إلى تآكل الأصول المالية للشركات، ويعرضها لمخاطر الإفلاس.

يؤثر هذا النوع من الفساد بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات، ويمتد تأثيره إلى استقرار الأسواق العالمية، يؤدي فقدان ثقة المستثمرين والمساهمين في أداء الشركات إلى ظهور الأزمات المالية، حيث تتراجع قيمة الأســهم، وتتعرض الأســواق لتقلبات حادة، تهدد هذه السلوكيات الفاسدة استقرار الاقتصاد العالمي، وتساهم في إحداث أزمات متكررة قد تمتد آثارها إلى الاقتصاديات الوطنية والعالمية.

تبرز حوكمة الشركات كأداة أساسية لمواجهة الفساد الإداري والمالي الذي يهدد استقرار المؤسسات والأسواق، تتمثل الحوكمة في مجموعة من القواعد والمبادئ التي توجه كيفية إدارة الشـركات وتسـيير شـؤونها بشـكل يحقق التوازن بين مصـالح جميع الأطراف المعنية مثل المسـاهمين، الإدارة، الموظفين، وأصـحاب المصـلحة، تهدف الحوكمة إلى تعزيز الشـفافية

والمســـاءلة في اتخاذ القرارات، وضـــمان أن تكون العمليات الإدارية والمالية واضـــحة ومضبوطة، مما يقلل من فرص الفساد أو سوء الإدارة.

حققت الحوكمة نجاحًا كبيرًا في الشــركات الكبرى، مما دفع البنوك إلى تبني هذا النهج لضمان استقرار النظام المالي، يهدف تبني الحوكمة في البنوك إلى تحقيق إدارة فعالة لأموال المودعين وتقديم القروض والاستثمارات بشكل مسؤول، حيث إن أي خلل في إدارة البنوك قد يؤدي إلى أزمات مالية كبيرة تتجاوز القطاع البنكي لتؤثر على الاقتصــاد بشــكل عام، لذلك اعتمدت البنوك الحوكمة الرشــيدة لضــمان الرقابة الصــارمة على عملياتها وتقليل المخاطر المتعلقة بالفساد أو سوء الإدارة.

تُطبق حوكمة البنوك نظم رقابية صــارمة وإجراءات شــفافة لضــمان أن جميع العمليات المالية تُدار بمهنية، وتحكمها قوانين ولوائح واضـــحة، تُلزم الحوكمة البنوك بإنشـــاء مجالس إدارة مستقلة ولجان تدقيق لمراقبة الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية، مما يعزز الثقة العامة في النظام البنكي، كما تسهم الحوكمة في تعزيز إدارة المخاطر البنكية، والتأكد من أن البنوك تتعامل مع القروض والاستثمارات بحذر، مما يحافظ على استقرار القطاع المالي.

يُعد تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية ضــرورة حتمية لضــمان حماية أموال المودعين، الحفاظ على الاستقرار المالي والحد من الأزمات الناتجة عن سوء الإدارة أو الفساد المالي، استجابةً لهذه الضرورة، بدأ النظام البنكي الجزائري في تبني الحوكمة لعدة أسباب أساسية، حيث دفعت الإصــلاحات الاقتصــادية التي تهدف إلى تعزيز الانفتاح الاقتصــادي وتحسين الأداء المؤســسـي النظام البنكي نحو تبني الحوكمة الرشــيدة، كما فرض ســعي الجزائر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين تصنيفها الائتماني الدولي تعزيز الشفافية والمساءلة في البنوك، بالإضافة إلى ذلك عززت رغبة الجزائر في استقرار القطاع المصرفي وضمان إدارة أفضــل للمخاطر أهمية الحوكمة، خاصــة في ظل التحديات الاقتصــادية الإقليمية والعالمية، مما جعلها أداة أســاســية لضــمان اســتدامة النظام البنكي وحماية الاقتصــاد الوطني من التداعيات السلبية المحتملة.

يسهم تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية في تحسين أدائها المالي، كما يعزز الالتزام بمعايير الحوكمة ونظم الرقابة الداخلية ثقة المستثمرين والمودعين، مما يساعد على استقطاب المزيد من الاستثمارات وتحسين الأداء العام للقطاع المصرفي، لذلك يلعب دور الحوكمة دورًا رئيسيًا في دعم الاستقرار المالي في الجزائر، ويسهم في بناء قطاع مصرفي أكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية

أولا: الإشكالية:

بعد تبني الجزائر لمصـــطلح الحوكمة الرشـــيدة بداية من ســـنة 2009 وظهور عدة إصلاحات على مستوى القطاع الاقتصادي بصفة عامة وعلى المستوى البنكي بصفة خاصة مما أثر بذلك على الأداء المالي بصفة مباشرة أو غير مباشرة ومن خلال كل هذا يمكننا أن نتوصل إلى إشكالية فحواها:

ما مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2022؟

و من أجل الإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
2- هل يوجد تأثير معنوي للاســـتقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟
3- هل يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصـــب المدير التنفيذي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
4- هل يوجد تأثير معنوي للاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟
5- هل يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

6- هل يوجد تأثير معنوي نوعية الملكية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

7- هل يوجد تأثير معنوي لمكية المساهمين على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؟

ثانيا: الفرضيات:

1- يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

2- يوجد تأثير معنوي للاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

3- يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

4- يوجد تأثير معنوي للاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

5- يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

6- يوجد تأثير معنوي نوعية الملكية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة؛

7- يوجد تأثير معنوي لمكية المساهمين على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية وكذلك المساهمة في الإجابة على الإشكالية وكذلك تدعيم الدراسات السابقة من خلال قبول أو نفي بعض النتائج المتوصل اليها وكذلك نسعى أيضا إلى:

- معرفة أهم الخطوات والبرامج التي اعتمدتها الجزائر في تبني الحوكمة على مستوى بنوكها؛
- معرفة العلاقة والأثر الذي تشترك فيه كل من الحوكمة والأداء المالي؛
- تهدف الدراسة إلى استخلاص النتائج والتي ستعمل لاحقا كتوصيات لتحسين ممارسات الحوكمة على مستوى البنوك؛
- تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه آليات الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

رابعا: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من حقيقة أن الحوكمة أصبحت أحد أكثر المواضيع اهتمامًا على الصعيدين الأكاديمي والمهني في الوقت الراهن، وذلك على جميع المستويات الاقتصادية والمؤسسية، تمثل الحوكمة اليوم حجر الزاوية في تعزيز الشفافية والمساءلة، وتقليل المخاطر المرتبطة بالإدارة المالية، مما يجعلها أداة ضرورية لضمان استقرار القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يكتسب القطاع البنكي أهمية خاصة باعتباره العمود الفقري لأي اقتصاد، حيث يلعب دورًا حيويًا في تمويل الأنشطة الاقتصادية وتوجيه الموارد المالية، نظرًا لحساسيته الشديدة تجاه التغيرات في البيئة الاقتصادية والسياسية، قد يتأثر القطاع البنكي بأي عوامل داخلية أو خارجية، مما قد يهدد استقراره بل ويؤدي في بعض الحالات إلى انهياره لذلك، تأتي أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة كوسيلة رئيسية للحد من المخاطر التي تحيط بالبنوك، من خلال تحسين الرقابة وتعزيز المساءلة، مما يساعد في تقليل حالات الفساد وسوء الإدارة، وبالتالي حماية القطاع المصرفي من الأزمات المحتملة.

تسعى هذه الدراسة إلى إيضاح التأثيرات الإيجابية المحتملة لتطبيق آليات حوكمة البنوك، وما إذا كانت هذه الآليات تسهم فعليًا في تحسين الأداء المالي للبنوك الجزائرية

وتعزيز قدرتها على التعامل مع التحديات الاقتصـــادية المختلفة، والمحافظة على اســتدامتها على المدى الطويل.

تسـعى هذه الدراسـة للتغلب على الصـعوبات من خلال اسـتخدام منهجيات بحثية بديلة ومصـــادر بيانات أخرى تتمثل في "بيانات مســتخرجة من موقع الســجل التجاري، و بيانات أخرى تم الحصول عليها من معهد **INCEIF University** ".

خامسا: حدود الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم وضع إطار محدد يوجه الدراسة ويضمن وضوح نطاقها، ويتمثل هذا الإطار في:

الحدود الزمانية:

تمتد الفترة الزمنية للدراســـة من 2012 إلى 2022، وهي فترة مهمة للغاية لأنها تمثل أقرب فترة زمنية شـهدت تطبيقًا فعليًا لمبادئ الحوكمة الرشـيدة في الجزائر، خلال هذه الفترة، تم إصـدار ميثاق الحوكمة الرشـيدة في الجزائر، الذي يعد أحد أهم المعايير الأساسـية لتعزيز الشفافية والمساءلة في القطاعات المختلفة، بما في ذلك القطاع البنكي، بالإضـافة إلى ذلك، شـــهدت هذه الفترة أيضًـــا بداية تطبيق النظام المحاســبي المالي (SCF)، الذي وحّد معايير المحاســـبة والتقارير المالية في الجزائر، اختيار هذه الفترة يمنح الباحث الفرصـــة لتحليل التغيرات المالية الناتجة عن تطبيق الحوكمة بدقة، كما يسـهل توحيد طريقة حسـاب متغيرات الدراسة، مما يعزز من دقة النتائج واستقرائها.

الحدود المكانية:

اجري الجانب التطبيقي لهذه الدراســة بالاعتماد على عينة مكونة من 16 بنكًا يعملون في الجزائر، اختيار هذه العينة يعكس التنوع في نشاط البنوك التي تعمل في البيئة الجزائرية، بما في ذلك البنوك العمومية والخاصـة، وكذلك البنوك المحلية والدولية التي تمتلك فروعًا في

الجزائر، يتيح هذا التنوع إمكانية تقييم مدى تأثير الحوكمة الرشيدة على مختلف أنواع البنوك، وبالتالي يمكن قياس تأثير هذه الآليات بشكل أكثر شمولية وعمق.

تساعد هذه الحدود الزمنية والمكانية في تحديد نطاق الدراسة بوضوح، مما يضمن توفر بيانات كافية ودقيقة لتحليل تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال فترة الدراسة التي شهدت تطبيقًا تدريجيًا لهذه الآليات.

سادسا: منهاج الدراسة:

من أجل معالجة هذه الدراسة بشكل شامل والإلمام بجميع جوانبها، تم اعتماد المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي:

اعتمد هذا المنهج لعرض وتحليل المفاهيم الأساسية والتعاريف المرتبطة بالحوكمة والأداء المالي في القطاع المصرفي، ومن خلاله تم وصف الإطار النظري للموضوع واستعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة المتعلقة بالحوكمة في البنوك، تم استخدام هذا المنهج في الفصول الأول والثاني والثالث من الدراسة، حيث تم تقديم دراسة تحليلية للتعريفات والمفاهيم، مع التركيز على عرض كيفية تأثير الحوكمة على القطاع البنكي بشكل عام وعلى الأداء المالي بشكل خاص، كما أسهم في تحديد المفاهيم المرتبطة بالحوكمة الرشيدة وأثرها على مؤشرات الأداء المالي.

النموذج القياسي:

هذا المنهج هو الأكثر أهمية في الجانب التطبيقي من الدراسة، وقد تم اعتماده في الفصل الرابع، يهدف إلى تحليل أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية من خلال دراسة قياسية لعينة مكونة من 16 بنكًا نشطًا في الجزائر، خلال الفترة الزمنية من 2012 إلى 2022، يتيح هذا المنهج إمكانية اختبار العلاقة بين المتغيرات المرتبطة بالحوكمة ومؤشرات الأداء المالي.

تم اعتماد هذا النموذج من خلال دراسة قياسية باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 13 و برنامج Stata17 لتحليل البيانات المالية المستمدة من البنوك المختارة، وذلك من خلال دراسة قياسية تدمج بين نماذج المعادلات غير مرتبطة ظاهريا SURE ونماذج بيانات بانل، هذه الأدوات الإحصائية تتيح تقديم نتائج دقيقة وموثوقة حول تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، مما يساعد في الوصول إلى استنتاجات دقيقة حول فعالية هذه الآليات في تحسين الكفاءة المالية وتقليل المخاطر.

تجمع هذه المناهج بين التحليل النظري والتطبيقي لتقديم رؤية شاملة حول موضوع الدراسة، بما يتيح للباحث تقديم تحليل شامل ودقيق لكيفية تأثير الحوكمة على الأداء المالي في القطاع المصرفي الجزائري.

سابعا: صعوبات الدراسة:

من أبرز الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء تنفيذ الدراسة ما يلي:

- عدم توفر بعض البيانات اللازمة: كانت من أبرز التحديات التي واجهت الباحث صعوبة في الحصول على البيانات المالية والتقارير السنوية، والتي تعد ضرورية لإجراء البحث وتحليل البيانات بشكل دقيق، قلة البيانات أو نقصها يمكن أن يؤثر بشكل كبير على دقة نتائج البحث؛
- صعوبة التواصل مع مسيري البنوك: عدم توفر الوقت الكافي لدى مسؤولي البنوك أو عدم الاستجابة السريعة للاستفسارات، مما أدى إلى تأخير الحصول على البيانات المطلوبة للدراسة؛
- عدم وجود تحديث دائم لمواقع البنوك على الإنترنت: شكل نقص التحديثات المستمرة لمواقع البنوك الإلكترونية عقبة أخرى في جمع البيانات، قلة التحديثات أو عدم توفر المعلومات المالية المحدثة على الإنترنت صعب من عملية الحصول على البيانات اللازمة للتحليل، مما زاد من صعوبة توثيق المعلومات المتعلقة بالحوكمة والأداء المالي.

ثامنا: هيكل الدراسة:

قُسم البحث إلى أربعة فصول، ثلاث فصول نظرية وفصل تطبيقي، لتغطية كافة جوانب الموضوع بشكل شامل:

يركز الفصل الأول على الأدبيات النظرية المتعلقة بالحوكمة والأداء المالي، يبدأ هذا الفصل بمقدمة تفصيلية حول مفهوم الحوكمة، حيث يتم تناول المبادئ الأساسية والتعريفات المختلفة للحوكمة الرشيدة، في المبحث الثاني يتم استعراض الأداء المالي للبنوك، بما يشمل التعريفات الأساسية والمؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي، ينتهي الفصل بدراسة علاقة الحوكمة بالأداء المالي في النظام البنكي الجزائري، حيث يتم تحليل كيفية تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على الكفاءة المالية للبنوك في الجزائر.

يخصص الفصل الثاني لمراجعة الدراسات السابقة التي تشكل منطلقاً لدراستنا، حيث يتم استعراض الأبحاث والدراسات التي تناولت تأثير الحوكمة على الأداء المالي في سياقات مشابهة، سواء في الجزائر أو على الصعيد الدولي، يشمل هذا الفصل تحليلًا نقديًا للأدبيات الحالية لتحديد الثغرات التي تسعى دراستنا لسدها، مما يعزز من فهمنا للأثر المحتمل للحوكمة على الأداء المالي.

يركز الفصل الثالث على تقديم القطاع البنكي الجزائري من خلال ثلاث مباحث رئيسية، في المبحث الأول، يتم تقديم مدخل شامل للقطاع البنكي الجزائري، متناولًا تطوره، هيكله، ودوره في الاقتصاد الوطني، في المبحث الثاني، يتم تحليل تبني الحوكمة في البنوك الجزائرية، بما يتضمن دراسة كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية المحلية والتحديات التي تواجهها، أما في المبحث الثالث، فيتم استعراض مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري، حيث يتم تحليل الآليات والتشريعات التي تدعم تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي وكيفية تأثيرها على الأداء المالي للبنوك.

يتم تخصيص الفصل الرابع لإجراء دراسة قياسية تهدف إلى تحليل تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة من 2012 إلى 2022، يشمل هذا الفصل تحليلًا

قياسيا باستخدام بيانات من 16 بنكًا، حيث يتم تطبيق نماذج إحصائية متقدمة باستخدام البرنامج الإحصائي EViews 13، الهدف من هذا الفصل هو تقديم نتائج ملموسة حول العلاقة بين تطبيق مبادئ الحوكمة والأداء المالي للبنوك الجزائرية، وتقييم مدى فعالية هذه المبادئ في تحسين الكفاءة المالية وتقليل المخاطر.

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي

تمهيد:

تُعَدُّ الحوكمة أحد الركائز الأساسية التي تسهم في تحسين أداء المؤسسات، خاصةً في القطاع المالي إنها ليست مجرد مجموعة من القوانين واللوائح، بل هي نظام شامل يهدف إلى تنظيم العلاقات بين مختلف الأطراف المعنية داخل المؤسسة، مثل المساهمين، الإدارة التنفيذية، ومجلس الإدارة، تقوم الحوكمة على مبادئ الشفافية، المساءلة، والمسؤولية، وتعمل على خلق إطار تنظيمي يحمي حقوق المساهمين ويضمن أن تُدار الشركة وفقًا لأفضل الممارسات.

تُظهِر الدراسات أن المؤسسات التي تتبنى ممارسات حوكمة فعالة تحقق أداءً ماليًا أفضل على المدى الطويل، ذلك يعود إلى أن الحوكمة الجيدة تساعد في تحسين اتخاذ القرارات، تقليل المخاطر المالية والتشغيلية، وزيادة ثقة المستثمرين والمودعين، من خلال تعزيز الشفافية والإفصاح المالي، تصبح الشركات أكثر قدرة على جذب رؤوس الأموال، وتقليل تكلفة التمويل، وبالتالي تحقيق نتائج مالية إيجابية.

فعلى مستوى البنوك يعد تحسين الحوكمة أمرًا ضروريًا بسبب الطبيعة الحساسة للقطاع المالي، حيث يؤدي ضعف الحوكمة إلى أزمات مالية وانهيارات مصرفية، الحوكمة الجيدة تدعم استقرار النظام المصرفي من خلال توفير آليات مراقبة فعالة تحد من المخاطر المرتبطة بالسيولة، الائتمان، وأسعار الفائدة.

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى عرض و مناقشة الحوكمة في البنوك و اثرها و علاقتها بالأداء المالي بصفة عامة ، وقد تم اتباع الخطة كالاتي:

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة البنكية

المبحث الثاني: الأداء المالي للبنوك

المبحث الثالث : علاقة الحوكمة بالأداء المالي

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة البنكية

يتمتع موضوع الحوكمة باهتمام كبير من قبل الباحثين الأكاديميين والمهنيين داخل الشركات*، يأتي هذا الاهتمام كرد فعل على الاضطرابات الاقتصادية التي شهدتها العديد من الدول، والتي كان من بين أسبابها الفساد المالي والإداري، والتلاعب بالحسابات المالية، مما أدى إلى اتخاذ قرارات مضللة، وبناءً على هذه التجارب قامت المنظمات والهيئات الدولية بوضع مبادئ وآليات لتعزيز تطبيق الحوكمة داخل المؤسسات المصرفية*، بهدف تقليل تكرار الأزمات المالية وحماية حقوق جميع أصحاب المصلحة.

سيتم التطرق في هذا المطلب الأول إلى تبيان مفاهيم الحوكمة البنكية وتسليط الضوء على أهميتها في تحقيق استقرار ونمو مستدامين، أما في المطلب الثاني، سيتم مناقشة آخر التعديلات التي أُدخلت على مبادئ الحوكمة للجنة بازل في عام 2015، وكيف أثرت هذه التعديلات على السياق البنكي العالمي، كما سيتم استعراض الآليات والأدوات المتاحة لتحسين وتعزيز الحوكمة داخل البنوك، بما في ذلك دور اللجان الاستشارية وأنظمة المراقبة الداخلية.

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الحوكمة البنكية وأهميتها

حظى مفهوم الحوكمة حيزا كبيراً من الاهتمام من قبل الباحثين نظرا لحساسيته في البيئة الاقتصادي و مدى مساهمته في القضاء على الفساد الإداري والمالي، ولذلك سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى المفاهيم الأساسية للحوكمة و أهميتها في البنوك.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الحوكمة البنكية:

أضاف مفهوم الحوكمة قيمة داخل الشركات، أثيرت النقاشات حول إمكانية الحوكمة على تحقيق النجاح داخل القطاع البنكي، وذلك خصوصًا بعد حدوث عدة حالات من الأزمات البنكية والانهيارات في السنوات الأخيرة، وعليه تم فتح نقاشات حول قدرة آليات الحوكمة على

* وفقاً للمادة 83 من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية 1424 الموافق لـ 26 أغشت 2003 المتعلق بالنقد و القرض، والذي ينص على " يجب أن تؤسس البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري في شكل شركات مساهمة" و تم التأكيد على ذلك في المادة رقم 91 من القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 يونيو سنة 2023 المتضمن القانون النقدي والمصرفي، وعليه سوف نعتمد مصطلح البنك بدلا من الشركات أو المؤسسات داخل هذه الأطروحة.

* في هذه الأطروحة سوف نعتمد مصطلح البنوك بدلا من كلمة المصارف، لأنه مدلول مصطلح البنوك يستعمل بشكل أوسع لدى دول المغرب العربي عوض أن المصارف تستعمل في دول المشرق والخليج العربي.

التصدي لممارسات بنكية غير الأخلاقية، مثل التوزيع غير المناسب للمخاطر وعدم تقييم كافٍ للقروض والأنشطة المتسببة في الاحتيال، وهذه الممارسات تعتبر من أهم أسباب الأزمات المصرفية التي أثرت على النظام المالي في العديد من الدول.

تعزز الحوكمة الجيدة من نزاهة البنوك وتعزز الثقة في النظام المالي بشكل عام، أظهرت الدراسات المهنية بوضوح تحسينات ملموسة نتيجة لتبني مبادئ الحوكمة، بما في ذلك زيادة القيمة المضافة، وتحسين العوائد على الأرباح، وتعزيز نمو الخدمات المصرفية، فضلًا عن خفض التكاليف، بفعالية الحوكمة، يتحسن أداء البنوك، وتزيد فرص النمو المستدام، وتعزز استقرار القطاع البنكي، مما يحمي مصالح جميع الأطراف المعنية.[1]

تعدد الحوكمة البنكية في السنوات الأخيرة نتيجة لعدة عوامل، حيث تصاعدت أهميته نتيجة لتفاقم أزمات مالية ناتجة عن الفساد المالي، والذي نشأ بفعل ضعف التدابير الرقابية والمراقبة، وفي هذا السياق، يجدر بنا التعرف على أبرز التعاريف التي تقدمت بها الهيئات والمنظمات الدولية لمفهوم الحوكمة البنكية.

وبغية تقديم رؤية أوسع عن المفاهيم المتعددة للحوكمة البنكية، يمكن ذلك عبر تسليط الضوء على التعاريف التي قدمتها الهيئات والمنظمات الدولية الرائدة، يُلاحظ أن تعاريف الحوكمة البنكية تتضمن مفاهيم متنوعة، بما في ذلك الرقابة المالية والإشراف، وتطوير معايير الشفافية والمسؤولية، وتعزيز مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد، وضمان مشاركة متوازنة بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الحوكمة على " أنها نظام شامل يُنفذ من خلاله توجيه ومراقبة الأنشطة التجارية والإدارية داخل المؤسسات، يهدف هذا النظام إلى تحديد الهيكل الذي ينظم توزيع المهام والمسؤوليات بين الشركاء في المؤسسة، مثل مجلس الإدارة والمديرين وجميع الأطراف ذوي المصالح، بشكل يضمن التوازن والشفافية، يُسهم نظام

[1] Rasel, A. **Corporate Governance and Bank Performance: A Study of Selected Banks in Bangladesh.** Department of Finance .Jagannath University, Dhaka, 2017, P 2 .

الحوكمة في وضع القواعد والسياسات التي تُمكن من اتخاذ قرارات مستدامة وفعّالة تتعلق بأمور المؤسسة، بما يعزز من تحقيق أهدافها وازدهارها".

يتضمن هذا النظام آليات تعزز من رصد الأداء والمتابعة الدقيقة لتحقيق الأهداف المحددة، وذلك من خلال وجود هياكل إشرافية مثل مجلس الإدارة الذي يسهم في وضع رؤى واستراتيجيات تطوير المؤسسة ومتابعة تحقيقها، يرتكز هذا النظام على تعزيز مصلحة المؤسسة ومساهميها من خلال تعزيز الشفافية ومشاركة جميع الأطراف ذوي الاهتمام في عملية اتخاذ القرارات.

باختصار، الحوكمة هي إطار يمكّن المؤسسات من تحقيق أهدافها بفاعلية وبأعلى مستويات النزاهة والمساءلة، من خلال تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة وتبني القرارات المستنيرة ومراقبة الأداء بشكل منتظم.[1]

نستنتج أنه من خلال التعريف الذي قدمته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يظهر بوضوح تركيزها على فهم الحوكمة كنظام شامل يستند إلى توجيه الأعمال ومراقبة سيرها في سياق تنظيمي محكم، ويكمن جوهر هذا النظام في الأدوار المحورية التي تلعبها هيكلية الإدارة في توجيه الأهداف والتوجهات، بينما يقوم مجلس الإدارة بتشكيل هذه الأهداف ومتابعة تحقيقها، يهدف هذا التوجيه والمراقبة إلى تحسين أداء المؤسسة على جميع الأصعدة والمستويات.

بالتأكيد تنبع هذه العملية من القواعد والسياسات المحددة التي تسهم في توجيه القرارات واتخاذها بطريقة تُلبي احتياجات وأهداف المؤسسة بشكل فعال ومستدام، ومن هنا يأتي دور آليات المراقبة في تقييم الأداء وتقديم الإشارات والتوجيهات اللازمة لتحسين النتائج.

يعكس هذا المفهوم النهج الاستراتيجي الذي يرتكز على تحقيق التفوق والتطور المستدام للمؤسسة، فعبر استخدام كافة الوسائل المتاحة بطريقة مدروسة، يمكن تعزيز أداء المؤسسة

[1] عصام مهدي محمد عابدين، **الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية**، إجرائية، تطبيقية، الطبعة الأولى، دار محمود، القاهرة، ص 7.

وتحقيق أهدافها بصورة تخدم مصلحة المؤسسة نفسها وكذلك مصلحة أصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المساهمين والعملاء والمجتمع بشكل عام.

وفقًا لتعريف لجنة **Cadbury committe** ، تُفهم الحوكمة " بأنها الإطار الذي يُسهِل من خلاله عملية المراقبة المالية وتوجيه البنك والسيطرة عليه، يتم تنصيب مجلس الإدارة بالاشتراك مع لجنة المدققين من قِبَل المساهمين، ويُخول لهم منح كافة الصلاحيات المطلوبة لوضع الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة بالبنك".

في هذا السياق، تمثل مجالس الإدارة الجهة المسؤولة الرئيسية عن وضع السياسات المالية الأنسب ومتابعة تنفيذها، وتستخدم لهذا الغرض جميع الضوابط المالية والإجراءات الضرورية، ويتم تقديم تقارير من قِبَل مجلس الإدارة حول الأنشطة المنفذة وتطورات البنك للمساهمين.

بالإضافة إلى ذلك، يلعب المدققون الدور المهم في توفير تدقيق خارجي وموضوعي للبيانات المالية المتعلقة بأعضاء مجلس الإدارة، وهذه البيانات تشكل أساس نظام إعداد التقارير، يقوم المدققون بتقديم تقييم موثوق للمساهمين بشأن صحة وملاءمة البيانات المالية والمعلومات المالية الأخرى، وبالتالي يساهمون في ضمان النزاهة والشفافية في إطار الحوكمة البنكية.[1]

يلاحظ الباحث أنه وفقًا لمفهوم لجنة **Cadbury committe** ، يتضح أنها ركزت في تعريفها للحوكمة على نقطتين رئيسيتين، الأولى تتعلق بأهمية مجالس الإدارة في إطار الحوكمة البنكية، حيث يتم تعيين هذه المجالس بمشاركة لجنة المدققين من قِبَل المساهمين، دور هذه المجالس يتجلى في تحديد استراتيجيات وسياسات مالية تعزز من تطور البنك، بالإضافة إلى إعداد تقارير دورية تلخص الأنشطة التي يتخذونها للمساهمة في تحقيق تطلعات البنك.

أما النقطة الثانية التي ركزت عليها اللجنة تتعلق بأهمية دور لجنة التدقيق، فاللجنة تقوم بدور حيوي في تقديم فحص خارجي للبيانات المالية المرتبطة بأعضاء مجلس الإدارة، هذا الفحص يتيح للمساهمين الحصول على تقييم دقيق وموضوعي للوضع المالي، مما يسهم في

[1] Cadbury committe, **the committee on the Financial aspects of corporate governance report of the Financial Aspects of corporate governance** ,London, 01/12/1992, p 14.

تعزيز الشفافية والنزاهة داخل الهيكل الإداري للبنك، يعكف أعضاء لجنة التدقيق على تقديم مراجعة دقيقة تضمن دقة وملاءمة البيانات المالية وتقديم المعلومات المالية الأخرى، وهذا يسهم في تعزيز ثقة المساهمين والجمهور في إطار الحوكمة المصرفية المنتظمة.

وعليه يمكن القول أن التعريف الذي قدمته لجنة **Cadbury committe**، يتميز بأنه شامل وموجز في نفس الوقت، ويعكس النقاط الرئيسية لمفهوم الحوكمة المصرفية والتركيز على دور مجالس الإدارة ولجنة المدققين، ومع ذلك يمكن إضافة بعض التوضيحات أو التحسينات لتعزيز وفهم أفضل للتعريف.

على سبيل المثال، يمكن إضافة توضيحات بخصوص أهمية تحقيق التوازن بين مختلف أصحاب المصلحة في البنك، بما في ذلك المساهمين، العملاء، الموظفين، والجهات الرقابية، كما يمكن أن يتم تسليط الضوء على دور تعزيز النزاهة والأخلاقيات في عمليات البنك، وكيف يساهم ذلك في بناء الثقة والاستدامة طويلة الأجل.

وفي تعريف خاص بلجنة بازل للرقابة المصرفية[1]، تُعرَّف الحوكمة بأنها الإطار الذي يُدار من خلاله أنشطة البنك وشؤونه من قِبَل مجلس الإدارة والإدارة العليا، يتمحور هذا الإطار حول كيفية وضع الخطط والسياسات البنكية، مع الأخذ بعين الاعتبار تحقيق القيمة لأصحاب المصلحة والمساهمين.

وتتضمن خطط وسياسات الحوكمة الفعّالة عدة جوانب مهمة تؤثر على أداء البنك، منها:

- تحديد وتوزيع الصلاحيات والمسؤوليات وصلاحيات اتخاذ القرار من مستوى مجلس الإدارة وصولاً إلى جميع المستويات في البنك؛
- وضع القيم والمبادئ التوجيهية لتنظيم سلوكيات الأداء للعاملين وإقرار آليات تضمن الامتثال للقوانين والضوابط داخل البنك؛
- تطوير آليات تعاون وتنسيق فعالة بين مجلس الإدارة والإدارة العليا ولجنة التدقيق؛

1 حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، **حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، "عمان" الأردن، 2011، ص ص 12-13.

- إنشاء نظام قوي للرقابة الداخلية وضبطها، إضافةً إلى تنصيب هيئة إدارية مستقلة للكشف عن وتقدير المخاطر التي تواجه البنك؛
- تفعيل نظام التحفيز المالي للموظفين داخل البنك لتحقيق التميز والتفوق على جميع مستوياتهم؛

وفي تعريف آخر للجنة بازل الثانية II: هي الإدارة الرشيدة لشؤون البنك والتي تحدد العلاقة بين جميع الأطراف الموجودة "**مساهمين، مودعين، دائنين، زبائن، مجلس الإدارة... الخ**" لمحاولة تجنب تعارض المصالح وذلك من خلال هيكل تنظيمي محكم يحقق مصالح جميع الأطراف ويضمن للإدارة البنك وخصوصا إدارة المخاطر بصورة واضحة والذي يؤدي بدوره إلى المحافظة على استقرار النظام البنكي وهذا بغية: [1]

- تحديد الأهداف الاستراتيجية للبنك؛
- الإشراف على العمليات اليومية للبنك؛
- إدارة الأعمال والأنشطة بطريقة سليمة وآمنة، وفقا للقوانين جارية المفعول من أجل حماية مصالح المودعين؛
- مراعاة حقوق أصحاب المصالح الذين لهم علاقة مع البنك.

من خلال التعريفين السابقين الخاص بلجنة بازل للرقابة المصرفية نستنتج أن اللجنة ركزت على ترابط جميع الأطراف بقيادة مجلس الإدارة والإدارة العليا لتسيير شؤون البنك من أجل تحقيق الأهداف المرجوة وخصوصا تحقيق القيمة المضافة وتجنيب الأطراف التضارب في المصالح بغية المحافظة على استقرار نظام البنك.

ترى الدراسة خلال التعاريف السابقة أن الحوكمة هي مجموعة من المهارات التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة لإدارة شؤون البنك من أجل تحقيق أكبر عائد اقتصادي ممكن، وكذلك توسيع القاعدة الجماهرية للمحافظة على استقرار البنك، ولنجاح كل هذا لابد من توفر ما يلي:

1 أمال عيادي وبوبكر خوالد، **تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، -دراسة حالة الجزائر-** ، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص 8.

- حسن التخطيط للأهداف المرجوة حسب الإمكانيات والوسائل المتاحة؛
- الرقابة على حسن سير تنفيذ الأهداف؛
- توزيع المهام حسب إمكانية كل فرد داخل البنك؛
- امتلاك أعضاء مجلس الإدارة المؤهلات اللازمة لإدارة البنك؛
- ضرورة وجود الشفافية والإفصاح عن النتائج المحققة.

الفرع الثاني: أهمية الحوكمة داخل البنوك:

تكتسي الحوكمة في البنوك أهمية كبيرة لما توفره من جودة لدى العمل البنكي، وتعظيم ثروة المساهمين، مما يؤدي إلى تجنب الأزمات التي يمكن أن تؤدي بالبنك في الوقوع في المخاطر، ومن أبرز النقاط التي تتجسد فيها أهمية الحوكمة داخل البنوك هي كالتالي: [1]

- مكافحة الفساد الإداري والمالي ووضع آليات لعدم تكرارها مرة أخرى؛
- تحقيق ضمان الشفافية والحياد لكافة العاملين في البنك بكل مستوياتهم لتفادي الأخطاء والانحرافات المتعمدة والغير متعمدة ومنع انتشاره؛
- تحقيق أكبر قدر ممكن من الإفصاح والشفافية في الكشوف والبيانات المالية؛
- ضمان البنك في الحصول على أعلى قدر ممكن من الفعالية لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من كونهم على انهم يتمتعون باستقلالية عالية؛[2]
- توفر الحماية اللازمة لأصحاب المصالح، والمحافظة على حقوق حملة الأسهم؛
- يساعد التطبيق الفعلي للحوكمة إلى تحسين الأداء المالي والإداري للمؤسسة البنكية وزيادة قدرتها التنافسية لأطول فترة ممكنة بالنظر إلى الخصائص التي تتمتع بها.

1 طلال زغبة، محاد عريوة، **أهمية تطبيق الحوكمة المصـــرفية في تحســـين أداء البنوك التجارية -دراســـة عينة من البنك التجارية-**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، مارس 2021، ص ص 369-370.
2 حمدان محمد سيف الغفلي، **حوكمة المؤسسات**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، "القاهرة" مصر، 2019، ص ص 32-33.

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة البنكية

آليات ومبادئ الحوكمة البنكية تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة وفعالة للبنوك، تضمن التوازن بين حقوق المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين مثل العملاء والموظفين والمجتمع، تركز هذه المبادئ على تحسين الشفافية والمساءلة وتعزيز الثقة في الإدارة.

الفرع الأول: مبادئ الحوكمة البنكية:

بعد الأزمات المالية التي عصفت في الاقتصاديات، وخصوصا البنوك التي تعتبر عصب الاقتصاد، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإصدار مبادئ وإرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المالية والبنوك بداية من سنة 1999، مبادئ تنظم الحوكمة تحت عنوان "**تحسين الحوكمة المؤسسية للبنوك**" كانت بهدف تجسيد كل العمليات البنكية بشكل سريع وآمن، ولكن مع الانتشار التكنولوجي داخل البنوك، زادت من المخاطر البنكية، فتم تعديلها سنة 2006، تحت عنوان "**تعزيز حوكمة الشركات المؤسسات البنكية**" من أجل مراعاة عملية الإشراف على العمل البنكي، لكن مع أزمة 2008 تم تعديلها سنة 2010 لتعزيز تفعيل الحوكمة السليمة داخل المؤسسات البنكية، لكن مع زيادة المخاطر البنكية، تم إصدار وثيقة عام 2015 ومن أهم ما تضمنته هذه الوثيقة ما يلي:

- **المبدأ الأول: المسؤوليات العامة لمجلس الإدارة**

ينص هذا المبدأ على أن مجلس الإدارة يجب أن يتحمل المسؤولية الكاملة عن البنك، بما في ذلك تنفيذ الإعداد للبنك، وتحديد الهيكل التنظيمي للحوكمة داخل البنك والإشراف عليها، ومن أبرز مسؤولياته التي تندرج تحت وصايته هي:[1]

- تعزيز ثقافة البنك والقيم التي أنشأ من أجلها؛
- تقبل المخاطر وإدارتها ومراقبتها؛
- الإشراف على الإدارة العليا من خلال اختيار الرئيس التنفيذي وقد يختار أيضا موظفين رئيسيين آخرين، بما في ذلك أعضاء الإدارة العليا.

[1] Basel Committee on Banking Supervision, **Guidelines, Corporate governance principles for banks**, 2015, p p -9 -10.

- **المبدأ الثاني: امتلاك مجلس الإدارة للمؤهلات والمهارات**

في هذا المبدأ ينص على ضرورة امتلاك أعضاء مجلس الإدارة المهارات والمؤهلات والوعي بأدوارهم الرقابية، والقدرة على ممارسة الحوكمة السليمة حول شؤون البنك، ومن أبرز ما يجب أن يتمتع به أعضاء مجلس الإدارة هي كالتالي:

- التمتع بمجموعة من الخبرات والمعرفة في المجالات ذات الصلة بالعمل البنكي؛
- الإدراك الفوري لتغيرات السوق المحلية والإقليمية ومسايرة كامل التقلبات؛
- تكثيف التواصل والتعاون بين أعضاء مجلس الإدارة في عملية صنع القرار.[1]

- **المبدأ الثالث: هيكل مجلس الإدارة وممارساته**

يجب على مجلس الإدارة أن يحدد المهام الخاصة بقواعد وممارسات الحوكمة حتى تتلاءم وطبيعة البنك، كما يجب على مجلس الإدارة أن يحوز على الوسائل اللازمة التي تمكنه من القيام بجميع الممارسات بطريقة جيدة وسلسة لضمان فعاليتها، كما يتوجب على مجلس الإدارة أن ينشرها بصفة رسمية ودورية.[2]

- **المبدأ الرابع: الإدارة العليا**

ينص هذا المبدأ على ضرورة التزام الإدارة العليا بتعليمات مجلس الإدارة، وتنفيذ وإدارة أنشطة البنك بشكل متناسق مع استراتيجية الأعمال، والرغبة في المخاطر والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

- **المبدأ الخامس: حوكمة هياكل المجموعة**

يتحمل مجلس الإدارة للبنك المسؤولية عن المجموعة، وضمان إنشاء وتشغيل هيكل حوكمة واضح ومناسب للمجموع وأعمالها ومخاطرها، كما يتعين على مجلس الإدارة والإدارة العليا أن تحيط بكل ما يخص الهيكل التنظيمي لمجموعة البنك والمخاطر التي يمثلها.[3]

---

1 Basel Committee on Banking Supervision, Previous reference, p13.

2 بوعبيدة شريفة، **دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسين الأداء المصرفي**، مجله الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد 02، العدد 03، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، جوان 2018، ص 249.

3 محمد إقبال غنية، حكيمة حليمي، **فهم مبادئ الحوكمة المصـــرفية بين الواقع والمأمول- النظام المصـــرفي الجزائري أنموذجا**، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، المجلد 4، العدد4، 2021 جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر، ص 133.

- **المبدأ السادس: وظيفة إدارة المخاطر**

يجب على البنوك أن يتوفر لديها وظيفة إدارة مخاطر مستقلة، وفعالة تحت إشراف رئيس إدارة المخاطر "**CRO**" أو ما يعادله من مسؤول عن تلك الوظيفة، مع ضرورة توفرها على كامل الصلاحيات وإمكانية التواصل مع مجلس الإدارة.[1]

- **المبدأ السابع: تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها**

يجب تحديد المخاطر ومراقبتها والسيطرة عليها على مستوى البنك بجميع فروعه، مع ضرورة مواكبة التطورات في إدارة مخاطر البنك والبنية التحتية للرقابة الداخلية لمواكبة التغيرات على مستوى ملف المخاطر الخاصة بالبنك والمخاطر المحيطة به من ممارسات النظام البنكي.[2]

- **المبدأ الثامن: الإبلاغ عن المخاطر**

يتطلب تنفيذ إطار الحوكمة للمخاطر إقامة تواصل قوي داخل هياكل المؤسسة المصرفية، حيث يُخصَّص اهتمامًا خاصًا لتحديد وتقييم المخاطر وسبل التعامل معها، غالبًا ما يتم تحقيق هذا الاتصال من خلال تقديم تقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا لتسليط الضوء على طبيعة المخاطر وكيفية التعامل معها.[3]

- **المبدأ التاسع: الامتثال**

يتحمل مجلس إدارة البنك مسؤولية الإشراف على إدارة مخاطر الامتثال، ويتعين عليه إنشاء وظيفة متخصصة في الامتثال لضمان تحقيق هذا الهدف، كما يجب على المجلس الموافقة على السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك المتعلقة بتحديد المخاطر المرتبطة بالامتثال، وتقييمها، ومراقبتها، والإبلاغ عنها بانتظام.[4]

1 اللجنة العربية للرقابة المصرفية، **مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية، مطبوعة مشتركة بين أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وصندوق النقد العربي**، ص 30.

2 اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

3 Basel Committee on Banking Supervision, Previous reference,p 30

4 محمد إقبال غنية، حكيمة حليمي، مرجع سبق ذكره، ص 133

- **المبدأ العاشر: التدقيق الداخلي**

من أبرز الأنشطة التي يجب أن يتوفر عليها البنك هي المدقق الداخلي، لأنه يعتبر خط الدفاع الثالث لدى البنك في نظام الرقابة الداخلية لأن وظيفة التدقيق الداخلية توفر الحماية والاستقلالية لمجلس الإدارة، مع ضرورة تدعيم مجلس الإدارة والإدارة العليا في تعزيز الحوكمة بشكل صريح وتوفير استقرار للنظام البنكي على المدى الطويل.

- **المبدأ الحادي عشر: التعويض أو المنح والمكافآت**

تُعتبر أنظمة المكافآت والحوافز عنصرًا أساسيًا في إطار الحوكمة، حيث تسهم بتعزيز الأداء وتشجيع العمل ضمن حدود المخاطر المقبولة، وتُعزز ثقافة التعامل مع المخاطر.[1]

- **المبدأ الثاني عشر: مبدأ الإفصاح والشفافية**

حيث يمكن القول أن هناك حوكمة بنكية ذات فعالية يجب أن تتسم كل العمليات بالإفصاح والشفافية الكاملة اتجاه كل من المساهمين، المودعين، أصحاب المصالح المشتركة وكافة الأطراف المتواجدة في السوق.[2]

- **المبدأ الثالث عشر: دور المشرفين**

يجب على المشرفين تقديم التوجيه والإشراف على الحوكمة في البنوك، بما في ذلك التقييمات الشاملة، والتفاعل المنتظم مع مجالس الإدارة والإدارة العليا، ويجب أن يتطلب الأمر تحسينا إجرائيا تصحيحيا عند الضرورة، ويجب أن يشاركوا المعلومات مع المشرفين الآخرين.[3]

الفرع الثاني: آليات الحوكمة البنكية:

يمكن القول إن آليات حوكمة البنوك على أنها مجموعة من التعليمات أو الأدوات التي تشرح الصلاحيات وتؤثر على قرارات الإدارة، وتحدد الصلاحيات وتبين مسؤولية المديرين لتسيير شؤون البنك، والغرض من هذه الآليات هو تفادي تضارب المصالح، وتنقسم الآليات إلى نوعين:

1 اللجنة العربية للرقابة المصرفية ، مرجع سبق ذكره، ص ص 36 –37.
2 بوعبيدة شريفة، مرجع سبق ذكره، ص 250.
3 Basel Committee on Banking Supervision, Previous reference, p 38.

أولا: الآليات الداخلية

هي مجموعة من الآليات الداخلية التي تستخدمها المؤسسات أو البنوك، والتي من شأنها أن تحفز المديرين على تعظيم قيمة المساهمين وتشمل هذه الآليات:

1- مجلس الإدارة:

مجلس الإدارة كان من أكثر الآليات الرقابية التي تمت مناقشتها أكثر من أي آلية أخرى في الكثير من الأبحاث حول حوكمة البنوك، وترتبط قضية فعاليته بنقاشات موسعة على مدى العقد الماضي، يُعَدّ مجلس الإدارة عمودًا فقريًا لنظام الحوكمة، حيث يتم انتخاب أعضائه بشكل مباشر من قِبَل المساهمين لتمثيل مصالحهم داخل هيكل البنك، يتولى مجلس الإدارة مسؤولية مراقبة وتوجيه القرارات نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك والسيطرة على أنشطة الإدارة بتفويض من المساهمين.

يشتمل مجلس الإدارة عادةً على أعضاء داخليين وخارجيين، ما يضمن تحقيق مستوى عالٍ من الموضوعية في عمليات المراقبة والتقييم، بهدف الحفاظ على سمعة البنك وتعزيز الثقة، وتأتي من بين أهداف مجلس الإدارة الرئيسية ما يلي: [1]

- التأكد من سلامة البيانات المالية؛
- التأكد من الامتثال للقوانين والأنظمة.

ولتحديد كفاءة مجلس الإدارة هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها هي كالتالي:

1-1 حجم مجلس الإدارة:

من أجل جعل أداء أفضل لمجلس الإدارة وخفض التكاليف واكتساب سرعة في اتخاذ القرارات، فإن "**جونسون سنة 1993**" يرى أن أفضل حجم لمجلس الإدارة يكون بين سبعة إلى ثمانية أعضاء، لكن يمكن أن يكون أكبر كلما زاد حجم البنك وزادت عملياته البنكية، حيث

1 Sana Triki Damak , **The corporate governance mechanisms: evidence from Tunisian banks**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , Volume 9, Issue 6 (Mar. - Apr. 2013), p 63

إن البنك يكون بحاجة إلى خبرات تساعده في اتخاذ قرارات صائبة، وهو ما تتطلبه البيئة البنكية.[1]

1-2 استقلالية مجلس الإدارة:

إن استقلالية أعضاء مجلس الإدارة هي النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين غير تنفيذيين، إذ يتم قياسها كنسبة مئوية من الأعضاء المستقلين ضمن مجلس الإدارة.[2] للحد من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين وجب اعتماد آلية الاستقلالية لمجلس الإدارة وترك له الحرية في أداء مهامه، وتعتبر استقلالية مجلس الإدارة من أهم المعايير التي تعزز من مكانة مجلس الإدارة في مهامه الإشرافية، والتي لها الدور بالغ الأهمية في الحد من قدرة المديرين في التصرف بما يخدم مصالحهم الشخصية، ويتنافى مع مبدأ العمل البنكي.[3] وفيما يخص الواقع البنكي الجزائري، كما هو معروف في البنوك العمومية، يبدو أنه يتعارض مع أعراف وممارسات الحوكمة الرشيدة فوفق أغلبية الدراسات توصلت إلى أن أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك العمومية هم أعضاء غير مستقلين، حتى مع وجود مديرين خارجيين، فهم لا يتمتعون بجودة الاستقلالية، وهم ممثلون للدولة فقط باعتبارها المساهم الوحيد، أما على مستوى البنوك الخاصة تتراوح نسبة المدراء المستقلين من 0 إلى 40% من إجمالي عدد الأعضاء.[4]

1-3 ازدواجية مدير مجلس الإدارة:

تكون الازدواجية عندما يتولى شخص واحد كل من وظيفتي رئيس التنفيذي للبنك ورئيس مجلس الإدارة، في حين أن رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي هما في الأصل منصبين

1 Isabelle allemand, **Bénédicte brullebaut, Comparaison des pratiques de gouvernance dans les banques françaises**, Revue française de gestion – N° 207/2010 p18

2 صحراوي جليلة، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك دراسة حالة دول- مجلس التعاون الخليجي 2010-2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين تيموشنت، 2021/2020، ص 85.

3 نورة محمدي، محمد الصغير قريشي، **حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيماوية المدرجة في السوق**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 9، 2016جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص192.

4 TALHAOUI Fares , DERRARDJA Nazim**, Gouvernance Bancaire en Algérie : Etat Actuel et Perspectives, Etude Empirique par une Approche d'Efficience**, Revue des recherches en siences financieres et comptables, Vol07, n°02, 2022, P 401.

يقومان بوظيفتين مختلفتين في البنك، إذ من الأحسن أن يكون هناك مسؤولين مختلفين لتولي كل مسؤول منصبه الخاص به، حتى يتمكن كل واحد منهما أن يوزع المسؤوليات حسب ما يراه مناسب، حتى تكون هناك استقلالية وفصل في المنصب وهذا ما أبدته لجنة **cadbury** سنة 1992 واعتبرت أن هذه الممارسات غير مقبولة بأن يتولى مسؤول السلطة أكثر من اللازم في اتخاذ القرارات.[1]

1-4 اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة:

تعتبر اللجان هي تكملة لأعمال مجلس الإدارة، يطلب منهم تسيير بعض الأنشطة المعينة تحت إشرافه، كما يمكن أن تكون هذه اللجان إلزامية بموجب القانون، مثل ما أوجب المشرع الجزائري بضرورة وجود لجان التدقيق على مستوى البنوك، ويختلف عدد اللجان من دولة إلى أخرى، واللجان الأكثر انتشارا هي: لجان التدقيق، لجنة الترشيحات، لجنة المكافآت ولجنة المخاطر.[2]

2-آلية لجنة المراجعة:

يتمثل دور لجنة المراجعة في فحص نظام الرقابة الداخلية بدقة عالية وتنفيذه بكفاءة تقوم اللجنة بتقديم توصيات وتحفظات إلى مجلس الإدارة بهدف تفعيل النظام وتطويره، تتجلى أهمية هذا الدور في تحقيق الاستفادة المثلى للبنك وحماية مصالح المساهمين والمستثمرين بطريقة فعّالة وبتكلفة معقولة.[3]

3-آلية المراجعة الداخلية:

تندرج أهمية المراجعة الداخلية في الحوكمة داخل البنوك، كونها تقدم آراء حول صحة البيانات المالية للبنك، وذلك من خلال التقرير الذي يقدمه إلى الجهات العليا التي تتولى إدارة أنشطة البنك.[4]

---

1 بن عيسى ريم، **دراسة تحليلية لأثر حوكمة الشركات على الأداء المصرفي "دراسة تطبيقية على البنوك تجارية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة ورقلة، 2019/2018، ص 40.

2 Sana Triki Damak, Previous reference , p 31.

3 أمينة فداوي، **دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية** - دراسة عينة من الشركات الفرنسية المسجلة بمؤشرSBF205- أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2015/2014، ص 66 .

4 بن عيسى ريم، مرجع سبق ذكره، ص 41.

4-آلية هيكل الملكية:

هو عبارة عن وسيلة لتسيير العلاقات بين المساهمين والمديرين، ويعتبر أيضا وسيلة ذات فعالية لسيطرة على المديرين التنفيذيين، لأنه يجمع عند وجود ظروف معينة "**تركيز رأس المال وطبيعة المساهمين**" وهو أساس نظام المراقبة الفعالة، أي أنه حافز المراقبين لأداء وظائفهم، فضلا عن مراقبة التكاليف.

إذ أنه وفق نظرية الوكالة، فإن العنصرين اللذين يكونان هيكل الملكية هو تركيز رأس المال وطبيعة المساهمين هو سبب أداء البنك.[1]

5-آلية الإفصاح والشفافية:

يضع مجلس الإدارة سياسات تعتمد الشفافية والإفصاح تكفل هذه الآليات الإفصاح في الوقت المناسب وبشكل دقيق وفعال عن المعلومات الخاصة بكافة الشؤون المادية ذات علاقة بالبنك كله، ويشمل ذلك حتى الوضع المالي، الأداء، الملكية، حكم الإدارة والحوكمة، كما ينبغي أن تكون هذه الآليات مدونة ومتاحة للجميع.[2]

تؤيد آلية الإفصاح في التوقيت المناسب لجميع التحولات المادية التي تنشأ بين التقارير السنوية بشكل منتظم كما تؤيد أيضا نشر التقارير في نفس الوقت لكافة المساهمين لما يضمن ذلك المعاملة المتساوية.[3]

ثانيا: الآليات الخارجية

1-آلية المراجعة الخارجية:

من أهم الثوابت التي يفرضها نظام الحوكمة على المساهمين ضرورة تعيين مراجع حسابات مستقل لأجل القيام بمراجعة أعمال البنك بغرض إبداء رأيه المحايد، ويكون رأي فني وموضوعي في مدى صدق المعلومات المقدمة عن القوائم المالية.

---

1 Sana Triki Damak ، Previous reference, p 63-64

2 عصام مهدي محمد عابدين، مرجع سبق ذكره، ص 95.

3 فريدة عبة، مريم طبني، **دور مبادئ حوكمة الشركات في معالجة الفساد المالي والإداري**، ملتقى وطني بعنوان حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، يومي 06-07، ماي 2012، ص13.

وتعتبر المراجعة الخارجية بمثابة الإنذار المبكر للبنوك كونها تعمل على كشف الاختلالات المالية والإدارية، وذلك من خلال المراجعة الدقيقة للحسابات المالية والإدارية للبنك.

نظرًا لأن المراجعة الخارجية تعد إكمالًا لجهود المراجعة الداخلية، يترتب عن التكامل بينهما تأثير إيجابي على هيكل الحوكمة البنكية، ويرجع هذا التأثير الإيجابي إلى المزايا التي تقدمها لأصحاب المصالح، سواء كانوا داخل البنك نفسه أو خارجه.[1]

2-آلية القوانين والتشريعات:

تتجسد هذه الآلية في كل ما يتعلق بوضع اللوائح التنظيمية والإجراءات والتشريعات التي تساعد من رفع الأداء المالي للبنوك، وتسهم في الحد من التلاعبات والغش في إعداد التقارير وسوء التسيير،[2] بحيث أن القوانين والتشريعات تؤثر بشكل كبير في انضباط الإدارات داخل البنوك باتباع الخطوات والإجراءات التي تهدف إلى ضبط عملها الداخلي من جهة، ومن جهة أخرى التزامها بتطبيق معايير الالتزام بمعايير الإفصاح الدائم عن المعلومات، بالإضافة إلى تحسين التشريعات والقوانين لحالات الفساد المالي والإداري، يجب ربطها بعقوبات صارمة أمام تنامي هذه الظاهرة.[3]

3- آلية أصحاب المصالح:

تشكل هذه الأطراف مجموعة متنوعة من الفاعلين الذين يمتلكون مصالح داخل البنك، تشمل هذه الأطراف العملاء، والمساهمين، والموظفين، والدائنين، والجهات الرقابية والمنظمين، يتمثل دور هذه الأطراف في دعم المصالح المتباينة التي قد تكون مؤيدة أو متضاربة في

1 محمود عبد الرحمن، **دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري والمالي**، دار النشر غير متوفرة- مصر، 2019، ص 97- 98 – 99 – 101 – 102 –103.

2 بن عيسى ريم، مرجع سبق ذكره، ص 48

3 بوراس بودالية، **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين تموشنت، 2022، ص 31

بعض الأحيان، على سبيل المثال، الدائنين يركزون على قدرة البنك في تلبية التزاماتهم، بينما يُشغل استمرارية نشاط البنك اهتمام الموظفين.[1]

إذ تهدف الحوكمة إلى حماية أصحاب المصالح بكافة أصنافهم، إذ أن التزام البنوك بتطبيق نظام الحوكمة يسهم في تسهيل اتخاذ القرارات الرئيسية المتعلقة بإدارة البنك، ومعرفة كل ما يحيط بالبنك، إذ أن الحوكمة الرشيدة تعزز من مستوى الثقة بين جميع الأطراف للإسهام في تحسين ورفع مستوى أداء البنك وتحقيق أهدافه الاستراتيجية.[2]

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للأداء المالي ومؤشراته في البنوك

بالنظر إلى الأهمية البالغة لموضوع الأداء المالي، الذي حظي باهتمام واسع من قبل الباحثين، خاصة في القطاع البنكي، يعود ذلك إلى الدور الحاسم الذي يلعبه الأداء المالي في استمرارية نشاط البنوك وضمان استدامتها، تحقيق مستويات عالية من الأداء المالي يشكل هدفًا استراتيجيًا تسعى البنوك لتحقيقه لضمان قدرتها على مواجهة التحديات المالية وتعزيز مركزها المالي.

المطلب الأول: الاطار النظري للأداء المالي للبنوك

يُعتبر مفهوم الأداء المالي أحد المحاور الأساسية التي ترتكز عليها أي مؤسسة بنكية، نظراً لدوره الحيوي في تقييم مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها المالية والاستراتيجية، الأداء المالي هو مرآة تعكس القدرة على تحقيق الأرباح، إدارة التكاليف بكفاءة، وتوظيف الموارد المالية بشكل مثالي لضمان استدامة النمو واستمرارية النشاط.

1 أمجد حسن عبد الرحمن محمد، **دراسة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانيات طرح أسهم هذه الشركات في سوق الأوراق المالية "دراسة ميدانية"**، مجلة الدوريات المصرية، المجلد 23، العدد 3، أكتوبر 2019، ص 19

2 جاسم علي العبد الله، هيثم الطاس، **حوكمة الشركات وآليات تطبيقها في الشركات العائلية "دراسة تطبيقية"**، مجلة جامعة البعث، المجلد 44، العدد 17، 2022، ص 77.

الفرع الأول: مفهوم الأداء

يشير مصطلح الأداء إلى مدى نجاح طريقة العمل وقد اختلفت التعاريف حوله إذ أشارت **A.Bourguignon 1995** إلى أن الأداء يتم استخدامه على نطاق واسع ولا يمكن إعطائه تعريف محدد لكونه يحمل عدة معاني مختلفة ومتعددة يتضمن ثلاثة مفاهيم رئيسية إذ عرفته الباحثة على أنه تحقيق للأهداف بغض النظر عن طبيعتها ونوعها، إذ يمكن قياسها عن طريق النتيجة التي تم تحقيقها.[1]

يفهم الأداء بشكل عام على أنه تحقيق الأهداف التي حددتها المؤسسة البنكية بأقل تكلفة خلال الوقت المتفق عليه باستخدام الموارد المتاحة.[2]

من خلال التعريف السابق، حيث يُلاحظ أن الباحثين ركزوا بشكل كبير على فهم مفهوم "الأداء" وقد أسهموا في توضيحه على أنه يتجلى في قدرة تحقيق التوازن الأمثل بين النفقات والإيرادات أثناء تنفيذ الأنشطة المختلفة، يُبرز هذا التركيز على ترشيد النفقات كجزء من استراتيجية الأداء، حيث يُلاحظ الحرص على الاقتصاد والكفاءة في استخدام الموارد، دون تجاوز حدود الإمكانيات المتاحة، تظهر هذه النقطة من منظورٍ موسع وأكاديمي، حيث تُسلط الضوء على الأهمية البالغة لتحقيق الأداء المستدام والفعّال من خلال تحقيق التوازن الأمثل بين الأهداف والموارد.

وعليه فيمكن اعتبار أن تعريف الأداء الذي أشارت إليه **A. Bourguignon** والذي يشير إلى مدى نجاح طريقة العمل ويتضمن مفاهيم متعددة ومتنوعة، يعكس تعقيد هذا المصطلح وتنوع مجموعة العوامل التي يمكن أن تؤثر على تقديره، ومع ذلك يمكن اعتبار هذا التعريف واضحًا في تسليط الضوء على التعددية والتنوع في مفهوم الأداء وضرورة تقديمه بشكل ملائم لتناسب السياق والأهداف المحددة.

1 Claire Gauzente, **Mesurer la performance des entreprises en l'absence d'indicateurs objectifs : quelle validité ? Analyse de la pertinence de certains indicateurs**, Finance Contrôle Stratégie – Volume 3, N° 2, juin 2000, p: 146..

2 Chenini Hajer & Jarboui Anis ,**Analysis of the Impact of Governance on Bank Performance : Case of Commercial Tunisian Banks**, J Knowl Econ, DOI 10.1007/s13132-016-0376-6, 2016, p 2

وبالنسبة للتعريف الثاني الذي يفهم الأداء بأنه تحقيق الأهداف بأقل تكلفة واستخدام الموارد المتاحة، يبدو أن هذا التعريف يركز بشكل كبير على الجانب المادي والاقتصادي للأداء، وعلى الرغم من أهمية هذه الجوانب، إلا أنه قد يكون غير كافٍ لتجسيد تعقيدات وتحديات مفهوم الأداء في السياقات التي تتضمن أبعادًا أخرى مثل الجودة، الابتكار والمسؤولية الاجتماعية.

بصفة عامة، يمكن اعتبار هذين التعريفين مفيدين لكنهما يمكن أن يكونا غير كافيين لتغطية جميع جوانب وتعقيدات مفهوم الأداء في سياق حوكمة البنوك، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن مفهوم الأداء قد يتطور ويتغير باستمرار بناءً على تغيرات البيئة والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي تعريف آخر، يتم التعريف الأداء على أنه تحقيق الفرد بما هو مطلوب منه من مهام، ويمكنه استخدام تقديم المهام في الحكم وانطلاقا من الأبعاد المحيطة بالمؤسسة البنكية[1] فقد عرفها كل من "**Zahra & Pearce**" أن الأداء هو النتائج المحققة نتيجة تفاعل كل العوامل الداخلية على اختلاف أنواعها، والتأثيرات الخارجية واستغلالها من قبل البنك في تحقيق أهدافه.

كما يعرفها كل من "**Miller & Bronily**" إنه محصلة قدرة البنك على استغلال موارده وتوجيهها نحو الأهداف التي تم تسطيرها، وهو انعكاس لطريقة استخدام البنك في موارده المادية والبشرية، واستغلالها بالصورة التي تجعل البنك قادرا على تحقيق أهدافه.[2]

استنادًا إلى التعاريف السابقة، يمكن استخلاص أن الباحثين ركزوا بشكل مكثف في تفسيرهم لمفهوم الأداء بأنه يشمل عملية استثمار الموارد البشرية والمادية المُتَاحة، وتنسيق وتكامل العوامل الداخلية والخارجية التي تتأثر بها البنوك، يترتب على هذا الاستثمار والتكامل

1 عريوة محاد، **دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستديم بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية - دراسة مقارنة ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف،2011، ص 3.

2 ضحى محمد سعد عداس، **استخدام أسلوب القياس المرجعي لتحسين أداء شركات الأدوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004، ص 95.

الهادف تحقيق الأهداف المحددة للبنك على نحو فعال ومستدام، يمكن تفسير الأداء على أنه عملية متعددة الأبعاد ترتكز على الجمع بين موارد العاملين والموارد المادية، بما يضمن تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتطوير مسارات النمو، يُظهِر هذا التركيز العميق أهمية استخدام الموارد بكفاءة، مع إدراك الدور الحاسم للعوامل الداخلية والخارجية، لضمان أفضل أداء ممكن.

من الواضح أن التعريفين السابقين يشتركان في تسليط الضوء على أهمية تفاعل العوامل الداخلية والخارجية في تحقيق الأداء المؤسسي للبنوك ومع ذلك، هناك بعض النقاط التي يمكن أخذها للنقاش:

التفاعل والتأثير: التعريفان يشيران إلى أن الأداء هو نتيجة التفاعل والتأثيرات المتعددة من العوامل الداخلية والخارجية، ومع ذلك يمكن أن يكون التفاعل بين هذه العوامل معقدًا ويمكن أن يؤدي إلى تأثيرات غير متوقعة، يمكن أن يكون من المفيد تحديد العوامل الرئيسية التي تؤثر في الأداء وفهم طبيعة هذه التأثيرات بشكل أفضل.

استغلال الموارد: التعريفان يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بفهم استغلال الموارد المادية والبشرية من قبل البنك، ومع ذلك لا يتم التطرق بشكل واضح إلى كيفية توجيه وإدارة هذه الموارد بطريقة تؤدي إلى تحقيق الأهداف بأقل تكلفة وأقصى كفاءة، يمكن أن يتضمن التحليل الأعمق لكيفية إدارة الموارد البحث في أفضل السبل لتحقيق التوازن بين التكلفة والجودة والمخاطر.

تحقيق الأهداف: التعريفان يشيران إلى أن الأداء يتجلى في تحقيق الأهداف المحددة، ومع ذلك قد يكون من المفيد معرفة كيفية تحديد وصياغة هذه الأهداف بشكل فعال، بالإضافة إلى تقدير مدى توافق هذه الأهداف مع رؤية واستراتيجية البنك العامة.

باختصار، على الرغم من أن التعريفان يقدمان وجهات نظر قيمة حول مفهوم الأداء، إلا أنه من المهم النظر في تفصيلات أعمق لضمان تطابق هذه التعاريف مع الواقع التشغيلي والاقتصادي للبنوك وتحقيق أقصى فائدة منها.

الفرع الثاني: تعريف الأداء المالي

يُعرّف الأداء المالي على أنه تحليل للوضع المالي للبنك، بهدف تقييم قدرته على خلق قيمة والتصدي للتقلبات المالية المستقبلية، يعتمد هذا التحليل على استعراض الميزانيات المالية وجداول الدخل ومراجعة ملحقات التقارير المالية، ومع ذلك لا يمكن الاستغناء عن مراعاة الظروف الاقتصادية السائدة وطبيعة القطاع الذي يعمل فيه البنك.

ومن هذا المنطلق، يتم تقييم الأداء المالي عن طريق دراسة العائدية* الاقتصادية للبنك وقياس معدل نمو الأرباح، إلا أن هذا التحليل لن يكون ذو جدوى إذا لم يُنظر في الاعتبار للوضع الاقتصادي العام وسياق القطاع الذي ينشط فيه البنك.[1]

تلاحظ الدراسة من خلال أن التعريف أعلاه يظهر لنا أن الفهم المستخدم لمفهوم الأداء المالي يعكس فحوى دقيقة، يُعَبِّرُ عن الأداء المالي بوصفه حالة شاملة يتواجد فيها البنك، سواء كانت هذه الحالة إيجابية من الناحية المرضية أو متفائلة من الناحية الاقتصادية، يتم ذلك من خلال تحليل وفحص القوائم المالية السنوية للبنك، التي تمثل مصدرًا أساسيًا للمعلومات المالية، وما يجعل هذا التحليل متكاملًا هو اهتمامه بالاعتبار للوضع الاقتصادي العام وخاصة الظروف الاقتصادية للقطاع الذي ينتمي إليه البنك.

وعليه نلاحظ أن التعريف يتناول بالتفصيل هذا النهج الاستباقي لتحليل الأداء المالي، من خلال استناده إلى المعلومات الموجودة في القوائم المالية، مثل الميزانيات وجداول الدخل والتدفقات النقدية، إضافة إلى ذلك يتطرق الباحث إلى أهمية مراعاة وفهم الوضعية الاقتصادية للقطاع الذي يشمل البنك، لأن هذا يشكل جزءًا أساسيًا في توجيه تحليل الأداء المالي وفهمه بشكل أعمق.

* العائدية (Profitability) هي مفهوم يُستخدم في مجال التحليل المالي لقياس القدرة التي يمتلكها مؤسسة ما - مثل الشركة أو البنك - على تحقيق أرباح من نشاطها التشغيلي. وتُستخدم مؤشرات العائدية لتقدير كفاءة إدارة المؤسسة للموارد والأصول المتاحة لديها في تحقيق العائد المالي.

1 نورة محمدي، **اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ورقلة، 2018، ص 54.

ويعمل الباحث على تسليط الضوء على الجانب الاقتصادي للتحليل المالي من خلال تقديم مفهومين أساسيين: الأول هو إصدار الأحكام على الوضعية المالية للبنك، والثاني هو تحديد معدل النمو، هذه الخطوتين تُعَدُّان نقاط تحول حاسمة في فهم وتقدير الأداء المالي، إذ تمثل الأولى التقييم النهائي للحالة المالية للبنك، بينما يعكس الثاني مدى تفوق البنك في تحقيق مستويات النمو المرجوة.

إجمالًا، يبرز الباحث أهمية ذلك النهج الشامل والعلمي في تقدير الأداء المالي للبنك، حيث يعتمد على مجموعة متنوعة من المعلومات والعوامل، مما يمنحه دقة وعمقًا في فهم وتحليل الوضع المالي للمؤسسة المالية.

يُعدّ الأداء المالي مؤشرًا شاملاً يُستخدم لتقييم الوضع المالي للبنك بشكل شامل، يتجلى هذا المؤشر في قوته وقدرته على المدى الطويل، ويُعبر عنه من خلال قياس تطبيقات السياسات المصرفية ونتائج العمليات التشغيلية، يُعَدّ تحقيق أداء مالي ممتاز لجميع جوانب نشاط البنك، يتم تقدير الأداء المالي للبنك من خلال تحليل تحقيق الأرباح مقابل الاستثمار، وهذا المؤشر يُعدّ الأكثر انتشارًا وموثوقية لتقييم الأداء المالي.[1]

من خلال التعريف السابق، يظهر بوضوح أن الباحث أشار إلى الأداء المالي كمقياس محوري لتقديم صورة دقيقة وشاملة للحالة المالية للبنك، يُعتبر هذا المفهوم واحدًا من أهم الأدوات المتاحة لتقييم الأداء الاقتصادي للبنك، حيث يمثل نافذة واضحة تكشف عن الصحة المالية وقدرات البنك في تحقيق أهدافه.

وفي هذا السياق، ينعكس الأداء المالي كمؤشر واضح للسياسات البنكية المُتبعة، حيث يعكف الباحث على التشديد على أن الأداء المالي للبنك ليس مجرد إشارة، بل هو مقياس حقيقي ينعكس فيه تطبيق الاستراتيجيات والخطط المالية، بالاعتماد على الأداء المالي، يمكن للبنك تقييم نجاح تلك السياسات في تحقيق الأهداف والمخرجات المرجوة.

1 Wondmagegn Biru Mamo & Habtamu Legese Feyisa & Mekonnen Kumlachew Yitayaw, **FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN THE EMERGING MARKETS**, Corporate Governance and Organizational Behavior Review / Volume 5, Issue 2, 2021, p245

ويأتي الأداء المالي كأداة تحليلية قوية للبنك للكشف عن نتائج التشغيل وتحقيق الأرباح، مما يمكن من رصد تأثير القرارات المالية والإدارية على الأداء الشامل، هذا المقياس يُعزّز من قدرة البنك على تحديد نقاط القوة والضعف واتخاذ إجراءات تصحيحية تعزز من أداءه المستقبلي.

يُجسّد الأداء المالي تقييمًا شاملاً ودقيقًا للبنك، ويمثل نقطة انطلاق حاسمة لتحسين الأوضاع المالية وتحقيق التطور والنجاح المستدام في سياق السياسات والأهداف البنكية.

وفي تعريف آخر يعتبر الأداء المالي هو لُب الإدارة المالية التي تعد ركيزة أساسية لأي بنك مهما كانت طبيعة نشاطه، وسرعة نموه، حيث أنها تسهم عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالحصول على الأموال بشكل أمثل، واستثمارها بكفاءة عالية، بما يضمن لها تعظيم قيمتها السوقية للبنك، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف الأساسي للبنك وهو البقاء والاستمرار في النشاط.[1]

من خلال التعريف نستنتج أن الأداء المالي للبنك هو الهدف الأسمى للإدارة المالية لتقييم أدائها بهدف أنها تسعى لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأموال" الأرباح" من أجل استثمارها مرة أخرى لتحقيق عوائد أكبر من أجل تعظيم القيمة السوقية للبنك من أجل استمرارية نشاطه. من خلال الاستنتاجات التي تم استخلاصها من التعاريف السابقة، يرى الباحث أن التعريف الشامل الأداء المالي على أنه تقييم عميق لأداء إدارة البنك في مجال الأمور المالية، يستخدم هذا التقييم وسائل متاحة داخل البنك بشكل فعّال، مع تحقيق أدنى تكلفة ممكنة، بهدف تحقيق عوائد مالية أكبر، تعمل هذه الجهود على زيادة القيمة السوقية للبنك، وتوسيع القاعدة الجماهيرية داخل وخارج البلد، وبالتالي الحفاظ على استدامة نشاط البنك على المدى الطويل.

1 خالد مسيف، ريان بن عباس، **أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسية على عينة من المؤسسات**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، مجلد 06، العدد02 ، ديسمبر 2021، ص 67.

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي وخطوات قياسه

يُركز الأداء المالي في تقييمه على مجموعة متنوعة من المؤشرات المالية التي تعكس مدى قدرة البنك على تحقيق أهدافه المالية وإدارة موارده بكفاءة، هذه المؤشرات تُستخدم لتقييم صحة البنك المالية وأدائه العام، وتساعد في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لتحسين الأداء.

الفرع الأول: مؤشرات الأداء المالي

إن قياس الأداء في مؤسسة بنكية هو تعبير عن الوضعية المالية باستخدام أدوات ومؤشرات التحليل المالي لتقدير الحالة المالية للبنك لمعرفة نقاط القوة لتعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها، إذ أن استخدام هذه المؤشرات يساعد البنك على تقييم أهدافه الاستراتيجية، ومن خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى أهم المؤشرات وطرق قياسها.

أولا: نسب الربحية

مؤشر الربحية يأتي على رأس المؤشرات المستخدمة لقياس الأداء المالي، إذ تمثل الربحية هدفًا أساسيًا لجميع المؤسسات المصرفية، تتجلى أهمية الربحية في تحقيق استدامة النشاط، ويعكس اهتمام الدائنين بها أثناء تفاعلهم مع المؤسسة المصرفية، بالإضافة إلى ذلك تُعَدّ الربحية أداة ضرورية لقياس كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة، تُظهر نسب الربحية مدى قدرة البنك على تحقيق عائدات من موارده المختلفة، يُستخدم مؤشر الربحية لتقييم سياسات الإدارة فيما يتعلق بالاستثمار، والعمليات التشغيلية، والتمويل بناءً على نشاطات البنك والقرارات التي يتخذها، تلخص نسب الربحية الأداء الشامل للبنك، وتوحد تأثير القرارات الإدارية الكثيرة، وتُساهم في تقييم قدرة البنك على تحقيق أرباح من العمليات المبيعاتية والخدمات والأصول وحقوق الملكية، وعلى هذا النحو تمثل نسب الربحية واحدة من أصعب التوجهات المصرفية من حيث الفهم والقياس، وذلك بسبب التحدي الذي يتمثل في تحقيق الربح من خلال استثمار موارد البنك، والتي في العديد من الحالات تتطلب تحمل مخاطر كبيرة من أجل تحقيق عوائد مالية أكبر،[1] ولقياس هذه النسبة نركز على أهم المؤشرات لقياسها:

1 سامر محمد فخري، آسو بهاء الدين قادر، **مؤشرات الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية**، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 ، 2016، ص ص 149-150.

1-مؤشر العائد على الأصول ROA

يمثل العائد على الأصول ROA في البنوك، هو صافي الدخل للسنة مقسوما على إجمالي الأصول، حيث يمثل هذا المعدل كافة الأصول التي تمتلكها البنوك ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي أن هذا المعدل يقيس الربحية من خلال مقارنة بين ربح العمليات والأصول التي ساهمت في تحقيقه، بصورة يقيس قدرة البنوك التجارية على تحقيق الأرباح نتيجة لاستخدام أصولها في نشاطها الرئيسي ويعبر عن معدل العائد على إجمالي الأصول بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{العائد على إجمالي الأصول } ROA = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-مؤشر العائد على حقوق الملكية ROE

ويعتبر هذا المؤشر الأكثر استخداما رفقة المؤشر الأول ضمن نسب الربحية، إذ يعتبر العائد على حقوق الملكية ROE على أنه النسبة بين النتيجة الصافية والأموال الخاصة وهو يقيس رؤوس الأموال المستثمرة "الأموال الخاصة" كما يقيس كذلك قدرة البنك على الاستخدام الأمثل للأموال المقترضة، أقصى عائد ممكن ويمكن القول على أن العائد على حقوق الملكية هو مقياس توليد الأرباح، لأنه يقيس مقدار الأرباح التي يمكن أن يحصل عليها البنك من رأس المال السهمي، أو يمكن القول على أن صافي الدخل للمؤسسة البنكية بعد الضريبة، مقسومة على إجمالي المساهمين، إذ أن صافي الأرباح هو مقدار الأرباح بعد دفع جميع الأعباء والضرائب وتمثل حقوق الملكية رأس المال المستثمر في المؤسسة البنكية، بالإضافة إلى الأرباح المحتجزة، ويعبر عنها بالعلاقة التالية[2]:

1 لعراف زاهية، قريدة مصطفى، **قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الحياة في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)**، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، مجلد06، العدد 01، 2020، ص 493.

2 بن سدات سليمة، يماني ليلى، **أثر في إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في والبنوك الجزائرية دراسة قياسية للفترة (2002-2021)**، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، مجلد 06، العدد 02، ص 533.

$$\text{العائد على حقوق الملكية } \boldsymbol{ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3-معدل العائد على الموارد ROR

معدل العائد على الموارد المتاحة، أو ما يُعرَف أيضًا بنسبة العائد إلى حقوق الملكية والودائع، هو مؤشر يقاس عن طريق مقارنة صافي الدخل بمجموع حقوق الملكية والودائع المختلفة المتاحة للبنك، يهدف هذا المؤشر إلى تقييم قدرة البنك على تحقيق أرباح وعوائد من الموارد المالية المتاحة له، والتي تتضمن مجموعة متنوعة من الودائع وحقوق الملكية، تتمثل أهمية هذا المؤشر في تقدير كفاءة البنك في استغلال الموارد المتاحة لتحقيق عوائد مالية ملموسة[1] ويحسب هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\boldsymbol{ROR} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع}}$$

4-معدل صافي هامش الفائدة

بهدف حساب هذا المعدل إلى تقييم قدرة البنك لإدارة مخاطر معدل الفائدة، وهي تقيس صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل،[2] وعلاقتها الرياضية تكون على النحو الآتي:

$$\boldsymbol{NIM} = \frac{\text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة}}{\text{الأصول المولدة للدخل} \left(\text{الاستثمارات} + \text{القروض}\right)}$$

ثانيا: نسب السيولة المالية

السيولة هو مصطلح كثير الاستخدام في البنوك، ويعني بذلك قدرة البنك على الوفاء بكافة التزاماته والتي تتشكل بشكل جلي في تلبية طلبيات المودعين وكذلك مواجهة الطلبات على القروض "منح القروض" وتعرف أيضا على أنها مواجهة كامل الالتزامات المالية وتسديدها

1 شعوبي محمد فوزي، التجاني إلهام، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005-2011**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 17، جوان 2015، ص 34.

2 المرجع السابق، ص 34.

نقدا، مما يدعو البنوك للتوفير السيولة على شكل نقد لديها أو إمكانية الحصول عليه عن طريق جعل بعض أصوله عبارة عن سيولة أي تصبح سيولة نقدية.[1]

لقياس مستوى السيولة في البنوك، يتم استخدام مؤشر يُعرف بـ "نسب السيولة"، والذي يتمحور حول التمييز بين الموجودات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقد دون تكبد خسائر (الموجودات السائلة)، والموجودات التي يكون تحويلها إلى نقد أكثر صعوبة وتعرف بـ "الأصول غير السائلة". أما المطلوبات وحقوق الملكية، فتنقسم إلى عناصر متغيرة وأخرى ثابتة. المطلوبات المتغيرة هي تلك التي تكون عرضة للسحب والتغيير، على عكس المطلوبات الثابتة التي تتميز بالاستقرار.[2]

تعتمد البنوك على إعداد النسب المالية لتقييم مدى توافر السيولة النقدية فيها، وذلك لضمان قدرتها على تسديد التزاماتها، تُمثّل السيولة النقدية وأصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية أداتاً لتحقيق هذا الهدف، بحيث أن السيولة سلاح ذو حدين، إذا زاد حجمها عن الحد الاقتصادي المسموح به، فإنها قد تكون مخزوناً زائداً يزيد عن الحاجة الملائمة، فسوف تؤثر على ربحية البنك من ناحية ثانية، فإن انخفاض السيولة عن الحد الأدنى سوف تؤدي بالبنك إلى حالة العسر البنكي، مما يسبب ذلك ضعف كفاية البنك للوفاء بكامل التزاماته، خصوصا اتجاه المودعين عند سحب ودائعهم، وأيضا عدم القدرة على تلبية طلبات القروض المودعة لديهم.[3]

ومنه يمكن القول أن نسب السيولة هي احدى النسب المالية المستخدمة في تقييم المركز المالي للبنك، والتي تحدد السيولة الأساسية، وهي تعكس أن البنك يجب أن يجد التمويل المناسب، ومنخفض التكلفة، ومتاح في وقت وجيز، من خلال الاحتفاظ بمحفظة من الأصول، والتي يمكن بيعها بسهولة أو الاحتفاظ بأحجام كبيرة من الالتزامات الثابتة، أو الحفاظ على

1 لانا نبيل زاهر، **أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 36، العدد 06، ديسمبر 2014، ص 400.

2 محمد نواف واياد زمليط، **أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد، 01، 2019، ص 117.

3 المرجع السابق، ص 117.

ائتمان مع المؤسسات المالية الأخرى،[1] كما يجب معرفة حجم السيولة المحددة من قبل البنك المركزي من أجل اتخاذه كمقياس، فإذا انخفضت السيولة عن مستواها القانوني، يكون مؤشراً سلبياً على عدم قدرة البنك على الاستثمار وبالتالي، عدم تحقيق ربحية لأنها تكون سيولة بالحجم الأمثل وتعزز من إمكانية التعامل مع النسب المالية الأخرى، ويقوم بتوفير نقدية بجعل أصوله قابلة للتسييل خلال فترة زمنية وجيزة،[2] ومن أهم النسب التي يتم الاعتماد عليها في قياس كفاية السيولة هي كالتالي:

1-نسبة الرصيد النقدي

وهي نسبة رصيد المحفظة **النقدية*** لدى البنك إلى مجموع ودائعه، إذ يقيس هذا المعدل مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة بحوزة البنك والبنك المركزي والبنوك الأخرى على الوفاء بكافة التزاماته في تواريخ استحقاقها،[3] إذ تعبر هذه النسبة على قدرة ما بحوزة البنك من سيولة نقدية على مواجهة صعوبات من قبل المودعين إذ نرمز لها LA ويتم حسابها على الشكل الآتي:

$$\mathbf{LA} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الوادئع}} X\ 100$$

تشير هذه النسبة إلى أنه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي، زادت قدرة البنك على الوفاء بكافة التزاماته المالية في تواريخ استحقاقها، إلا أن ذلك ينعكس بالسلب على العائد البنكي، وذلك لعدم توظيف هذه الأموال السائلة في استثمارات بإمكانها أن تدر على البنك بأرباح مالية أكبر[4].

1 Vodova P, **Liquidity ratios of Polish Commercial Banks**, European Financial and Accounting Journal,(2013) pp. 24-38.

2 محمد نواف واياد زمليط، ،مرجع سبق ذكره، ص 117،

* **النقدية هي مجموع:** النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى.

3 نكاع ريان، بوالكور نور الدين، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية – دراسة حالة بنكي Fransabank و Bnp Paribas العاملة بالجزائر خلال الفترة (2020/2015)-** مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 04، جوان 2023، ص 216.

4 بلال نوري سعيد الكروي، **تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسة مقارنة بين مصرفي الرافدين والرشيد-**، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون، ص7.

2-مؤشر الاحتياط القانوني

يتم الاحتفاظ بالرصيد النقدي من دون فائدة على مستوى البنك المركزي، وهذا الرصيد محدد، بنسبة تكون بين 0% إلى 15% من إجمالي الودائع، ويكون البنك المركزي هو المحدد لها بشكل يتناسب مع السياسة النقدية، كما يجب على البنوك الالتزام بها إذ يعد هذا المؤشر بالغ الأهمية للتأثير على عرض النقود وبالتالي يكون هناك ارتفاع في مستوى الرصيد، لدى البنك المركزي مما يؤدي لانكماش السيولة في البنك إذ أن الغرض من استخدام الاحتياطات الإجبارية لدى البنوك هو الحد من منح القروض للاقتصاد والأفراد بدون دراسة جدوى والعكس صحيح.

$$\mathbf{LR} = \frac{\text{النقدية لدى البنك المركزي}}{\text{اجمالي الوادئع}} X\ 100$$

يسمح الرصيد النقدي الإجباري بدعم المواقف المالية للبنك لمواجهة التزاماته في الظروف الاستثنائية، للمقرضين بشكل خاص، وتجدر الإشارة إلى أنه في بعض الأنظمة البنكية على مستوى العالم ليس إلزاميا على البنوك أن تودع قيمة الاحتياطي الإلزامي لدى البنك المركزي، بل هي جزء من رصيدها الموجود في صندوق البنك[1].

3-النسبة النقدية إلى إجمالي الأصول

تهتم هذه النسبة بقياس العلاقة بين النقدية، والتي تتمثل ما بحوزة البنك داخل الصندوق، والاحتياطات لدى البنك المركزي، والسيولة الموجودة لدى البنوك الأخرى مقسوما على مجموع الأصول في البنك، فإن ارتفعت النسبة فهذا يدل على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى البنك وبالتالي يجب استثمار جزء كبير من أموالها في أصول سريعة التحول إلى سيولة نقدية في

1رمضاني زينب، **إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019، ص ص 46-47.

المدى القصير، وبالتالي يجب خفض المعدل لكي يتمكن البنك من الوفاء بكافة التزاماته طويلة الأجل،[1] وتكون الصيغة الرياضية لحساب هذه النسبة هي كالتالي:

$$\mathbf{LB} = \frac{\text{النقدية}}{\text{اجمالي الأصول}} X\ 100$$

4-نسبة توظيف الأموال

تشير هذه النسبة على قدرة البنك الائتمانية ومعرفة جهة ائتمان، وهذا المؤشر يرتكز إلى معايير وشروط لا يمكن للبنك أن يتجاوزها، مع ضرورة وضع التخصصات المالية اللازمة لتغطية فتح الائتمان، مع ملاحظة القدرة الائتمانية للمقترض "المركز المالي بالنسبة للمؤسسات" وقدرته على الوفاء بواجباته المالية للجهة التي منحت له القرض، وذلك باستخدام خطط ومؤشرات ائتمانية واضحة [2] وتوضح مدى استخدام البنك للودائع في تلبية حاجيات العملاء من توظيف الأموال، فكلما ارتفعت هذه النسبة فهذا معناه أن البنك له إمكانية مواجهة منح القروض ذات دراسة جدوى اقتصادية جيدة،[3] والمعادلة الرياضية لحساب النسبة هي كالتالي:

$$\mathbf{LC} = \frac{\text{الاستثمارات} \left(\text{القروض و السلف}\right)}{\text{اجمالي الودائع}} X\ 100$$

ثالثا: مؤشرات النشاط

تُعَبّر مؤشرات النشاط عن قدرة البنك على تنظيم واستغلال أصوله وموارده المالية بكفاءة، إنها تكشف عن توازن العلاقة بين استثمارات البنك في مختلف أصوله والإيرادات التي يُحقّقها، ولتحقيق هذه الفهم، يتعين مقارنة مستوى الإيرادات بحجم الاستثمارات في أصول متنوعة، تُميّز هذه المؤشرات نفسها بقدرتها على توفير تحليل ديناميكي، حيث تأخذ بعناية البعد الزمني

1 نعمان محصول وسراح موصو، **تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013-2018)"**، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل - محمد الصديق بن يحي، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، الصفحات 125.

2 محمد نواف وإياد زمليط، مرجع سبق ذكره، ص 118.

3 محمد نواف وإياد زمليط، مرجع سبق ذكره، ص 118.

في الاعتبار عندما تحلل قائمة المركز المالي[1]، وعليه سوف نقوم بعرض الجدول أسفله لعرض أهم المؤشرات النشاط:

جدول 1 يوضح أهم المؤشرات النشاط

المؤشر	العلاقة	مفهوم المؤشر
معدل دوران الأصول الثابتة	$FAT = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول الثابتة}}$	هذه النسبة تعكس فعالية استخدام البنك لأصوله الثابتة في تحقيق إيرادات جديدة.
معدل دوران الأصول المتداولة	$TCA = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{الأصول المتداولة}}$	تعكف هذه النسبة على قياس كفاءة البنك في استغلال أصوله المتداولة لتحقيق عوائد جديدة من خلال منح القروض وتحقيق الأرباح.
معدل دوران إجمالي الأصول	$TTA = \frac{\text{الإيرادات}}{\text{مجموع الأصول}}$	هذا المؤشر يبين فعالية استخدام البنك لأصوله المتنوعة.

من إعداد الباحث بالاعتماد على المرجع أسفله[2]

رابعا: مؤشرات كفاية رأس المال

تعد كفاية رأس المال من الأدوات البارزة لتقييم قدرة البنك على التحمل والتكيف مع المخاطر المحتملة وظروف الصعوبات المالية، فكلما انخفضت احتمالية حدوث مشكلات مالية، ازدادت مقدرة البنك على مواجهة التحديات والحفاظ على استقراره المالي، والعكس صحيح أيضًا، حيث ترتبط ملاءة البنك بانخفاض احتياطيه من رأس المال، تُعَرَّف كفاية رأس المال بقوة البنك في تحمل الضغوط المالية الناجمة عن نشاطاته المالية والاستثمارية المتعددة، ويتم ذلك عبر الاستفادة من حقوق الملكية التي تتيحها لأصحاب البنك، يعبر تأثير رأس المال على أداء البنك عن مدى تأثيره النظري على النتائج المالية والاستدامة، وهذا الأمر يعكس تعقيد وجود متغيرات متعددة تؤثر على الصورة الكاملة للبنك[3]، وفي دراسة لـ Hellmann

1 Abdus Samad, **performance of interest-free islamic books vis-a-vis interest-based conventional banks of Bahrain**, journal of economics and management, vol 12, Issue 2, 2004, p 6.

2 بن مداني صديقة، **انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر – دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر-**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017، ص ص 117-118.

3 صحراوي جليلة، مرجع سبق ذكره، ص117.

وزملاؤه أوضحوا أن وجود متطلبات رأس مال مرتفعة يُحدث توازنًا بين ارتفاع حجم الاستثمار والحد من المخاطر من جهة، وقيمة العقود والالتزامات من جهة أخرى [1]، وأما من ناحية تجريبية، فقد بين Berger & Udell أن متطلبات رأس المال تشجع البنوك على الانتقال من القروض إلى الأوراق المالية منخفضة العوائد[2] من الجانب الإيجابي إذ تقلل الزيادة في رأس المال من استعادة المساهمين لتحمل المخاطر الزائدة عن الحدود "**مخاطر سلبية**" ونتيجة لذلك فقد يحتاج حملة الديون إلى مصاريف أقل مما يستدعي تحسين الأداء ليس فقط البنوك ذات رؤوس مالية ضخمة والتي تكون قادرة على جذب أكبر قدر من القروض والودائع، ولكن حتى أثناء الأزمة، أظهرت هذه البنوك بغض النظر عن حجمها، مؤشرا واضحاً لاستمرار نشاطها[3]. وعليه فقد أكدت معظم الدراسات السابقة أن هناك ارتباطاً جيداً بين قوة رأس المال " تحسب بمجموع حقوق الملكية على مجموع الأصول" والكفاءة، مما يوضح لنا حقيقة أن البنوك التي لديها كفاءة جيدة فهي تحقق أرباحا أكبر مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى أصول، أما فيما يخص البنوك ذات المستوى الأدنى من حقوق الملكية يتم تشجيع المديرين لديها على تحمل مخاطر أكبر، ويتوافق هذا التحليل مع نظرية الخطر الأخلاقي إذ أنه قبل الإفلاس يكون عند الملاك ذوي الحصص المتدنية حوافز ضعيفة لضمان عمل البنك بكفاءة، إذ يسمح انخفاض إشراف ومراقبة المساهمين للمديرين باستهلاك ما هو متاح من الامتيازات، مما يشير إلى وجود ارتباط ذي دلالة إيجابية بين قوة رأس المال والكفاءة[4].

1 Hellmann & al, **Liberalization, Moral Hazard in Banking, and Prudential Regulation: Are Capital Requirements Enough?**, American Economic Review, 90(1), 2000, p 147–165. Doi :10.1257/aer.90.1.147

2 Berger & al, **Did Risk-Based Capital Allocate Bank Credit and Cause a "Credit Crunch" in the United States ?**, Journal of Money, Credit and Banking, 26(3), 1994, 585. doi :10.2307/2077994

3 Berger & al, **How does capital affect bank performance during financial crises ?,** Journal of Financial Economics, 109(1), 146–176. doi: 10.1016/ j.jfineco.2013.02.008, 2013, p 1.

4 Salim & al, **Does corporate governance affect Australian banks' performance ?**, Journal of International Financial Markets, Institutions and Money, 43, 113-125, 2016, p 14.

ومن المؤشرات المستخدمة في هذا المجال نذكر منها ما يلي:

1-مؤشر حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول

$$ETA = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الخطرة

$$ERA = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{الأصول الخطرة}}$$

3-نسبة حقوق الملكية بالنسبة للودائع

$$ETA = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الودائع}}$$

الفرع الثاني: تقييم الأداء المالي للبنك

التقييم المالي للبنك هو نتاج تحليل النتائج الحقيقية أو المتوقعة بناءً على معايير محددة مسبقًا، بهدف قياس وتقدير الأداء، يستند هذا التقييم إلى قدرته على تحقيق الأهداف وقياس درجة تحقيق الكفاءة والفعالية، مع التركيز على تحديد الأولويات بين النتائج والموارد المستخدمة،[1] إذ تشمل هذه العملية استخدام البيانات المالية وغيرها لفهم الحالة المالية للبنك وتقييم كيفية إدارة الموارد خلال فترة مُحددة.[2]

وفي تعريف آخر، يتم استخدام التقييم المالي من أجل التحقق والتأكد من العمليات التي تم إنجازها في فترة زمنية معينة، غالبا ما تكون سنة، وهي مطابقة للأعمال التي تم إنجازها وفق خطة عمل معينة، ومعتمدة من قبل الإدارة المالية، كل هذا بغية تصحيح الانحرافات التي تسجيلها.[3]

1 صافية يومصباح، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)**، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021، ص 222.

2 محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية لدراسة حالة المجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004، ص 90.

3 رميسة كلاش، **المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي - ميراثا ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004 - 2018)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2022، ص 90.

من خلال التعاريف السابقة يمكن للباحث استخلاص تعريف خاص بالتقييم المالي والقول على أنه هو عبارة عن تحليل لنقاط الضعف والقوة للمؤسسة البنكية خلال فترة زمنية معينة، إذ من خلاله يتم استنتاج خطة حسب إمكانيات البنك، وكل هذه العملية بهدف:

- كشف الخلل الذي يحصل في عملية التخطيط المالي للمؤسسة، وإصدار اقتراح حلول لذلك؛
- الوقوف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها؛
- المساعدة على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها المنشودة؛
- تساعد متخذي القرار في إشرافهم وتوجيههم في تسيير جميع العمليات داخل البنك؛
- هي جزء من العمليات الرقابية الداخلية للبنك.[1]

الفرع الثالث: مراحل تقييم الأداء

يتم تقسيم مراحل تقييم الأداء إلى عدة مراحل أهمها ما يلي:

أولا: مرحلة ما قبل عملية التقييم

تعتمد هذه المرحلة على عنصرين أساسيين هما:

- تحليل البيئة الخارجية للبنك، وذلك من أجل استغلال الفرص المتاحة وتحديد المخاطر والتهديدات المحيطة بالبنك من أجل محاولة التخفيف من حدتها أو نقلها لجهة تكون قادرة على تحملها.
- معاينة مختلف وظائف البنك من حيث الأهداف فكل وظيفة من الوظائف الخاصة بالبنك لها أهداف تسعى من أجل تحقيقها وبالتالي تحقيق هدف البنك بصفة عامة، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول وضع أهم المراحل في تقييم أداء البنوك التجارية التي يجب

1 عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، **تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية - دارسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية - (2009 - 2016)**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018، ص 551.

اتباعها للوصول إلى هدف البنك، إذ تسعى البنوك التجارية من خلال نشاطاتها إلى تحقيق ثلاثة أهداف أساسية وهي: الربحية، والسيولة، والأمان.[1]

- **الربحية:** تعتبر الربحية من أهم الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها، كونها الركيزة الرئيسية التي أنشأ من أجلها وتمكنها من مواصلة البقاء واستمرارية نشاطها، ودعم مركزها المالي، وزيادة حقوق الملكية الخاصة بها، مما يجعل البنوك ذات كفاءة عالية وقادرة على مجابهة مختلف المخاطر والتهديدات التي يتعرض لها البنك، وكذلك القدرة على الوفاء بالتزاماته أمام كل الأطراف، ودعم الثقة لدى الجمهور، كما تمثل انعكاسا إيجابيا للقرارات والسياسات التي يتم اتخاذها من طرف إدارة المؤسسة البنكية.
- **السيولة:** هي مدى قدرة البنك على تحويل النقد إلى سيولة بأسرع وقت ممكن وبأقل تكاليف ممكنة، أما سيولة البنك فيقصد بها مدى قدرته على الوفاء بكافة التزاماته اتجاه المودعين من خلال مواجهة سحوباتهم المفاجئة والتي من الممكن أن تتسبب في مخاطر السيولة، وبالتالي فتوفر السيولة يعني قدرة البنك على مواصلة نشاطه والتزامه بكافة التزاماته البنكية.
- **الأمان:** يقصد بالأمان هو مدى قدرة الكفاية الحدية لرأس المال على مواجهة وامتصاص المخاطر الناتجة عن توظيف الأموال في الاستثمارات ذات المخاطر العالية، بغية تجنب الإفلاس وكذلك ضمان بقائها ومواصلة نشاطها.[2]

ثانيا: مرحلة التحضير لعملية تقييم

وهي المرحلة التي يتم فيها إجراء وتحليل البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها في المرحلة الأولى ودراستها وتوضيح مدى مصداقيتها من خلال المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء المالي لدى البنك.

1 حياة نجار، - **إدارة المخاطر المصـــرفية وفق اتفاقيات بازل، دراســـة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية** ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 -2014 ، ص ص 21-23.
2 رمضاني زينب، مرجع سبق ذكره، ص ص 27 - 28.

ومن خلال كل هذا يتبين نجاح أو إخفاق الذي نتج عن أداء البنك، مع تحديد الانزلاقات التي خلفتها الأنشطة في البنك، وتفسير الأسباب التي أدت بهذه الانزلاقات، مع وضع حلول علاجية لضمان مواصلة النشاط وتفاديها مستقبلا.[1]

ثالثا: مرحلة المتابعة التصحيحية للانحرافات

وهي المرحلة التي يتم فيها متابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي مست النشاط البنكي، مع توفير الشروط اللازمة لنجاح عملية المتابعة والاستفادة من نتائج التقييم وعدم تكرار الأخطاء التي أدت بهذه الانحرافات مستقبلا.[2]

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي

لم تكن إشكالية الحوكمة داخل البنوك على مستوى العالم مطروحة بشكل كبير للنقاش، ولم يلق هذا المصطلح الانتشار والدعم الواسعين لكن بعد انتشار الأزمات المالية والهزات التي مست الجهاز البنكي على مستوى العالم، والتي كان من أهم أسبابها نقص الإشراف والرقابة على أعمال البنوك الأمر الذي جعل المنظمات والهيئات الدولية أن تدعو البنوك والمؤسسات المالية لتفعيل الحوكمة لديها من أجل تحسين مناخ الاستثمار وأصبح تبني الحوكمة على مستوى البنوك والمؤسسات المالية يشكل ضرورة قصوى لا مفر منها.

المطلب الأول : دور و تأثير الحوكمة على الأداء للبنوك

تؤدي الحوكمة دورًا حيويًا في تعزيز الأداء المالي للبنوك، حيث تسهم في وضع إطار تنظيمي فعال يعزز الشفافية والمساءلة ويضمن اتخاذ قرارات رشيدة، في البنوك التجارية، تعتبر الحوكمة أداة أساسية لضمان الإدارة الجيدة للموارد وتقليل المخاطر المالية، مما ينعكس بشكل مباشر على استقرار الأداء المالي وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء.

1 رمضاني زينب، مرجع سبق ذكره، ص 29، بالتصرف.

2 زاهر صبحي بشناق، **تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين-** ، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص 27.

الفرع الأول: دور الحوكمة في الأداء للبنوك

تتكون مبادئ حوكمة الشركات من الشفافية، والمساءلة، والمسؤولية، والاستقلالية، والإنصاف، IICG (المعهد الإندونيسي لحوكمة الشركات) إنشاء مؤشر حوكمة الشركات، والمعروف باسم مؤشر تصور حوكمة الشركات (CGPI). من المتوقع أن يؤدي تنفيذ حوكمة الشركات الجيدة إلى تحسين أداء الشركة.[1]

من خلال الحوكمة البنكية، يمكن توفير الحوافز المناسبة لكل من مجالس الإدارة والإدارة التنفيذية بهدف تحقيق الأهداف التي تخدم مصلحة البنك، تسهم هذه الحوكمة في توفير آليات فعالة لمراقبة الأداء وتمكين البنك من استغلال موارده بشكل مثالي. ونتيجة لذلك، يكون البنك قادرًا على تحسين أدائه من جوانب متعددة، بما في ذلك:

أولا: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي

تُسهم الحوكمة البنكية في جذب رأس المال الخارجي، إذ تقلل من مخاطر الاستثمار من خلال تحقيق فعالية الحوكمة، كما يُعزز تبني ممارسات حوكمة جيدة البنوك خلال مراحل الانتقال بين الاقتصاديات القوية والمتجددة.[2]

تسهم الحوكمة البنكية في تحسين الأداء المالي للبنوك وضمان توفيرها للأموال اللازمة بتكلفة منخفضة، إذ تُظهر الدراسات السابقة وجود علاقة إيجابية بين نوعية الحوكمة والأداء المالي للبنوك، وهذا يمكن تلخيصه في النقاط التالية:

- البنوك التي تتمتع بحوكمة جيدة تقدم مزايا لحملة الأسهم والمعاملين الآخرين من خلال الإدارة الجيدة والشفافة، هذا يُسهم في تقليل المخاطر المالية وتكاليف رأس المال؛
- إذ أن الحوكمة تقدم ضمانات للمستثمرين لتحقيق عائد مناسب لاستثماراتهم حسب رؤوس أموالهم، وهذا ما تم إثباته في العديد من الدراسات السابقة التي تخص الأسواق

1 Zahroh Naimah, and Hamidah, **The Role of Corporate Governance in Firm Performance**, SHS Web of Conferences 34, 13003 (2017),FourA 2016, DOI: 10.1051/ shsconf/20173413003, p 4.

2 Oman,et al, **la gouvernance d'entreprise dans les pays en développement**, center développement d'OCDE cahier de politique économique N°23, 2003, p 07..

المالية المتقدمة والناشئة، وتُظهر هذه الدراسات العلاقة بين تحقيق عوائد استثمارية جيدة وحوكمة فعّالة تستند إلى الانضباط، والشفافية، والاستقلالية، والمسؤولية، والمساءلة، المسؤولية الاجتماعية والنزاهة؛

- البنك يكتسب قوة أكبر في الحصول على التمويل الملائم لاحتياجاته، ويقلل من تكاليف رأس المال، كما يتيح لها تعاملًا أفضل مع مختلف الفئات من أصحاب المصالح، مما يقلل من مشكلة وكالة وتكاليفها[1].

ثانيا: دور الحوكمة في تحسين الأداء الإداري

تُظهر لنا أهمية الحوكمة الدور الحاسم الذي تلعبه في تحقيق الأهداف المؤسسية، وذلك من خلال:

- ضرورة تحديد هيكل تنظيمي يعكس أهداف البنك ويمكن من تحقيقها، بمساعدة حوافز مناسبة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، لضمان تحقيق الأهداف بمراعاة مصالح الجميع؛
- وضع أسس للعلاقة بين المساهمين ومديرين البنك ومجالس الإدارة مما يسهم في ذلك إلى توضيح حقوق والتزامات كل الأطراف، مما يؤدي بذلك للاستغلال الأمثل لجميع الإمكانيات والموارد المتاحة للبنك.

ومن أبرز الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة وتسهم الحوكمة في الوصول إليها:

- ضمان الشفافية، النزاهة والحيادية لكافة العاملين في البنك، بداية من المديرين التنفيذيين ومجلس الإدارة حتى أدنى عامل في البنك؛
- تجنب الوقوع في أخطاء متعمدة أو انحرافات مقصودة أو غير مقصودة ومنعها من الانتشار، والعمل على الحد من استمراريتها، وذلك باستخدام نظم الرقابة ذات الكفاءة والفعالية؛

[1] CFA center for financial market integrity, the corporate governance of listed companies : a manaul for investors, 2005, p 3.

- تساهم الحوكمة في الاستفادة من نظام محاسبة كفء والمراقبة الداخلية، وتحسين فعالية الإنفاق، وربطه بالإنتاج؛
- ضمان استقلالية وفعالية أكبر لمراقبي الحسابات الخارجيين والتأكد من خلوهم من أي تحيز لصالح أطراف معينة أو ضغوط محتملة تؤثر على أدائهم، مهما كان منصبهم؛
- مكافحة الفساد المالي والإداري في البنوك، ومنع تواجده أو عودته مرة أخرى.[1]

الفرع الثاني: آثار تطبيق مبادئ الحوكمة على الأداء المالي

من المؤكد أن معظم البنوك تسعى جاهدة لتحسين أدائها وتعظيم ربحيتها مما استوجب تفعيل الحوكمة حتى يتم إصلاح النظام المالي والإداري في البنوك لأنها تسعى دائما لتعزيز أدائها وتعظيم ربحيتها من أجل الحفاظ على ممتلكاتها وضمان استمرارية نشاطها إذ أشارت العديد من الدراسات أن التطبيق الجيد والفعال للحوكمة له تأثير إيجابي على أداء البنوك، إذ توصلت بعض الدراسات أن بعض الآليات ليس لها تأثير مباشر على أداء البنك بينما بعض الآليات الخاصة بالحوكمة لها تأثيرا مباشرا على الأداء المالي، إذ تختلف تلك العلاقة من بنك لآخر حسب نشاطه ومن دولة لأخرى حسب نظامها البنكي وتأثير الأطر القانونية والتنظيمية التي تفرضها السلطات العليا في البلد على النظام الاقتصادي بشكل عام.

أولا: تأثير خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي

تساعد الطريقة الجيدة لحوكمة البنوك في دعم الأداء المالي، والقدرات التنافسية التي تساعد على جذب الاستثمارات للبنوك والاقتصاد بصفة عامة، وفقا لذلك يشمل نموذج الحوكمة ضرورة التزام مجلس إدارة بكفاءة عالية من الخبرات ويتحمل مسؤوليته على قدر عال من الكفاءة، ومع جودة الرئيس التنفيذي الذي بدوره يجب أن يكون مؤهلا في اختيار الأهداف وتنفيذها بما يتماشى وسياسة البنك وذلك بمراقبة مجلس الإدارة. [2]

[1] نوي فطيمة الزهرة، رايس حدة، **دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 7، العدد 2، ص135 .
[2] جوادي سميرة، **أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2020، ص ص 51-52.

وعلى الرغم من هذا فإنه لا يوجد نظام محدد لحوكمة فعالة داخل البنوك يمكن الاعتماد عليه في كل الدول نظرا لاختلاف طبيعة البنوك واختلاف القوانين والتشريعات وكذلك المعايير المحاسبية لكل بلد، إلا أن مفهوم الحوكمة يحتوي على ضرورة الفصل بين الملكية الإدارية والرقابية على الأداء إلى جانب إيجاد إطار يحدد أهداف البنك والوسائل اللازمة لتحقيقها ومراقبة الأداء مع مراجعة وتعديل القوانين التي تضبط أداء البنك بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل الأطراف خصوصا مجلس إدارة البنك والمساهمين مع ضرورة التأكيد على عدم الخلط بين المسؤوليات والمهام الخاصة بكل من المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

وفقا لدراسة Colley John and all تحت عنوان **ما هي حوكمة الشركات؟** إذ قامت بتوضيح أن نموذج الحوكمة الناجحة يتطلب توفر الخصائص التالية:

- ضرورة تمتع مجلس الإدارة بالكفاءة العالية في تسيير وتوجيه القرارات ويؤدي مهامه بكل حيادية وأمانة؛
- يجب أن يكون المدير التنفيذي مؤهل ويتم اختياره من طرف مجلس الإدارة وتعطى له كامل الصلاحيات لإدارة أعمال البنك؛
- القرارات التي يصدرها المدير التنفيذي يجب تطبيقها في إطار من التشاور بالتأكيد من مجلس الإدارة؛
- يجب توفير جو ملائم يتميز بالإفصاح والشفافية حول أداء البنك والحالة المالية للجمهور والمساهمين و جميع الأطراف المتواجدة في السوق المالية.[1]

وعليه إذ يستوجب على أعضاء مجلس الإدارة التحلي بالمسؤولية في القيام بالتدريب اللازم للفريق الإداري في البنك حول مبادئ الحوكمة وتطبيقها، ولا يقتصر نطاق التعرف على هذه المبادئ على مجلس الإدارة فحسب، بل يتطلب أيضًا مستوى كبيرًا من الشفافية والإفصاح، ويتم ذلك من خلال وجود مجالس إدارة قوية داخل البنك تكون له القدرة على الإشراف وإدارتها

1 جوادي سميرة، مرجع سبق ذكره، ص ص 51-52.

بكفاءة وجودة عالية ونستنتج مما سبق أن الدور الذي يتمتع به مجلس الإدارة في تطبيق الحوكمة داخل البنوك هي كالتالي:

- قدرة البنك على التفكير والتخطيط الإستراتيجي للأهداف وجعلها مرنة وفق الظروف المحيطة بالبنك؛
- معرفة الإدارة بكامل النشاط الذي يؤديه البنك؛
- قدرة مجلس الإدارة على فرض القرارات وتقديم النصح والإرشاد للإدارة التنفيذية في المواضيع التي تخص البنك؛[1]

ومما سبق يمكن تلخيص أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي وفقا للأبعاد التالية:

1-تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي

يعتبر عدد أعضاء مجلس الإدارة أحد العوامل التي لها تأثير على وظيفة وفعالية البنك وبالتالي التأثير على الأداء المالي للبنك وقد اختلف الباحثون في تأثير حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي في المؤسسات البنكية باختلاف النظريات المتبعة في التفسير والتحليل فوفق نظرية الوكالة، فإن كبر حجم مجلس الإدارة يمكن أن يؤثر سلبا على الأداء المالي.

النظرية الأولى: يؤيد مناصرو نظرية أصحاب المصالح الحجم الكبير لمجلس الإدارة للبنك ومن المبررات التي يحتجون بها أن زيادة حجم العمليات وكثرة تعقدها، والحاجة إلى الخبرة والمهارات الأكبر سمح بتمثيل أصحاب المصالح بشكل أكبر في مجلس الإدارة وتعتبر هذه التفسيرات منطقية لكون أغلب مجالس الإدارة في البنوك كبيرة الحجم وهذه نتيجة لزيادة أنشطة البنك والتوسع في عملياتها.[2]

أما وجهة النظر الثانية: المتمثلة في نظرية الوكالة والتي ترى بأن حجم مجلس الإدارة الذي يكون ممثلا لعدد أعضاء كبير يكون ذو كفاءة منخفضة وذلك لوجود عدد كبير من المديرين

1 محمد جميل حبوش، **مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "دراسة تطبيقية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجين ومدراء الشركات المساهمة العامة"**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007، ص ص 86-87

2 مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر، **أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية -**، مجلة معارف، جامعة البويرة ، الجزائر، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016، ص 431.

الجالسين في المجلس سيؤدي إلى صعوبة التنسيق والتواصل بينهم مما يؤدي بذلك إلى تحمل تكاليف بدون فائدة ولذلك نجدهم يفضلون مجالس الإدارة ذات العدد القليل لإبداء آرائهم من جهة ومن جهة أخرى سهولة اتخاذ القرار بالإضافة إلى تحمل كل الأعباء بالمسؤولية.[1]

من خلال النظريتين يرى الباحث أن حجم مجلس الإدارة يجب أن يكون متوافقا مع حجم ونشاط البنك بحيث أن لا يكون عدد المديرين في المجلس أقل من 7 أعضاء حتى لا يكون خلل في تركيبة مجلس الإدارة وبالتالي نقص وانخفاض في أداء البنك، ولا يكون عدد المديرين في مجلس الإدارة أكبر من نشاطها وبالتالي عرقلة نمو البنك وارتفاع أدائه إذ أن معدل عدد أعضاء مجلس الإدارة لدى البنك يكون بين 7 و8 أعضاء في البنك ذو النشاط العادي أما البنك ذو نشاط الأكبر يصل إلى غاية 10 أو 12عضواً.

2-تأثير الفصل في ازدواجية المدير التنفيذي على الأداء المالي

وفقا لنظرية الوكالة فإن فصل مهام الرئيس تنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة هو مراقبة خطوات وعمليات نجاح نظام الحوكمة، إذ تمثل إشكالية من منظور الوكالة، حيث إنه من الظاهر أن الرئيس التنفيذي له السلطة على قرارات المجلس، من خلال ترأسه لمجموعة من الأشخاص المسؤولين عن مراقبة وتقييم عمله، وهذا ما يضعف من مبدأ استقلالية مجلس الإدارة مما يؤدي إلى عدم فعالية الرقابة للإدارة.[2]

وأغلب الدراسات أكدت أن في حالة الازدواج في مهام الرئيس يؤدي ذلك إلى الافتقار القيادة واتخاذ القرارات في صالح البنك.[3]

وبالرجوع إلى أدبيات الحوكمة، نجد أن مؤيدي نظام الطبقة الأحادية هي عكس نظرية الوكالة وفي هذا الصدد سوف نقوم بتحليل النظريتين:

1 جليلة صحراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 84.
2 جليلة صحراوي، مرجع سبق ذكره، ص 87.
3 Anthony Kyereboah-Coleman and Nicholas Biekpe, **THE RELATIONSHIP BETWEEN BOARD SIZE, BOARD COMPOSITION, CEO DUALITY AND FIRM PERFORMANCE : EXPERIENCE FROM GHANA**, journal Corporate Ownership and Control , December 2008, p 5.

النظرية الأولى: بتأكيد من مؤيدي نظرية الوكالة بضرورة الفصل بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة من أجل تجنب تضارب المصالح من الأسباب الرئيسية لحماية المساهمين لأن الرئيس التنفيذي في حالة ترأسه لمجلس الإدارة، يصبح صاحب القرار، وبالتالي استغلال منصبه وصلاحيته لمصالحه الشخصية، وأيضا صلاحيات اختياره للمديرين الذين يؤيدون قراراته، مما يسهم في ضعف استقلالية مجلس الإدارة وبدون تأثير على أداء البنك، ومن خلال ما ذكر سابقا ترى نظرية الوكالة أن الازدواجية تتسبب في ضعف سيطرة مجلس الإدارة وتؤثر سلبا على أدائه، وبالتالي فالمدير التنفيذي يتولى سلطته في إدارة القرار، بينما صلاحيات رئيس مجلس الإدارة يتولى مراقبة وتوجيه القرارات من خلال المصادقة على قرارات التي يتخذها الرئيس التنفيذي.

النظرية الثانية: يرى أنصار الطبقة الأحادية "**الإشراف الأحادي**" من خلال ما توصل إليه علم النفس الاجتماعي الذي يعتبر أن المدراء بعيدون كل البعد عن استغلال المنصب في المصالح الشخصية، ومن خلال هذا يدعمون الازدواجية في عمل الرئيس التنفيذي، حيث تمكن هذا الأخير من مراقبة وتسيير أعماله بدقة وكل هذا من أجل تفادي الصراع بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.[1]

من خلال النظريتين السابقين يمكن القول على أن الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي يجب أن يتجسد على أرض الواقع من أجل تفادي تعتيم الشفافية والإفصاح وفتح الباب للمشاورات وتبادل وجهات النظر والقدرة على مراقبة أعمال المدير التنفيذي في تنفيذ الاستراتيجية التي وضعها مجلس الإدارة للوصول إلى هدف البنك.

3-تأثير لجان مجلس الإدارة على الأداء المالي

حسب التقرير الصادر عن لجنة **Cadbury** كانت 1992 بعنوان "**الجوانب المالية لإجراءات الحاكمة لشركات**" إذ أكدت التقارير على ضرورة تعيين لجان مجالس الإدارة مثل

1 ســندس شــايب عينو، نوال بن عمارة، **صــفر مجلس الإدارة كآلية للحوكمة على الأداء المالي - دراســة قياســية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة. 2016/2010-**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، مجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019، ص ص 738-739.

لجنة التعيينات، ولجنة التدقيق، ولجنة المكافآت على أن تقتصر عضوية اللجان بصفة عامة ولجنة التدقيق خاصة على أعضاء مستقلين من خارج البنك، إذ يتمثل أفضل تجسيد لمبدأ الرقابة على أداء البنوك بشكل أمثل يتمثل في دور لجنة التدقيق، حيث تشكل نقطة التركيز الأساسية والأساس في تحسين وتطوير التقارير المالية، إذ تعتبر من أهم أدوات الرقابة على أداء البنوك المساهمة كما أنها تعتبر من أهم دعائم تحقيق مفهوم حوكمة البنوك إذ إنه عند تفعيل دور لجنة التدقيق فهذا ينعكس بالإيجاب على الأداء المالي للبنك.[1]

إن اعتبار المكافآت عامل يحفز المديرين على الإبداع في العمل لصالح المساهمين إذ أن امتلاك الإدارة لجزء من رأسمال البنك سيعطيها حافزاً أكبر نحو اختيار الأنشطة المناسبة التي تعظم القيمة المضافة للبنك، وعليه فإن مصلحة الإدارة في هذه الوضعية تتجسد في العائد الذي تحصل عليه في شكل تقسيم الأرباح مما يولد ردود أفعال إيجابية عند المتعاملين من أجل الإبداع في العمل وتحسين جودة الأداء المالي.[2]

لضمان متابعة ورصد أعمال الإدارة التنفيذية بفاعلية، يجب وضع إطار تنظيمي يحدد السلطات والمسؤوليات وتوضح قنوات الاتصال، ويجب أن يتضمن هذا الإطار نظامًا فعالاً للرقابة الداخلية يحدد مهام الرقابة الداخلية والإدارية، ويضمن تنفيذ إجراءات ضبط داخلي ومراجعة أداء منتظمة، وتقييم المخاطر المالية وغير المالية، علاوة على ذلك، يجب تنظيم نظام محاسبي ومالي ذات فعالية يمكن من الحصول على المعلومات المالية المناسبة من أجل إعداد التقارير الخارجية والداخلية إذ يتم عادة الاستعانة بالتقارير التي تعدها لجنة التدقيق بقسميها، المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.[3]

1 محمد صالح فروم، **أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة -**، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 140.

2 مؤيد الفضل، نوال حربي راضي، **العلاقية بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية**، مركز البحوث والتوثيق، الإمارات العربية المتعدة، المجلد 28، العدد 112، 2007، ص 28.

3 محمد عطية مطر، **أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 02، 2009، ص 446.

4-تأثير استقلالية مجلس الإدارة على أداء البنك

تشير الكثير من الدراسات التطبيقية إلى أن أعضاء مجلس الإدارة الذين يتمتعون بالاستقلالية يساهمون بخبراتهم وحيادهم في قراراتهم وهو ما يساعد على التقليل من تجذر الإدارة، الأعضاء المستقلون يساهمون في تقييم العلاقات التجارية بين البنك ومحيطه الخارجي منهم عملاء وموردين كما يمكنهم أيضا منع مساهمي الأغلبية من فرض رأيهم من خلال القيام بالتعويضات المفرطة وتوزيعات الأرباح الخاصة الغير مبررة[1].

وأنه حسب نظرية الوكالة فإن أنشطة مجلس الإدارة الإشرافية تتحسن عندما تكون أغلبية الأعضاء مستقلين ليتمكنوا من ممارسة وظائفهم بشكل أكثر كفاءة وأقل عرضة لتضارب المصالح إذ تتمثل مشاركتهم الرئيسية للوقوف على الأنشطة الخاصة بالبنك وحماية أصوله من أجل ضمان استمرارية وبقاء البنك هذا من جهة، والموضوعية والنزاهة في إبداء الرأي من جهة أخرى لذا أثبتت هذه الدراسات أنه كلما كان عدد الأعضاء مستقلين فإنها تسهم في تحسين الأداء المالي للبنك.

أما حسب نظرية الإشراف فهي ترى بأن المدراء التنفيذيين يفرطون في فائدتهم لتحقيق الأهداف التنظيمية للبنك أكثر منها لتحقيق أهدافهم الذاتية، وحسب هذه النظرية التي ترى أن المدراء التنفيذيين يتمتعون بالمعرفة العالية مما يسمح لهم باتخاذ القرار الذي من شأنه أن يحسّن من أداء البنك، وهذا راجع إلى قدرتهم للوصول إلى معلومات محددة عن البنك وأيضا لديهم معرفة أكبر من المدراء الذين يتمتعون بالاستقلالية وبالتالي ترى هذه النظرية أنه كلما زاد عدد الأعضاء المستقلين داخل مجلس الإدارة ينخفض الأداء والعكس صحيح.[2]

5-تأثير اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي

تقوم مجالس إدارة البنك بأدوار مهمة، وبالتالي تعتبر آلية مهمة للحوكمة على وجه التحديد، تم اقتراح أن تقوم مجالس إدارة البنوك بتقديم المشورة للخبراء والإشراف وللمساءلة من

1 بوسنة حمزة، **أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر (CAC 40) خلال الفترة 2015-2017**، مجلة المالية وحوكمة الشركات، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018، ص 28

2 بوسنة حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

الإدارة، للتأكد من أن المدراء يتابعون ويهتمون بمصالح المساهمين، يعتبر تواتر اجتماعات المجلس وكيلًا مهمًا لقياس كثافة وفعالية المراقبة، ومع ذلك هناك آراء نظرية مختلفة حول تأثير اجتماعات مجلس إدارة البنك على أداء البنك.[1]

النظرية الأولى: وحسب نظرية الإشراف فإن مجلس الإدارة هو عبارة عن مجموعة من المسؤولين المؤهلين التي تساعد على تحسين عملية اتخاذ القرار وتحسين أداء البنك من خلال كفاءتهم وخبرتهم مما يساعد في إثراء النقاش، خلال اجتماعات مجلس الإدارة لذا، يعتقد أن تكون هذه الاجتماعات مولدا مهما، يمكن أن يؤثر تواترها على أداء البنك وهذا ما أكدته الدراسة (Collins G and Kofi A, 2011) التي تؤكد العلاقة القوية بين تواتر اجتماعات مجالس الإدارة، وأداء البنك، على اعتبار أن المجالس التي تجتمع بصفة متكررة ودائمة يتولد عنها أرباحا وتعظيما لقيمتها المضافة كما تزيد قدرة تقديم الاستشارة والمراقبة والانضباط بشكل فعال.[2]

النظرية الثانية: ترى دراسات أخرى معارِضة للنظرية الأولى أن اجتماعات مجلس الإدارة ليست بالضرورة مفيدة للمساهمين أولاً، فحسب دراسة قام بها [3](Vafeas، 1999) بأن الوقت المحدد الذي يقضيه المدراء معًا في العادة لا يُستخدم في التبادل الهادف للأفكار فيما بينهم بدلاً من ذلك، تستوعب المهام الروتينية، مثل تقديم تقارير الإدارة والإجراءات الشكلية المختلفة، وهذا يقلل من مقدار الوقت الذي يتعين على المدراء الخارجيين مراقبة الإدارة بشكل فعال (Lipton and Lorsch 1992)[4]، مما قد يؤثر سلبًا على أداء البنك ثانيًا، تكون اجتماعات مجلس الإدارة مكلفة من حيث الوقت الإداري ونفقات السفر ورسوم اجتماعات المدراء (Vafeas، 1999) التي يمكن أن تؤثر سلبًا على أداء البنك، فكثرة الاجتماعات دليل على وجود مشاكل تشغيلية داخل البنك.

1 Collins G. Ntim and Kofi A. Osei, **The Impact of Corporate Board Meetings on Corporate Performance in South Africa**, African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, June 2011, p:.87

2 جوادي سميرة، مرجع سبق ذكره، 56.

3 Collins G. Ntim and Kofi A. Osei, Previous reference, p 88 .

4 Collins G. Ntim and Kofi A. Osei, Previous reference, p 88.

ثانيا: تأثير آلية الإفصاح والشفافية على الأداء المالي للبنك

تعمل آلية الإفصاح والشفافية في خلق الثقة بين جميع الأطراف ذوي المصلحة وإقناعهم بدعم مشاريع البنك، وهم على ثقة بأن أموالهم التي يقومون بتوظيفها، يتم استخدامها برشادة كما يتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة في جميع تصرفاته.[1]

كما أن نظام الإفصاح الفعالة تساعد على جذب رؤوس الأموال والحفاظ على الثقة في أسواق رأس المال وفي الجهة المقابلة، فإن ضعف الإفصاح والممارسات غير الأخلاقية يمكن أن تسهم في انتشار سلوكيات سلبية مما تسهم في التأثير على نزاهة السوق وارتفاع التكاليف بالنسبة للبنك ومساهميه، ويطلب المساهمون وجميع الأطراف ذوي المصلحة الحصول على المعلومات بصفة منتظمة وبجودة ومصداقية، وتكون واضحة لكي تمكنهم من تقييم مدى كفاءة الإدارة، كما تمكنهم من اتخاذ قرارات ذات كفاءة معتمدين على المعلومات التي تلقوها من مجلس الإدارة فعدم كفاية هذه الأخيرة وعدم وضوحها تعيق من قدرة الأسواق المالية على العمل، كما أنها تسفر على ارتفاع تكلفة رأس المال وعن سوء تخصيص مواردها المختلفة، وهو ما يؤثر سلبا على الأداء المالي للبنك.[2]

ثالثا: تأثير اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة على الأداء المالي

من خلال ما سبق يستنتج الباحث أن الأثر الذي تخلفه آلية اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة بكونها تساعده في تسيير أنشطته اليومية والسهر على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك، وذلك من خلال أن كل لجنة تسهم في مجال تخصصها، إذ أن لجنة التدقيق تساعد في نجاح عملية إعداد التقارير المالية، وبالتالي تساعد هذه التقارير لجنة المخاطر في القيام بعملية الإنذار المبكر والتنبؤ بالمخاطر المحيطة بالبنك وتقدير الجهة التي يمكنها مجابهة الخطر والتقليل من حدته، إذ كل هذه اللجان المذكورة على سبيل الذكر لا الحصر يسهلون

1 سعد العنزي، **محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسة إدارة الأعمال**، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، العراق، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 3.

2 علي مناد، **دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي (دراسة قياسية: حالة الشركات ذات أسهم الجزائرية)**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 203-2014، ص 109.

من مهام لجنة الحوكمة في أداء مهامها، وعليه تسهيل وصول البنك للهدف الأسمى وهو تحقيق هدف البنك والذي يتمثل في تحقيق عوائد وأرباح والرفع من القيمة المضافة لديه، وعليه يمكن القول أن كل ما زاد عدد اللجان ويكون متناسق وحجم البنك فإنها تؤثر على تحسين أدائه المالي.

المطلب الثاني: علاقة الحوكمة بالأداء المالي للبنك

إن دراسة العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي في البنوك ذات أهمية للباحثين الأكاديميين والمهنيين إذ بينت أغلب الدراسات عن وجود علاقة بين الحوكمة والأداء المالي ذات تأثير إيجابي حيث أن البنوك لم تعد قادرة على مسايرة البيئة الخارجية بكل متغيراتها لذا لجأت البنوك لتعميم الحوكمة وممارستها بشكلها الكفؤ، ومع ذلك لا يوجد مؤشر محدد للحوكمة مما أدى بالباحثين إلى استخدام مجموعة من المؤشرات لتقييم مكونات الحوكمة.

واتضح أن آليات الحوكمة الخاصة بالبنوك قادرة على ممارسة الرقابة والضغط على الإدارة للحد من السلوكيات الاستفزازية، والحد من الفساد المالي والإداري، وتحسين القيمة المضافة، وتولد فوائد لجميع أصحاب المصلحة وبالرجوع للأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي سنة 2008 ونقوم بالتحقيق حول حوكمة البنوك من حيث خصائص مجلس الإدارة.[1]

إذ شهدت دراسة (Mohammed & syed 2015)[2] التي تخص حوكمة وأداء البنوك مأخوذة بشكل جيد من قبل الباحثين مما يؤدي إلى نتائج مختلفة، لكن تركيز هذه الدراسة ينصب على تتبع العلاقة بين حوكمة وأداء البنك، إذ أن البنوك هي من بين أهم المصادر ليس فقط للتمويل ولكن أيضا للإدارة الخارجية للبنوك، على عكس البنوك الأخرى، تتحمل البنوك مسؤولية خاصة لرعاية أموال المودعين وكذلك الحفاظ على الثقة بين أصحاب المصلحة

1 صحراوي جليلة، مرجع سبق نكره، ص 119.

2 Mohammad Naushad & Syed Abdul Malik, **Corporate Governance and Bank Performance : A Study of Selected Banks in GCC Region**, Asian Social Science; Vol. 11, No. 9; 2015, p226.

الآخرين، لذلك تحتاج البنوك إلى أن تكون أكثر خضوعا للمساءلة والشفافية، وبالتالي فإن هيكل حوكمة البنوك لا يزال فريدا بطبيعته.

أولا: علاقة مجلس الإدارة بالأداء المالي

في إطار وجود الحوكمة البنكية فإن مجلس الإدارة يقوم بصفة محددة من قبل القانون ونيابة عن المودعين بمساءلة المدراء ومحاسبتهم عن أدائهم في تحقيق أهداف البنك، والحرص على مصالح أصحاب المصلحة إذ أن المساءلة عن أداء المسؤولية يؤدي ببساطة إلى تحسين قدرة البنك على إنتاج قيمة مضافة.

و قد تطرقت العديد من الدراسات السابقة لموضوع العلاقة بين دور مجلس الإدارة والأداء المالي في إعداد التقارير المالية، وكانت النتيجة عبارة عن وضعية البنك من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الحكم الجيد تتم من خلال مراقبة وإشراف مجلس الإدارة فبدون جودته وكفاءته المبذولة للإصلاح ستكون قاصرة، إذ يتميز مجلس الإدارة الجيد لتحويل كل الفرص ممكنة إلى أهداف يحقق من خلالها البنك قيمة مضافة كما يضمن لجميع الأطراف عدم ضياع أو إساءة استخدام رأس مال البنك بل إن رأسمال جميع المساهمين والمستثمرين يُستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للبنك، مما يؤدي إلى زيادة قيمته وتعزيز الرفاهية الاجتماعية بشكل عام[1]، و من أهم وظائف مجلس الإدارة لتجسيد العلاقة بين الحوكمة والأداء المالي:

- الانضباط بالقوانين واللوائح الإرشادية للحوكمة؛
- تقييم وتحسين بيئة الرقابة واستعراض نظام تحليل المخاطر بالبنك؛
- العمل على تحسين جودة التقارير المالية عن طريق مراجعة جميع القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة؛

1 العابدي دلال، **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية -**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015، ص 145.

- تحسين جودة الاتصال بين المراجعين الخارجين والداخلين من أجل تعزيز استقلاليتهم والقيام بمهامهم بصفة دورية عن تاريخ مراجعة المكافآت وأداء المراجعين الخارجيين.[1]

ثانيا: علاقة هيكل الملكية بالأداء المالي

تُظهر فعالية الحوكمة البنكية تأثيرها على هيكل ملكية البنك، سواء كان ملكية مركزة مع سيطرة قليل من المساهمين الكبار أو ملكية مشتتة تضم العديد من حملة الأسهم، في حالة الملكية المركزة، يكون لدى المساهمين الكبار القدرة والحافز لمراقبة الأداء والحد من مخاطر إساءة الإدارة واستغلال المنصب، وعادةً ما يركزون على تحسين الأداء على المدى الطويل بدلاً من تحقيق الأرباح قصيرة الأجل.

أما في حالة الملكية المشتتة أو السيطرة الخارجية، يتوقع أن يتحلى مجلس الإدارة بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية ويسعى لضمان الشفافية والعدالة في الإفصاح عن المعلومات، ويهدف إلى تقديم معلومات موضوعية لجميع الأطراف وحماية حقوق حملة الأسهم بدون تمييز.[2]

وفقاً لتصنيف آخر لهيكل الملكية في البنوك، يتم تمييزه بناءً على نوعية المساهمين، سواء كانت الدولة أو القطاع الخاص، يتم تفريق بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخاص الأجنبي، من خلال هذا التصنيف، يمكن تقسيم البنوك إلى البنوك العمومية، والبنوك الخاصة المحلية، والبنوك الخاصة الأجنبية.

وبالنظر إلى نظرية الوكالة، يُعتقد أن البنوك التابعة للقطاع الخاص تحقق أداءً أفضل من البنوك العمومية، يُرجح ذلك بسبب الرقابة الأقوى في البنوك الخاصة وتوجه الإدارة نحو تحقيق مصالحها الشخصية بشكل أقل، مع الأخذ في الاعتبار أن البنوك العمومية قد تواجه

1 بن عيسى ريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 53-54.
2 نوي فطيمة الزهرة، بوستة زكية، **أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 12، سبتمبر 2019، ص146.

نقصاً في الرقابة، وعادةً ما تسعى الإدارة في البنوك العمومية لتحقيق مصالحها الشخصية على حساب مصالح البنك، مما يؤدي إلى تدني الأداء.

ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن البنوك ذات الطابع الخاص سواء كانت محلية أو أجنبية قد تواجه أيضاً مشاكل، فقد يتسبب رغبة بعض المساهمين في تحقيق أقصى قيمة للمؤسسة وزيادة أرباحها في تجاوز المخاطر المقبولة وتهديد استقرارها المالي، كما أن هناك شكوكاً حيال استدامة نشاطها داخل النظام البنكي.[1]

ثالثا: علاقة لجنة التدقيق بالأداء المالي

من أولويات لجنة التدقيق أنها تساعد مجلس الإدارة في التدقيق والإشراف ومراقبة الجوانب المالية داخل البنك، فضلا عن تسهيل علاقة مجلس الإدارة مع المدققين الخارجيين والداخليين، كما أنها تراقب وتدقق لإعداد تقارير تتميز بالمصداقية والشفافية للمساهمين في البنك والدائنين، كما يساعد على فض الخلافات بين الإدارة والمدققين كما أنه يضمن للبنك أن لديه رقابة ذات كفاءة وحيادية وأنه يتوافق مع المتطلبات التنظيمية وقواعد سلوكية، فوفقا لعدة دراسات، فإن الهدف الرئيسي لاجتماعات لجنة التدقيق هو تعزيز الرقابة الداخلية من أجل التطبيق السليم لممارسة مبادئ الحوكمة، لذلك فإن الاجتماعات المتكررة للجنة التدقيق تنطوي على نظام الإشراف الأكثر كفاءة.[2]

رابعا: علاقة آلية الشفافية والإفصاح بالأداء المالي

تُعَدّ آلية الإفصاح والشفافية من بين الوسائل التي تُسهم في تحسين الأداء المالي للبنك، وهي تحمل أهمية كبيرة لقدرة المساهمين على ممارسة حقوقهم الانتخابية والمشاركة بفعالية في

1 نوي فطيمة الزهرة، بوستة زكية، **أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص164.

2 -Baidhani, **Impact of Corporate Governance on Banks: Evidence from Yemen and GCC countrie**, 2018, p25.

إدارة شؤون البنك، يظهر من خلال تجارب دولية متعددة أن هناك فوائد اقتصادية وفعالة تترتب على تبني مبدأ الإفصاح، حيث يلعب دورًا بارزًا في تحقيق التحسينات في الأداء المالي للبنك.

وفي سياق استدامة تحسين الأداء المالي للبنك، تعتبر الشفافية أمرًا أساسيًا؛ حيث يمكن للعملاء تقييم تعاملاتهم وأداء إدارة البنك من خلال توفير البيانات بوضوح، بالتزامن مع ذلك، تمثل البيانات المالية الشفافة والمعلومات التي تُقدم للعملاء عنصرًا أساسيًا في تحقيق مفهوم الشفافية والإفصاح في القطاع المصرفي، وكلما كانت البيانات والعمليات المالية موثوقة وشفافة، زادت فرص تقليل التكاليف وتجنب الأزمات المالية.[1]

خامسا: علاقة آلية المكافآت والحوافر بالأداء المالي

إن وجودة حوافر ومكافآت تمنح للعاملين دليلا واضحاً على وجود أداء مالي يظهر جليا لجميع الأطراف، وعليه يمكن القول أن الحوكمة في ذلك البنك يتم الالتزام بتطبيقها والالتزام بقواعدها ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج وجود علاقة طردية بين آلية المكافآت والحوافز، والأداء المالي فكلما كانت هناك مكافآت وحوافز فهذا دليل على وجود تحسن مالي، وعن التزام جميع الأطراف بمسؤولياتهم.

1 نور فطيمة الزهرة وبوستة زكية، **أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 148.

خلاصة الفصل الأول:

في هذا الفصل تم استعراض مفهوم حوكمة البنوك وأهميتها، بالتركيز على المبادئ والآليات الأساسية لتحقيق حوكمة فعالة، تم التطرق أيضًا إلى مفهوم الأداء المالي للبنوك ومؤشراته، وكيفية تقييم هذا الأداء، وأخيرًا ربط علاقة حوكمة البنوك بالأداء المالي، مع التركيز على دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك وكيفية تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك، باختصار يمكن استنتاج أن الحوكمة الجيدة تلعب دورًا حاسمًا في تحقيق الثقة والاستدامة والنمو المالي للبنوك على المدى الطويل.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة لتأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك

تمهيد:

أظهرت العديد من الدراسات السابقة أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك، حيث تمثل الحوكمة إطارًا تنظيميًا لضمان الشفافية والمساءلة في اتخاذ القرارات المالية والإدارية، وقد توصلت الأبحاث إلى أن تطبيق مبادئ الحوكمة الجيدة يؤدي إلى تقليل المخاطر المالية، تعزيز الثقة بين المستثمرين، وزيادة الربحية، في هذا السياق أظهرت دراسات أن البنوك التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية تحقق أداءً ماليًا أفضل مقارنة بالبنوك التي تفتقر إلى ذلك خاصة في الأسواق الناشئة، علاوة على ذلك تناولت بعض الدراسات العلاقة بين حجم مجلس الإدارة، استقلالية أعضائه، وانعقاد الاجتماعات الخاصة بمجلس الإدارة وأثرها المباشر على الأداء المالي، مما يبرز أهمية تبني ممارسات حوكمة فعالة لتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد.

وفي هذا الاطار سوف يتم الاعتماد على الخطة من اجل الوصول إلى الفجوة الدراسية التي تمكننا من معالجة الإشكالية:

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي حسب البيئة البنكية

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي

تعتبر الدراسات السابقة مصدرًا هامًا لاستنباط الأفكار والتصورات التي يمكن أن تساعد في توجيه بحثنا الحالي، فهي توفر مراجع قيمة لاستعراض الأدبيات السابقة وفهم التقدم العلمي، كما تساعد في تحليل التجارب والنتائج السابقة والاستفادة من الخبرات والأفكار التي قدمها العديد من الباحثين الاكاديميين والمهنين في مجال الاقتصاد وبالتحديد موضوع تأثير الحوكمة على الأداء المالي وقد اختلفت نتائجهم وهذا راجع بالدرجة الأولى لطبيعة المتغيرات التي تمت دراستها ولنوع الأداة المستعملة في المعالجة بدون إهمال تأثير عامل الحدود المكانية والفترة الزمانية للدراسة .

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي حسب منطقة المغرب العربي

تُعتبر الدراسات السابقة المنجزة في العالم العربي ذات أهمية كبيرة في سياق دراستنا الحالية، نظرًا لتشابه العديد من الجوانب مع البيئة التي ندرسها، ولذلك سنقدم في هذا المطلب نظرة عامة على أبرز الأبحاث والدراسات السابقة التي أجريت في موضوع تأثير الحوكمة على الأداء المالي في مختلف الدول في المنطقة.

1-دراسة Fares TALHAOUI & Khaled AZZAOUI (2023) بعنوان " GOUVERNANCE ET PERFORMANCE BANCAIRE, QUELLES RELATIONS ? APPLICATION AU SECTEUR BANCAIRE ALGÉRIEN "[1] تهدف هذه الدراسة على تقدير تأثير آليات الحوكمة الداخلية والخارجية على أداء قطاع المصارف، تم تحليل العلاقة الممكنة بين المتغيرات المختلفة للحوكمة، وهي خصائص مجلس الإدارة (CA)، وتركيز رأس المال، وتنظيم رأس المال، وأداء البنوك، تم ذلك باستخدام تحليل البيانات الطابقية للفترة من 2007 إلى 2019، باستخدام عينة تضم 12 بنكًا تجاريًا جزائريًا (6 بنوك حكومية و 6 بنوك خاصة)،

1 Fares TALHAOUI & Khaled AZZAOUI, **GOUVERNANCE ET PERFORMANCE BANCAIRE, QUELLES RELATIONS ? APPLICATION AU SECTEUR BANCAIRE ALGÉRIEN**, Les Cahiers du Cread –Vol. 39 – n° 01 – 2023.

أشارت النتائج إلى أن معظم آليات الحوكمة لها تأثير معنوي على أداء القطاع المصرفي ومن أبرز النتائج كانت كالتالي:

- تبين أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس إدارة البنوك الجزائرية يرتبط بشكل إيجابي ومعنوي (بمستوى دلالة 5%) مع أداء البنوك، وهذا يتمثل في معدل العائد على الأصول (ROA).
- وبخصوص تكرار الاجتماعات بتأثير سلبي ومعنوي (بمستوى دلالة 1%) على الأداء المصرفي، وهذا يمكن تفسيره بارتفاع التكاليف والنفقات المرتبطة بتلك الاجتماعات.
- أما بالنسبة لتركيز رأس المال، فقد وُجِدَ أنه له تأثير معنوي (بمستوى دلالة 1%)، وإشارة سلبية على الأداء، مما يشير إلى أن البنوك ذات رأس مال منتشر يمكن أن تكون أكثر أداءً من البنوك ذات رأس مال مركز.
- أثبتت النتائج أن التنظيم المتعلق برأس المال (المعبّر عنه بنسبة السيولة) يرتبط بشكل معنوي وإيجابي (بمستوى دلالة 1%) بالأداء البنكي.
- من جهة أخرى، لم تظهر النتائج أي علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وحجم البنك وأداء البنك.

2-دراســة Hani El-Chaarani & al(2022) بعنوان " The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19"[1] هذه الدراسة تهدف إلى فهم تأثير آليات حوكمة الشركات، سواء الداخلية أو الخارجية، على أداء البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال فترة جائحة كوفيد-19، تم استخدام مجموعة متنوعة من المصادر والبيانات، تشمل هذه المصادر التقارير السنوية للبنوك وقاعدة بيانات Orbis Bank Focus، بالإضافة إلى تقارير البنك الدولي التي تتضمن معلومات مالية وغير مالية عن القطاع المصرفي في المنطقة، تم تحليل

[1] Hani El-Chaarani ,Rebecca Abraham .Yahya Skaf**, The Impact of Corporate Governance on the Financial Performance of the Banking Sector in the MENA (Middle Eastern and North African) Region: An Immunity Test of Banks for COVID-19**, J. Risk Financial Manag. **2022**, *15*(2), 82; https://doi.org/10.3390/jrfm15020082 16/02/2022.

هذه البيانات باستخدام منهجية متقدمة تتضمن انحدارات التأثيرات الثابتة والمربعات الصغرى ذات المرحلتين، مما سمح بفهم العلاقات السببية والتأثيرات المتبادلة بين متغيرات الحوكمة وأداء البنوك، أظهرت النتائج أن بعض آليات حوكمة الشركات كان لها تأثير إيجابي وملموس على الأداء المالي للبنوك في هذه المنطقة خلال الأزمة، ومن بين هذه الآليات: وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة، والتركيز العالي للملكية، وعدم وجود ضغوط سياسية على أعضاء مجلس الإدارة، بالإضافة إلى الحماية القانونية القوية، وعلى الجانب الآخر، لم تظهر بعض آليات الحوكمة، مثل التعويضات على أساس الأداء وحضور النساء في مجالس الإدارة، أثر كبير على أداء البنوك خلال فترة الأزمة، تشير النتائج إلى أن آليات حوكمة الشركات الفعّالة قد تكون لها دور هام في تحسين أداء البنوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصةً في سياق الأزمات والجوانب الاقتصادية الصعبة، تعزز هذه الدراسة الفهم حول كيفية تكيف البنوك مع تحديات الأوقات الصعبة ودور الحوكمة في تحقيق استدامة واستقرار القطاع المصرفي في المنطقة.

3-دراسة نور الهدى عرعار ومحاجبة نصيرة (2021) بعنوان أثر الدور الحوكمي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013-2019[1]، هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق كآليات للحوكمة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الجزائر خلال فترة 2013-2019، تم قياس خصائص مجلس الإدارة بما في ذلك حجمه واجتماعاته، بالإضافة إلى ازدواجية الرئيس التنفيذي، وتم أيضاً قياس خصائص لجنة التدقيق من حيث حجمها واجتماعاتها، تم قياس الأداء المالي باستخدام

مؤشر العائد على الأصول، وقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (data panel)، أهم النتائج التي توصلت إليها تشير إلى أن جميع المتغيرات المدروسة في

[1] نور الهدى عرعار ومحاجبة نصيرة، **أثر الدور الحوكمي لخصائص مجلس الإدارة ولجنة التدقيق على الأداء المالي: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر خلال الفترة 2013-2019**، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة البليدة2، الجزائر، المجلد 10 العدد 02 ديسمبر 2021.

الدراسة، باستثناء حجم مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق، لم تظهر دلالة إحصائية، حيث أظهرت هاتين الخاصيتين تأثيرًا سلبيًا ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي.

4-دراسة عائشة سالم شكري وأفطيطيم سالم الجهاني (2021) بعنوان **"أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية، وقد ضمت العينة مجموعة من البنوك التجارية خلال فترة زمنية 2011-2017"**[1] تم استخدام المنهج الوصفي بأسلوب اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد، ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين حجم مجلس الإدارة، ونسبة الملكية أعضاء مجلس الإدارة في البنك على العائد على الأصول، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في البنوك على عائد السهم. كما توصلت الدراسة إلى أن أغلب البنوك، وبشكل ظاهر، تتبع جملة من القواعد والمعايير والبنود التي جاءت في دليل الحوكمة الصادر عن البنك المركزي الليبي لسنة 2010، من حيث الاستقلالية وتكوين لجان وعدد. اجتماعات حتى وإن لم تكن بشكل مثالي، ولكن بنسب مقبولة.

5-دراسة Chenini Hajer & Jarboui Anis (2020) بعنوان " Analysis of the Impact of Governance on Bank Performance: Case of Commercial Tunisian Banks"[2]

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل دقيق لتأثير الحوكمة على أداء البنوك، باستخدام مجموعة من الآليات الداخلية، في عينة مكونة من ثمانية بنوك تجارية في تونس، تمثل المتغيرات الداخلية في الحوكمة ممثلة في متغير الازدواجية في القيادة، حجم المجلس، نسبة المدراء الأجانب، نسبة المدراء الذين يمثلون الحكومة، نسبة المدراء الذين يمثلون المؤسسات العامة وحجم البنك، ثم استخدام منهجية تحليل تأثير الحوكمة لقياس تأثير هذه العوامل على أداء البنك من خلال مؤشرات مثل نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على حقوق

[1] عائشة سالم شكري وأفطيطيم سالم الجهاني، **أثر متغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للمصارف التجارية الليبية دراسة تطبيقية تحليلية البنوك التجارية خلال فترة زمنية 2011-2017** ، مجلة البحوث المالية والاقتصادية، جامعة بنغازي، ليبيا، الاصدار 06 ، 2021.

[2] Chenini Hajer & Jarboui Anis ,**Analysis of the Impact of Governance on Bank Performance : Case of Commercial Tunisian Banks**, J Knowl Econ, DOI 10.1007/s13132-016-0376-6.

المساهمين (ROE)، فمن خلال تطبيق أسلوب الانحدار الخطي العام (GLS)، تم التوصل إلى نتائج أهمها أن عوامل مثل حجم المجلس وتمثيل المديرين الأجانب وحجم البنك لم تكن لها تأثير معنوي على أداء البنك، وبالمقابل أظهرت النتائج تأثير إيجابي غير معنوي للقيادة المزدوجة ووجود مديرين يمثلون المؤسسات العامة على الأداء المالي المقاس بمؤشر العائد على الأصول (ROA)، لم تظهر علاقات معنوية بين أداء البنك وتمثيل المديرين الحكوميين أو المديرين الأجانب أو القيادة المزدوجة أو حجم البنك، واستنادًا إلى هذه النتائج، يمكن الاستدلال على أن تأثير الحوكمة على أداء البنوك التجارية التونسية يختلف بناءً على مجموعة متنوعة من العوامل، يتضح أن تلك العوامل تشمل خصائص البنوك نفسها، بالإضافة إلى حجمها وتركيبة مجالس إدارتها ونسبة المديرين الأجانب والحكوميين، وأيضًا الاتجاهات المزدوجة في القيادة، هذه الجوانب تؤثر بشكل كبير على التفاعلات المختلفة والمعقدة بين تأثيرات الحوكمة وأداء البنك، لذلك يمكن استنتاج أن هناك تباينًا في تأثير الحوكمة على أداء البنوك وأن هذا التباين يعزى إلى عوامل متعددة تتعلق بخصائص البنوك وهياكلها والعوامل الإدارية المختلفة.

6-دراسة سندس شايب عينو (2019) بعنوان "**أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية التونسية خلال الفترة 2010-2016**"[1] وعليه فقد اعتمدت الباحثة أسلوب تحليل البيانات الثلاث الزمنية المقطعية ومستخدمة إياها على دراسة كل من آليات حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين، وتركيز الملكية وتأثيرهم على متغيرات الأداء المالي المتمثلة في معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية وقد توصلت الباحثة إلى وجود تأثر سلبي لحجم مجلس الإدارة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وهو ما يتوافق مع نظرية الوكالة التي لا تدعم حجم مجلس الإدارة ذو الحجم الكبير وتأثير إيجابي لتركيز الملكية للبنك على العائد على الأصول وهو ما يتوافق مع نظرية الوكالة التي تفرض المراقبة الفعالة لكبار المساهمين من شأنه أن يحفز ويعطي

[1] سندس شايب عينو، **أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية التونسية خلال الفترة 2010-2016**، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 6 ، لعدد 2 ، 2019.

ميزة أكبر للحصول على معلومات مراقبة أداء المدراء مقارنة بصغار المساهمين، وتأثير إيجابي غير معنوي بين استقلالية مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول.

7-دراسة بن عيسى ريم (2019) تحت عنوان "**دراسة تحليلية لأثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المصرفي: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الجزائرية**"[1] تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء البنوك التجارية في الجزائر، تتناول الدراسة تحليل مفهوم حوكمة الشركات في السياق المصرفي وكيفية تأثيرها على الأداء المالي للبنوك، وتستخدم الأدوات الإحصائية لتحليل البيانات واختبار الفروض، إذ تهدف الدراسة إلى قياس درجة تطبيق آليات الحوكمة المصرفية بقيام الباحثة بتحديد مدى تطبيق البنوك التجارية لآليات حوكمة الشركات المصرفية في الجزائر، وهذا من خلال مراجعة الأبحاث السابقة والمعلومات المتاحة، وتحليل تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي وذلك بدراسة تحليل تأثير الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، تستند الدراسة على المؤشرات المالية مثل معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار، وتم استخدام برنامج SPSS16 لتحليل البيانات المجمعة من الاستبيانات التي تم توزيعها على العينة المدروسة، تستخدم تقنيات تحليل الارتباط ونماذج الانحدار لتحليل البيانات وتقدير تأثير آليات الحوكمة، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لآليات الحوكمة على الأداء المالي: بعد استخدام نماذج الانحدار المتعدد، توصل الباحث إلى وجود تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لآليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك في الجزائر، وبناءً على ذلك يمكن تقبل الفرضيات البديلة التي تشير إلى وجود تأثير لآليات الحوكمة على الأداء المالي، باختصار تشير هذه الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية في الجزائر، وهذا يعزز أهمية تبني ممارسات الحوكمة لتحسين أداء القطاع المصرفي.

[1] بن عيسى ريم، **دراسة تحليلية لأثر حوكمة الشركات على الأداء المصرفي "دراسة تطبيقية على البنوك تجارية الجزائرية"**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة ورقلة، 2018/2019.

8-دراسة نورة محمدي (2018) بعنوان **"أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال فترة 2009-2015"**[1] استخدمت الباحثة منهجية التحليل القياسي بطريقة نماذج بانل لتحديد أثر الحوكمة على الأداء المالي وقد اعتمدت أيضا في قياس الحوكمة على كل من خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية على التغير في الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول ROA و معدل العائد على حقوق الملكية ROE، وقد خلصت إلى وجود التزام بمستوى متوسط ذو دلال إحصائية بمبادئ حوكمة الشركات مجتمعة، في حين لا يوجد التزام بمبدأ الإفصاح والشفافية وهذا ما أشارت اليه نتائج الدراسة القياسية إلى وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية للملكية الأجنبية على معدل العائد على الأصول وتأثير سلبي لنسبة الملكية على الشركات على معدل على العائد وتأثير معنوي لنسبة تمثيل الأجنبي بمجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية في حين لا يوجد تأثير لكل من حجم واستقلالية المجلس ولملكية أكبر مساهم وللملكية الحكومية على الأداء المالي للشركة، وقد توصلت أيضا لوجود تناسق كبير بين الإطار القانوني والرقابي الذي ينظم أعمال الشركات المساهمة الناشطة في الجزائر، ومن بين مبادئ حوكمة الشركات المتعارف عليها دوليا، خصوصا مبدأ حماية حقوق المساهمين ومسؤوليات مجلس الإدارة، والعمالة العادلة مع وجود نقص في مبدأ متطلبات الإفصاح والشفافية، وقد أوصت الباحثة بضرورة نشر مفهوم وثقافة الحوكمة في شركات الجزائرية بكل أصنافها.

9-دراسة محمد البشير بن عمر(2017) بعنوان "حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)"[2]، قام الباحث باستخدام أداة الاستبيان لدراسة متغيرات الحوكمة في المؤسسة وتأثيرها على الأداء المالي، تُركز الدراسة على العلاقة بين مكونات الحوكمة وأداء المؤسسة المالي، تتكون مكونات الحوكمة هنا من مسؤولية مجلس الإدارة ومستوى الإفصاح والشفافية في القرارات المالية، وتهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير هذه المكونات على تحسين

[1] نورة محمدي، **اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ورقلة، 2018.

[2] محمد البشير بن عمر، **حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية (2008-2013)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة جامعة ورقلة، 2016 /2017 .

أداء المؤسسة المالي، أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية سالبة وضعيفة بين مسؤولية مجلس الإدارة والأداء المالي، يُشير ذلك إلى أن زيادة مستوى مسؤولية مجلس الإدارة لم تؤدِ بشكل كبير إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة في هذا السياق، علاوة على ذلك أوضحت الدراسة أن هناك علاقة إيجابية بين مستوى الإفصاح والشفافية في القرارات المالية وتحسين الأداء المالي للمجمع الصناعي صيدال وهذا يشير إلى أن زيادة مستوى الشفافية والإفصاح في القرارات المالية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المالي للمؤسسة، وتُشير الدراسة أيضا إلى أهمية توازن مكونات الحوكمة في تحقيق تحسين الأداء المالي، على الرغم من أن زيادة مسؤولية مجلس الإدارة لم تكن ذات تأثير إيجابي قوي، إلا أن تعزيز الإفصاح والشفافية أثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، وفي النهاية تسلط الدراسة الضوء على أهمية فهم التفاعلات المعقدة بين عوامل الحوكمة وأثرها على أداء المؤسسات المالي، وتشير إلى أن الشفافية والإفصاح قد تكون من الأدوات الفعالة لتحقيق تحسين الأداء المالي.

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي حسب منطقة الشرق الأوسط

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى العديد من الدراسات السابقة التي تمت في منطقة الشرق الأوسط من أجل الاطلاع عليها و تحليل الطرق التي تمت بها معالجة هذه المواضيع، إذ سوف نهتم بالمواضيع التي تهتم بموضوع تأثير الحوكمة كمصطلح على الأداء المالي في الشركات بصفة عامة و في القطاع البنكي بصفة خاصة.

1- دراسة جليلة صحراوي (2021): بعنوان "**أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك دراسة حالة دول- مجلس التعاون الخليجي 2010-2018**"[1] إذ استعملت الباحثة في دراستها على تحليل الانحدار المتعدد لبيانات وطريقة العزوم المعممة واستهدفت الباحثة عينة مشكلة من 24 بنك تجاريا في فترة 2010-2018، واعتمدت ثمان

[1] جليلة صحراوي، **أثر تطبيق حوكمة الشركات على الأداء المالي في قطاع البنوك دراسة حالة دول- مجلس التعاون الخليجي 2010-2018**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين تيموشنت، 2021/2020.

متغيرات مستقلة والتي كانت متمثلة في حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، عدد اللجان، عدد اجتماعات اللجان، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، وعدد أعضاء لجنة الحوكمة، وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة، وأربع متغيرات تابعة والتي كانت متمثلة في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، كفاية رأس المال، والسيولة مع متغيرات ضابطة والتي كانت متمثلة في حجم البنك، عمر البنك، معدل البطالة، وقد توصلت الدراسة إلى:

- أن حوكمة الشركات لها أثر معنوي على الأداء المالي، خاصة عندما يتم قياسه بمؤشرات الربحية ROA و ROE حيث تم تأكيد خمس فرضيات من بين ثمان فرضيات بالنسبة للنموذج ROA وROE في حين تم تأكيد ثلاث فرضيات بالنسبة للنموذج ETOA وNLTA وهذا ما يفسر اعتماد الكثير من الدراسات على مؤشرات الربحية، وبقوة في قياس العلاقة بين الحوكمة، الشركات و الأداء المالي.
- وأن العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والأداء المالي في قطاع البنوك في دول الخليج تعاون، مرهون بكيفية قياس هذا الأداء، حيث يختلف تأثير كل من متغيرات الحوكمة وفقا لمقياس الأداء المالي المستخدم.
- إن اعتماد مؤشر جديد في آليات حوكمة الشركة قدم دليلا مهما ودعما كبيرا لإثبات العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي، خاصة في قطاع البنوك، حيث تم أثبات وجود أثر معنوي قوي لجنة حوكمة الشركات على الأداء المالي، مع اختلاف طريقة قياس هذا الأخير.
- تؤكد هذه الدراسة أن لكل دولة نظام حوكمة بنكية محدد، وتتصرف بشكل مختلف عندما يتعلق الأمر بممارسات الحوكمة الرشيدة، وأن هناك فرق كبير بين سوق دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من الأسواق من منظور الثقافة والاقتصاد والمنطقة الجغرافية، وبسبب الاختلافات في حوكمة الشركات وأدائها المالي الذي يتطلب إرشادات مختلفة لكل بلد.
- لا يوجد تركيز واحد محدد على نظرية واحدة من أجل تطبيق آليات حوكمة الشركات، وأن تبني آليات الحوكمة الداخلية في بنوك العينة تتماشى بشكل أكبر مع نظرية الاعتماد على

الموارد "**في حجم مجلس الإدارة استقلالية مجلس الإدارة**" نظرية الوكالة "**استقلالية المجلس**" وتتنافى مع نظرية الإشراف "**من حيث استقلالية المجلس وازدواجية الأدوار**"

2- دراسة محمد إقبال غناية وحكيمة حليمي (2021) تحت عنوان "**أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية دراسة قياسية**"[1] وقد استخدمت الدراسة 6 متغيرات مستقلة تتمثل في كل من "مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المدير، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ملكية مجلس الإدارة واستقلال المراجع الخارجي" ودراسة أثر هذه المتغيرات على متغير واحد تابع يمثل الأداء المالي وهو مؤشر العائد على الأصول، بالإضافة إلى متغير ضابط مستخدما في ذلك آلية حجم المؤسسة، باعتماد أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "panel data" وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول وهو ما يدعو إلى تأكيد نظرية الوكالة إلى أنه كلما كان أقل عدد من الأعضاء مجلس الإدارة يحسن من أداء الشركة، وكذلك اجتماعات مجلس الإدارة لها تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على معدل العائد على الأصول ويفسر الباحثان ذلك بأنها تسهم في حل المشاكل الخاصة بالشركة وبالتالي تؤثر على الأداء المالي بشكل إيجابي.

3- دراسة جوادي سميرة (2020) بعنوان "**تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي**"[2] إذ اعتمدت الباحثة المنهاج القياسي الوصفي بأسلوب نماذج البانل، تمت الدراسة على عينة قدرت بـ 40 شركة تأمين تكافلي في سوق لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والأردن والجزائر خلال فترة زمنية مقدر 2010-2017، وقد تم استخدام المتغيرات المستقلة حجم تركيبة واستقلالية مجلس الإدارة وتركيز ملكية أكبر 3 مساهمين وملكية أكبر مساهم وعدد اجتماعات كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهيئة الرقابة الشرعية وحجم شركة التأمين التكافلي، أما عن المتغير التابع فقد تم اعتماد 4 مؤشرات

[1] محمد إقبال غناية وحكيمة حليمي، **أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية دراسة قياسية**، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الانسانية، جامعة العربي التبسي تبسة، الجزائر، المجلد 06، العدد 03 ، جويلية 2021 .

[2] جوادي سميرة، **أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2020.

وتمثلت في كل من العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية وهامش الربح والعائد السهم العادي، وقد استخلصت الباحثة أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول وتأثير إيجابي لحجم واستقلالية مجلس الإدارة وتأثير سلبي لعدد من اجتماعات مجلس الإدارة وتأثير سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم العادي وتأثير سلبي لملكية أكبر مساهم على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول مما يثبت عدم وجود علاقة بين خصائص الحوكمة ككل على مؤشرات الأداء المالي.

4- دراسة SAHRAOUI Djalila & Djediden lehcen (2020) بعنوان " Corporate governance and financial performance : Board of director role (Case study of Sharjah Bank 2010-2018)"[1] الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف وتحليل العلاقة المتبادلة بين مفهوم حوكمة الشركات من خلال تقديرات خصائص أعضاء مجلس الإدارة وأثرها على أداء الأداء المالي في إطار بنك الشارقة. يمتد تحليل الدراسة على مدى الفترة من عام 2010 إلى 2018، ويتناول تفاصيل التفاعل بين الجوانب المختلفة لحوكمة الشركات والأداء المالي، وتوضح الدراسة أن الباحثين قاموا باعتماد مجموعة متنوعة من آليات حوكمة الشركات لتحقيق أهدافهم، مع التركيز على جمع معلومات مفصلة حول هيكل مجلس الإدارة وأعضائه ومؤشرات الأداء المالي المتعلقة ببنك الشارقة، من خلال تحليل البيانات وتفسيرها، تظهر النتائج أنه لم يتم تحديد أي علاقة واضحة بين هيكل مجلس الإدارة وأداء الأداء المالي في سياق بنك الشارقة، وعلى الرغم من جهود البنك في تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات وضمان تناسب حجم مجلس الإدارة، فإن نتائج الأداء المالي لا تظهر أي علاقة قوية بين هذين الجانبين، وتظهر الأدلة التجريبية أن العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وأداء الشركة لا تزال تعاني من عدم الوضوح، وهذا ما يتوافق مع ما تقدمه نظرية الوكالة من تفسير. وبموجب هذا التفسير، يُشار إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة قد تزيد من تكلفة الوكالة وتقلل من قدرته على مراقبة الشركة بشكل فعال، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تأثير سلبي

[1] SAHRAOUI Djalila & Djediden lehcen, **Corporate governance and financial performance : Board of director role (Case study of Sharjah Bank 2010-2018)**, Economic and Management Research Journal, Vol:14,N°:04 ,Year: 2020

على أداء الشركة، وعلاوة على ذلك، يُشير تحليل النتائج إلى أنه عندما يتجاوز حجم مجلس الإدارة حدًا معينًا، قد يؤثر بشكل عكسي على أداء الشركة وهذا قد يُسبب مشكلة بين أعضاء مجلس الإدارة على الرغم من الاهتمام بنظام استقلالية مجلس الإدارة في بنك الشارقة، إلا أن الدراسة لم تجد أدلة تدعم تأثير إيجابي لهذه الاستقلالية على أداء الأداء المالي.

5- دراسة علي فايع المزاح الألمعي لعام (2018) بعنوان "**أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية – دراسة تطبيقية على القطاع التأمينات في المملكة العربية السعودية**"[1] إلى فحص وتحليل تأثير حوكمة الشركات على أداء الشركات المساهمة في قطاع التأمين بالمملكة العربية السعودية، تركز الدراسة على التأثيرات المحتملة لعدة عوامل في هذا السياق، تتضمن الدراسة مجموعة من المتغيرات الهامة في مجال حوكمة الشركات وهي: **آليات حجم مجلس الإدارة وتركيبته:** تتعلق بحجم مجلس الإدارة والعدد ونسبة أعضائه، وكيفية توزيع الأعضاء بين الداخليين والخارجيين، وهل يتمتع المجلس بالتنوع في الخبرات والخلفيات، **وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وعدد أعضاء لجنة المراجعة:** تركز هذه المتغيرات على مدى نشاط المجلس ولجنة المراجعة، وكمية المعلومات التي تتم مناقشتها وتقديمها، الهدف الرئيسي من الدراسة هو التحقق من تأثير هذه المتغيرات على أداء الشركات المالي، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستدلالي لجمع وتحليل البيانات، جمعت البيانات من التقارير المالية المنشورة للشركات، وتم تحليل هذه البيانات لتقدير أثر حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء المالي، تشير النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى وجود تأثير لجميع المتغيرات المدروسة في حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء المالي، وهذا يعني أن كيفية تنظيم وإدارة الشركة من حيث حجم مجلس الإدارة وتركيبته، وعدد الاجتماعات، ودور لجنة المراجعة، كلها تلعب دورًا في تحسين أداء الشركة المالي، إن هذه النتائج تشير إلى أهمية الحوكمة الجيدة في تحقيق أهداف الشركات المالية وزيادة القيمة للمساهمين وأصحاب

[1] علي فايع المزاح الألمعي لعام، **أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية - دراسة تطبيقية على القطاع التأمينات في المملكة العربية السعودية-**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، فلسطين، المجلد 14، العدد 02، نوفمبر 2018.

المصلحة، وتساهم هذه الدراسة في توسيع فهمنا لتأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي وتقديم توجيهات قيمة لصانعي القرار في الشركات المساهمة.

6- دراسة Ahmed M. Al-Baidhani (2018) بعنوان "**Impact of Corporate Governance on Banks: Evidence from Yemen and GCC countries**"[1] يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية، مثل هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية ووظيفة المراجعة، إلى جانب متغيرات أخرى مثل حجم البنك وعمر البنك، على أداء البنوك المالي، تتألف عينة هذه الدراسة من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التي تشغل نشاطها في اليمن وست دول لمجلس التعاون الخليجي (البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، تم استخدام تقنية تحليل الانحدار (OLS) لاختبار التأثير المذكور أعلاه، وتكشف نتائج هذه الدراسة عن وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وأداء البنوك المالي، تظهر أن اجتماعات مجلس الإدارة وعمر البنك لهما تأثيرات إيجابية ومعنوية على عائد حقوق المساهمين (ROE)، ومن ناحية أخرى يسبب استقلالية مجلس الإدارة وحجم البنك تأثيرات سلبية ومعنوية على عائد الأصول (ROA)، بالإضافة إلى ذلك، يؤدي عمر البنك ولجان مجلس الإدارة إلى تأثيرات إيجابية على هامش الربح، بينما ينجم عن تركيز الملكية تأثير سلبي على هذا المقياس للربحية، تتفق هذه النتائج مع ما تشير إليه الدراسات السابقة، ومع ذلك، تظهر الأدبيات أن الارتباط المذكور أعلاه وتأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية على أداء البنوك في البلدان النامية لم يتم تأكيده بوضوح بعد.

7- دراسة بريكة السعيد ولعشوري نوال (2017) بعنوان "**الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية دراسة قياسية 2004-2013**"[2] وتم تطبيق هذه الدراسة على 10 بنوك باستعمال أسلوب "panel data" على 6 متغيرات مستقلة للحوكمة متمثلة في

[1] Ahmed M. Al-Baidhani, **Impact of Corporate Governance on Banks: Evidence from Yemen and GCC countries**, Impact of Internal CG Mechanisms on Bank Performance, Posted: 6 Mar 2018.

[2] بريكة السعيد ولعشوري نوال، **الآليات الداخلية للحوكمة وأثرها على أداء البنوك التجارية الأردنية دراسة قياسية 2004-2013**،مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 04، العدد 01، 2017

"**حجم مجلس، الإدارة ثنائية رئيس المجلس والمدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، معدل كفاية رأس المال، نسبة المالكون الكبار ونسبة ملكية أكبر مساهم**" ومتغيرين تابعين ويتمثلان في كل من "**معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية**" والمتغير الضابط متمثل في **حجم البنك** ولقد استخلصت الباحثتين إن كل من "**حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة، نسبة المالكون الكبار، ثنائية رئيس المجلس والمدير التنفيذي**" تربطهما علاقة عكسية مع معدل العائد على الأصول، ولكنها غير معنوية أما المتغيرين "**نسبة ملكية أكبر مساهم ومعدل كفاية رأس المال**" تربطهما علاقة طردية غير معنوية مع معدل العائد على الأصول إلا أن المتغير الضابط حجم البنك فتربطه مع المتغير التابع معدل العائد على الأصول علاقة عكسية، إلا أنها معنوية وما يتم ملاحظته أيضا من خلال الدراسة أن "**حجم مجلس الإدارة ونسبة المالكون الكبار**" تربطهما علاقة عكسية مع معدل العائد على حقوق الملكية ولكنها غير معنوية، أما المتغيرين "**نسبة ملكية أكبر مساهم وثنائية رئيس المجلس والمدير التنفيذي**" في تربطهما علاقة طردية غير معنوية مع معدل العائد على الحقوق الملكية، إلا أن المتغيرات "**معدل كفاية رأس المال واستقلالية مجلس الإدارة وحجم البنك**" تربطهم علاقة عكسية معنوية مع العائد على الحقوق الملكية، من النتائج المفسرة لدراسة نجد أن أغلب البنوك التجارية الأردنية تلتزم بمتطلبات البنك المركزي فيما يتعلق بمعدل كفاية رأس المال، وأنه بالرغم من الاستقلالية لدى مجالس الإدارة في البنوك الأردنية، إلا أنها أثرت سلبا، وقد يكون هذا راجع إلى الضغوط التي يمارسها المالكون على أعضاء مجلس الإدارة، كون أن الطابع الغالب في النظام الأردني هو الطابع الملكي وبالرغم من التزام البنوك الأردنية بالحجم القانوني لمجلس الإدارة بما يتماشى مع متطلبات القانون الأردني ويتوافق مع التوجهات البنكية العالمية فإنه يوجد غياب تأثيره على أداء البنوك التجارية، مع توصية بضرورة التزام البنوك الأردنية بتطبيق معايير الإفصاح المتعلقة بالآليات الداخلية، والعمل على ممارسة الدور الرقابي من كبار المساهمين.

8- دراسة علام محمد موسى حمدان (2016) بعنوان "العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الشركة دليل من البحرين"[1] مستخدما في ذلك المنهج القياسي بأسلوب التأثيرات الثابتة والمربعات الصغرى، وبطريقة العزوم وذلك بتحليل ارتباط بيرسون المعلمي وقد هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين خصائص الحوكمة وأداء الشركات مستندا في ذلك على نظريتين في الفكر الإداري هما نظرية الوكالة التي تدعم استقلالية مجلس الإدارة للحد من مشكلات الوكالة وتحقيق مستويات مرتفعة من الأداء ونظرية الإشراف التي تراها في المدراء الداخليين الأكثر ثقة وجدارة في إدارة الشركة للوصول إلى تحقيق الأهداف المسطرة وقد اعتمدت الدراسة على مؤشرات الحوكمة المتمثلة في "**استقلالية مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، هيكل الملكية**" وعلاقتها بأداء الشركات المقاس بثلاث نماذج، "**مؤشر توبين (Tobin's Q)، معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE**" وذلك في تطبيق على عينة مكونة من 42 شركة مدرجة في بورصة البحرين، بما يمثل 87.5% من إجمالي الشركات المدرجة خلال فترة زمنية محددة من 2009 إلى غاية 2013، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة واضحة بين الحوكمة وأداء الشركات، وبناء على ذلك تم تقسيم الشركات إلى شركات تنمية بمستوى مرتفع من الاستقلالية مجلس الإدارة وأخرى مستوى منخفض، وقد أظهرت ذلك أن الشركات ذات مستوى منخفض تتمتع بمستوى أداء أعلى مع وجود علاقة طردية بين تكوين مجلس الإدارة من نسبة كبيرة من المدراء الداخليين وأداء الشركات وبالمقابل وجود علاقة عكسية بين تكوين مجلس الإدارة ونسبة كبيرة من المدراء المستقلين، وأداء الشركات في الشركات التي يتكون مجلس إدارتها من نسبة كبيرة من الأعضاء المستقلين قد حققت أداء مرتفع مقارنة بغيرها من الشركات التي يتكون مجلس إدارتها من نسبة كبيرة من الأعضاء مستقلين، على اعتبار أن المدراء الداخليين هم الأجدر بالثقة للمحافظة

[1] علام محمد موسى حمدان، **العلاقة بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الشركة دليل من البحرين**، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، الأردن، المجلد 12 العدد 3، 2016.

على الشركة ومصادرها، وإن وجود الأعضاء المستقلين يزيد من عدم تماثل المعلومات وارتفاع تكاليف المراقبة، الأمر الذي يخفض المنافع المتوقعة.

9- دراسة عادل ممدوح غريب عام (2015) بعنوان "**أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية: دراسة تطبيقية**"[1] تهدف لدراسة تأثير الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك في المملكة العربية السعودية، تهدف الدراسة إلى فهم كيفية تأثير عدد من العوامل المرتبطة بالحوكمة الداخلية على الأداء المالي للبنوك السعودية، بما في ذلك حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين وملكية الإدارة، إذ تمت دراسة تأثير هذه العوامل من خلال تحليل البيانات المتاحة في التقارير السنوية للبنوك السعودية على مدى الفترة من 2008 إلى 2014، استُخدمت أساليب إحصائية مثل تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات وتوصل الباحث في دراسته إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة وملكية الإدارة على الأداء المالي للبنوك السعودية، يشير هذا إلى أن زيادة حجم مجلس الإدارة والمشاركة في ملكية الإدارة يمكن أن يسهم في تحسين الأداء المالي للبنوك، وجود تأثير سلبي وذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك، هذا يشير إلى أن زيادة استقلالية المجلس قد تكون غير مرغوبة في هذا السياق، ولم يُلاحظ تأثير دال ذو دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين على الأداء المالي للبنوك السعودية في هذه الدراسة، باختصار توصلت هذه الدراسة إلى أن الآليات الداخلية للحوكمة تؤثر بشكل متباين على الأداء المالي للبنوك السعودية، حيث أظهرت النتائج تأثيرًا إيجابيًا لحجم مجلس الإدارة وملكية الإدارة، وتأثيرًا سلبيًا لاستقلالية مجلس الإدارة.

10- دراسة Mohamed Saleh Darweesh (2015) بعنوان " **Correlations Between Corporate Governance, Financial Performance, and Market Value**"[2] تهدف هذه الدراسة لاكتشاف العلاقة بين حوكمة الشركات، مع كل من الأداء المالي والقيمة السوقية،

[1] عادل ممدوح غريب، **أثر الآليات الداخلية للحوكمة على الأداء المالي للبنوك السعودية: دراسة تطبيقية**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، مصر، العدد 56، 2015.

[2] Mohamed Saleh Darweesh, **Correlations Between Corporate Governance, Financial Performance, and Market Value**, PhD thesis, Walden University 2015.

وذلك استنادا إلى عينة مكونة من 116 شركة مدرجة بسوق المال السعودي للفترة الممتدة من 2010 إلى غاية 2014، ولتحقق من هذا الهدف تم قياس حوكمة الشركات والتي تعتبر كمتغير مستقل من خلال حجم مجلس الإدارة ودرجة استقلالية أعضائه لجان المجلس وهيكل ملكية أسهم وحجم المكافآت، في حين تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما تم الاعتماد على توبين Q كمؤشر للقيمة السوقية للشركة ومن أجل اختبار فرضيات الدراسة تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد، والذي أظهر العديد من النتائج فيما يخص العلاقة بين حوكمة الشركات وكل من الأداء المالي والقيمة السوقية، ولقد قسم الباحث هذه النتائج إلى ثلاث مجموعات هامة المجموعة الأولى العلاقات ذات دلالة إحصائية، المجموعة الثانية العلاقات السلبية أو العكسية والمجموعة الثالثة العلاقات غير الهامة، أما فيما يخص المجموعة الأولى فإن حجم مجلس الإدارة وحجم التعويضات التي تتلقاها الإدارة التنفيذية كان لهما علاقة طردية وذات دلالة إحصائية مع الأداء المالي، أما فيما يخص المجموعة الثانية والتي تخص العلاقات السلبية، فإن استقلالية الإدارة كان لها أثر عكسي مع كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين كان لحجم مجلس الإدارة واللجان الإدارة وعلاقات عكسية مع القيمة السوقية والتي تم قياسها توبين Q أما بالنسبة للمجموعة الثالثة، فكان للجان مجلس الإدارة وهيكل الملكية علاقة ثانوية ليس لها دلالة إحصائية مع الأداء المالي، في حين كانت إستقلالية الإدارة وهيكل الملكية، وحجم التعويضات التنفيذية علاقات غير هامة أيضا مع القيمة السوقية

11- دراسة Mohamed A. Basuony & al (2014) بعنوان " THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE ARABIAN PENINSULA"[1] تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء تأثير آليات حوكمة الشركات الداخلية والمتغيرات التحكمية، مثل حجم البنك وعمره، على أداء البنك المالي، تتضمن عينة هذه الدراسة كل من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية التي تشغل أعمالها في سبع دول من الخليج العربي، وهذه الدول هي البحرين والكويت وعمان وقطر

[1] Mohamed A. Basuony & al, **the effect of corporate governance on bank financial performance : evidence from the arabian peninsula**, Corporate Ownership & Control / Volume 11, Issue 2, 2014.

والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن، تم استخدام تحليل الانحدار (OLS) لاختبار تأثير آليات حوكمة الشركات على أداء البنوك المالي، ولقد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة ملحوظة بين حوكمة الشركات وربحية البنك، حيث أن حجم مجلس الإدارة، ونشاط المجلس، وعدد المديرين الخارجيين، وعمر البنك يؤثرون بشكل ملحوظ على مؤشر "توبين كيو". وفي الوقت نفسه، تُؤثر تركيز الملكية، لجنة المراجعة، اجتماعات لجنة المراجعة، عمر وحجم البنك على عائد الأصول (ROA) والربحية الصافية (PM)، وأن تأثير حوكمة الشركات على أداء البنوك المالي في البلدان النامية لا يزال محدودًا نسبيًا.

12- دراسة شوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي لعام (2014) بعنوان "**أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية**"[1] تأثير تطبيق مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية تركز الدراسة على تحديد العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات وأداء البنوك الإسلامية من خلال دراسة تطبيقية باستخدام عينة من البنوك خلال الفترة من 2005 إلى 2012، إذ تسعى الدراسة إلى تحديد كيفية تأثير مبادئ حوكمة الشركات على أداء البنوك الإسلامية من خلال قياس هذا التأثير باستخدام مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المالية، وتم تحليل البيانات التطبيقية عن طريق الاستناد إلى دراسة تحليل البيانات المالية لعينة من البنوك الإسلامية خلال الفترة المدروسة باستخدام الأدوات الإحصائية، تهدف إلى التحقق من وجود علاقة بين متغيرات حوكمة الشركات وأداء البنوك، ولقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير قوي ودلالة إحصائية لمتغيرات حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية المدروسة، وهناك علاقة إيجابية بين العائد على الأصول وعدة متغيرات مرتبطة بحوكمة الشركات، مثل تركيبة مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتأثير سلبي بين متغير تركيز الملكية والعائد على الأصول يشير هذا إلى أن زيادة تركيز الملكية قد تؤثر سلبًا على أداء البنوك الإسلامية، باختصار تشير الدراسة إلى وجود تأثير قوي ومتباين لمتغيرات حوكمة

[1] شوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي، **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية: دراسة تطبيقية**، المجلة الجزائرية لتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 01، ديسمبر 2014.

الشركات على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ما يسلط الضوء على أهمية تبني ممارسات الحوكمة لتعزيز أداء هذا القطاع المالي.

13- تتناول دراسة "Sakhar Muni Amba" (2013) بعنوان " Corporate Governance and Firms Financial Performance"[1] تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لعينة من 39 شركة مدرجة في بورصة البحرين خلال الفترة من 2010 إلى 2012، تهدف الدراسة إلى فحص العلاقة بين متغيرات حوكمة الشركات وأداء هذه الشركات من خلال تحليل البيانات باستخدام تقنيات الانحدار الخطي المتعدد، المتغيرات المستقلة المدروسة تشمل كل من ازدواجية المدير التنفيذي، مستوى النفوذ، ازدواجية رئيس لجنة التدقيق وعضو مجلس الإدارة، تركيز الملكية وملكية المؤسسة، وتم استخدام مؤشر العائد على الأصول لقياس الأداء المالي، وقد أظهرت نتائج الدراسة توصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات دلالة إحصائية بين ازدواجية المدير التنفيذي والعائد على الأصول، هذا يشير إلى أن وجود شخص يشغل منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة في نفس الوقت قد يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي للشركة، وأظهرت الدراسة أيضا عن وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين ازدواجية رئيس لجنة التدقيق وعضو مجلس الإدارة وبين ملكية المؤسسة والعائد على الأصول، هذا يشير إلى أن وجود هذه العناصر يمكن أن تسهم في تحسين أداء الشركة المالي، باختصار توصلت دراسة "Sakhar Muni Amba" إلى أن ازدواجية المدير التنفيذي لها تأثير سلبي على الأداء المالي للشركات، بينما ازدواجية رئيس لجنة التدقيق وملكية المؤسسة لها تأثير إيجابي على العائد على الأصول.

[1] Sekhar Muni Amba, **Corporate governance and firms' financial performance**, Journal of Academic and Business Ethics, 2013.

المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي في باقي مختلف دول العالم

1- دراسة Muhammad Athar & al (2023) بعنوان " Corporate governance and bank performance: evidence from banking sector of Pakistan "[1] تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير عناصر الحوكمة الشركات، مثل هيكل مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وتنوع الجنس، وهيكل الملكية، على أداء البنوك في باكستان، تركز الدراسة أيضًا على تحليل كيفية تأثير مختلف أبعاد الحوكمة على مقاييس الأداء المتعددة للبنوك، وقد تم استخدام تقنيات (Panel Estimation Techniques) لقياس تأثير مكونات الحوكمة الشركات على أداء البنوك باستخدام بيانات سنوية لـ 19 بنكًا في باكستان خلال فترة من 2013 إلى 2020، تمثل مكونات الحوكمة الشركات في الدراسة حجم مجلس الإدارة، ووجود ازدواجية في دور المدير التنفيذي، وحجم لجنة التدقيق، وهيكل الملكية، وتنوع الجنس، تم تحليل أداء البنوك باستخدام مقاييس مختلفة تتضمن عائد الأصول، والربح للسهم، والكفاءة التقنية، والإنتاجية الكلية، وتستند هذه الدراسة إلى نظريات مُعترف بها مثل نظرية الوكالة، ونظرية الرعاية ...الخ، وعليه نلاحظ أن الدراسة خلصت إلى أن حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق لهما تأثير إيجابي كبير على الربحية والإنتاجية، في حين يقللان من مستوى الكفاءة التقنية، ومن جهة أخرى، أظهرت مؤشرات تنوع الجنس تأثيرًا سلبيًا ملحوظًا على أداء البنوك، وعلاوة على ذلك يُحسِّن هيكل الملكية بشكل كبير ربحية السهم ومستوى الكفاءة التقنية للبنوك، هذا في حين أن ازدواجية المدير التنفيذي لا تمتلك تأثيرًا ملحوظًا على أداء البنك، تُسهم هذه النتائج في توجيه السياسات واتخاذ القرارات المستنيرة من قبل المشرعين وأصحاب المصلحة في البنوك، وتعزز فهمنا لدور الحوكمة في تحديد أداء قطاع البنوك في باكستان.

[1] Muhammad Athar, Sumayya Chughtai and Abdul Rashid, **Corporate governance and bank performance: evidence from banking sector of Pakistan**, Emerald Publishing Limited, ISSN 1472-0701 CORPORATE GOVERNANCE, DOI 10.1108/CG-06-2022-0261.

2- دراسة **Ayaz Ali & al (2020)** بعنوان "**Corporate Governance, Bank Performance and Value-Evidence from Pakistan**"[1] تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين هيكل الملكية وهيكل مجلس الإدارة والمتغيرات المتعلقة بالبنك مع أداء وقيمة البنك، تم جمع بيانات من ثمانية عشر بنكًا تجاريًا تقليديًا في باكستان للفترة من عام 2012 إلى عام 2017، تم تنفيذ التحليل باستخدام نموذج pooled OLS للتقدير، والإحصائيات الوصفية، وتحليل الارتباط، باستخدام برنامج Eviews-9، مع 108 مشاهدات، أظهرت النتائج أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليته لهما تأثير محدد على أداء البنك وقيمته، هذا يشير إلى أن مجلس إدارة أكبر يمكن أن يزيد من أداء الشركة، أيضًا، تبين أن وجود عدد كبير من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يؤدي إلى أداء أفضل للبنك، كما أوضحت الدراسة أن هيكل الملكية لا يؤثر مباشرة في أداء البنك وقيمته، ومع ذلك، تبين أن حصة الأجانب في الملكية لها علاقة إيجابية مع قيمة البنوك، مما يقلل من مشاكل الوكالة، بالإضافة إلى ذلك، أظهرت الدراسة أن الاحتياطيات الملائمة من رأس المال تساعد البنوك على البقاء في السوق، بينما تساهم حجم البنك والقروض غير المؤدية في أداء البنك، أقرت الدراسة الربط بين سمات حوكمة الشركات وأداء وقيمة البنوك، مع مراعاة المتغيرات الخاصة بالبنك أيضًا.

3- دراسة **Newman Wadesango & al (2020)** بعنوان "**The Effects of Corporate Governance on Financial Performance of Commercial Banks in a Turbulent Economic Environment**"[2] الدراسة تركز هذه الدراسة على فحص العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية في زيمبابوي، وتحديداً في سياق اقتصادي وسياسي مضطرب، الهدف الرئيسي من الدراسة هو التحقق من كيفية تأثير جوانب مختلفة من حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية في زيمبابوي، خاصةً خلال فترات

[1] Ayaz Ali, Abdul Rasheed, Muhammad Ibrahim, Khalil-Ur-Rehman Wahla, **The Corporate Governance, Bank Performance and Value:-Evidence from Pakistan**, NICE Research Journal, Vol.13 No.3 (2020): July-September, ISSN: 2219-4282.

[2] Newman Wadesango, Charity Mhaka, Blessing Mugona, Hilja I. Haufiku, **The Effects of Corporate Governance on Financial Performance of Commercial Banks in a Turbulent Economic Environment**, https://dj.univ-danubius.ro/index.php/AUDOE/article/view/313/753 .

عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، نظرت الدراسة إلى العديد من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات والأداء المالي، تشمل هذه المتغيرات حجم مجلس الإدارة، تكوين المجلس، فعالية لجنة المراجعة، ومعاملات الرافعة المالية، استخدمت الدراسة عائد الحقوق الخاصة (ROE) كمقياس لأداء البنك، حجم العينة كان 5 من هذه البنوك، ما يمثل نحو 38٪ من إجمالي البنوك العاملة في البلد، وقد تم جمع البيانات من تقارير السنوية للبنوك التجارية الخمس المختارة خلال فترة زمنية محددة من 2010 إلى 2017 تم تقسيمها إلى فترتين متميزتين: 2010–2013، والتي تميزت ببيئة اقتصادية وسياسية نسبياً مستقرة، و2014–2017، والتي تميزت بتقلب سياسي واقتصادي عالٍ. تهدف هذه التقسيمات إلى التقاط تأثيرات بيئات مختلفة على العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء البنك، تم تقدير معادلة الانحدار من خلال اعتماد تقنية بيانات لوحة نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي (CLRM) وذلك باستخدام EViews 08، أشارت نتائج الدراسة إلى أن مختلف تدابير حوكمة الشركات التي تم فحصها (حجم مجلس الإدارة، تكوين المجلس، لجان المراجعة، ونسب الرافعة المالية) كانت لها تأثيرات ملحوظة على الأداء المالي (ROE) للبنوك التجارية في زيمبابوي. تم ملاحظة هذه التأثيرات في كل من البيئات الاقتصادية والسياسية المستقرة والمتقلبة.

4- دراسة Haruna Afor Roselyn & al (2019) بعنوان " Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria "[1] تهدف هذه الدراسة إلى التحقق من تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين المُدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا. تتضمن عينة الدراسة 45 شركة تأمين مدرجة في بورصة نيجيريا (NSE) حتى تاريخ 31 ديسمبر 2018، اعتمدت الدراسة تصميم البحث "ex post facto" باستخدام "panel data"، واستخدمت برنامج Stata كأداة للتحليل، حيث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كأداة

[1] Haruna, Afor Roselyn, Ameh, Jacob Ojobo, Oyedokun, Godwin Emmaneul, Jaji, Kehinde Abdulkareem, **Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Listed Insurance Companies in Nigeria**, Department of Accounting, Nasarawa State University, Keffi, ttps://keffi.nsuk.edu.ng/handle/20.500.14448/633

للتحليل الإحصائي، أظهرت النتائج وجود درجة من استقلالية مجالس إدارة شركات التأمين في نيجيريا، ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن عدم الامتثال لآليات حوكمة الشركات الجيدة قد يشكل تهديداً، ويمكن أن يؤدي إلى تدني استقلالية المجلس، ومن ناحية أخرى أظهرت النتائج زيادة في حجم المجالس في شركات التأمين في نيجيريا، وأشارت إلى أن المجالس التي تحتوي على عدد كبير من الأعضاء الإناث يمكن أن تحقق أداءً أفضل مقارنةً بتلك التي تفتقر إلى أعضاء إناث أو تحتوي على عدد قليل منهم، استنتجت الدراسة من هذه النتائج أن هناك تأثيرًا ملحوظًا لآليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين المُدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا.

5- دراسة Ibe Happy Chukwudike Azutoru & al (2017) بعنوان " Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Insurance Companies in Nigeria"[1] تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين، والتي تشمل حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ومكافآت المديرين التنفيذيين، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية، تمثل مؤشر العائد على الأصول مقياسًا للأداء المالي، وتم تحليل هذه العوامل باستخدام عينة تتألف من 20 شركة تأمين مُدرجة في سوق الأوراق المالية في نيجيريا لعام 2015، وقد أسفرت النتائج عن وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على الأداء المالي لشركات التأمين، حيث انعكس هذا التأثير بتراجع معدل العائد على الأصول، وفي اتفاق مع الأبحاث السابقة، تظهر النتائج تأثير إيجابي لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي، ولاحظت الدراسة أيضًا وجود تأثير إيجابي كبير لملكية المؤسسة على الأداء

[1] Ibe Happy Chukwudike Azutoru, Ugwuanyi Georgina Obinne, Okanya Ogochukwu Chinelo, " **Effect of Corporate Governance Mechanisms on Financial Performance of Insurance Companies in Nigeria**, Journal of Finance and Accounting, 2017, Vol. 5, No. 3, 93-103 Available online at http://pubs.sciepub.com/jfa/5/3/4 ,Science and Education Publishing, DOI:10.12691/jfa-5-3-4.

المالي، وهذا يتماشى مع توقعات نظرية الوكالة، ولم يتبين وجود تأثير كبير لملكية المدراء التنفيذيين وملكية أعضاء مجلس الإدارة والملكية الأجنبية على الأداء المالي لشركات التأمين في نيجيريا.

6- دراسة Zahroh Naimah & Hamidah (2016) بعنوان "**The Role of Corporate Governance in Firm Performance**"[1] والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو دراسة الدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تعزيز أداء الشركات، تتضمن مقاييس حوكمة الشركات مجموعة من العوامل، منها آليات حوكمة الشركات ومؤشر تَصوُر حوكمة الشركات (CGPI). تم اختيار عينة الدراسة من الشركات التي فازت بجائزة CGPI في الفترة ما بين 2005 و2014، وتم تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات من خلال استخدام تحليل الانحدار، حيث تم دراسة تأثير متغيرات آليات حوكمة الشركات، وأيضًا متغيرات التحكم على أداء الشركات من خلال النظر في مستوى الربحية، تشمل متغيرات آليات حوكمة الشركات عواملها مثل حجم مجلس الإدارة، ودرجة استقلاليته، ووجود أعضاء من خارج الشركة فيه، وحجم لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعاته، وجودة الرقابة، ونتائج مؤشر تصور حوكمة الشركات (CGPI). ومن جهة أخرى، تشمل متغيرات التحكم عوامل مثل مستوى التسليف المالي (الرافعة المالية) وحجم الشركة، فمن خلال تحليل النتائج تم التوصل إلى عدة استنتاجات تبيّن أن درجة استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلبًا على مستوى الربحية، بينما تؤثر اجتماعات لجنة المراجعة بشكل إيجابي على مستوى الربحية، كما توصلت الدراسة إلى أن جودة الرقابة تؤثر بشكل إيجابي على مستوى الربحية، بالإضافة إلى أن مؤشر تصور حوكمة الشركات (CGPI) يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الربحية، وفي نفس السياق، تبيّن أن حجم الشركة يؤثر سلبًا أيضًا على مستوى الربحية.

[1] Zahroh Naimah, and Hamidah, **The Role of Corporate Governance in Firm Performance**, SHS Web of Conferences 34,13003 2016.

7- دراسة **Najeeb Haider &, al (2015)** بعنوان **Impact of corporate Governance on Firm Financial Performance in Islamic Financial Institution**[1] تهدف هذه الورقة لدراسة تأثير وعلاقة ممارسات حوكمة الشركات على أداء الشركات المالية في قطاع البنوك الإسلامية. يتسم الهدف الرئيسي لهذه الدراسة بتحديد العوامل أو المتغيرات المتعددة التي تؤثر على أداء الشركات المالية، تتركز حوكمة الشركات في هذا السياق على ثلاثة مؤشرات أساسية وهي حجم مجلس الإدارة، وعدد الاجتماعات، وحجم لجنة التدقيق، من جهة أخرى، يتضمن أداء الشركات المالي ثلاثة مؤشرات هي عائد حقوق المساهمة، وعائد الأصول، والربح للسهم، جُمِعت البيانات المتعلقة بحوكمة الشركات وأداء الشركات المالي من التقارير السنوية لعدد من البنوك الإسلامية المختلفة، بهدف تحليل النتائج، تتجلى من البيانات العلاقة الإيجابية بين حوكمة الشركات وأداء الشركات المالي في قطاع البنوك الإسلامية، تترجم أهم نتائج هذه الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية كبيرة وقوية بين حجم مجلس الإدارة الكبير وأداء الشركات المالي في بلدان نامية كظروف باكستان.

[1] Najeeb Haider, Nabila Khan, Nadeem Iqbal, **Impact of corporate Governance on Firm Financial Performance in Islamic Financial Institution**, International Letters of Social and Humanistic Sciences Vol 51 (2015) pp 106-110 Online: 2015-05-07, (2015) SciPress Ltd., Switzerland

تلخيص الدراسات السابقة حسب منطقة المغرب العربي

جدول 2 الدراسات السابقة حسب منطقة المغرب العربي

المؤلف	الدولة والفترة	المتغير المستقل	المتغير التابع	الأداة المستعملة	نتائج الدراسة
Fares TALHAOUI & Khaled AZZAOUI	الجزائر، 2023	عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، نسبة استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المدير التنفيذي، تركيز رأس المال، الملاءة البنكية.	عائد على الأصول	نموذج الانحدار في بيانات بانال	لم تظهر النتائج أي علاقة معنوية بين حجم مجلس الإدارة وحجم البنك وأداء البنك.
Hani El-Chaarani & al	الجزائر، 2022	حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المدير التنفيذي، تركيبة مجلس الإدارة " الجنسين" هيكل الملكية، نوع الملكية، آلية التعويضات.	Tobin's Q) تم الاقتصار على المتغير الذي له علاقة بالدراسة الحالية)	استخدام منهجية متقدمة تتضمن انحدارات التأثيرات الثابتة والمربعات الصغرى	بعض آليات حوكمة الشركات كان لها تأثير إيجابي وملموس على الأداء المالي للبنوك في هذه المنطقة خلال الأزمة الصحية.
نور الهدى عرعار، محاجية نصيرة	الجزائر،2021	حجم مجلس الإدارة، اجتماعات مجلس الإدارة، الازدواجية في المدير التنفيذي، حجم لجنة التدقيق، اجتماعات لجنة التدقيق.	معدل العائد على الأصول	نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية	كل المتغيرات المعتمد عليها في الدراسة ليست ذلت دلالة إحصائية ماعدا حجم مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق كان لهما تأثير سلبي ذو دلالة إحصائية على الأداء المالي

.../...

.../...

دراسة عائشة سالم شكري وأفطيطيم سالم الجهاني	ليبيا، 2021	حجم مجلس الإدارة، نسبة استقلالية مجلس الإدارة، الفصل بين وظيفة رئيس مجلس الإدارة ووظيفة المدير التنفيذي، عدد اجتماعات مجلس الإدارة في السنة، عدد اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، عدد أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، نسبة استقلالية أعضاء اللجان المنبثقة عن المجلس، نسبة ملكية مجلس الإدارة في البنك، نسبة ملكية الإدارة في البنك.	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على السهم.	بأسلوب اختبار التباين الأحادي واختبار الانحدار الخطي المتعدد.	وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغيرين المستقلين حجم مجلس الإدارة، ونسبة الملكية أعضاء مجلس الإدارة في البنك على العائد على الأصول، و وجود أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة في البنوك ونسبة ملكية الإدارة التنفيذية في البنوك على عائد السهم.
Chenini Hajer & Jarboui Anis	تونس، 2020	الازدواجية في القيادة، حجم المجلس، نسبة المديرين الأجانب، نسبة المديرين الذين يمثلون الحكومة، نسبة المديرين الذين يمثلون المؤسسات العامة وحجم البنك	العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية	أسلوب الانحدار الخطي العام (GLS)	أهمها أن عوامل مثل حجم المجلس وتمثيل المديرين الأجانب وحجم البنك لم تكن لها تأثير معنوي على أداء البنك
بن عيسى ريم	الجزائر، 2019	مجلس الإدارة، المراجعة الداخلية، لجنة المراجعة، الإفصاح والشفافية، المراجعة الخارجية، السوق، القوانين والتشريعات وأصحاب المصالح	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الاستثمار	نماذج الانحدار المتعدد	وجود تأثير إيجابي ودلالة إحصائية لآليات الحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك في الجزائر
سندس شايب عينو	تونس، 2019	حجم مجلس الإدارة، وعدد الأعضاء المستقلين، وتركيز الملكية	معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على الملكية	أسلوب تحليل البيانات الثلاث الزمنية المقطعية	وجود تأثر سلبي لحجم مجلس الإدارة على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية

.../...

.../...

نورة محمدي	الجزائر، 2018	خصائص مجلس الإدارة وهيكل الملكية	معدل العائد على الأصـــول ROA و معدل العائد على حقوق الملكية ROE	نماذج بانل	وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصـــائية للملكية الأجنبية على معدل العائد على الأصـــول وتأثير ســـلبي لنســـبة الملكية على الشركات على معدل على العائد
محمد البشير بن عمر	الجزائر، 2017	مســـؤولية مجلس الإدارة ومســـتوى الإفصـــاح والشـــفافية وحقوق المســـاهمين ودور أصـــحاب المصالح	الأداء المالي للمجمع	تم اسـتخدام برنامج Spss لإثبات أداة الدراســة من خلال معامل ألفا كرونباخ (α)	أظهرت الدراسة وجود علاقة عكسية سالبة وضعيفة بين مسؤولية مجلس الإدارة والأداء المالي

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقاً.

تلخيص الدراسات السابقة حسب منطقة الشرق الأوسط

جدول 3 الدراسات السابقة حسب منطقة الشرق الأوسط

المؤلف	الدولة والفترة	المتغير المستقل	المتغير التابع	الأداة المستعملة	نتائج الدراسة
محمد إقبال غناية وحكيمة حليمي	قطر، 2021	مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ازدواجية المدير، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ملكية مجلس الإدارة واستقلال المراجع الخارجي	العائد على الأصول	أسلوب تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية "panel data"	وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول
جليلة صحراوي	دول مجلس التعاون، 2021	حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، عدد اللجان، عدد اجتماعات اللجان، وعدد اجتماعات لجنة التدقيق، وعدد أعضاء لجنة الحوكمة، وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة	في العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، كفاية رأس المال، والسيولة	الانحدار المتعدد لبيانات وطريقة العزوم المعممة.	أن حوكمة الشركات لها أثر معنوي على الأداء المالي، خاصة عندما يتم قياسه بمؤشرات الربحية ROA و ROE؛
جوادي سميرة	دول مجلس التعاون بالاضافة إلى الجزائر، 2020	حجم تركيبة واستقلالية مجلس الإدارة وتركيز ملكية أكبر 3 مساهمين وملكية أكبر مساهم وعدد اجتماعات كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وهيئة الرقابة الشرعية وحجم شركة التأمين التكافلي	العائد على الأصول و العائد على حقوق الملكية وهامش الربح والعائد السهم العادي	نماذج البانل	أن تركيبة مجلس الإدارة تؤثر بشكل إيجابي على العائد على الأصول وتأثير إيجابي لحجم واستقلالية مجلس الإدارة وتأثير سلبي لعدد من اجتماعات مجلس الإدارة وتأثير سلبي لعدد اجتماعات مجلس الإدارة على العائد على السهم العادي وتأثير سلبي لملكية أكبر مساهم على كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول مما يثبت عدم وجود علاقة بين خصائص الحوكمة ككل على مؤشرات الأداء المالي.

.../...

.../...

SAHRAOUI Djalila & Djediden lehcen	الشارقة، 2020	عدد أعضاء مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة واللجان ونسبة استقلالية مجلس الإدارة	العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية	/	لم يتم تحديد أي علاقة واضحة بين هيكل مجلس الإدارة وأداء الأداء المالي في سياق بنك الشارقة
علي فايع المزاح الألمعي	المملكة العربية السعودية، 2018	حجم مجلس الإدارة وتركيبته وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وعدد أعضاء لجنة المراجعة	معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية	تم استخدام برنامج Spss	وجود تأثير لجميع المتغيرات المدروسة في حوكمة الشركات على مؤشرات الأداء المالي
Ahmed M. Al-Baidhani	اليمن ،2018	هيكل مجلس الإدارة وهيكل الملكية ووظيفة المراجعة، حجم البنك وعمر البنك	معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية	تم استخدام تقنية تحليل الانحدار (OLS)	وجود علاقة معنوية بين آليات حوكمة الشركات الداخلية وأداء البنوك المالي
عادل ممدوح غريب	المملكة العربية السعودية، 2018	حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، ملكية كبار المساهمين وملكية الإدارة وحجم البنك والكفاية الحدية لرأس المال	معدل العائد على الأصول	تحليل الارتباط ونموذج الانحدار الخطي المتعدد	وجود تأثيرًا إيجابيًا وذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة وملكية الإدارة على الأداء المالي للبنوك السعودية
بريكة السعيد ولعشوري نوال	الأردن، 2017	حجم مجلس، الإدارة ثنائية رئيس المجلس والمدير التنفيذي، استقلالية مجلس الإدارة، معدل كفاية رأس المال، نسبة المالكون الكبار ونسبة ملكية أكبر مساهم	معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية	"panel data"	"نسبة ملكية أكبر مساهم ومعدل كفاية رأس المال" تربطهما علاقة طردية غير معنوية مع معدل العائد على الأصول
علام محمد موسى حمدان	الأردن، 2016.	استقلالية مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة، هيكل الملكية.	مؤشر توبين (Tobin's Q)، معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE	بأسلوب التأثيرات الثابتة والمربعات الصغرى، وبطريقة العزوم	لا توجد علاقة واضحة بين الحوكمة وأداء الشركات.

.../...

.../...

Mohamed Saleh Darweesh	المملكة العربية السعودية، 2015	حجم مجلس الإدارة ودرجة استقلالية أعضائه لجان المجلس وهيكل ملكية أسهم وحجم المكافآت.	خلال العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، كما تم الاعتماد على توبين Q	أساليب الإحصاء الوصفي وتحليل الانحدار المتعدد	كان للجان مجلس الإدارة وهيكل الملكية علاقة ثانوية ليس لها دلالة إحصائية مع الأداء المالي، في حين كانت الاستقلالية الإدارة وهيكل الملكية، وحجم التعويضات التنفيذية علاقات غير هامة أيضا مع القيمة السوقية
Mohamed A. Basuony & al	دول الخليج العربي، 2014	حجم مجلس الإدارة، ملكية المدير، ازدواجية المدير، عدد الأعضاء التنفيذيين، اجتماعات مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق	عائد الأصول، توبين Q وهامش الربح	تحليل الانحدار (OLS)	إن تأثير حوكمة الشركات على أداء البنوك المالي في البلدان النامية لا يزال محدودًا نسبيًا
Mohamed A. Basuony & al	دول مجلس الخليج، 2014	حجم مجلس الإدارة، ملكية المدير، ازدواجية المدير، عدد الأعضاء التنفيذيين، اجتماعات مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، عدد اجتماعات لجنة التدقيق	عائد الأصول، توبين Q وهامش الربح	تحليل الانحدار (OLS)	حجم مجلس الإدارة، ونشاط المجلس، وعدد المديرين الخارجيين، وعمر البنك يؤثرون بشكل ملحوظ على مؤشر "توبين كيو". وفي الوقت نفسه، تُؤثر تركيز الملكية، ولجنة المراجعة، واجتماعات لجنة المراجعة، وعمر وحجم البنك على عائد الأصول (ROA) وهامش الربح (PM)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد المراجع المذكورة سابقاً.

تلخيص الدراسات السابقة لباقي مختلف دول العالم

جدول 4 الدراسات السابقة لباقي مختلف دول العالم

المؤلف	الدولة والفترة	المتغير المستقل	المتغير التابع	الأداة المستعملة	نتائج الدراسة
Muhammad Athar & al	باكستان، 2023	هيكل مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، وتنوع الجنس، وهيكل الملكية	العائد على الأصول (تم الاقتصار على المتغير الذي له علاقة بالدراسة الحالية)	تم استخدام تقنيات (Panel Estimation Techniques)	أن ازدواجية المدير التنفيذي لا تمتلك تأثيرًا ملحوظًا على أداء البنك.
Ayaz Ali & al	باكستان، 2020	عدد أعضاء مجلس الإدارة، نسبة استقلالية مجلس الإدارة، تركيز الملكية، الملكية الأجنبية، الملكية الإدارية	العائد على الأصول (تم الاقتصار على المتغير الذي له علاقة بالدراسة الحالية)	نموذج pooled OLS للتقدير، والإحصائيات الوصفية، وتحليل الارتباط، باستخدام برنامج Eviews– 9.	أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليته لهما تأثير محدد على أداء البنك، هذا يشير إلى أن مجلس إدارة أكبر يمكن أن يزيد من أداء الشركة.
Newman Wadesango & al	زيمبابوي، 2020	حجم مجلس الإدارة، تكوين المجلس، فعالية لجنة المراجعة، ومعاملات الرافعة المالية	عائد الحقوق على الملكية	تم تقدير معادلة الانحدار من خلال اعتماد نموذج الانحدار الخطي الكلاسيكي(CLRM) وذلك باستخدام EViews 08	أشارت نتائج الدراسة إلى أن مختلف تدابير حوكمة الشركات التي تم فحصها (حجم مجلس الإدارة، تكوين المجلس، لجان المراجعة، ونسب الرافعة المالية) كانت لها تأثيرات ملحوظة على الأداء المالي (ROE) للبنوك التجارية في زيمبابوي.

.../...

.../...

Haruna Afor Roselyn & al	نيجيريا، 2019	حجم مجلس الإدارة، استقلالية مجلس الإدارة، تركيبة مجلس الإدارة من الجنسين،	توبين Q	تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد كأداة للتحليل الإحصائي	وجود درجة من استقلالية مجالس إدارة شركات التأمين في نيجيريا، ومع ذلك، أظهرت الدراسة أن عدم الامتثال لآليات حوكمة الشركات الجيدة قد يشكل تهديداً،
Ibe Happy Chukwudike Azutoru & al	نيجيريا، 2017	حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، ومكافآت المديرين التنفيذيين، ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وملكية أعضاء مجلس الإدارة، وكذلك الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية	العائد على الأصول	تم استخدام ثلاثة نماذج هي نموذج الاستدلال المجمع، نموذج الثوابت الثابتة، ونموذج الثوابت العشوائية.	وجود تأثير سلبي لحجم مجلس الإدارة ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين على الأداء المالي لشركات التأمين
Zahroh Naimah & Hamidah	إندونيسيا، 2017	حجم مجلس الإدارة، ودرجة استقلالية مجلس الإدارة، ووجود أعضاء مجلس الإدارة من خارج الشركة، وحجم لجنة المراجعة، وتكرار اجتماعات لجنة المراجعة، وجودة الرقابة، ونتائج مؤشر تصور حوكمة الشركات (CGPI)	العائد على الأصول	استخدام تحليل الانحدار	تبيّن أن درجة استقلالية مجلس الإدارة تؤثر سلبًا على مستوى الربحية، بينما تؤثر اجتماعات لجنة المراجعة بشكل إيجابي على مستوى الربحية
Najeeb Haider &, al	باكستان، 2015	حجم مجلس الإدارة، وعدد الاجتماعات، وحجم لجنة التدقيق	عائد حقوق الملكية، عائد الأصول والربح للسهم	استخدام الأداة الإحصائية SPSS والارتباط والانحدار الخطي. حوكمة الشركات	وجود علاقة إيجابية كبيرة وقوية بين حجم مجلس الإدارة الكبير وأداء الشركات المالي في بلدان نامية

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع المذكورة سابقاً.

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية

في هذا المبحث سيتم مناقشة الدراسات السابقة كل منطقة على حدى لأن البيئة قد تكون سببا كبيراً في تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك.

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة

سوف يتم تسليط الضوء على أهمية الحوكمة في تحسين الأداء المالي للبنوك، من خلال مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها مع الدراسة الحالية.

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة الخاصة بمنطقة المغرب العربي

تتناول الدراسات السابقة حول تأثير الحوكمة على الأداء المالي في منطقة المغرب العربي عدة جوانب متعلقة بآليات الحوكمة وأثرها على الأداء المالي للمصارف والشركات، تتفق العديد من الدراسات، مثل دراسة (Khaled Azzaoui, Fares Talhaoui)ودراسة (Hani al & El-Chaarani)، على أن وجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يرتبط بشكل إيجابي مع الأداء المالي، مما يشير إلى أن وجود تنوع في الآراء داخل المجلس يمكن أن يعزز فعالية الحوكمة. كما توصلت دراسة (عائشة سالم شكري وأفطيطيم سالم الجهاني) إلى أن التركيز العالي للملكية قد يؤدي إلى نتائج سلبية على الأداء المالي، مما يدل على أن البنوك ذات الملكية المركزة تواجه تحديات تتعلق بالمراقبة الفعالة، وفيما يتعلق بالازدواجية في القيادة، تشير بعض الدراسات إلى أن وجود شخص واحد يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي قد يؤدي إلى تضارب المصالح وتقليل المساءلة، كما تبين نتائج دراسة (Fares Talhaoui, Khaled Azzaoui) أن تكرار الاجتماعات قد يؤثر سلبًا على الأداء المالي، حيث إن تكلفة الاجتماعات المفرطة يمكن أن تؤدي إلى زيادة النفقات، كما تشير بعض الدراسات، مثل دراسة(al & Hani El-Chaarani) إلى أن الحوكمة الفعالة تلعب دورًا حاسمًا في استجابة المؤسسات للأزمات، مثل جائحة كوفيد-19 حيث تمكنت البنوك التي تتمتع بحوكمة جيدة من التكيف بشكل أفضل مع الظروف الاقتصادية الصعبة، بشكل عام تُظهر هذه الدراسات أن الحوكمة تلعب دورًا حاسمًا في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات، ولكن السياق المحلي والبيئة

الاقتصادية قد يؤثران على فعالية الآليات المستخدمة، مما يستدعي ضرورة تخصيص استراتيجيات الحوكمة وفقًا لاحتياجات كل مؤسسة.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط

تُعَد حوكمة الشركات من العوامل المؤثرة على الأداء المالي في البنوك والشركات، وهو ما أكدته العديد من الدراسات التي استخدمت مناهج وأساليب قياسية مختلفة لتحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات الأداء المالي، فقد توصلت (جليلة صحراوي) إلى أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل إيجابي على الربحية، إلا أن تأثيرها يختلف باختلاف مؤشرات الأداء المالي المستخدمة، كما أثبتت أهمية لجنة الحوكمة، وأكدت (غناية وحليمي) التأثير السلبي لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول، فيما وجدت أن اجتماعات المجلس تؤثر إيجابيًا، بينما أظهرت (جوادي سميرة) أن استقلالية وحجم مجلس الإدارة لهما تأثير إيجابي على الأداء المالي، في حين أن تركز الملكية واجتماعات المجلس قد يكون لهما تأثير سلبي، أما (SAHRAOUI Djalila & Djediden lehcen) فقد أظهرا غياب علاقة واضحة بين هيكل مجلس الإدارة وأداء بنك الشارقة، مما يطرح تساؤلات حول مدى فاعلية بعض آليات الحوكمة، كما خلص (المزاح الألمعي) إلى أن حوكمة الشركات تلعب دورًا رئيسيًا في تحسين الأداء المالي، لا سيما من خلال عدد الاجتماعات وتركيبة مجلس الإدارة. وأكد (Al-Baidhani) أهمية بعض آليات الحوكمة، حيث كان لعمر البنك واجتماعات المجلس تأثير إيجابي، بينما أثر حجم البنك واستقلالية المجلس سلبًا، بينما وجدت (بريكة ولعشوري) أن حجم مجلس الإدارة واستقلاليته يؤثران عكسيًا على العائد على الأصول وحقوق الملكية، مع تأثير سلبي للاستقلالية رغم التزام البنوك الأردنية بمتطلبات الحوكمة، ومن ناحية أخرى أظهرت دراسة (حمدان) عدم وجود علاقة واضحة بين الحوكمة والأداء المالي في الشركات البحرينية، حيث تحقق الشركات ذات المستويات المنخفضة من استقلالية المجلس أداءً أعلى، أوضحت دراسة (غريب) أن حجم مجلس الإدارة وملكية الإدارة لهما تأثير إيجابي على الأداء المالي للبنوك السعودية، مما يؤكد أهمية ضبط آليات الحوكمة لضمان تحسين أداء المؤسسات المالية، كما أظهرت دراسة

(Mohamed Saleh Darweesh) نتائج مختلطة، بينما أظهرت دراسة (شوقي عاشور بورقبة وعبد الحليم عمار غربي) تأثيرًا سلبيًا لتركيز الملكية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، بشكل عام، تعكس هذه الدراسات أن تأثير الحوكمة على الأداء المالي يعتمد على مجموعة من العوامل بما في ذلك حجم مجلس الإدارة، استقلاليته، الثقافة المحلية، ونوعية الممارسات الحوكمة، مما يتطلب تحسين هذه الممارسات لتعزيز الأداء المالي.

الفرع الثالث: مناقشة الدراسات السابقة باقي مختلف دول العالم

تناولت العديد من الدراسات تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي في مختلف دول العالم، مما يعكس أهمية هذا الموضوع في سياقات متنوعة، في باكستان وجدت دراسة (Muhammad Athar & al) أن حجم مجلس الإدارة وحجم لجنة التدقيق يؤثران إيجابيًا على ربحية البنوك، بينما أظهر تنوع الجنس تأثيرًا سلبيًا. كما أكدت دراسة (Ayaz Ali & al) على أهمية وجود أعضاء مستقلين في المجلس لتعزيز الأداء البنكي، على الرغم من أن هيكل الملكية لم يُظهر تأثيرًا مباشرًا، وفي زيمبابوي أظهرت دراسة (Newman Wadesango & al) تأثير ممارسات الحوكمة على الأداء المالي خلال فترات عدم الاستقرار الاقتصادي، مما يشير إلى أهمية هذه الممارسات في السياقات المتقلبة، أما في نيجيريا، فقد أظهرت دراسة (Haruna Afor Roselyn & al) أن عدم الامتثال لآليات الحوكمة قد يؤدي إلى تدني استقلالية المجلس، بينما أظهرت دراسة أخرى لـ (Ibe Happy Chukwudike Azutoru & al) تأثيرًا سلبيًا لحجم المجلس على الأداء المالي لشركات التأمين، من جهة أخرى أكدت دراسة (Zahroh Naimah & Hamidah) على التأثير السلبي لاستقلالية المجلس على مستوى الربحية، في حين ساهمت جودة الرقابة بشكل إيجابي. أخيرًا، أوضحت دراسة (Najeeb Haider & al) وجود علاقة إيجابية بين ممارسات حوكمة الشركات وأداء البنوك الإسلامية، وبشكل عام تبرز هذه الدراسات أهمية ممارسات الحوكمة كعوامل رئيسية في تعزيز الأداء المالي، مع تباين النتائج وفقًا للسياقات المحلية والعوامل الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يعد الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية التي تعتمد على المتغيرات مثل حجم مجلس الإدارة، الازدواجية في منصب المدير التنفيذي، واستقلالية مجلس الإدارة، واجتماعات المجلس، وحجم لجنة التدقيق، ونوعية الملكية، فإن النتائج المتوصل إليها من الدراسات السابقة تدعم أهمية هذه المتغيرات في التأثير على الأداء المالي، تشير الأبحاث إلى أن حجم المجلس، والاستقلالية، وهيكل الملكية، بالإضافة إلى تكرار الاجتماعات، تعد من العناصر الرئيسية التي تؤثر في الأداء المالي، مع التأكيد على أن هذه العلاقات قد تتباين حسب السياق المحلي والبيئة الاقتصادية، هذا يتطلب تخصيص استراتيجيات الحوكمة بشكل يتناسب مع احتياجات كل مؤسسة، مما يعزز فعالية الأداء المالي.

وبصفة عامة يمكن تحديد جوانب الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

أولا: عينة الدراسة

تم استخدام عينات متنوعة من المصارف والشركات في مناطق المغرب العربي والشرق الأوسط ودول أخرى مثل باكستان وزيمبابوي ونيجيريا من قبل الدراسات السابقة، بعض الدراسات اعتمدت على تحليل بيانات شاملة للبنوك، بينما استخدمت دراسات أخرى عينات أصغر تركز على شركات محددة أو قطاعات معينة.

أما الدراسة الحالية فسوف تركز على عينة من البنوك الجزائرية، مما يسمح بفهم أعمق للتحديات والفرص الخاصة بالحوكمة في السياق المحلي.

ثانيا: هدف الدراسة

تهدف معظم الدراسات السابقة إلى استكشاف تأثير آليات الحوكمة على الأداء المالي، مع التركيز على متغيرات محددة مثل استقلالية مجلس الإدارة، وحجم المجلس، والامتثال لقوانين الحوكمة، حاولت بعض الدراسات قياس العلاقة بين الحوكمة وأداء المؤسسات خلال فترات الأزمات، مثل جائحة كوفيد-19.

وتهدف دراستنا فتهدف إلى تقييم تأثير الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية، مع التركيز على فهم كيف تؤثر المتغيرات مثل الازدواجية في القيادة وحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي.

ثالثا: متغيرات الدراسة

تطرقت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة مثل:

حجم مجلس الإدارة: حيث وجدت بعض الدراسات علاقة سلبية وأخرى إيجابية؛

استقلالية مجلس الإدارة: حيث أظهرت بعض الدراسات أنها تؤثر بشكل إيجابي على الأداء، بينما أظهرت دراسات أخرى تأثيرات سلبية؛

تركيز الملكية: حيث تم ربط التركيز العالي في الملكية بنتائج سلبية في الأداء المالي؛

اجتماعات مجلس الإدارة: تأثيرها متباين بين الدراسات؛

حجم لجنة التدقيق: حيث كانت نتائج الدراسات السابقة من وجدت تأثيرا إيجابيا و أخرى سلبيا و دراسات أخرى لم تجد أي تأثير معنوي.

تشمل الدراسة الحالية متغيرات محددة مثل:

حجم مجلس الإدارة: تحليل كيف يؤثر على الأداء المالي؛

الازدواجية في منصب المدير التنفيذي: استكشاف تأثيرها على الأداء المالي؛

استقلالية مجلس الإدارة: تقييم دورها في تحسين الأداء المالي؛

اجتماعات مجلس الإدارة: تحليل عدد الاجتماعات وتأثيرها على الأداء المالي؛

حجم لجنة التدقيق ونوعية الملكية وتركيز الملكية: فهم كيف يمكن أن تؤثر هذه العوامل على الأداء المالي.

وعليه يمكن القول فإن الدراسة الحالية تستفيد من النتائج المستخلصة من الدراسات السابقة، لكنها تركز على سياق محدد (الجزائر) مع تحليل متغيرات دقيقة، بينما الدراسات السابقة توفر معلومات قيمة حول تأثير الحوكمة في سياقات متعددة، تشير الدراسة الحالية إلى الحاجة لتطبيق استراتيجيات حوكمة متخصصة تتناسب مع التحديات المحلية.

خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل مجموعة كبيرة من الدراسات السابقة، حيث يتم تحليلها ومناقشتها من خلال تسليط الضوء على أهم النقاط التي تتفق فيها مع الدراسة الحالية، بالإضافة إلى تحديد الجوانب التي اختلفت فيها من حيث المنهجية والنتائج والتوصيات، ويساهم هذا التحليل في بناء أساس علمي متين يوضح مدى توافق أو تباين النتائج مع ما تم التوصل إليه في هذه الدراسة.

تركز عملية المناقشة على تحديد أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بالمتغيرات المدروسة، طرق القياس، ونماذج التحليل الإحصائي المستخدمة، مما يساعد على تأكيد صحة بعض الفرضيات المطروحة، كما يتم إبراز الفروقات في النتائج والتفسيرات، والتي تعود إلى الاختلاف في البيئات الاقتصادية والتنظيمية التي أجريت فيها تلك الدراسات، إضافةً إلى الفروق في العينة الزمنية والبيانات المستخدمة.

يعزز هذا التحليل أهمية الدراسة الحالية في سد الفجوات البحثية التي لم يتم تناولها بعمق في الدراسات السابقة، خاصة فيما يتعلق بتطبيق نماذج القياس المتقدمة في دراسة تأثير الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية، ويسهم هذا التوسع في الدراسات السابقة في تقديم رؤية متكاملة تسهم في تطوير البحث العلمي في هذا المجال، وتوجيه الباحثين المستقبليين نحو مواضيع جديدة تستحق المزيد من الاستكشاف والتحليل.

الفصل الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في النظام البنكي الجزائري

تمهيد:

القطاع البنكي يُعتبر أحد أهم القطاعات في أي اقتصاد، نظرًا لدوره المحوري في تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيه التمويل نحو المشاريع التنموية، و تُعد البنوك عصب الحياة الاقتصادية، حيث تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين، وتساهم في تخصيص الموارد بكفاءة لتحقيق النمو الاقتصادي، ومع تطور الأسواق المالية والتحديات التي تواجه الاقتصاديات العالمية والمحلية، يُصبح تطبيق نظام حوكمة فعال أمرًا بالغ الأهمية لضمان استقرار القطاع البنكي، خصوصًا في مواجهة الصدمات والأزمات المالية.

شهد القطاع البنكي الجزائري تطورًا ملحوظًا منذ الاستقلال وحتى اليوم، حيث مر بمراحل عديدة من الإصلاحات الهيكلية لمواكبة التحولات الاقتصادية، بدأت هذه الإصلاحات بشكل أساسي في التسعينيات مع التحول نحو اقتصاد السوق، حيث تم فتح الباب أمام البنوك الخاصة والدولية للعمل في الجزائر، بعد أن كان القطاع مقتصرًا على البنوك العمومية، كما أُجريت العديد من التعديلات التشريعية والتنظيمية بهدف تعزيز كفاءة النظام البنكي وتحسين دوره في تمويل الاقتصاد الوطني.

وعليه فإن تبني الجزائر لمبادئ الحوكمة البنكية كان تدريجيًا وذلك استجابة لمتطلبات السلطات المالية الدولية، مثل لجنة بازل، ونتيجة للدروس المستفادة من الأزمات المالية العالمية، البنك المركزي الجزائري أدخل العديد من اللوائح التي تهدف إلى تحسين الحوكمة في البنوك، مثل تعزيز دور مجالس الإدارة، وزيادة الرقابة الداخلية، وتوسيع صلاحيات لجان التدقيق والمراقبة.

هذا الاطار سوف نتطرق إلى أهم المحاور التي تصف القطاع البنكي في الجزائر وتبنيها لنظام الحوكمة والتي كانت كالتالي:

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري؛

المبحث الثاني: الحوكمة البنكية في الجزائر؛

المبحث الثالث : مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري.

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري

في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتغيرة، يتبوأ القطاع البنكي الجزائري مكانة حيوية في تحقيق استقرار الاقتصاد الوطني وتعزيز التنمية المستدامة، يعتبر هذا القطاع أحد أركان النمو الاقتصادي والتوجيه الفعّال للاستثمارات، إذ يسهم بشكل كبير في تيسير التمويل وتحقيق التوازن المالي الذي يحظى بأهمية استراتيجية، ورغم تحقيقه لإنجازات ملموسة، فإن القطاع البنكي الجزائري يجد نفسه مواجهًا لتحديات متنوعة ومتعددة تفترض التصدي لها بحذر وتفهم عميق لطبيعة التحديات.

يتناول هذا المبحث تطورات القطاع البنكي الجزائري قبل وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، يشمل تحليل النظام البنكي ومؤسسات المالية قبل الإصلاحات التي جاء بها هذا القانون، مع التركيز على الهيكل التنظيمي وآليات تنظيم الأنشطة المصرفية في تلك الفترة، كما يستعرض التغييرات الهيكلية والوظيفية التي أدخلها القانون 90-10، من خلال تحليل شامل للتعديلات التي أقرها، وتأثيرها على القطاع البنكي من حيث التنظيم والأنشطة المصرفية.

يهدف التحليل إلى تقديم تقييم موضوعي للتطورات التي شهدها القطاع البنكي الجزائري بعد تطبيق قانون النقد والقرض 90-10، مع تسليط الضوء على التحسينات التي أحدثها هذا القانون، كما يستعرض كيفية تكيّف القطاع البنكي مع هذه التحولات ومدى تأثيرها على استقرار الاقتصاد الوطني والقطاع المالي.

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري قبل قانون النقد والقرض 90-10

كان النظام البنكي الجزائري يعاني من تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتنظيم والإشراف على البنوك والمؤسسات المالية، حيث كان هناك نقص في الشفافية والمساءلة في هذا النظام، وكذلك قلة في توفر المعلومات للمستثمرين والمساهمين، كان هناك أيضًا مخاوف بشأن استقرار النظام المصرفي ومستوى المخاطر المالية.

الفرع الأول: المرحلة الأولى من سنة 1962 إلى غاية 1985:

قبل التطرق إلى تطور النظام المصرفي الجزائري في المراحل التي مرة بها من سنة 1962 إلى غاية 1985 سوف نتعرض وباختصار إلى موضوع الجهاز المصرفي من الاستقلال إلى غاية 1985

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاما بنكيا واسعا، لكنه كان تابعا لنظام الفرنسي والذي كان قائما على أساس الاقتصاد الليبرالي ونتيجة لذلك، لقد واجهت البنوك الجزائرية وضعا مزريا وصعبا بسبب النتائج التي خلفتها الحرب، إلى جانب ذلك مغادرة جماعية للمعمرين الأوروبيين الذين كانوا يسيطرون سيطرة تامة على النشاط الاقتصادي في الجزائر واتباعه في السنوات الأخيرة سياسة الأرض المحروقة الذي زاد من صعوبة نمو القطاع الاقتصادي بالإضافة إلى عوامل أخرى نذكر منها:

- هروب رؤوس الأموال؛
- هجرت الكفاءات والإطارات التي كانت تسيير القطاع الاقتصادي؛
- نقص الفروع البنكية، وزوال بعض البنوك الأخرى وبالأخص البنوك الخاصة وكذلك توقف بعض البنوك الخاصة الأخرى التي بقيت تنشط في الجزائر خاصة البنوك الزراعية الذي تولد عنه توقف القروض المبرمجة من قبل هذه البنوك.

كل هذه العوامل، وأخرى ساهمت في شل الاقتصاد الجزائري و تأخر انطلاق نموه خاصة أمام رفض الجهات الدولية والبنوك الأجنبية تمويل الاقتصاد الجزائري الذي كان يتبع النظام الاشتراكي الأمر الذي سرع من إنشاء البنك المركزي الجزائري، والخزينة العمومية الجزائرية من أجل القيام بعملية التمويل للقطاعات الاقتصادية ذات الحساسية الكبرى، خصوصا القطاعات الزراعية والصناعية.[1]

وبسبب ظهور ازدواجية نظامين بنكيين، أحدهما قائم على الأساس المنهج الليبرالي، والآخر قائم على النظام الاشتراكي تابع للدولة مما أدى إلى عجز البنك المركزي إلى احتواء النظام البنكي ككل لذلك لم يكن أمام الحكومة الجزائرية في تلك المرحلة الصعبة، سوى تأميم

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية في الجزائر ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية** -واقع وتحديات- يومي 14-15 ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004، ص 491.

المنشآت والمؤسسات البنكية والمالية الضرورية لتعبئة كل الموارد التي يمكنها تمويل الاقتصاد الوطني.[1]

- بموجب الأمر رقم 66-178[2] المؤرخ في 13 جوان 1966 تم إنشاء **البنك الوطني الجزائري** لتعويض البنوك الأجنبية نذكر منها:
  - القرض العقاري الجزائري التونسي في جويلية 1966؛
  - القرض الصناعي والتجاري في جويلية1967؛
  - البنك الوطني للصناعة والتجارة لإفريقيا في جانفي 1968؛
  - بنك باريس وهولندا في ماي 1968؛
  - بنك الخصم لمعسكر جوان 1968.

حيث أن هذا البنك متخصص في تمويل القطاع الزراعي الاشتراكي من خلال احتكار منع الائتمان الزراعي لقطاع الإدارة الذاتية في إطار عمليات التحويل الاشتراكي للقطاع من خلال الصندوق الجزائري وهو الصندوق الزراعي المشترك، الصندوق الجهوي للاحتياطي الفلاحي، والاتحاد الجزائري للقرض الزراعي التعاوني حتى عام 1982 ومع إطلاق البرنامج التنموي "**الثلاثي والرباعي الأول**"، إذ تم إسناد اليه ميادين صناعية وتجارية أخرى[3].

- بموجب المرسوم رقم 67-78 المؤرخ في 11 ماي 1967 الملغية للمادة رقم 02 من الأمر رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 تم إنشاء **بنك القرض الشعبي الوطني** من أجل خلافة البنوك التي كانت متواجدة في الجزائر، قبل التاريخ إنشاء هذا البنك والتي كانت ممثلة من هذه البنوك: [4]
  - البنك التجاري والصناعي بوهران؛
  - البنك التجاري والصناعي بالجزائر العاصمة؛

[1] بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 491.
[2] الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، **المتضمن إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي**، الجريدة الرسمية، السنة 03، العدد 51.
[3] بلحنيش عبد الرحمان، **النظام المصرفي الجزائري**، محاضرات السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2021/2020، ص 10
[4] المادة رقم 01 من القانون رقم 67-78 المؤرخ في 11 ماي 1967 **المتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري** والتي تلغي المادة رقم 02 من التنظيم رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 ، الجريدة الرسمية، السنة 04 ، العدد 40.

- البنك التجاري والصناعي بعنابة؛
- البنك الجهوي للقرض الشعبي الجزائري.

تم دمج جميع هذه البنوك لإنشاء القرض الشعبي الجزائري، وتم تعزيزه بضم البنك الجزائري المصري في 1 جانفي 1968، ثم تم ضم الشركة المارسيلية للبنوك في 30 جوان 1968، وأخيرًا تم ضم الشركة الفرنسية للتسليف في عام 1971، هذا البنك الجديد يقوم بمجموعة متنوعة من العمليات المصرفية التقليدية، بالإضافة إلى تقديم تمويل للقطاع العام، وخصوصًا في مجالات السياحة والأشغال العمومية والبنية التحتية والري والصيد البحري، بالإضافة إلى ذلك، يلعب هذا البنك دورًا مهمًا في تمويل العديد من المؤسسات الخاصة بهدف دعم الصناعة التقليدية والمحلية والمهن الحرة، يتعاون مع القطاعين العام والخاص لتعزيز الاقتصاد المحلي وتطوير الصناعات والمشروعات المحلية في الجزائر.[1]

- وفق الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 1-10-1967 إذ تم تأسيس **البنك الجزائري الخارجي** على أساس أنه بنك ودائع يقوم بتسهيل مختلف المعاملات الاقتصادية مع دول العالم ويعتبر ملك لدولة[2]، والذي كان قد ضم:

- البنك الفرنسي للتجارة الخارجية سنة 1968؛
- بنك بارك لين؛
- بنك الصناعي للجزائر؛
- بنك البحر الأبيض المتوسط؛
- بنك التسليف الشمال.

وعليه، يمكن القول أن كل ما سبق يعتبر من بمثابة مرحلة تأسيسية للنظام البنكي في الجزائر من أجل تطبيق فكرة تخصيص كل بنك لقطاع معين و تم تسجيل بعض الاختلالات

[1] عادل زقرير، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائري منذ الاستقلال (1962-1990)**، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حمة لخضر الوادي، السنة غير متوفرة، ص 8.
[2] الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 1-10-1967 **المتضمن بإنشاء بنك الجزائر الخارجي**، الجريدة الرسمية، السنة 4، العدد 72

في النظام البنكي مما استدعى القيام بجهود وإصلاحات ومن أبرز الإصلاحات التي طرأت على النظام البنكي الجزائري كانت كالتالي:

مرحلة الإصلاح المالي والبنكي سنة 1971:

يتمحور إصلاح النظام المالي والبنكي سنة 1971 في شكله القانوني، وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) حيث تم إدخال تعديلات على السياسة المالية والنقدية، تماشيا مع السياسة العامة للدولة، خاصة أمام العجز التي كانت تعاني منه البنوك الوطنية عن تمويل الاستثمارات التي تم تخطيط لها وكان الإصلاح بهدف تخفيف الضغط على الخزينة في تمويل استثماراتها.

ومن خلال هذا النظام يتمكن البنك من مراقبة جميع العمليات والتدفقات المالية المرتبطة بنشاط المؤسسة، حيث يتطلب فتح حساب بنكي لكل مؤسسة لدى بنك واحد، مما يتيح لهذا الأخير الإشراف على نشاطها وإدارة حساباتها بفعالية، وقد تضمن الإصلاح المالي لعام 1971 مجموعة من القرارات الهامة من بينها:

- إعفاء البنك المركزي من تأدية بعض المهام التي كان يؤديها قبل الإصلاح إذ أصبح ينفذ كل ما يتخذه وزير المالية حينها من إجراءات وتدابير وتوجيهات؛
- لم تعد البنوك التجارية ملزمة بمبدأ التخصيص البنكي، حتى وإن كانت أسماؤها توحي بتخصصها؛
- السماح بإمكانية إعادة تمويل البنوك التجارية.

إذ انبثق عن هذا التعديل جهتان منفصلتان للتسيير البنوك هما مجلس القرض، واللجنة التقنية للمؤسسات البنكية[1]

1-مجلس القرض: ثم إنشاء هذا المجلس بموجب الأمر 71-47[2] بتاريخ 30 جوان 1971 بأوامر وزارة المالية وقد نصت المادة الأولى على أن المجلس سينفذ أوامر وزير

[1] يحياوي عبد الحفيظ، **محاضرات في مقياس القانون المصرفي**، مستوى سنة أولى ماستر شعبة العلوم التجارية تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018، ص ص 43-44.

[2] أمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971، **المتعلق بتنظيم مؤسسات القرض**، الجريدة الرسمية، السنة 08، العدد 55.

المالية و يتلخص دور مجلس القرض فقط في تقديم الآراء والتوصيات والملاحظات في مسائل النقود والقرض، وقد تم تكليف هذا المجلس بالأدوار التالية:

- المساعدة على توطيد العلاقة بين القطاع البنكي والقطاعات الاقتصادية في الدولة، وتشجيع تمويل البنوك للمشاريع الاقتصادية في البلد؛
- القيام بمختلف الدراسات المتعلقة بسياسات القرض والنقود وأيضا المسائل المتعلقة بطبيعة وحجم و تكلفة القرض في إطار مخططات وبرنامج الاقتصاد الوطني؛
- تقديم التقارير الدورية والمفصلة إلى وزير المالية عن وضعية النقود والقرض.

ومن الملاحظ أن هذه المهام لم تتحقق، حيث أن مجلس القرض لم يباشر مهامه أبدا.

2-اللجنة التقنية للمؤسسات البنكية: تم إنشاء هذه اللجنة وفق المادة التاسعة بموجب الأمر 71-47 بتاريخ 30 جوان 1971 بتوصية من وزارة المالية، حيث جاءت المادة التاسعة منه تنص على" **تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات البنكية**" إذ تم لها إسناد المهام التالية:[1]

- توجيه الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المتعلقة بالوظائف البنكية؛
- السهر على تسهيل أنشطة المؤسسات المالية، وربط هذه الأنشطة في إطار المخططات للمؤسسات الاقتصادية؛
- دراسة ميزانيات وحسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية؛
- تنفيذ ومراقبة تطبيق التنظيمات والتشريعات البنكية من طرف مكونات الجهاز البنكي،

إذ وأنه من الملاحظ أن هذه المهام الخاصة باللجنة التقنية للمؤسسات البنكية هي أيضا لم تتحقق بسبب أن اللجنة لم تباشر عملها على الإطلاق.

وخلال هذه المرحلة تم تغيير تسمية الصندوق الجزائري للتنمية إلى اسم بنك الجزائر للتنمية عام 1978 بتوصية من وزارة المالية من أجل المساهمة في تمويل المشاريع والاستثمارات الإنتاجية الضرورية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

[1] المادة رقم 09، من الأمر رقم 71-47، مرجع سبق ذكره.

وعليه، يمكن القول أن الإصلاح المالي لسنة 1971 قد أضاف قواعد جديدة للتمويل، والتي أصبحت تعتمد على وساطة خزينة الدولة، فأصبحت هذه الأخيرة تؤدي دور الوسيط المالي، تم إبعاد البنك المركزي عن مهامه التي أنشئ من أجلها، وطبقا لهذا القانون فإن مصادر تمويل الاستثمارات المخطط لها يتم تمويلها عن طريق الخزينة من أجل ضمان المساهمة الفعلية لموارد الدولة في تمويل الاستثمارات في المخططين الرباعي الأول 1970-1979 والرباعي الثاني 1974-1977 ويتعلق الأمر بكل من : [1]

- القروض الخارجية المتولدة عن عقود مع الخزينة أو المؤسسات؛
- قروض طويلة الأجل الممنوحة من طرف موارد الادخار والمعبأة عن طريق الخزينة، والمقدمة بواسطة المؤسسات المالية المتخصصة؛
- القروض البنكية متوسطة الأجل التي يمكن للبنك المركزي أن يخصمها.

إذ أن نتائج الإصلاح المالي لسنة 1971 أدت بالانتقال التدريجي للنظام المالي إلى وصاية وزارة المالية، حيث ثم تقليص دور البنك المركزي الجزائري، وفقد قدرته في تحديد ومراقبة السياسة النقدية للدولة، وأصبح ينحصر في عمليات أطلق عليها عمليات السوق النقدية ويمكن القول أن هذه المرحلة تميزت بثلاث صفات أساسية هي[2]:

- إزالة تخصص البنوك؛
- ترسيخ مبدأ مركزية البنوك؛
- سيطرت وتغلب دور الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: مرحلة الإصلاح البنكي لسنتي 1986-1988 وظهور بوادر التحرر المالي

بعد الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر في عام 1986 بسبب تراجع أسعار النفط، تبع ذلك تراجع حاد في إيرادات الدولة وتعثر معظم مشاريع الاستثمار المخطط لها آنذاك، اضطرت هذه الظروف الجزائر إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية لتعديل مسار اقتصادها، وعلى وجه الخصوص في القطاع البنكي، حيث بدأت التحضيرات للمشاركة في الأسواق بهدف

[1] يحياوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] نفس المرجع السابق، ص 46.

تحقيق درجة من الحرية في إدارة وتمويل الأنشطة، وتهيئة بيئة منافسة، ونتيجة لهذه الخطوات، شهدت المرحلة الأولى من الإصلاحات إقامة أنظمة جديدة تهدف إلى تحقيقها.[1]

أولا: الإصلاحات البنكية لسنة 1986 المتعلقة بنظام القروض والبنوك:

نتيجة الأزمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة، والتي تمثلت في تدهور قيمة الدولار وانخفاض أسعار النفط، بدأت التحولات التي طرأت على النظام المالي للبلاد في الظهور بوضوح، مما دفع إلى ضرورة إعادة النظر في إدارته ومنهجيته والمهام الملقاة على عاتقه.[2]

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري بشكل ملحّ للجزائر أن تبدأ في تحقيق تغييرات جذرية في نظامها المالي لمواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة، تزامنت هذه التغييرات مع تدهور قيمة الدولار وتراجع أسعار النفط، وهو ما أثر بشكل كبير على إيرادات البلاد واستدعى إعادة النظر في النهج الاقتصادي والمالي.

بدأت الإصلاحات التي طرأت على النظام المالي في الجزائر في تلك الفترة في الإشارة إلى حدودها، حيث تحتم على السلطات البلدية التفكير بجدية في تحسين إدارة هذا النظام والعمل على تعزيز أداءه، تطلب هذه الظروف الصعبة تطوير استراتيجيات جديدة للإدارة المالية، والتي تتطلب أيضًا تقنين المهام الموكلة إلى النظام المالي لضمان تحقيق أهدافه بكفاءة أكبر.

لهذا السبب أصبح من الأهمية العمل على إعادة هيكلة النظام المالي الجزائري بشكل شامل، مع تحديد الأولويات والخطط الزمنية المناسبة لضمان تحقيق الاستدامة المالية في ظل التحديات الاقتصادية الحالية والمستقبلية.

[1] علي بن ساحة، **محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري**، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018، ص 22.
[2] نفس المرجع السابق، ص 22.

وعليه فمن أجل استبعاد المبادئ العامة للبنوك العامة ومواءمة الإطار القانوني المنظم للمؤسسات المصرفية، تم تنفيذ إصلاحات عام 1986 بموجب القانون رقم 86-12 المؤرخ 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والقروض، ونتيجة لذلك بدأت السلطات المصرفية الجزائرية في إضفاء الطابع الرسمي على النظام البنكي الجزائري من خلال النقاط التالية[1]:

ثانيا: استقلالية النظام البنكي

القانون الخاص بالنظام البنكي والقرض الصادر في 19 أوت 1986 ولأول مرة منذ ذلك تم وضع حدٍ للنصوص الرقابية المتفرقة والغامضة التي كانت تمارس النشاط البنكي، ويمكننا وصف هذه المرحلة بأنها أولى المحاولات لاستقلال النظام البنكي من الدولة، يتعلق الأمر بمنحها أكبر قدر من المرونة ومنحها الاستقلالية النسبية، ويعكس نص مشروع القانون هذا، هدف الدولة إلى وضع قانون بنكي محدد، والاستقلالية مطلوبة للإشراف على الاقتصاد.

ومن ناحية أخرى ، يحدد مدقق القانون القواعد المتناقضة بين التخطيط والاستقلالية في النظام المالي، تم تصميم القانون في نظام يستمر تحديده بالتخطيط المركزي، وينعكس هذا في بنود المادة 10، ويعتبر القطاع البنكي أداة لتحقيق الحكومة، واستراتيجية جمع الموارد وتشجيع المدخرات في إطار خطة التنمية الوطنية.[2]

فيما يتعلق بالأدوات القانونية المختلفة المتاحة، فإنها تلتزم بمعايير ممارسات إدارة البنوك، ولا سيما استقلالية المؤسسات المالية، إذ يميز القانون بين ثلاث مجموعات:

- تشمل البنك المركزي والبنوك ومؤسسات الإقراض المتخصصة؛
- تحديد العلاقات مع المؤسسات الدولية، والنظام البنكي، ونظام القرض الوطني، ونظام القروض؛

[1] القانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 **المتعلق بنظام البنوك والقروض**، الجريدة الرسمية، السنة 23، العدد 34.
[2] المادة: 10 ، القانون رقم 86-12، نفس المرجع السابق.

- تطبيق امتياز الإصلاح بالشكل الذي يحلل عمليات القروض، وعلاقة البنوك مع العملاء والمؤسسات العامة، والوسائل المحاسبية، وكذلك الضمانات في الامتيازات، وتمثل هذه الإجراءات.

كما نصت المادة (19) من هذا القانون على تكليف البنك المركزي بتنظيم النشاط والإشراف عليه، ووضع الإستراتيجية الوطنية للقرض وتنفيذها، بالإضافة إلى الحق في إصدار العملة، مع عودة الوظائف الأساسية للبنك المركزي.[1]

المخطط الوطني للقرض: وفقًا للقانون رقم 86-12 يعد مخطط القرض الوطني أحد مكونات خطة التنمية الوطنية ويعمل بمثابة القواعد التي تحكم وتنظم النظام المالي على المستوى الكلي للاقتصاد من أجل تحقيق الأهداف التي يتعين تحقيقها في مجالات الموارد والعملة، وكذلك الأولويات والقواعد التي يجب مراعاتها عند توزيع القروض، وبناءً عليه يسعى برنامج القرض الوطني إلى تحديد ما يلي:[2]

ثالثا: مرحلة إعداد المخطط الوطني للقرض

من أجل إعداد المخطط الوطني للقرض، يجب المرور عبر ثلاث خطوات يمكن إيجازها في ما يلي:

- تجمع المؤسسات الاقتصادية المعلومات استنادًا إلى البيانات المتاحة لها، ونتيجة لذلك تقوم هذه المؤسسات بتقدير النفقات والموارد التي يتم تخصيصها للبنك المركزي لمراجعتها، وبعد ذلك يقوم البنك المركزي بتقديم هذه المعلومات للوزارة المعنية؛
- يتم تصميم خطط القروض استنادًا إلى المعلومات التي تم جمعها من المجلس الوطني للقرض ووفقًا لأهداف التنمية الاقتصادية السنوية؛

[1] المادة: 19 ، القانون رقم 86-12، مرجع سبق ذكره.
[2] المادة: 26 ، القانون رقم 86-12، مرجع سبق ذكره.

- يقوم البنك المركزي بتنفيذ البرنامج الذي وضعته الحكومة في المرحلة الأخيرة، ويشرف المجلس الوطني للقرض على مراحل تنفيذ البرنامج والوسائل المستخدمة، مع الالتزام بتحقيق أهداف توزيع القروض المحددة.

1- **محتوى المخطط الوطني للقرض:** يقوم المخطط بـ:[1]

- كمية ونوع القروض التي تمنحها كل مؤسسة مقرضة داخليًا وخارجيًا؛
- مقدار القروض الخارجية الخاضعة للإشراف التي تم الحصول عليها؛
- درجة مشاركة البنك المركزي في تمويل الاقتصاد؛
- كيفية إدارة ونمط التعامل مع ديون الدولة.

وبالنظر إلى القوانين السارية والأهداف المحددة في مخطط القروض الوطنية، يجوز للبنك المركزي أن يقدم طلبا للحصول على ترخيص بالدخول في قروض أجنبية أو الموافقة على الاقتراض من مؤسسات مالية أو بنوك دولية، ويسمح التشريع أيضا لمؤسسات الإقراض بفتح فروع المؤسسات المالية داخل البلد وخارجه على حد سواء، والاحتفاظ بمساهمات للمساعدة في تمويل الاقتصاد.[2]

كما أن القانون اهتم بالمحافظة على ضمان أمن الودائع والسر البنكي، كما لا يمكن لأي شخص أن يحصل على ترخيص ضمن الشروط المقدرة في القانون.[3]

2- المجلس الوطني للقرض

وبموجب قانون المصارف والقروض 86-12، يضطلع المجلس الوطني للقروض بمهام عديدة في إدارته وتوجيهه للسياسة النقدية والمالية، ويمكن اختصار وظائفها في النقاط التالية[4]:

- إعداد توجيهات السياسة النقدية وسياسة القروض في إطار الخطة الوطنية للقروض؛

---

[1] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[2] جيلالي أحمد مسري، **نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجاً**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007، ص19.
[3] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 24.
[4] جيلالي أحمد مسري، مرجع سبق ذكره، ص 20.

- استعراض ومراقبة وتحليل ظروف تشغيل ونمو المؤسسات المالية؛
- متابعة تطور الخطة الوطنية للقروض وإعادة بنائها المادي؛
- اقتراح معايير لمؤسسات القروض.

3- خروج الخزينة من التمويل

بدءًا من عامي 1987-1988، تم اتخاذ قرار بسحب الخزينة من إجراءات تمويل الاستثمارات في المؤسسات العمومية، هذه الخطوة تمثلت في ترتيب هام لإعادة تنظيم البنية المالية الأساسية للنظام البنكي، كما استفادت المؤسسات من حرية مالية متزايدة وإمكانية توجيه مواردها بشكل أكثر استقلالية نحو أنشطتها.

تجلت هذه اللامركزية في القدرة على التفاوض المباشر بين البنوك والمؤسسات الباحثة عن القروض، ومع ذلك بقيت المؤسسات مديونة للبنوك بسبب الديون المتراكمة، وظلت البنوك الكبيرة تعتمد على إعادة التمويل المباشر من البنك المركزي، هذا الوضع قيد تنفيذ المبادرات التي تهدف إلى تعزيز الاستقلالية الإدارية الفعلية والتسيير، علاوة على ذلك لم تؤثر الاستقلالية في سلطات اتخاذ القرار في مجالات الاستثمار والإنتاج بشكل كبير، وذلك بسبب تجمد الديون المتراكمة وتدفق السيولة خارج النظام البنكي.

يجب التنويه أن هذا التغيير لم يكن عميقًا، ولم يحمل جوانب جديدة، مما أثر على اتجاه التطور الاقتصادي الرئيسي في تلك الفترة[1].

الفرع الثالث: إصلاحات النظام البنكي سنة 1988

ابتداءً من عام 1988، انطلقت الجزائر في تنفيذ برنامج إصلاحي شامل يغطي مختلف قطاعات الاقتصاد، في هذا السياق تضمنت المادة رقم 07 من القانون التمتع بالمؤسسات العمومية الاقتصادية بالشخصية القانونية الكاملة، وبموجب هذا القانون الذي صدر في 13

[1] علي بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 25.

يناير 1988 (رقم 88-01) [1]، تم منح المؤسسات العمومية الاقتصادية حقًا حقيقيًا في اتخاذ القرارات والتصرف بشكل مستقل من خلال أجهزتها المؤهلة لهذا الغرض.

أظهر هذا الإصلاح بوضوح الفائدة والفعالية من خلال تعزيز مبدأ المردودية، جاء هذا الإصلاح نتيجة للنقائص التي كانت موجودة في قوانين القروض والبنوك السابقة، حيث فشلت في مواكبة التحولات التي كانت تحدث في الاقتصاد، بما أن بعض أحكام قانون البنوك لعام 1986 لم تعد تتناسب مع التطورات، كان من الضروري تعديل قانون النقد والتأقلم مع هذه التغييرات لضمان اتساق وتناسق النظام المصرفي مع الإصلاحات.

في هذا السياق، صدر القانون[2] 88-06 في 12 يناير 1988 كتعديل وتكميل للقانون 86-12، من خلال هذا التعديل، تم تحديد المبادئ والقواعد التي أسست عليها إصلاحات عام 1988، تمكنت هذه الإصلاحات من تحقيق توافق أفضل بين وظيفة البنوك كمؤسسات والقوانين المحددة، مما ساهم في تطبيق الإصلاحات بفعالية، والتي كانت تهدف إلى:[3]

- يُعزز دور البنك المركزي في تنظيم وإدارة السياسة النقدية لتحقيق توازن شامل في الاقتصاد العام؛
- يُعامل البنك ككيان ذو هوية معنوية وتجارية، يُخضع لمبدأ الاستقلالية المالية ويتبع معايير التوازن المحاسبي، وبالتالي يخضع نشاط البنك، بدءًا من تلك الفترة، لأسس التجارة، ويُلزمه مراعاة مبدأ الربحية والمردودية أثناء تنفيذ أنشطته، لتحقيق هذا يجب على البنك ضبط نشاطاته بما يتفق مع تلك المبادئ؛
- يمكن للمؤسسات المالية غير البنكية أن تستثمر نسبة من أصولها المالية في شراء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات تعمل داخل وخارج البلاد، وذلك بهدف تنويع استثماراتها وتحقيق العائد المالي.

---

[1] المادة 7 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، **المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية**، الجريدة الرسمية، السنة 25، العدد 2.

[2] القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 **والمتضمن نظام البنوك والقروض**، نفس المرجع السابق.

[3] بلعزوز بن علي، كنوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 495.

وبالتالي، يمكننا أن نَصِف استقلال البنوك، بوصفها مؤسسات اقتصادية عامة، قد تحقق حقا في عام 1988، وهو ما يتفق مع النظم الأساسية التي اعتمدت هذا العام.

وفي الأخير نجد أن هناك ارتكازاً قوياً على وظيفة البنك المركزي في مجال السياسة النقدية، والتي بموجبها يتم تكليفه بتخطيط وإدارة السياسة النقدية، بما في ذلك تحديد شروط البنك وتحديد قيود الخصم.

الشكل 1 : هيكل النظام البنكي والمالي الجزائري إلى غاية إصلاح 1988

المصدر: علي بن ساحة، النظام المصرفي الجزائري، ص 27.

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته

إن قانون النقد والقرض 90-10 جاء من أجل تغيير هذا المنظومة وتحسينها، وقد قام بتنظيم القطاع البنكي بشكل أفضل وفرض معايير أكثر صرامة على البنوك والمؤسسات المالية، تم تعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح لضمان توفير معلومات دقيقة للعملاء والمستثمرين أيضًا، وتعززت معايير المساءلة والرقابة للحفاظ على استقرار النظام البنكي في الجزائر.

ولقد تزامن نشر قانون النقد والقرض رقم 90-10 الصادر في 14 أبريل 1990 مع الوضع الكارثي للاقتصاد الوطني، الذي كانت تحكمه حكومة السيد مولود حمروش، والتي كانت في ظروف صعبة للغاية من حيث:[1]

1- التجربة الديمقراطية المعاصرة التي مضى عليها عام واحد فقط؛

2- انهيار الدينار الجزائري؛

3- انخفاض كبير في تكاليف المحروقات العالمية؛

4- زيادة أعباء الديون وخدمة الدين.

صدر هذا القانون بعد التعديل الدستوري لعام 1989، والإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ 10 أكتوبر 1988، ومقارنة بكل الإصلاحات التي سبقته، فإنه يعتبر متماسكًا ومتماسكًا لأنه صدر مرة واحدة في وثيقة واحدة، والتي جاءت لوضع القواعد التنظيمية والتسهيلية للبنوك والمؤسسات المالية بما يتماشى مع النظام الاقتصادي الجديد "**آليات اقتصاد السوق**"

الفرع الأول: مبادئ وأهداف قانون النقد والقرض 90-10

يمثل قانون النقد والقرض 90-10 حجر الزاوية في الهيكل المالي الجزائري، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الاستقرار النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام في البلاد.

[1] على بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 28.

أولا: مبادئ قانون النقد والقرض

1-**الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:** وهذا يعني أن قرارات السياسة النقدية لم تعد مرتبطة بالقرارات الكمية التي تتخذها هيئة التخطيط، بل أصبحت تستند إلى أهداف نقدية تحددها السلطة النقدية، تعتمد هذه القرارات على الحالة النقدية الحالية التي تحددها نفس السلطة النقدية، هدف هذا القانون هو تفعيل مبدأ الفصل بين الجوانب الحقيقية والنقدية من الاقتصاد، بهدف تحقيق:[1]

- يهدف القانون إلى إعادة الدينار إلى دوره التقليدي وتوحيد استخدامه داخليًا بين المؤسسات العامة والخاصة، بما يعزز الثقة في العملة الوطنية ويعزز التكامل الاقتصادي؛
- يسعى القانون إلى إعادة تمكين البنك المركزي من دوره الرئيسي في النظام المالي، حيث يتحمل مسؤولية إدارة السياسة النقدية بشكل فعال ويشغل موقع الريادة في هذا السياق؛
- يهدف القانون إلى تنشيط سوق النقد وتعزيز نشاطها من خلال تعزيز دور السياسة النقدية كوسيلة فعالة للتأثير على الوضع الاقتصادي، مما يعكس قوة وتأثير السياسة النقدية كوسيلة للتحكم في الظروف الاقتصادية.

2-**الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية**

تجدر الإشارة إلى أن حرية الخزينة العامة في اللجوء إلى القروض لتمويل البنك المركزي واستخدامها للوصول إلى الاحتياطي النقدي تم محدودا، ونتيجة لذلك، تمت تداخل صلاحيات الخزينة العامة وصلاحيات السلطة النقدية، مما أثر على تنسيق الأهداف المالية والنقدية، يشترك هذا التداخل في توجيه الاهتمام نحو الأمور التالية:[2]

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر،2001، ص 196.
[2] على بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 28-29، بتصرف.

- تعزيز استقلالية البنك المركزي عن تأثير الخزينة يأتي بفوائد جوهرية، يتضمن ذلك تقوية قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، من خلال تقليل التداخلات المحتملة والتأثيرات غير المرغوبة التي قد تحدث نتيجة للتداخل بين السياسات المالية والنقدية، ويمكن للبنك المركزي تنفيذ سياساته بكفاءة أكبر، تعزيز استقلالية البنك المركزي يمكنه من التحكم بمعدلات الفائدة وسياسات السيولة بشكل أكثر فاعلية، مما يساهم في تعزيز الثقة في النظام المالي وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام؛
- تقليل الديون المستحقة للخزينة تجاه البنك المركزي وسداد الديون السابقة التي ارتكبتها يسهم في تحسين صحة التوازنات المالية والنقدية، عن طريق تقليل حجم الديون، يمكن للخزينة تقليل الأعباء المالية وتحسين قدرتها على تلبية التزاماتها المالية بشكل أفضل، هذا بدوره يعزز استقرار النظام المالي ويخفض مخاطر التقلبات الاقتصادية؛
- تقليل تأثيرات الضغوط المالية العامة على التوازنات النقدية والاقتصادية يساعد في تعزيز استقرار الاقتصاد، من خلال تقليل الحاجة إلى تمويل النشاط الاقتصادي من خلال الاقتراض من البنك المركزي، يمكن للحكومة تقليل تأثيرات التضخم وتحسين إدارة السيولة في النظام المالي، هذا يخفض الضغوط على السياسة النقدية ويساهم في تحقيق استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي المستدام؛
- تخفيض التزامات الخزينة في تمويل النشاط الاقتصادي يسهم في تعزيز التوازنات المالية العامة وتحسين الأداء المالي للحكومة، عندما يتم تخفيض التبعية المالية للخزينة لتمويل النشاط الاقتصادي، يمكن للحكومة تنفيذ سياسات مالية مستدامة بشكل أكبر وتحسين إدارة الموارد المالية، هذا بدوره يؤثر إيجابياً على مستوى الديون العامة وقدرة الحكومة على تقديم خدمات عامة عالية الجودة للمواطنين.

هذه الخطوات أثرت بشكل إيجابي على تحقيق توازن بين الخزينة والسلطة النقدية، وتعزيز الاستقلالية المالية والنقدية للبنك المركزي، وتقليل التداخلات السلبية بين الأطراف المعنية.

3-الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة القرض: [1]

قد أحدث قانون الخزينة تغييرًا في دور الحكومة فيما يتعلق بمنح القروض، حيث تم تجديد القواعد المتعلقة بهذا الجانب في هذا السياق، تم إعفاء الخزينة من تقديم القروض للمؤسسات العمومية، وتم تحديد دورها بتمويل الاستثمارات العمومية المخطط لها من قبل الحكومة.

بالتوازي مع ذلك، تم منح الجهاز البنكي سلطة منح القروض، وهذا ينسجم مع مهام الجهاز المصرفي التي تم إنشاؤه من أجلها، تمثل هذه السلطة خطوة هامة نحو توجيه الموارد المالية بشكل أكثر فعالية نحو الأولويات الاقتصادية والمشروعات التنموية.

بالإضافة إلى ذلك، تم تغيير النهج في توزيع القروض، حيث يتطلب الآن إجراء دراسات جدوى اقتصادية قبل منح القروض، وهذا يشكل تطورًا هامًا عن النهج السابق الذي كان يستند بشكل أساسي إلى القواعد الإدارية.

ثانيا: أهداف قانون النقد والقرض

يهدف قانون النقد والقرض الجديد إلى ما يلي:[2]

- تحقيق حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي والبنكي، بهدف تعزيز الشفافية والفعالية؛
- إعادة تأهيل البنك المركزي في تسيير العمليات المالية، وضبط القروض والائتمان بشكل يعزز من الاستدامة الاقتصادية؛
- إعادة تقييم الدينار بما يدعم النمو والتنمية الاقتصادية الوطنية؛
- تشجيع الاستثمارات وتمكين إنشاء بنوك وطنية خاصة وأجنبية لتعزيز التنافسية وتقديم خدمات متنوعة؛
- إنشاء سوق نقدية ومالية تعزز من التداول وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية؛

[1] على بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[2] على بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 29-30.

- تحقيق مرونة نسبية في تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك لتلبية احتياجات السوق؛
- تعزيز امتياز الإصدار النقدي للبنك المركزي لتعزيز الاستقرار المالي؛
- تكليف مجلس النقد والقرض بإدارة وتوجيه سياسات البنك المركزي؛
- إقامة نظام بنكي متطور يستقطب ويوجه مصادر التمويل بشكل فعال؛
- تعزيز المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين دون تفرقة في مجال النقد والقرض؛
- ضمان حماية الودائع للمواطنين والشركات لتعزيز الثقة في النظام البنكي؛
- تنظيم عمليات إصدار النقود وتنظيم ممارسات المهنة البنكية لضمان الشفافية والنزاهة؛
- تعزيز جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الحيوية.

هذه النقاط تشكل مجموعة من الإصلاحات والتوجهات الاقتصادية التي تهدف إلى تحسين القطاع المالي والبنكي لتعزيز الاستدامة والازدهار الاقتصادي.

الفرع الثاني: التعديلات التي جاءت بعد قانون النقد والقرض 90-10

أُدْخِلَتْ على قانون النقد والقرض عدة تعديلات نذكر أهمها:

أولا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001

يعتبر الأمر[1] 01-01 المؤرخ في 27-2-2001 أول تعديل لقانون 90-10 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي مع عدم المساس بمضمون القانون، ويهدف بدوره إلى قسم مجلس النقد والقرض إلى جهازين مختلفين:[2]

- الجهاز الأول يتكون من مجلس الإدارة تحت إشراف البنك المركزي في اطار ما يسمح بيه القانون؛
- والجهاز الثاني يتكون من مجلس النقد والقرض والذي تم تكليفه بإدارة السلطة النقدية مع الابتعاد عن دوره كمسير لمجلس البنك المركزي؛

[1] الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الجريدة الرسمية، السنة 38، العدد 14.

[2] عبد القادر بريش، **التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة الجزائر، ص 120.

إذ نصت المادة[1] 03 من الأمر 01-01 تعديل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 من قانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 التي تنص على أنه لا تخضع وظيفتي المحافظ ونوابه إلى إجراءات الوظيف العمومي، وتتنافى مع كل منصب تشريعي أو مهمة تخص الحكومة أو وظيفة عمومية، ومنع المحافظ ونوابه من ممارسة أي نشاط أثناء ممارسة مهامهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

كما أن المادة[2] 13 من الأمر 01-01 تلغي أحكام المادة 22 من قانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990، والتي تنص على أن المحافظ ونوابه يتم تعينهم لمدة 5 أو 6 سنوات على التوالي وتكون قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.

أما مجلس النقد والقرض فأصبح بموجب الأمر 01-01، يتكون من[3]:

"أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي الذين تم اختيارهم بعناية، حيث يتضمن ثلاث شخصيات تم اختيارها استنادًا إلى كفاءتها في مجالات الشؤون النقدية والاقتصادية، تم تعديل عدد أعضاء المجلس ليصبح 10 أعضاء، وذلك بدلاً من العدد السابق البالغ 7 أعضاء، يتم منح المجلس صلاحيات واسعة تمكنه من أداء مهامه المنصوص عليها في المادة 10 التالية:

- ✓ يحتفظ المحافظ بصلاحية استدعاء أعضاء المجلس وتحديد جدول أعماله، ويعقد الاجتماع عندما يكون عدد الأعضاء 6 أو أكثر؛
- ✓ تُتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة، وفي حالة التعادل يُصوت بواسطة الرئيس لاتخاذ القرار النهائي؛
- ✓ لا يجوز تعويض أي عضو بعضو آخر خلال اجتماعات المجلس؛

[1] المادة رقم 03 من الأمر رقم 01-01، مرجع سبق ذكره.
[2] المادة رقم 13، من الأمر رقم 01-01، مرجع سبق ذكره.
[3] المادة رقم 10، من الأمر رقم 01-01، مرجع سبق ذكره.

✓ يُعقد اجتماع المجلس على الأقل كل ثلاثة أشهر، ويمكن عقده في أي وقت بمبادرة من الرئيس أو بناءً على طلب 4 من أعضائه.

ثانيا: تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003

يعتبر الأمر[1] 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 عن بأمر رئاسي، بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون 90-10 وجاء هذا الأمر ضمن أن الجزائر تلتزم في الميدان المالي والبنكي، بإعداد منظومة بنكية تتكون وفق المقاييس الدولية والبيئة المالية العالمية، وكاستجابة للمحيط البنكي الجزائري وفق ما يتطلبه الوضعية التي وصل اليها النظام البنكي، خاصة بعد أزمة بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي، ويهدف هذا التعديل إلى ما يلي:[2]

- تعزيز العلاقة بين البنك المركزي والحكومة من خلال إنشاء لجنة مشتركة تجمع بين البنك المركزي ووزارة المالية، يهدف هذا التدبير إلى تنظيم وإدارة المعاملات المالية الخارجية بشكل أفضل، بالإضافة إلى تعزيز مشاركة معلومات وتقارير اقتصادية ومالية مهمة بين الجهتين، هذا يعزز من تنسيق الجهود بين البنك المركزي والحكومة فيما يتعلق بسياسات الاقتصاد والمال؛
- تعزيز دور البنك المركزي من خلال تفصيل المهام بين مجلس النقد والقرض ومجلس إدارة البنك المركزي، ويأتي ذلك من أجل تمكين كل جهة من أداء وظائفها بشكل فعّال ومنسق، يتضمن ذلك تعزيز استقلالية اللجنة البنكية وتعزيز دورها في رصد أنشطة البنوك وضبطها بما يحقق الاستقرار المالي والنقدي.

القرار رقم 03-11 يسهم بشكل واضح في تحديد العلاقة المشتركة بين البنك المركزي والحكومة، يمنح هذا القرار البنك المركزي درجة من الاستقلالية، تمكنه من وضع وتنفيذ ومراقبة السياسة النقدية بشكل منفصل، ولكن مع تواجد دور مراقبة من وزارة المالية، بالمقابل، يُخول

[1] الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 **المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية**، السنة 40، العدد 52.
[2] رشيد دريس، **إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006، ص 31، بتصرف.

هذا القرار للحكومة أن تقوم بتعديلات ضرورية وفقًا لرؤيتها، وخاصة في حالات الأزمات المالية مثلما حدث مع بنكي الخليفة والبنك التجاري الصناعي.

ثالثا: تعديل قانون النقد والقرض لسنة 2009

وفقًا للبلاغ الصادر رقم[1] 09-03، الصادر بتاريخ 26 مايو 2009، الذي يتعلق بقانون النقد والقرض الذي صدر بتاريخ 2003، تم اتخاذ إجراءات لسد الثغرات المكتشفة في التعديل السابق (03-11) لعام 2003، تم تحديد هذه الإجراءات نظرًا للتحديات التي واجهت السياسة النقدية وآليات مراجعة البنوك والمؤسسات المالية، وتغيير أسلوب التسجيل المحاسبي، وتحسين خدمات البنوك في تواكب متطلبات البيئة المحلية والدولية، هذه العوامل كانت دافعًا للقيام بتعديل جديد يهدف إلى تنظيم القواعد العامة المتعلقة بأنشطة البنوك، ونتيجة لذلك، أُدرجت المادة 33 في الأمر رقم 09-03 والتي جاء فيها:[2]

- يُمكن للبنوك والمؤسسات المالية اقتراح خدمات بنكية خاصة لزبائنها، ولكن يجب تقييم المخاطر المرتبطة بالمنتجات الجديدة والحصول على ترخيص مسبق من البنك المركزي لضمان التوازن بين الأدوات المالية؛
- تحديد معدلات القروض والفائدة على العمليات البنكية يمكن أن تتم من قبل البنوك والمؤسسات المالية وفقًا لاستراتيجياتها، ولكن يُحدد البنك المركزي معدل الفائدة الزائد الذي لا يمكن تجاوزه؛
- توجيه البنوك والمؤسسات المالية لإبلاغ عملائها بشروط العمليات المصرفية المطبقة، بما في ذلك معدلات الفائدة، وتعويض العملاء عن أي تأخير في العمليات؛
- تطلب من البنوك والمؤسسات المالية وضع أنظمة رقابة داخلية لضمان استخدام الموارد بكفاءة وفعالية؛

[1] بلاغ رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 **المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بشـــروط البنوك المطبقة على العمليات المصـــرفي**، الجريدة الرسمية، السنة 46، العدد 53، الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 2009.

[2] صوفان العيد، **دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة**، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010، ص ص 19-20.

- تقتضي المشاركة الأجنبية في تأسيس بنوك أو مؤسسات مالية في الجزائر ألا تزيد حصصها عن 49% من رأس المال الإجمالي، ويجب أن يكون 51% على الأقل لمستثمر جزائري مع حق الشفعة للحكومة إذا أرادت التنازل؛
- تخول السلطات البنك المركزي بالإشراف والمراقبة الفعالة لجميع أعمال البنوك والمؤسسات المالية؛
- يُكلّف البنك المركزي بالتركيز على فعالية أنظمة الدفع وتحديد قواعد إدارتها، وتعزيز أمان ومتانة البيئة المصرفية؛
- يمكن للبنك المركزي طلب معلومات من البنوك والمؤسسات المالية لمراقبة ميزان المدفوعات وتقييم حالتها المالية، وضرورة التزامها بمعايير المراقبة المصرفية.

المبحث الثاني: تبني الجزائر لنظام الحوكمة

حوكمة البنوك هي مفهوم عالمي يتم دفعه وتعزيزه بواسطة مجموعة من المنظمات الدولية، بما في ذلك البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، إذ تؤكد هذه المنظمات على أهمية موضوع الحوكمة لضمان الاستقرار المالي وتعزيز جاذبية البلاد للاستثمارات الأجنبية، في هذا السياق، أصدرت الجزائر ميثاق الحكم الرشيد للشركات في عام 2009، هذا الميثاق هو وثيقة تهدف إلى تعزيز الحوكمة في البلاد وقد ساهم في تحقيق تقدم ملموس في مجال الحوكمة في الجزائر.

وفي هذا المبحث سوف يتم التطرق لملامح تطبيق الحوكمة على مستوى البنوك الجزائرية وكذلك لتبني الجزائر لمبادئ الحوكمة وفق مقررات بازل لرقابة المصرفية.

المطلب الأول: ملامح تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية

في إطار سعيها الدؤوب لمواكبة التطورات الاقتصادية العالمية وإكمال مسار التحول لاقتصاد السوق، ما جعل الجزائر متطرف في الانخراط في منظمات دولية وإقليمية، التي جعلت من الشفافية وتعزيزها مبدأ لها، وذلك من خلال جعل الاقتصاد حر وبدون تدخل جهات حكومية ما جعل من المهم دخول الجزائر في تطبيق نظام الحوكمة داخل مؤسساتها، مما

جعل الجزائر تقوم بإصدار قانون الحكم الراشد سنة 2009 من أجل ضبط زمام الأمور داخل مؤسساتها الاقتصادية خصوصا البنوك.

الفرع الأول: نظام الحوكمة في الجزائر

في إطار التفعيل الجاد لمفهوم الحوكمة، قادت الجزائر مبادرة أولى لها من خلال تنظيم مؤتمر دولي بعنوان **(Governance d'entreprise, Corporate governance, les Chemins de la performance)** في عام 2007، تم تنظيم هذا المؤتمر بإشراف المؤسسة المالية الدولية (SFI) بالتعاون مع نادي رؤساء المؤسسات (FCE) ونادي العمل والتفكير في المؤسسات (CARE)، وقد حظي هذا الحدث بدعم من البرنامج الأوروبي لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (EDPME)، بعد ذلك، في عام 2009، نظم ملتقى وطنياً أعلن من خلاله عن إنشاء دليل خاص بالشركات في الجزائر، والذي أطلق عليه اسم "**ميثاق الحكم الرشيد للمؤسسة في الجزائر**"، تم إعداد هذا الدليل بالتعاون مع المنظمات المذكورة سابقًا، يتناول هذا الدليل قواعد ومبادئ الحوكمة المؤسسية في الجزائر وينقسم إلى جزئين رئيسيين، يعكسان الجهود المبذولة في تعزيز الحوكمة وتوجيه الشركات نحو أفضل الممارسات وكانت كالتالي: [1]

1- توضيح أسباب تبني الحوكمة في الجزائر؛

2- توضيح أهم المعايير التي بني عليها دليل الحوكمة في الجزائر.

في أكتوبر 2010، تم تأسيس مركز حوكمة الجزائر "Hawkamah El-Djazair"، بهدف تعزيز التدابير المشار إليها سابقاً وتقديم الدعم للمؤسسات للامتثال لتوجيهات الدليل وتحسين ممارسات الحوكمة، يركز المركز على مجالات مثل الشفافية، والمسائلة، والمسؤولية، وفي عام 2010، تم أيضاً إطلاق نظام مالي محاسبي جديد يُعرف باسم "**النظام المالي المحاسبي الجديد**" (SCF)، والذي يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ (IAS/IFRS)، بهدف دعم تنفيذ مبادئ الحوكمة في الجزائر، بالإضافة إلى ذلك، تم تأسيس منظمة وطنية في عام 2011 مكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه، مما يعزز التزام الجزائر بتعزيز مكافحة الفساد وتعزيز مبادئ الحوكمة في البلاد.

[1] مناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي – دراسة قياسية حالة SPA الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 5.

الشكل 2 : يوضح أهم المعايير الأساسية التي جاء بها دليل الحوكمة سنة 2009

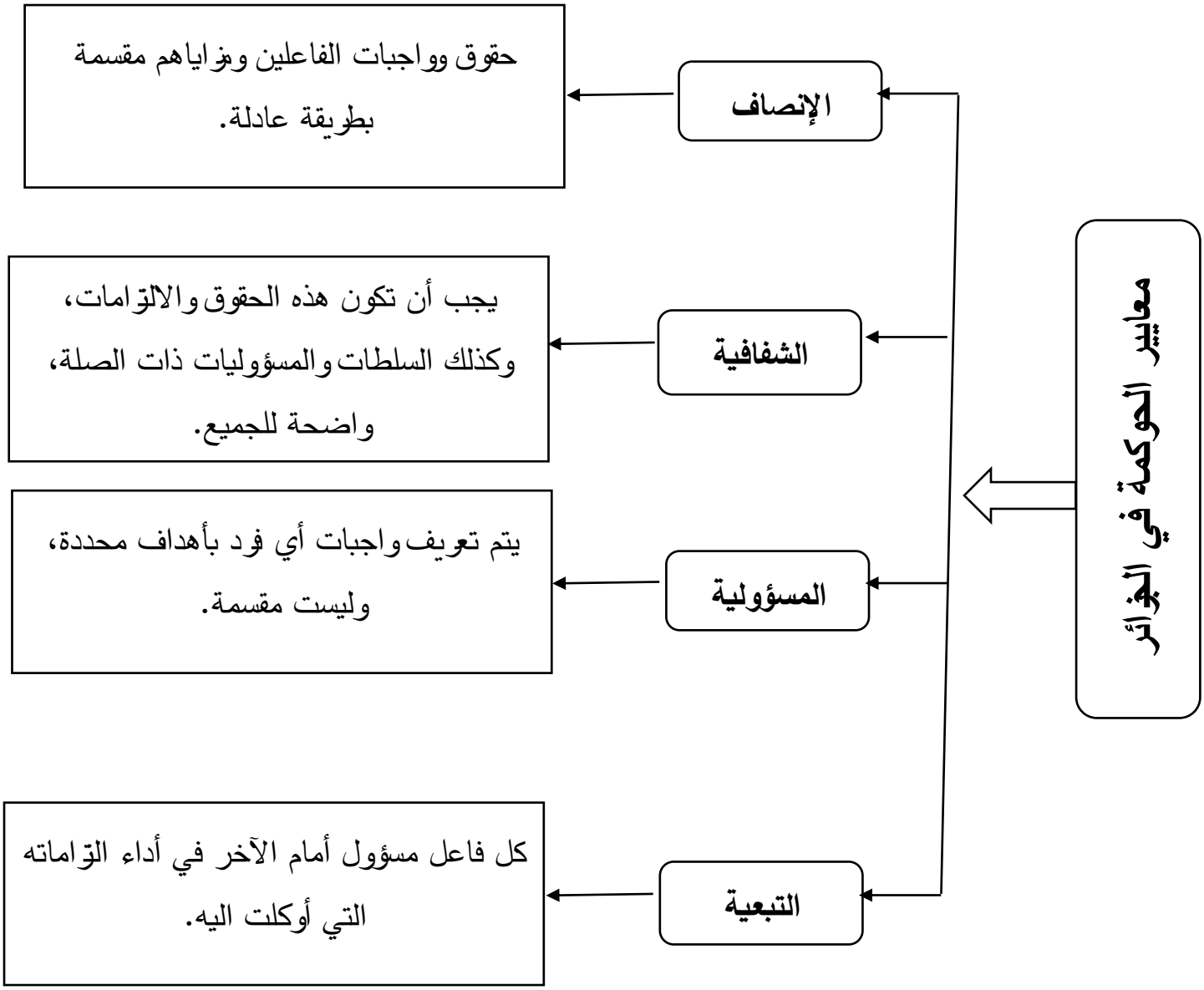

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر[1]

[1] **ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر**، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009، ص 27.

الفرع الثاني: إجراءات الجزائر لتحسين الحوكمة

يجب إعداد بيئة مناسبة لتحقيق مفهوم الحوكمة بفعالية، وقد قام مركز المشروعات الدولية بتحديد سلسلة من الخطوات والجهود التي يجب اتخاذها في هذا السياق:[1]

أولا: إجراءات ذات الأجل القصير

- تكريس الشركات لسياستها المكتوبة المتعلقة بحوكمة الشركات، والتي يتم الكشف عنها من خلال إصدار إعلان يوضحها، ويتم في هذا الإعلان توضيح كيفية إنشاء مجلس الإدارة، والأدوار المنوطة بأعضائه، ومؤهلاتهم الخاصة، بالإضافة إلى إقامة مجلس إدارة استشاري، هذا المجلس الاستشاري يُشكَّل من ثلاثة أو أربعة أعضاء، وهدفه تقديم مشورة مستقلة للإدارة ومجلس الإدارة لاتخاذ قرارات مستنيرة، كما يُعزّز هذا المجلس الاستشاري الشفافية والمساواة في تعيين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين؛
- تطبيق الشركات لسياستها الاجتماعية والبيئية والتي يجب الكشف عنها وإعلانها، تتضمن هذه السياسة التزامات تجاه المجتمع والبيئة، ويتم ترسيخها من خلال الإفصاح الشفاف والتوضيح للجمهور؛
- ضمان المساواة في معاملة المساهمين الأقلية، وتقديم الحماية الكاملة لحقوقهم، تكمن أهمية هذا في توفير مناخ من الثقة والشفافية بين المساهمين والشركات؛
- تعزيز مشاركة المجتمع في عمليات اتخاذ القرار من خلال تقديم مرشحين محتملين لمجلس الإدارة المستقلين ومجلس الإدارة، هذا يسهم في تعزيز التنوع وتحقيق قرارات أكثر شمولية وتوازناً.

ثانيا: إجراءات ذات الأجل المتوسط

تشكل سياسة الحوكمة مجلس إدارة استشاري في غضون عام واحد ، وتعقد أربع اجتماعات سنويًا وترسل إلى أعضاء المجلس الاستشاري جدولًا زمنيًا للاجتماعات ومعلومات أساسية مسبقا عن الاجتماعات، حيث تنص سياسة الحوكمة على ما يلي:

- تعيين عضو يكون خارج المؤسسة بصفته مستقلا لمدة عامين، كما يمكنه أن يكون عضوا في مجلس الإدارة الاستشاري؛

[1] جوادي سميرة، **آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 111 – 112.

- ضرورة أن يحتوي التقرير السنوي الذي يعتمد لدى المساهمين عن مدى تنفيذ المؤسسة للسياسات؛
- أن تقوم الشركة بالإفصاح في تقريرها السنوي عن مدى التزامها بقواعد الحوكمة.

الفرع الثالث: أسس ومعوقات تطبيق الحوكمة في الجزائر

في هذا الإطار سوف يتم ذكر الأسس التي يجب التركيز عليها لتطبيق فعال للحوكمة و أهم المعوقات التي تحيل دون تطبيق الحوكمة في الجزائر.

أولا: أسس تطبيق الحوكمة في الجزائر[1]

تعتمد الحوكمة على صياغة القرارات ووضع اللوائح التي تتناسب مع العمليات داخل الشركات، من خلال تعزيز القطاعين العام والخاص للوصول إلى مرحلة تقود الحوكمة لصياغة القوانين بما يتماشى مع متطلبات العملية في الشركات:

ومن أجل الوصول إلى فهم جيد لحوكمة البنوك الجزائرية يجب:

- مكافحة الفساد بكل أشكاله؛
- نشر ثقافة النزاهة وتوعية المجتمع والمؤسسات بكافه أنواعها بضرورة الالتزام بمبادئ الحوكمة من خلال إنشاء مجموعات ومنظمات خاصة تعقد ندوات ومؤتمرات من أجل تعزيز الوعي بأهمية الحوكمة؛
- الاستفادة من خبرات البلدان الرائدة في مجال الحوكمة؛
- التوعية عن طريق وسائل الإعلام بمزايا الحوكمة خصوصا في مجال الأوراق المالية؛
- تأسيس مبادئ الحوكمة لا يكون على أسس العلاقات بل على أسس قواعد متينة مع ضرورة التأكيد على الالتزام بأخلاقيات العمل في الشركات.

[1] صافي أحمد، صفيح صادق، بن زيدان ياسين، **آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصادي في الجزائر**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 03، مارس 2018، ص ص 58-59.

ثانيا: معوقات تطبيق الحوكمة في الجزائر

عند تحليلنا لواقع الجزائر نلاحظ أن هناك الكثير من المعوقات التي تحد من إمكانية تطبيق الجيد للحوكمة ومن أبرز هذه المعيقات، تتمثل في: [1]

1- **انتشار الفساد المالي والإداري:** يرتبط ظهور الفساد في كثير من الأحيان بغياب الحوكمة وله العديد من الآثار السلبية الرئيسية على نمو الفساد الناتج عن غياب الحوكمة ، والذي يساعد الاستثمارات الأجنبية على الهروب، إذ تكمن الصعوبة الأكبر التي تواجه تطبيق الحوكمة هي توسيع نطاق الفساد ليشمل الهيئات الحكومية المسؤولة في المقام الأول عن مكافحة الفساد؛

2- **الممارسة العملية والديمقراطية:** إذا كانت الاقتصادات النامية الصاعدة تسعى إلى تطبيق الحوكمة بشكل جيد وفعال، فيجب عليها أن تسعى إلى بناء أسس ديمقراطية؛

3- **احترام سلطة القانون:** لن تكون هناك حوكمة ذات فعالية في الأداء إلا اذا كانت تحت سلطة قانون تحمي من يطبقها وتعاقب من يخلفها لأن تطبيق الحوكمة بشكل رشيد وبشكل قانوني يسهم في جذب الاستثمارات الأجنبية وبالتالي من الضروري تجنب التضارب في النصوص القانونية حتى لا يكون فصل بين دائرة القانون و تطبيقه؛

4- **إنشاء علاقة سليمة بين أصحاب المصالح:** إن عمليات التواطؤ والفساد داخل المؤسسة التي تكون على مستوى مجالس الإدارة و كبار المسؤولين لا يضر بمصالحهم فقط "**أصحاب المصلحة**" ولكنها تضر الشركة بأكملها، وعليه فان إجراء حزمة من الإجراءات والسياسات تكون ضرورية بغية حماية أصحاب المصلحة بالشركة؛

5- غياب الشفافية والمساءلة؛

6- عدم وجود معلومات كافية ذات صلة، مما قد يعطي انطباعا مضللا عن الشركات؛[2]

---

[1] نوال صباحي، **واقع الشركات في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية**- الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤسسات والاقتصاديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، يومي 19 – 20 نوفمبر 2013، ص 11.

[2] شريف غياط وفيروز رجال، **حوكمة الشركات أداة لرفع مستوى الإفصاح ومكافحة الفساد وأثرها على كفاءة السوق المالي**، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، عدد مزدوج 11-12، 2012، ص 216.

7-الاقتصاد الجزائري يفتقر إلى سوق مالي كفء، مما حال دون انعكاس المزيد من الخصخصة، فضلاً عن نمو القطاع البنكي بالشكل المطلوب.

المطلب الثاني : تبني الجزائر لمبادئ الحوكمة البنكية عن طريق التنظيم القانوني لمبادئ لجنة بازل

تبنت السلطات النقدية في الجزائر خلال قانون النقد والقرض والتعديلات التي تلت في التوصيات الصادرة عن لجنة بازل، وذلك من أجل تعزيز سلامة البنوك والنظام المالي بشكل عام

الفرع الأول: اتفاقية بازل الأولى

في إطار اعتماد البنوك الجزائرية للقواعد الاحترازية المنصوص عليها في اتفاقية بازل الأولى، تم وضع سلسلة من الإجراءات الاحترازية بهدف تعزيز جهود السلامة البنكية وبطريقة تدعم أسس الملاءة البنكية، إذ تعتبر التعليمة رقم 94-74 الصادرة بتاريخ 29 نوفمبر 1994 هو الأكثر أهمية في هذا الصدد، بحيث يمكن أن نميز القواعد التالية:

فرض الأمر رقم 74-94 المؤرخ 29 نوفمبر 1994 بشأن التنظيم لعمل البنوك والمؤسسات المالية التزامًا بنسبة أعلى أو تعادل 8% من رأس المال سيتم تطبيقها تدريجياً، مع مراعاة التحول في الجزائر، إلى نظام اقتصاد السوق، بالنظر إلى طبيعة معظم البنوك الجزائرية، وذلك على النحو التالي:[1]

- 4% ابتداء من نهاية جوان 1995؛
- 5% ابتداء من نهاية ديسمبر 1996؛
- 6% ابتداء من نهاية ديسمبر 1997؛
- 7% ابتداء من نهاية ديسمبر 1998؛
- 8% ابتداء من نهاية ديسمبر 1999.

[1] المادة 3 من الأمر قم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 **المتضمنة بحديد قواعد الحيطة والحذر**، بنك الجزائر.

بالإضافة إلى ذلك ، يتعلق الأمر رقم 74-94 بمعدل توزيع المخاطر، لقد فرض بنك الجزائر على البنوك والمؤسسات المالية ، في سياق قيامها بالنشاط الروتيني توزيع القروض، أن المخاطر المحتملة مع نفس المستفيد لا تتجاوز النسبة التالية من صافي الأموال الخاصة:[1]

- 40% ابتداء من 01-01-1992؛
- 30% ابتداء من 01-01-1993؛
- 25% ابتداء من 01-01-1995.

وفيما يخص الأموال الخاصة، لا يعتبر في حد ذاته تسييراً، لكنه تناسق ضروري، لأنه يسهم في مختلف النسب التي حددها القانون، فهي آخر ملجئ عند حدوث أزمات لا يمكن استيعابها عن طريق الأرباح العادية والمؤونات.

أولا: الأموال الخاصة الأساسية

حسب المادة 05 من التعليمة رقم 74-94 تشمل الأموال الخاصة الأساسية العناصر التالية:[2]

- رأس المال الاجتماعي؛
- احتياطات أخرى من غير احتياطات إعادة التقييم؛
- النتيجة الموجبة المؤجلة للسنة الجديدة؛
- مؤونات المخاطر البنكية العامة؛
- الأرباح المحددة عند تواريخ وسيطية.

ثانيا: الأموال الخاصة التكميلية

حسب المادة 06 من التعليمات رقم 74-94 تشمل الأموال التكميلية العناصر التالية:[3]

- احتياطات وفروق إعادة الخصم؛
- ديون مرتبطة بفترات استحقاق غير محدودة؛

[1] المادة رقم 02، من الأمر قم 94-74، مرجع سبق ذكره.
[2] المادة رقم 05، نفس المرجع السابق.
[3] المادة رقم 06، نفس المرجع السابق.

- السندات والديون ذات فترات استرداد تفوق من خمس سنوات.

ثالثا: العناصر المحذوفة

- الحصة غير المحررة من رأس المال الاجتماعي؛
- الأسهم الخاصة الممتلكة مباشرة أو بصفة غير مباشرة؛
- النتيجة المؤجلة للسنة الجديدة، عندما تكون مدينة؛
- الأصول الغير مادية، بما فيها نفقات التأسيس؛
- مساهمات البنوك والمؤسسات المالية التي تظهر في الميزانية.

الفرع الثاني: اتفاقية بازل الثانية

بالنسبة لاتفاقية بازل الثانية، فقد أصدر بنك الجزائر القرار رقم 03-02 بتاريخ 14 نوفمبر 2002 والذي يلزم البنوك والمؤسسات المالية بضرورة تأسيس أنظمة للمراقبة الداخلية لمواجهة مختلف المخاطر الائتمانية، السوقية والتشغيلية، بما يتماشى مع هذا الاتفاق.

لقد ورد في اتفاقية بازل الثانية أوامر تختص بالمخاطر التشغيلية، فقد ورد في القرار 03-02 تعريف لها "**خطر ناتج عن نقائص تخطيط، تنظيم وتنفيذ إجراءات القيد في النظام المحاسبي، وبشكل عام في أنظمة الإعلام الخاصة بمجموعة الأحداث المتعلقة بعمليات البنك والمؤسسة المالية المعنية**"[1] على الرغم من تعريف التنظيم وإقراره بهذا النوع من المخاطر، إلا أنه لم يحدث تغيير في الطريقة التي تحسب بها نسبة الملاءة.

كما تلزم المادة 47 من التنظيم رقم 03-02 البنوك والمؤسسات المالية إرسال للجنة البنكية ومندوبي الحسابات التقارير الخاصة بـ:[2]

- الشروط التي تتم في إطارها المراقبة الداخلية؛
- تقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها.

[1] المادة 02 من التنظيم رقم 02-03 الصادر بتاريخ 14 نوفمبر 2002، **المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية**، الصادرة عن بنك الجزائر.
[2] المادة رقم 47،مرجع سبق ذكره.

من خلال هذا المادة المشارة اليها سابقا، نلاحظ سعي المشرع الجزائري إلى ضمان أن الإفصاح والشفافية في أعمال البنوك والمؤسسات المالية تؤثر على الجزء الأهم من النشاط البنكي، وهو المخاطر، فضلاً عن ضمان استمرارية الرقابة.

بنك الجزائر أصدر بعد ذلك تنظيمًا رقم 11-03 في تاريخ 24 مايو 2011، والذي يتعلق بمراقبة المخاطر بين البنوك، يُطالب هذا التنظيم البنوك بإنشاء نظام للرقابة الداخلية لمنح القروض والاقتراض من البنوك الأخرى، خاصةً تلك التي تتم في السوق النقدية، يتم تحديد سقف للقروض المقدمة والاقتراض المتحصل عليه من البنوك، مع وضع شروط لكل عملية، بهدف ضمان استثمار التمويلات المتحصل عليها بطريقة تلبي القواعد الإجرائية في إدارة المخاطر وتسيير السيولة.

يُمكن اعتبار هذا التنظيم تكملة لتنظيم رقم 02-03 الذي سبق الإشارة إليه، حيث يلزم البنوك بإنشاء أنظمة للرقابة الداخلية، وهذا يُعتبر جزءًا من الأركان الثلاثة لاتفاقية بازل الثانية:[1]

في 28 نوفمبر 2011، أصدر بنك الجزائر التنظيم رقم 11-08 المتعلق بالمراقبة الداخلية للمؤسسات المالية والبنوك، وهذا التنظيم لم يختلف كثيرًا عن التنظيم السابق الصادر في عام 2002، ومع ذلك، قام التنظيم الجديد هذه المرة بتوضيح أن مخاطر سعر الفائدة تعتبر جزءًا من مخاطر السوق، وأن الأحداث الخارجية تعتبر جزءًا من مخاطر التشغيل، وتقدم هذا التنظيم تفاصيل أوضح حول كيفية قياس هذين النوعين من المخاطر، ولكن دون الدخول في تفاصيل تقنية محددة تفصل كيفية دمجهما في حساب نسبة كفاية رأس المال.

في إطار تنفيذ المشروع الهيكلي المتفق عليه ضمن اتفاقية بازل الثانية، اعتمد بنك الجزائر سلسلة من الإجراءات التدريجية والمتناسقة مع مؤسسات القطاع المصرفي، وتضمنت هذه الإجراءات الرئيسية التالي:

[1] سليمان ناصر، **المعايير الاحترازية في العمل المصرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصرفية الجزائرية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 14، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 53.

- تشكيل فريق متخصص مكلف بتنفيذ مشروع التطبيق الفعلي لاتفاقية بازل الثانية، تحت إشراف وإرشاد خبراء خارجيين؛
- إعداد استبيانات تقييمية مخصصة يتم توزيعها على البنوك والمؤسسات المالية، بهدف تقييم مدى جاهزيتها لتنفيذ مبادئ اتفاقية بازل الثانية وفقًا لثلاثة أركان رئيسية؛
- يولي بنك الجزائر اهتمامًا خاصًا بإعداد دراسة تقييمية للأثر الكمي، بهدف تحديد التأثيرات المحتملة لتنفيذ اتفاقية بازل الثانية على القطاع البنكي والنظام المالي بشكل عام.

الفرع الثالث: اتفاقية بازل الثالثة

حتى عام 2015، لم يتم توجيه توجيهات محددة لتفسير كيفية حساب معدل كفاية رأس المال بنفس الأسلوب الذي تم استخدامه في اتفاقية بازل الثالثة، ومع ذلك، يجب التنويه إلى أن التعليمة رقم 14-01 التي تم إصدارها في 16 فبراير 2014 قدمت توضيحًا حول نسبة الملاءة المعتمدة في البنوك والمؤسسات المالية، وتنص هذه التعليمة على "**زيادة نسبة الملاءة من 8% إلى 9.5% اعتبارًا من 1 أكتوبر 2014، مع التركيز على تأمين رأس المال الأساسي لتغطية مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل بنسبة لا تقل عن 7%، وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على البنوك تخصيص هامش إضافي يبلغ 2.5% من الأموال الخاصة الأساسية**"، وتم تسمية هذا الاحتياط بـ "**وسادة الأمان**"، ومنحت التعليمة الهيئة المصرفية الوطنية مرونة في تنفيذ هذا الإجراء على مراحل، وأتاحت لها أيضًا إمكانية زيادة نسبة الملاءة إذا كان الوضع يستدعي ذلك، وجدير بالذكر أن هذه التعليمة استوحت من اتفاقية بازل الثانية كيفية تضمين مخاطر السوق ومخاطر التشغيل في حساب معدل كفاية رأس المال، بالإضافة إلى احتساب الترجيحات المرتبطة بمخاطر الائتمان. [1]

[1] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص54.

بالإضافة إلى الجهود المبذولة من قبل السلطة النقدية في الجزائر لتعزيز مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي، تشمل هذه المبادرات مؤشرات تلمح إلى تبني مبادئ الحوكمة في البنوك، وتشمل العناصر التالية: [1]

- تطوير آليات اختيار المسؤولين التنفيذيين في البنوك بناءً على الكفاءة العلمية والمهنية، إلى جانب توقيع عقود نجاعة بالتنسيق مع الجهات الرقابية، يتم تفعيل هؤلاء المسؤولين لتعزيز الأداء وتحقيق نتائج مميزة؛
- تمكين الجهاز البنكي من آليات التحكم الخارجي من خلال هيئات رقابية خارجية، تتجلى في اللجنة البنكية، يُمنح هذه الهيئات صلاحيات متسعة لرصد ومراقبة أنشطة البنوك؛
- تعزيز صلاحيات مجالس الإدارة في تحديد إطار العمل لأعضاء مجلس الإدارة وتحديد شروطهم، تُوكّل الحكومة، بصفتها المالك الوحيد لرأسمال البنوك العمومية، بمهام الوصاية والمراقبة لضمان التزامها بمبادئ الحوكمة.

هذه المبادرات تهدف جميعها إلى تعزيز شفافية العمليات المصرفية والمراقبة، وضمان أداء مستدام ومسؤول في القطاع المصرفي في الجزائر.

[1] مبروك رايس، مشري فريد ونسيب أنفال، **الحوكمة المصرفية كآلية لمواجهة الفساد الإداري مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، ضمن ملتقى وطني: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012، ص 9.

المبحث الثالث : مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري

تُعدّ مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري من بين الأساسيات لضمان سلامة واستدامة القطاع البنكي، وتشمل العديد من العناصر المهمة، بينما يشير المطلب الأول إلى مبادئ الحوكمة البنكية في الجزائر، الذي يعكس التركيبة الأساسية لكيفية إدارة البنوك لشؤونها وتفاعلها مع البيئة المالية والمجتمعية.

وفي المطلب الثاني يسلط الضوء على الآليات المستخدمة لدعم وتعزيز الحوكمة البنكية في الجزائر، يشمل ذلك الإجراءات والأدوات التي تُسهم في تعزيز مراقبة البنوك والتأكد من أنها تلتزم بمبادئ الحوكمة، بالإضافة إلى أي جهود تعزيز الشفافية والمساءلة داخل القطاع البنكي.

المطلب الأول : مبادئ الحوكمة البنكية في الجزائر

كان تعزيز مبادئ الحوكمة البنكية في الجزائر من خلال إصدار مجموعة من القوانين واللوائح التي تنظم هيكل البنوك وعملياتها، إذ تسعى هذه القوانين واللوائح إلى تعزيز الشفافية والإفصاح ووضع قواعد للمساءلة، تستند مبادئ الحوكمة المصرفية في الجزائر إلى المعايير الدولية، مثل مبادئ البنك الدولي للحوكمة المصرفية، وتوصيات لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن أبرز المبادئ الحوكمة البنكية في الجزائر هي كالتالي:

أولا: مجلس الإدارة

وفي محاولة لتعزيز إدارة البنوك العاملة في الجزائر، وضعت السلطات النقدية عقوداً لتحقيق الكفاءة وزادت من وظيفة مجالس المديرين، وقد وُضعت عقود جديدة لتحقيق الكفاءة بعد فحص العقود الموقعة في عام 2004، والتي تتضمن نظاما جديدا لأجور مسؤولي البنك، وقد تعززت وظيفة مجالس المدراء أكثر بإعادة تنظيم هذه المجالس واعتماد إجراءات داخلية جديدة تشكل لجنة لمراجعة الحسابات، ومن شأن هذه المهمة أن تتحسن بتعزيز كفاءة الأعضاء وتحسين الإدارة من خلال صياغة ميثاق للمهام الإدارية ومدونة لقواعد السلوك،[1] بالإضافة إلى ما سبق هناك عدة تحسينات يمكن أن نسردها فيما يلي:[2]

[1] سدرة أنيسة، **حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية دراسة حالة الجزائر**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2016، ص ص 287-288.

[2] ريم عمري، **الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص 167.

- منح مجالس الإدارة سلطات متزايدة وتعزيز الأطر التي تتحكم في أعضاء مجالس الإدارة؛
- ويتم اختيار المصرفيين على أساس القدرة العلمية.

وبما أن مجلس الإدارة هو السلطة الإشرافية في كل الأعمال التي تدار في البنك فتندرج عليه بعض المسؤوليات ومن أبرزها ما يلي:[1]

- تمثيل الشركة أو البنك في معاملاتها مع الآخرين والتصرف باسم الكيان؛
- ينبغي أن يدفع التعويض عن المهام للمدراء ، وأن يستخدم المبلغ في نفقات الاستغلال؛
- المراقبة الدائمة للكيان وتصريح مجلس الإدارة بالتنازل عن الممتلكات؛
- تقديم تقرير كل ثلاثة أشهر على الأقل، في نهاية كل سنة مالية، إلى مجلس المراقبة عن سير عمله؛
- التحكم في أي لحظة، من خلال الوصول إلى المواد التي يعتقد أنها مقيدة في أداء مهمته.

ثانيا: مبدأ حقوق المساهمين

ويجب أن يوفر نظام الحوكمة الفعال داخل البنوك الوسائل التي يمكن بها لحملة الأسهم حماية حقوقهم عن طريق زيادة الكشف عن المعلومات، وفرض التزامات على أعضاء مجلس الإدارة، وتمهيد الطريق أمام المساهمين للتصدي لحالات الفشل والإهمال والاحتيال من جانب المدراء وأعضاء مجالس الإدارة في قاعات المحكمة،[2] وعليه قامت الجزائر، بإصلاح نظامها المالي، بتنفيذ عدد من الأنظمة التي تمنح حملة الأسهم سلطة القيام بما يلي:

- المساهمون لهم الحق في المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة لشركات المساهمة ومن ضمنهم البنوك؛
- الحق في مناقشة التقارير المالية، بما في ذلك تقرير مراجع الحسابات؛

[1] انظر للمواد 633-656، من المرسوم التشريعي تحت رقم 93-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 **المتضمن القانون التجاري**، الجريدة الرسمية 1993، بتصرف.
[2] ريم عمري، مرجع سبق ذكره، ص 167.

- الحق في الحصول على جزء من الدخل الموزع؛[1]

ومن أجل تحديد ميزات حماية المساهمين في البنوك الجزائرية ، سيتم استخدام مؤشر "**قوة حماية المساهمين**" المعتمد من قبل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية في تقرير ممارسة الأعمال ، والذي يقيس قوة طرق "**حماية المساهمين**" من أصحاب المصلحة الأقلية، ضد أعضاء الإدارة، من خلال استغلال أصول البنوك لتحقيق منفعة شخصية، هذا نتيجة تلخيص هذا المؤشر لمتوسط "نطاق مؤشر الإفصاح ، ونطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة ، وسهولة رفع المساهمين لدعوى قضائية". تختلف قيمة هذا المؤشر من 0 إلى 10، مما يبرز أن القيم الأعلى تشير إلى مزيد من الحماية للمساهمين[2].

والرسم البياني التالي يُوضح مؤشر قوة حماية المساهمين، والذي يعتمد على ثلاث مكونات فرعية:

الشكل3 : مكونات قوة حماية حقوق المساهمين

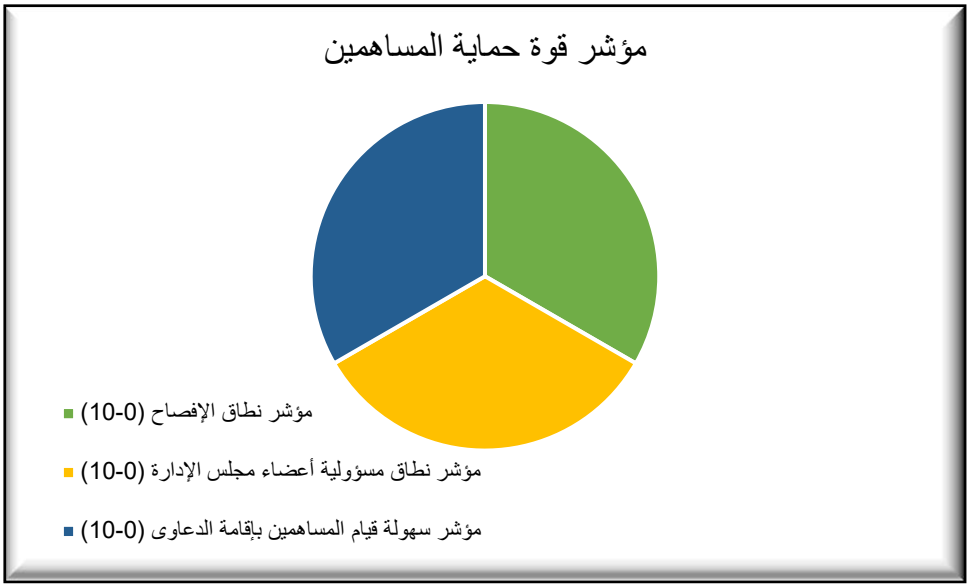

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات قاعدة البيانات للبنك الدولي

[1] المواد 674-678، من المرسوم التشريعي الجزائري رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75- 59المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتصرف.

[2] **تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2011**، من أجل مساندة أصحاب الأعمال- مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ماكميلان، وانشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ص ص 27-30.

جدول 5 : مقارنة أداء الجزائر في مؤشر قوة حماية المساهمين بعينة من الدول العربية سنة 2019-2020[1]

	مؤشر نطاق الإفصاح (0-10)		مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0-10)		مؤشر سهولة قيام المساهمين بإقامة الدعاوى(0-10)		مؤشر حماية المساهمين(0-10)	
	2019	2020	2019	2020	2019	2020	2019	2020
الجزائر	4	4	1	1	5	5	3,3	3,3
مصر	8	8	3	3	3	3	4,7	4,7
تونس	6	6	7	7	5	5	6,0	6,0
السعودية	9	9	9	9	7	7	8,3	8,3
الأردن	4	4	4	4	3	3	3,7	3,7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال البيانات المذكورة في الجدول السابق، يتبين أن مؤشر حماية حقوق مالكي الأسهم الأقلية في البنوك الجزائرية يبلغ 3.33٪، هذا الرقم يُظهر وجود ضعف كبير بالمقارنة مع الدول الأخرى المدرجة في الجدول، وهذا يشير بوضوح إلى وجود نقص في الإجراءات والآليات التي تُوفر الحماية لحقوق المساهمين الأقلية في البنوك الجزائرية، واستنادًا إلى هذه النسبة المنخفضة، فإنه يظهر بوضوح أن المساهمين من ذوي الأقلية من الحصص لا يتمتعون بكامل الصلاحيات وليس لهم القدرة على مقاضاة المدراء وأعضاء مجلس الإدارة، وعليه يمكن القول إن وجود تحديات كبيرة تتعلق بتوفير الضمانات الضرورية التي تمكّن المساهمين الأقلية من المشاركة بفاعلية في صنع القرارات وضمان معاملتهم بالعدالة والمساواة مع الأغلبية.

ومن خلال ذلك نستنتج أنه يوجد عوامل متعددة قد تكون وراء هذه النسبة المنخفضة، مثل غياب سياسات قوية لحماية حقوق المساهمين الأقلية، وقوانين ضعيفة تتعلق بحوكمة البنوك، بالإضافة إلى نقص في تنفيذ الإجراءات والرقابة، وإلى جانب ذلك، قد يُسهم تقديم

[1] البنك الدولي، **حماية المستثمرين الأقلية**، تاريخ الاطلاع: 2023/08/25 على الساعة 20:30، على الموقع الإلكتروني: https://archive.doingbusiness.org/ar/doingbusiness

المعلومات المالية بشكل غير كافٍ ونقص في الشفافية في تفاقم هذه الوضعية، تلك العوامل تُشير بوضوح إلى الحاجة لتحسين البنية التحتية للحوكمة وتعزيز الثقة في البنوك وزيادة جاذبيتها للاستثمارات، سواء داخل البلاد أو عبر الحدود.

ثالثا: مبدأ الشفافية والإفصاح

تعتبر المعايير المحاسبية أحد الأركان البارزة في تعزيز مبدأ الشفافية وتعزيز مستوى الإفصاح، وتأتي كجزء أساسي من مبادئ إدارة الحوكمة البنكية، في هذا السياق، قام المشرع الجزائري بإصدار التشريعات والتنظيمات التالية كجهود لتعزيز هذه المفاهيم:

- القانون رقم[1] 07-11 الذي ألغى الأمر رقم 75-35 منذ دخوله حيز التطبيق في 1 جانفي 2010 الهدف الرئيسي هو وضع نظام شامل للمحاسبة المالية، بما في ذلك توجيهات تطبيقه،[2] وذلك لتحقيق تنظيم وتسهيل عملية إعداد البيانات المالية، يُهدف نظام المحاسبة المالية إلى تقديم إطار مفاهيمي للمحاسبة المالية، وإقرار معايير محاسبية قياسية، ووضع مجموعة من القواعد المحاسبية التي تمكّن من إعداد البيانات المالية وفقًا لمبادئ المحاسبة المعترف بها دوليًا.[3]

في النظام المحاسبي المالي الجديد الذي بدأ العمل به اعتبارًا من 01-01-2010، يُمكن تطوير مبادئ وأسس إدارة الشركات بصورة عامة، والبنوك بصورة خاصة، من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف:

- تحقيق التوجه نحو الشفافية: تهدف المبادئ والأسس إلى تعزيز مبدأ الشفافية من خلال تحديد قواعد واضحة ومحددة للتقارير المالية والإفصاح عن المعلومات المالية والمعاملات؛[4]

[1] المادة رقم 07، من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، **المتضمن النظام المالي المحاسبي، الجريدة الرسمية** ، السنة الرابعة والأربعون، العدد 74.
[2] المادة رقم 01 نفس المرجع السابق.
[3] المادة رقم 06 نفس المرجع السابق.
[4] المادة رقم 10، نفس المرجع السابق، بتصرف.

- تتم عرض الوضعية المالية والكفاءة المالية بشكل منتظم، ويتم تسليط الضوء على أي تغيير في الوضعية المالية، وعلى العمليات والأحداث العامة المنبثقة عن الكيان، بالإضافة إلى نتائج الأحداث المرتبطة بأنشطته.[1]

بشكل عام، تهدف هذه الأهداف إلى تطوير إطار محاسبي شامل يسهم في إدارة الشركات والبنوك بشكل أفضل، ويعزز من مفهوم الشفافية والحوكمة المؤسسية، مع تحسين جودة المعلومات المالية المقدمة.

النظام الرقم 92-08[2] هو إطار يهدف إلى تحديد مخطط حسابات مالية للبنوك والمؤسسات المالية، يهدف هذا النظام إلى تحديد المبادئ المحاسبية العامة وقواعد التقييم الخاصة المعمول بها في هذه البنوك والمؤسسات المالية، تتضمن المادة الأولى[3] من هذا النظام التوجيهات الأساسية التي يجب أن يلتزم بها القطاع المالي، حيث تنص على أهداف وأسس النظام والمعايير التي يجب أن يتبعها في تنظيم حساباته وتقاريره المالية:

- يجب على المؤسسات الخاضعة للمحاسبة أن تسجل عملياتها وفقا لنظام الحسابات البنكية؛[4]
- تخضع أنواع معينة من الأنشطة، خصوصا الأنشطة المتعلقة العملات الأجنبية والأوراق المالية، لمعايير تقييم مقيدة محددة من خلال القوانين؛[5]
- باستثناء حالات أنواع معينة من الأنشطة المسموح بها صراحة من خلال التشريعات، تكون المؤسسات الخاضعة لتسجيل عملياتها ملزمة بالتسجيل وفقا لمبادئ المحاسبة العامة.[6]

[1] المادة رقم 26، من القانون رقم 07-11، مرجع سبق ذكره.
[2] النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992، **المتضمن لمخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثانية والثلاثون، العدد 13.
[3] المادة رقم 01 ، نفس المرجع السابق.
[4] المادة رقم 02، نفس المرجع السابق.
[5] المادة رقم 03، نفس المرجع السابق.
[6] المادة رقم 11، نفس المرجع السابق.

النظام رقم 92-09[1]، يقوم بتحديد الإرشادات لإعداد الحسابات السنوية الفردية للبنوك والمؤسسات المالية[2]، وفيما يلي أبرز أحكام هذا التشريع:

- يُشترط بشكل إلزامي تقديم الحسابات الفردية السنوية، وتلك الحسابات تُعرض للنشر سواء ضمن الميزانية أو خارجها، وكذلك يتم تقديم حسابات النتائج والملحق بها؛[3]
- يجب أن تعكس الحسابات الفردية السنوية بوضوح صورة تعكس الممتلكات والوضعية المالية للكيان، بالإضافة إلى النتائج التي تم تحقيقها؛[4]
- كل بنك ومؤسسة مالية ملزم بنشر حساباتها السنوية في غضون ستة أشهر من نهاية السنة المالية، ويتم ذلك من خلال الإعلان الرسمي في النشرة الرسمية للإعلانات القانونية الإجبارية.[5]

المطلب الثاني: آليات دعم الحوكمة في البنوك الجزائرية

تكمن أهمية آليات الحوكمة في البنوك الجزائرية في تأمين إدارة فعّالة وشفافة تحقق توازنًا بين المصالح المختلفة وتحقيق التنمية المستدامة، تتمثل هذه الآليات في هياكل تنظيمية متقنة تشمل مجالس الإدارة واللجان المختلفة، والتي تعزز مراقبة القرارات وضمان تنفيذها بشكل صحيح، كما تشمل هذه الآليات إطارًا قانونيًا ورقابيًا فعّالًا يسهم في توجيه السلوكيات والممارسات نحو النزاهة والامتثال للمعايير والقوانين، يتعين أن تكون هذه الآليات مدعومة بثقافة تشجع على المساءلة وتعزز من الشفافية والمشاركة الفاعلة لجميع الأطراف المعنية.

الفرع الأول: الآليات الداخلية

في سبيل ضمان فعالية وشفافية الحوكمة في البنوك الجزائرية، تأتي الآليات الداخلية كأدوات أساسية لتحقيق هذا الهدف، تشكل هذه الآليات نهجًا شاملاً يساعد على تحقيق الرقابة وإدارة المخاطر وتحقيق الأهداف بشكل فعّال، تضم هذه الآليات الداخلية مجموعة من

---

[1] النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992، **المتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها**، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثلاثون، العدد 15.

[2] المادة رقم 01، نفس المرجع السابق.

[3] المادة رقم 02، نفس المرجع السابق.

[4] المادة رقم 03، نفس المرجع السابق،

[5] المادة رقم 103، من الأمر رقم 03-11، **المتعلق بقانون النقد والقرض**.

الإجراءات والهياكل التي تعزز من الشفافية والمساءلة داخل البنوك، مما يساهم في تعزيز الثقة والاستقرار في القطاع البنكي.

أولا: إصلاح مجالس إدارات البنوك

يجب أن يتحمل مجلس الإدارة مسؤولياته تجاه المساهمين والمودعين في البنك بمسؤولية كبيرة، وفي هذا السياق:[1]

- يجب على أعضاء مجلس الإدارة العمل بناءً على معرفتهم الواسعة، وبذل أقصى جهودهم للمصلحة العامة للمساهمين والمودعين؛
- ينبغي لمجلس الإدارة ضمان المساواة في المعاملة بين جميع الفئات من المساهمين؛
- يجب على مجلس الإدارة الامتثال للقوانين المعمول بها والاهتمام بمصالح جميع الأطراف التي تتعامل مع البنك؛
- يجب أن يكون مجلس الإدارة قادرًا على اتخاذ قرارات مستقلة حول شؤون البنك بطريقة موضوعية ومستقلة عن الإدارة، ويجب أن يتكون المجلس من أعضاء غير تنفيذيين بعدد مناسب ومؤهلين يمكنهم تقييم هذه المسؤوليات بشكل منفصل ومنحها الاهتمام الكافي؛
- يفضل تشكيل لجان ضمن مجلس الإدارة لتوزيع المسؤوليات المذكورة سابقًا.

ثانيا: آلية الاهتمام إدارة المخاطر

بسبب التحول الكبير الذي شهدته صناعة البنوك نتيجة للانفتاح غير المسبوق على الأسواق المالية العالمية، وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوتيرة سريعة، وارتفاع استخدام الابتكارات المالية، أصبح لإدارة المخاطر دور أساسي في مضمون الصناعة البنكية، هذا الدور يلزم البنوك الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات على الفور، ومن بين هذه الإجراءات: [2]

[1] بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، **الحوكمة المؤسساتية ، ومتطلبات الإصلاح لتطبيقها في الدول النامية**، ضمن ملتقى دولي الأول بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المنعقد يومي 04-05 ديسمبر 2006، ص ص 15-16.

[2] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي وزيادة تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2005-2006، ص ص 321-322.

- يشتمل العمل على إدارة المخاطر بشكل جيد على تحقيق القدرة على قياس جميع أنواع المخاطر، وإقامة أقسام مخصصة لوضع ومتابعة تنفيذ السياسات المتبعة لإدارة المخاطر، بالإضافة إلى أقسام أخرى لمتابعة تنفيذ السياسات الائتمانية والموافقة عليها، يجب تعزيز دور الرقابة الداخلية وتفعيلها بحيث يمكنها التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها بدلاً من التعامل معها بشكل تفاعلي؛
- يجب تدريب موظفي البنوك بشكل مستمر في هذا المجال؛
- يجب توفير نظم المعلومات المخصصة لإدارة المخاطر، والمعروفة أيضًا بتكنولوجيا إدارة المخاطر.

ثالثا: آلية الإنذار المبكر

من أجل تجنب تكرار الآثار المدمرة للأزمات البنكية التي هزت نظام البنوك الجزائري، أصبح هناك حاجة ملحة لإنشاء آليات التنبؤ المبكر بالأزمات البنكية المحتملة التي قد تواجهها البنوك الجزائرية في المستقبل، ذلك لضمان زيادة قدرة البنوك على استخدام مواردها بكفاءة وللتصدي للمخاطر التي قد تواجهها أثناء أنشطتها المتنوعة، بالإضافة إلى مساعدة صانعي القرار في التعرف على أي انقطاعات، وخاصةً على المدى القصير، وتقديم أهم الأساليب والإجراءات التي تعالج المخاطر قبل تفاقمها،[1] وفي هذا السياق، يمكن تقديم العديد من التوصيات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند إقامة آليات الإنذار المبكر:[2]

- ضرورة توفير نظام معلوماتي متكامل لجمع المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت المناسب، وتحليلها بشكل مناسب لاتخاذ قرارات فعالة لمواجهة المشاكل المفاجئة التي قد تواجهها البنوك؛
- تطوير مجموعة من المؤشرات القياسية والمعيارية المناسبة التي يمكن من خلالها توقع المخاطر، وذلك باعتبار ظروف كل بنك والوضع الاقتصادي للبلاد؛

[1] سدرة أنيسة، مرجع سبق ذكره، ص 311.
[2] بريش عبد القادر، **التحرير المصرفي وزيادة تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية**، مرجع سبق ذكره، ص ص322-332.

- إجراء دراسة دقيقة للأزمات البنكية التي وقعت في البلدان الناشئة في الماضي، واستخلاص الدروس المستفادة منها لتطبيقها على النظام البنكي الجزائري، بما يسهم في تجنب تكرار الأخطاء التي وقعت في تلك الحالات.
- ويتواجد قادة يتمتعون بثقافة إدارية قوية والقدرة على التعامل مع الأزمات باستخدام نهج علمي، مستفيدين من خبراتهم في القطاع المصرفي.

هذه التوصيات تسعى لتعزيز قدرة البنوك على التنبؤ بالمخاطر المحتملة واتخاذ الإجراءات اللازمة قبل أن تتفاقم تلك المخاطر.

رابعا: آلية الجمعية العامة

هيئة عليا في البنك، وتضم جميع المساهمين، وفي حالة البنوك العمومية، تتألف من ممثلي الدولة بصفتهم المالكين الرئيسيين لرأس المال الاجتماعي، ووفقًا لأحكام القانون التجاري الجزائري، تقوم هذه الجمعية بالمهام التالية:[1]

- الموافقة على تعديل القانون الأساسي للبنك؛
- الموافقة على القرارات المتعلقة برفع رأس المال؛
- الاطلاع على الحسابات بعد تقديم تقرير مفصل عن حسابات النتائج، بالإضافة إلى تلقي وثائق تلخص الحصيلة المالية المقدمة من مجلس الإدارة.

خامسا: آلية الحوافز والمكافآت

نص القانون التجاري الجزائري على أن الجمعية العامة للبنك يمكنها منح مجلس الإدارة أو مجلس المراقبة، حسب الحالة، مكافأة عن نشاطات أعضائه، تأتي هذه المكافأة على شكل مبلغ ثابت سنوي، يُمثل مكافآت عن الحضور والمشاركة الفعّالة في الأنشطة، ويتم تضمين هذا المبلغ في تكاليف الاستغلال[2]، مما يساهم بشكل إيجابي في تحفيز أداء العاملين، ويشكل

[1] المواد 691-674-676-713-715، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري الجزائري**، الجريدة الرسمية، العدد 27، بتصرف.

[2] المواد رقم 632-668، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن القانون التجاري الجزائري**، المرجع السابق، بتصرف.

أحد أسس نظام الحوكمة بشكل كبير، ومع ذلك يجب التنويه إلى أن النص القانوني الجزائري يقترن بين المكافآت والجهود التي تبذلها الإدارة وليس بالأداء، وهذا يتباين مع النهج المتّبع في بعض الأنظمة التي تُعتبر السياسة المكافآتية وسيلة لتعزيز نظام الحوكمة.[1]

الفرع الثاني: الآليات الخارجية

تعتمد الآليات الخارجية لحوكمة البنوك على مجموعة من القوانين، واللوائح، والمؤسسات التي تهدف إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في البنوك، ولهذا سوف يتم التطرق لأهم الآليات في هذا الإطار:

أولا: آلية المراجعة الخارجية

استندت الحكومة الجزائرية في جهودها للرقابة على البنوك إلى المراجعة الخارجية كمكوّن أساسي في آلية الرقابة، يُعتبر محافظ الحسابات شخصية مرموقة في هذه العملية، حيث يتمتع بسلطات واختصاصات رئيسية منها:[2]

- التدقيق في دقة وصحة المعلومات المقدمة إلى مجلس إدارة البنك؛
- مراقبة نظام حسابات البنك والتأكد من توافقه مع المعايير المحاسبية المعمول بها؛
- التحقق من دقة وصحة القوائم المالية للبنك والتأكد من تمثيلها الصحيح للأوضاع المالية؛
- التدقيق في دقة المعلومات المقدمة للمساهمين بشأن وضعية البنك المالية.

وعليه يمكننا القول بأن مراجع الحسابات يتولى هذه المهام بغية ضمان الشفافية والمصداقية في التقارير المالية والمعلومات المقدمة من قبل البنك، وعليه فإن تعزيز تطبيق قوانين حقوق وواجبات مراجعي الحسابات يأتي من خلال:[3]

[1] بن عيسى ريم، مرجع سبق ذكره، ص96.

[2] انظر للمرسوم التنفيذي رقم 91-08، المؤرخ بـ 01 ماي 1991 **المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية ، السنة 28، العدد 20، والمرسوم التنفيذي رقم 96-139 لمؤرخ في 15 أبريل 1996 ، **المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، الجريدة الرسمية، السنة 33، العدد 24.

[3] جادو رضا وبن قارة إيمان، **حقائق علمية حول أخلاقيات ممارسة مهنة التدقيق في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الثامن حول "مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضوء المستجدات العالمية المعاصرة" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11-12 أكتوبر 2010، ص ص 17-18.

- تشديد تنفيذ عقوبات رادعة على المخالفين، سواء كانوا مراجعين أو شركات؛
- حماية حقوق المراجعين من خلال إنشاء آليات تقييمية للسماح فقط بإقالتهم بأسباب مشروعة؛
- مراجعة وتحديث القوانين والمعايير بانتظام لتلبية التطورات في احتياجات المراجعة؛
- وضع نظام محدد لتقدير أتعاب مراجعي الحسابات لضمان عدم تأثير الدوافع غير الأخلاقية على مهنتهم؛
- اعتماد معايير المراجعة والمحاسبة الدولية، مع تعديلها إذا لزم الأمر لتناسب السياق الجزائري بشكل ملائم.

ثانيا: الإفصاح والشفافية

من بين الآليات الرئيسية للحوكمة في البنوك، والتي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية وفقاً لقانون 07-11 الصادر في 25 نوفمبر 2007 والذي بدأ تطبيقه ابتداءً من 2010، بناءً على التعليم الوزاري رقم 02 الصادر في 29 أكتوبر 2009، يتبنى هذا النظام أسساً عامة لتسجيل وتجميع وتقديم القوائم المالية لمختلف الوحدات الاقتصادية في الجزائر، وكذلك للهيئات الملزمة بتطبيق مبادئ المحاسبة. يهدف هذا النظام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها:[1]

- يسهم في وضع أسس دقيقة لإعداد الحسابات وتيسير عمليات مراقبتها؛
- يشجع على تنمية سوق مالية نشطة تسهم في تيسير تداول رؤوس الأموال؛
- يحسن من تنوع ودقة محفظة ودائع البنوك من خلال توفير وضوح في الوضعية المالية؛
- يعزز من جاذبية بيئة الاستثمار من خلال تيسير تحليل الحسابات من قبل المحللين والمستثمرين؛
- يمكّن البنوك من تحسين هياكلها التنظيمية وتعزيز التواصل الفعّال مع أطراف المعلومات المالية؛

[1] بن عيسى ريم، مرجع سبق ذكره، ص 96.

- يشجع على بناء ثقة ومصداقية مع المتعاملين من خلال اعتماد معايير دولية معترف بها كضمانة للمعلومات المالية؛
- يتيح فرصاً أفضل للمقارنة بين القوائم المالية في مختلف الأوقات والمواقع؛
- يؤدي إلى تحقيق مزيد من الشفافية والثقة في إيصال ومعالجة المعلومات المالية، مما يرفع من مستوى المصداقية.

ومن بين الأهداف التي نجد أن آلية الإفصاح و الشفافية تسهم في تحقيقها هي كالتالي:

- توحيد أساليب تسجيل العمليات المالية والمحاسبية وتحقيق التنسيق بين مختلف الجهات الاقتصادية؛
- ضمان دقة وشفافية البيانات المالية المقدمة، وذلك من خلال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية؛
- توفير معلومات مالية موثوقة ومنسقة لمختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك المستثمرين والجهات الرقابية؛
- تعزيز الشفافية والمصداقية في عرض وتقديم المعلومات المالية؛
- توفير إطار يسهم في تحسين الإدارة المالية واتخاذ القرارات الاستراتيجية بناءً على معلومات دقيقة؛
- هذه الآليات تسهم في تحقيق هدف محوري للحوكمة المالية وهو تحسين إدارة وتوجيه الأنشطة المالية والاستثمارية في البنوك والوحدات الاقتصادية المختلفة.

ثالثا: آلية رقابة المجلس الوطني للسجل التجاري

تقتضي السلطات الجزائرية من البنوك والشركات بجميع أصنافها الكشف عن الحسابات الاجتماعية لديها لدى المركز الوطني للسجل التجاري، وتفرض عقوبة مالية قدرها 300 000.00 دج على أي مخالف لهذا الالتزام، تقوم هذه المركز بإرسال قائمة تضم

الشركات والبنوك التي لم تقم بإجراءات الإشهار القانوني إلى الجهات المختصة في الرقابة التابعة للإدارة المكلفة بالتجارة.[1]

[1] المادة رقم 11-12-35 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، السنة 41، العدد 52.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل تم استعراض وتحليل واقع تطبيق الحوكمة المصرفية في النظام البنكي الجزائري، وقد تناول الفصل مجموعة من المباحث المهمة، وعليه تم تقديم مدخل إلى القطاع البنكي الجزائري، حيث تم التطرق إلى واقعه قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10، تم استعراض التحديات التي واجهها النظام البنكي في ذلك الوقت، ومن ثم التركيز على تطور النظام البنكي الجزائري بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 والتعديلات التي أدخلتها هذه القوانين، تم تسليط الضوء على التغييرات والإصلاحات التي أثرت على الحوكمة المصرفية في البلاد، وبعد ذلك تم التركيز على مكونات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري، تم استعراض مبادئ الحوكمة البنكية التي تُوجه عمل البنوك وتفاعلها مع البيئة المالية والمجتمعية، كما تم تسليط الضوء على آليات الدعم وتعزيز الحوكمة البنكية في الجزائر.

قدم هذا الفصل نظرة شاملة على الوضع الحالي للحوكمة في النظام البنكي الجزائري وكيفية تطورها على مر السنوات، تُظهر الجهود المبذولة لتحقيق حوكمة بنكية أقوى وأكثر فعالية في البلاد.

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية

تمهيد:

يهدف هذا الفصل إلى تقديم دراسة تطبيقية معمقة تركز على استكشاف تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية تُعتبر الحوكمة البنكية مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى تحقيق إدارة رشيدة وفعالة من خلال تعزيز الشفافية، المساءلة، والكفاءة داخل المؤسسات البنكية. تطبيق الحوكمة الفعالة يُساهم في تحسين إدارة المخاطر، زيادة الثقة بين المستثمرين والعملاء، وتحقيق استقرار مالي مستدام.

سيتم تحليل مدى تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة على مجموعة من مؤشرات الأداء المالي الأساسية للبنوك الجزائرية، بما في ذلك الربحية (مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، نسب السيولة وملاءة رأس المال.

سيتم استخدام بيانات على عينة من البنوك التجارية الجزائرية لتقدير وتحليل تأثير مختلف جوانب الحوكمة، مثل هيكل مجلس الإدارة، حجم لجان التدقيق، وهيكل الملكية، وسيتم أيضًا دراسة كيفية تفاعل هذه العوامل مع الأداء المالي في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة والتحديات التي تواجه النظام البنكي الجزائري.

ستُقدَّم الدراسة توصيات محددة لمساعدة صُنَّاع القرار في تحسين سياسات الحوكمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية، وذلك بهدف تعزيز استقرار القطاع البنكي الجزائري وتحقيق نمو مستدام في الأداء المالي.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى اهم العناصر التي من خلالها الوصول إلى نتيجة تسهم في تحسين الأداء المالي من خلال التطبيق الفعلي لآليات الحوكمة:

المبحث الأول: النماذج القياسية وطرق التقدير

المبحث الثاني: أدوات الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي

المبحث الثالث: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: النماذج القياسية وطرق التقدير

تعتمد النماذج القياسية وطرق التقدير على أدوات أساسية في البحث الاقتصادي والتحليلي، حيث تُستخدم لتفسير العلاقات بين المتغيرات وتقديم تقديرات للتأثيرات الاقتصادية المختلفة، تعتمد النماذج القياسية على صيغ رياضية وإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية واختبار الفرضيات المتعلقة بالمتغيرات المستقلة والتابعة، طرق التقدير مثل طريقة المربعات الصغرى (OLS) وغيرها تُستخدم لتقدير معاملات النموذج القياسي، مما يتيح فهمًا أعمق للعلاقات السببية والتنبؤ بالتغيرات المستقبلية، تساهم هذه الأدوات بشكل كبير في اتخاذ قرارات اقتصادية وتحليل علمي.

المطلب الأول: المعادلات الآنية

في هذا الجزء سوف يتم التطرق نظريا لنموذج الذي سوف يتم تطبيقها في الدراسة.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول المعادلات الآنية

في هذا الإطار سيتم التطرق إلى مفاهيم أساسية حول المعادلات الآنية وخطوات نمذجته وكذلك توضيح طريقة تقديره.

أولا: تعريفات

يعبر عن مجموعة العلاقات الاقتصادية المتشابكة بمعادلات هيكلية، وسميت هيكلية لأنها توضح البنية الأساسية للنموذج المراد تشكيله، ويختلف عدد المعادلات الهيكلية من نموذج إلى آخر بحسب صعوبة تفسير الظاهرة الاقتصادية وتبعا للأهداف المراد تحقيقها من صياغة البرنامج، وعادة تتكون المعادلات الهيكلية من ثلاثة أنواع من المعادلات هي:

المعادلات التعريفية: تسمى أيضا بالعلاقات المحاسبية أو شروط التوازن، وهي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الاقتصادية الناتجة عن تعاريف مصطلح عليها، تحدد معاملاتها خارجيا ولا تقدر قياسيا.

المعادلات السلوكية: تعبر عن العلاقة الدالية بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج، وتكون مستوحاة غالبا من النظرية الاقتصادية، ويمكن أن تكون بعض النماذج تجريبية (Ad-hoc)

لا تلتزم نظرية اقتصادية محددة بل يكفي تخمين علاقاتها أو الاحتكام إلى معايير إحصائية معينة[1]، تخضع معلمات المعادلات السلوكية للتقدير بطرق القياس الاقتصادي المعروفة.

المعادلات الفنية: تسمى أيضا بالعلاقات التقنية، وتوضح العلاقات التقنية بين المخرجات والمدخلات عبر مصفوفة المعاملات الفنية وتكون مصحوبة عادة بقيود، تقدر معلمات هذه المعادلات بطرق القياس الاقتصادي أو بحوث العمليات أو تحدد من خارج النموذج.

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات التي تدخل في بناء النموذج تتنوع إلى: متغيرات تابعة (متغيرات داخلية) ومتغيرات مستقلة (متغيرات خارجية) ومتغيرات محددة مسبقا[2].

ثانيا: خطوات نمذجة المعادلات الآنية

عندما يكون المتغير التابع في معادلة ما متغيرا مفسِّرا في معادلة أخرى، يكون لدينا نظام أو نموذج معادلات آنية، المتغيرات التابعة في نظام المعادلات الآنية تسمى أيضا بالمتغيرات الداخلية، بينما تسمى المتغيرات التي تحددها عوامل خارج النظام بالمتغيرات الخارجية، وهناك معادلة سلوكية أو هيكلية لكل متغير داخلي في النظام.

وضع الشكل الهيكلي للنموذج[3]: الإطار القياسي الذي يقدم فيه النموذج يسمى الشكل الهيكلي، ويمكن تمثيله في شكل مصفوفات:

$$Y_t = BX_t + U_t$$

ونظرا لأن كل الآثار في النموذج أعلاه تتم في الفترة نفسها فإن هذا النموذج يعد ساكنا ولا يأخذ تكاليف التعديل بعين الاعتبار، ويمكن تحويله إلى نموذج ديناميكي بالطرق المعروفة.

يسمى الشعاع Y شعاع المتغيرات التابعة وهي المتغيرات المفسَّرة، وتفسّر في الوقت نفسه لذلك يسمى النظام أعلاه آنيا.

أما شعاع المتغيرات X فيسمى شعاع المتغيرات المستقلة، ويمكن اعتبارها متغيرات السياسات الاقتصادية إذا أمكن لمتخذي القرار تحديدها والتحكم في مستوياتها.

إذن، الشكل الهيكلي يصف النظام الاقتصادي المراد دراسته وفق النظرية الاقتصادية، وهو نظام آني متشابك لا يمكن حله إلا بتحويله إلى الشكل المختصر.

---

[1] بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد40، 2005، ص8.

[2] حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري، الأردن، دون سنة النشر، ص25.

[3] بلقاسم العباس، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

تحديد المتغيرات الخارجية والداخلية: كيف ذلك؟ هناك بعض العوامل دائماً خارجية مثل الجو الخارجي، ولكن هناك متغيرات لا يمكن اعتبارها لا خارجية ولا داخلية، واعتمادا على عدد وطبيعة المتغيرات في المعادلات الأخرى في النظام يمكن التفريق بين المتغيرات الداخلية والخارجية وعلى رؤية الباحث للظاهرة المدروسة.

تحديد المتغيرات المحددة مسبقا: وذلك في النماذج التي تتضمن متغيرات مؤخرة زمنيا، حيث تأخيرات المتغير الداخلي والمتغيرات الخارجية في النموذج الآني متغيرات محددة مسبقا، وعليه فإن المتغيرات الخارجية والمتغيرات المؤخرة محددة خارج نظام المعادلات.

وضع الشكل المختصر للنموذج: إذ من الممكن التعبير عن نظام المعادلات الآنية من خلال شكل مختزل للمعادلات، أي معادلات تفسر المتغيرات الداخلية معبر عنها بالمتغيرات الخارجية فقط (المحددة مسبقا والمتغيرات الخارجية).

هناك ثلاثة أسباب على الأقل لاستخدام المعادلات المختزلة (الشكل المختصر):

- المعادلات المختزلة لا تتضمن صفة الآنية بذلك فإنها لا تخرق فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية ويمكن تقديرها حينئذ.
- يمكن الحصول على المعاملات الهيكلية من المعاملات المختزلة.
- يمكن شرح وتفسير معاملات الشكل المختصر تفسيرا اقتصاديا.

ثالثا: طرق تقدير نماذج المعادلات الآنية[1]

تقسَّم طرق تقدير نماذج المعادلات الآنية إلى طرق المعلومات المحدودة والتي تقدر النموذج معادلة بمعادلة، وطرق المعلومات الكاملة والتي تقدر النموذج كنظام. يمكن حصر هذه الطرق في عشرة (10) هي[2]:

1- **طرق المعلومات المحدودة:** وهي طريقة المربعات الصغرى (OLS)، طريقة المربعات الصغرى غير المباشرة (ILS)، طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، طريقة المربعات الصغرى المقيدة (WLS/RLS)، الطريقة المعممة للعزوم (GMM)،

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، ط1، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 2001، ص609 وما بعدها.

[2] R. L. Basmann, **A Generalized Classical Method of Linear Estimation of Coefficients in a Structural Equation**, Econometrica: http://www.jstor.org/stable/1907743?seq=1#page_scan_tab_contents

طريقة المعقولية العظمى بمعلومات ناقصة (LIML)، طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (SURE).

2-**طرق المعلومات الكاملة:** وهي طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS)، طريقة المعقولية العظمى بمعلومات كاملة (FIML).

الفرع الثاني: تطبيق المعادلات الآنية في النماذج

أولا: تطبيق المعادلات الآنية في نماذج بيانات بانل

يمكن كتابة منظومة المعادلات الآنية على بينات بانل كما يلي:

$$\beta_{11} Y_{1it} + \beta_{12} Y_{2it} + \beta_{13} Y_{3it} + \ldots\ldots + \beta_{1m} Y_{mit} + \gamma_{11} X_{1it} + \gamma_{12} X_{2it} + \ldots\ldots + \gamma_{1k} X_{kit} = u_{1it}$$
$$\beta_{21} Y_{1it} + \beta_{22} Y_{2it} + \beta_{23} Y_{3it} + \ldots\ldots + \beta_{2m} Y_{mit} + \gamma_{21} X_{2it} + \gamma_{22} X_{2it} + \ldots\ldots + \gamma_{2k} X_{kit} = u_{2it}$$
$$\beta_{31} Y_{1it} + \beta_{32} Y_{2it} + \beta_{33} Y_{3it} + \ldots\ldots + \beta_{3m} Y_{mit} + \gamma_{31} X_{1it} + \gamma_{32} X_{2it} + \ldots\ldots + \gamma_{3k} X_{kit} = u_{3it}$$
$$\vdots$$
$$\beta_{m1} Y_{1it} + \beta_{m2} Y_{2it} + \beta_{m3} Y_{3it} + \ldots + \beta_{mm} Y_{mit} + \gamma_{m1} X_{1it} + \gamma_{m2} X_{2it} + \ldots + \gamma_{mk} X_{kit} = u_{mit} \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث إن:

1- Y_{i1} , Y2 .... , YM تمثل المتغيرات الداخلية؛

2- X1 , X2 .... , XM تمثل المتغيرات الخارجية؛

3- u1 , u2 ....Um تمثل الأخطاء العشوائية؛

4- $t = 1 , 2 \ldots\ldots\ldots\ldots T$ تمثل العدد الكلي للمشاهدات؛

5- β, s يمثل المعاملات المتغيرات الداخلية؛

6- γ, s يمثل المعاملات المتغيرات الخارجية؛

7- K يمثل عدد المتغيرات الخارجية الكلية؛

8- z يمثل عدد المتغيرات الخارجية في المعادلة المطلوب تشخيصها؛

9- m يمثل عدد المتغيرات الداخلية الكلية؛

10- i يمثل عدد الوحدات المقطعية.

ويمكن تمثيل المنظومة رقم (1) أعلاه بصيغة المصفوفات كالاتي:

$$\beta\gamma_t + \Gamma x_t = u_t \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

γ يمثل متجه المتغيرات الداخلية؛

X يمثل مصفوفة المتغيرات الخارجية؛

β يمثل مصفوفة معاملات المتغيرات الداخلية؛

Γ يمثل مصفوفة المتغيرات الخارجية؛

u_t يمثل متجه الأخطاء العشوائية.

حيث إن:

$$\Gamma=\begin{bmatrix} \gamma_{11} & \gamma_{12} & & \gamma_{1k} \\ \gamma_{21} & \gamma_{22} & & \gamma_{2k} \\ \vdots & \vdots & \dots\dots\dots & \vdots \\ \gamma_{m1} & \gamma_{m2} & & \gamma_{mk} \end{bmatrix}$$

$$\beta=\begin{bmatrix} \beta_{11} & \beta_{12} & & \beta_{1m} \\ \beta_{21} & \beta_{22} & & \beta_{2m} \\ \vdots & \vdots & \dots\dots\dots & \vdots \\ \beta_{m1} & \beta_{m2} & & \beta_{mm} \end{bmatrix}$$

$$u_t=\begin{bmatrix} u_{1it} \\ u_{2it} \\ \vdots \\ u_{mit} \end{bmatrix} \quad x_t=\begin{bmatrix} x_{1it} \\ x_{2it} \\ \vdots \\ x_{kit} \end{bmatrix} \quad y_t=\begin{bmatrix} y_{1it} \\ y_{2it} \\ \vdots \\ y_{mit} \end{bmatrix}$$

ثانيا: تطبيق منظومة المعادلات الآنية في نماذج التأثيرات الثابتة المقطعية

يمكن كتابة منظومة المعادلات الآنية لنموذج الآثار الثابتة كما يلي:

$$\beta_{11}Y_{1it}+\beta_{12}Y_{2it}+\beta_{13}Y_{3it}+\dots..+\beta_{1m}Y_{mit}+\gamma_{11}X_{1it}+\gamma_{12}Y_{2it}+\dots..+\gamma_{1k}X_{kit}+\delta_i£_i=u_{1it}$$
$$\beta_{21}Y_{1it}+\beta_{22}Y_{2it}+\beta_{23}Y_{3it}+\dots..+\beta_{2m}Y_{mit}+\gamma_{21}X_{1it}+\gamma_{22}Y_{2it}+\dots..+\gamma_{2k}X_{kit}+\delta_i£_i=u_{2it}$$
$$\beta_{31}Y_{1it}+\beta_{32}Y_{2it}+\beta_{33}Y_{3it}+\dots..+\beta_{3m}Y_{mit}+\gamma_{31}X_{1it}+\gamma_{32}Y_{2it}+\dots..+\gamma_{3k}X_{kit}+\delta_i£_i=u_{3it}$$
$$\beta_{m1}Y_{1it}+\beta_{m2}Y_{2it}+\beta_{m3}Y_{3it}+\dots..+\beta_{mm}Y_{mit}+\gamma_{m1}X_{1it}+\gamma_{m2}Y_{2it}+\dots..+\gamma_{mk}X_{kit}+\delta_i£_i=u_{mit}\dots\dots \quad (3)$$

حيث إن:

δ : تمثل التأثيرات الثابتة؛

£ : يمثل متجه الوحدة.

ويمكن تمثيل المنظومة رقم (3) بصيغة المصفوفات كالآتي:

$$\beta\gamma_t+\Gamma x_t+D\alpha=u_t$$
$$D=[d_1\ d_2\ \dots..\ d_\alpha]_{gt*g} \dots\dots(4)$$

وأن:

$D = [d_1\ d_2 \ldots\ d_\alpha]_{gt*g}$ تمثل مصفوفة المتغيرات الصورية حيث عناصر الأعمدة لها مساوية إلى الواحد الصحيح للمجاميع في كل فترة والعناصر الباقية مساوية إلى الصفر.

ثالثا: تطبيق منظومة المعادلات الآنية في نماذج التأثيرات الثابتة الزمنية

يمكن كتابة منظومة المعادلات الآنية في نموذج التأثيرات الثابتة الزمنية وذلك كما يلي:

$$\beta_{11}\ Y_{1it} + \beta_{12}\ Y_{2it} + \beta_{13}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{1m}\ Y_{mit} + \gamma_{11}\ X_{1it} + \gamma_{12}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{1k}\ X_{kit} + I_t\ \gamma_i + u_{1it}$$
$$\beta_{21}\ Y_{1it} + \beta_{22}\ Y_{2it} + \beta_{23}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{2m}\ Y_{mit} + \gamma_{21}\ X_{1it} + \gamma_{22}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{2k}\ X_{kit} + I_t\ \gamma_i + u_{2it}$$
$$\beta_{m1}\ Y_{1it} + \beta_{m2}\ Y_{2it} + \beta_{m3}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{mm}\ Y_{mit} + \gamma_{m1}\ X_{1it} + \gamma_{m2}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{mk}\ X_{kit} + I_t\ \gamma_i + u_{mit} \ldots . (5)$$

γ : تمثل التأثيرات الثابتة الزمنية؛

I_t : يمثل مصفوفة الوحدة.

ويمكن تمثيل المنظومة رقم (5) أعلاه بصيغة المصفوفة كالآتي:

$$\beta\gamma_t + \Gamma x_t + D\alpha = u_t$$
$$D = [d_1\ d_2 \ldots\ d_t]_{gt*g} \ldots\ldots (6)$$

$D = [d_1\ d_2 \ldots\ d_t]_{gt*g}$: تمثل مصفوفة المتغيرات الصماء بحيث إن عناصر الأعمدة لها مساوية إلى الواحد الصحيح للفترات في كل مجموعة والعناصر الباقية مساوية إلى الصفر.

رابعا: تطبيق منظومة المعادلات الآنية في نماذج التأثيرات الثابتة باتجاهين

يمكن كتابة منظومة المعادلات الآنية للبيانات المقطعية لأسلوب الدمج بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية للآثار الثابتة للمجاميع والفترات وذلك كما يلي:

$$\beta_{11}\ Y_{1it} + \beta_{12}\ Y_{2it} + \beta_{13}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{1m}\ Y_{mit} + \gamma_{11}\ X_{1it} + \gamma_{12}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{1k}\ X_{kit} + \delta_i £_i + I_t\ \gamma_i + u_{1it}$$
$$\beta_{21}\ Y_{1it} + \beta_{22}\ Y_{2it} + \beta_{23}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{2m}\ Y_{mit} + \gamma_{21}\ X_{1it} + \gamma_{22}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{2k}\ X_{kit} + \delta_i £_i + I_t\ \gamma_i + u_{2it}$$
$$\beta_{31}\ Y_{1it} + \beta_{32}\ Y_{2it} + \beta_{33}\ Y_{3it} + \ldots + \beta_{3m}\ Y_{mit} + \gamma_{31}\ X_{1it} + \gamma_{32}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{3k}\ X_{kit} + \delta_i £_i + I_t\ \gamma_i + u_{3it}$$

$$\beta_{m1}\ Y_{1it} + \beta_{m2}\ Y_{2it} + \beta_{m3}\ Y_{3it} + .. + \beta_{mm}\ Y_{mit} + \gamma_{m1}\ X_{1it} + \gamma_{m2}\ X_{2it} + \ldots + \gamma_{mk}\ X_{kit} + \delta_i £_i + I_t\ \gamma_i + u_{mit} .. (7)$$

يمكن تمثيل المنظومة رقم (7) أعلاه بصيغة المصفوفات وكالآتي:

$$\beta\gamma_t + \Gamma x_t + D\alpha = u_t$$
$$D = [d_1\ d_2 \ldots\ d_g\ d^*_1\ d^*_2 \ldots\ d^*_t]_{gT(g+t)}$$

وأن:

$$D = [d_1\ d_2\ \ldots\ldots\ d_g\ d^*_1\ d^*_2\ \ldots..\ d^*_t]_{gT(g+t)}$$

تمثل مصفوفة المتغيرات الصورية حيث إن عناصر الأعمدة لها مساوية إلى الواحد الصحيح للمجاميع في كل فترة والعناصر الباقية مساوية إلى الصفر بالنسبة إلى الفترات وإن عناصر الأعمدة لها مساوية إلى الواحد الصحيح للفترات في كل مجموعة والعناصر الباقية مساوية إلى الصفر بالنسبة إلى المجاميع.

المطلب الثاني: التقدير بطريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (SURE)

تعد هذه الطريقة من أفضل طرق تقدير المعادلات الآنية نظرا لبساطة استخدامها وأخذها في الاعتبار للمعلومات بين المعادلات فضلا عن كون مقدراتها متسقة ومتقاربة بسبب استخدامها طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)[1].

يتكون النموذج ذو المعادلات غير المرتبطة ظاهريا من مجموعة من المعادلات التي لا تعتمد متغيراتها الداخلية على بعضـــها البعض بما يوحي بأنها غير مرتبطة ظاهريا، إلا أنها تكون مرتبطة بالفعل لأسباب أخرى خفية، ومن إحدى صيغ هذه النماذج الصيغة التالية:

$$Y_1 = \alpha_0 + \alpha_1 X_1 + \alpha_2 X_2 + u_1 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

$$Y_2 = \beta_0 + \beta_1 X_3 + \beta_2 X_4 + u_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$Y_3 = C_0 + C_1 X_5 + C_2 X_6 + u_3 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث Y_1 ، Y_2 ، Y_3 متغيرات داخلية X_1 ، X_2 ، X_3 متغيرات ســـابقة التحديد ومن أهم خصائص هذا النموذج:

1- أن المتغيرات الداخلية لا تعتمد على بعضـــها البعض وهذا يوحي بأن المعادلات الثلاثة غير مرتبطة، بالإضـافة إلى ذلك نجد أن المعادلات الثلاثة لا تشـترك في أي من المتغيرات التفســـيرية، فهي في المعادلة (1) تتمثل في X_1 ، X_2 وفي المعادلة (2) تتمثل في X_3 ، X_4 و في المعادلة (3) تتمثل في X_5 ، X_6 وهذا أمر يؤكد الإيحاء السابق بأن المعادلات غير مرتبطة.

2- إذا كانت الحدود العشـــوائية u_1 ، u_2 ، u_3 غير مرتبطة فإن هذا يؤكد أن النموذج الســابق ذو المعادلات غير مرتبطة فعليا وليس ظاهريا، أي أنها تصــبح Actually

[1] إبراهيم خويلد، **محاولة تكييف نموذج مندل فلمنج على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2015**، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2017.

unrelated equations وفي هذه الحالة يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معادلات النموذج السابق دون أخطاء في التقدير، حيث تتصف المعلمات المقدرة في هذه الحالة بعدم التحيز والاتساق والكفاءة.

3- إذا كانت الحدود العشوائية مرتبطة أي أن (υ ، 1 ، $2 \neq 0$ ، υ ،1، $3 \neq 0$ ، υ ، 2 ، $3 \neq 0$) فإن النموذج السابق يطلق عليه اسم النموذج ذو المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (حيث أنها تكون مرتبطة فعليا) وفي هذه الحالة على استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بعدم التحيز والانسياق ولكنها لا تتصف بالكفاءة، وبمعنى آخر فإن المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية في هذه الحالة تتصف بعدم الكفاءة، ولتلاشي هذه المشكلة يتعين استخدام طريقة أخرى في التقدير تسمى طريقة المربعات الصغرى العامة General Least Squares (GLS) أو مدخل زلنر أتكن Zelliner–Atkin Approache وهو يعطي نتائج تتصف بعدم التحيز، والاتساق والكفاءة.[1]

المبحث الثاني: أدوات الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي

يتم التطرق في هذا المبحث إلى الطريقة والأدوات والإجراءات التي تم اعتمادها في هذا المبحث إذ يعطي وصفا عينيا وفوض ومتغيرات الدراسة القياسية ومصادر بيانتها كما يتضمن وصفا لنماذجها القياسية وللأداة المتعمدة في تقدير هذا النموذج.

المطلب الأول : عينة ومتغيرات الدراسة القياسية

تم الاعتماد على العينة في هذه الدراسة على مجموعة مكونة من 16 بنكا ينشط في الجزائر في فترة محددة بين 2012 إلى 2022 أي ما يعادل 176 مشاهدة.

جدول 6 : يمثل العينة المعتمدة في الدراسة

	اسم البنك	ملكية البنك	الرمز
01	البنك الوطني الجزائري	جزائري	BNA
02	بنك الجزائر الخارجي	جزائري	BEA
03	بنك التنمية المحلية	جزائري	BDL
04	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	جزائري	BADR

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سبق ذكره، ص ص578 – 579

05	القرض الشعبي الجزائري	جزائري	CPA
06	الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط	جزائري	CNEP
07	بنك البركة الجزائر	بحريني جزائري	Banque Al Baraka Algerie
08	المؤسسة المصرفية العربية الجزائر	بحريني جزائري	Bank ABC
09	بنك الخليج الجزائر	كويتي جزائري	Gulf Bank Algeria
10	بنك الثقة الجزائر	كويتي جزائري	Trust bank Algeria
11	بنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر	أردني جزائري	Housing Bank for Trade and Finance Algeria
12	بنك السلام الجزائر	البحرين	Al Salam Bank
13	بنك ناتكسيس الجزائر	فرنسي	Natixis - Banque
14	سوسيتيه جنرال الجزائر	فرنسي	Societe Generale Algerie
15	باريبا الجزائر	فرنسي	BNP Paribas el Djazair
16	فرانس بنك	مختلط	FRANSABANK El Djazaïr

من إعداد الطالب

في ما يخص أسلوب جمع البيانات المتعلقة بهذه الدراسة:

أسلوب جمع البيانات الخاصة بالحوكمة

تم جمع البيانات الخاصة بالحوكمة من خلال الاعتماد عدة مصادر منها التقارير الخاصة بالبنوك الموجودة على مستوى موقع الأنترنت وكذلك موقع السجل التجاري.

البيانات المالية المتعلقة بالأداء المالي:

تم جمعها من خلال الاعتماد على الميزانية المالية "الأصول– الخصوم– جدول حسابات النتائج" الخاصة بالعينة الممثلة في الدراسة والتي بدورها ضمن التقارير المالية وموقع السجل التجاري.

ثانيا: متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

تم تحديد المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة بناءا على ما تم اعتماده الدراسات السابقة وما هو متوفر في البيئة البنكية الجزائرية و تتمثل هذه المتغيرات في ما يلي:

1-المتغير التابع (الأداء المالي):

كما تم التطرق سابقا أن هناك العديد من المؤشرات التي تقيس الأداء المالي والتي تمثل حسب استخدام الموارد المتاحة في تحقيق اقصى ربح ممكن خلال فترة زمنية معينة، إذ تم الاعتماد على النسب التالية:

1-1- معدل العائد على الأصول: يعكس هذا العائد الكفاءة التي يستخدم بها البنك أصوله لتحقيق الأرباح، ويُعبر عنه كنسبة مئوية، وقد تم توظيف هذا المؤشر في العديد من الدراسات السابقة، و عليه يتم قاسه عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على إجمالي الأصول } \boldsymbol{ROA} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1-2-معدل العائد على حقوق الملكية: العائد على حقوق المساهمين يُعبر عن الربح الذي يحققه البنك مقابل استثمار المساهمين، ويظهر كنسبة مئوية. يُعد هذا المؤشر مقياسًا مهمًا لأداء ربحية البنك، وقد تم استخدامه على نطاق واسع في العديد من الدراسات السابقة، وعليه يتم قاسه عن طريق العلاقة التالية:

$$\text{العائد على حقوق الملكية } \boldsymbol{ROE} = \frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

1-3-معدل السيولة: يتم استخدام مؤشر واحد للتعبير عن سيولة البنك، وهو يعكس قدرة البنك على تحمل الصدمات الناتجة عن مختلف عمليات التمويل والاستثمار. يُقاس هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر السيولة } \boldsymbol{NLTA} = \frac{\text{صافي القروض}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

1-4-الملاءة المالية: يُستخدم مؤشر واحد فقط للتعبير عن الملاءة المالية للبنك، وهو يعكس قدرة البنك على امتصاص الصدمات الناتجة عن مختلف عمليات التمويل والاستثمار، يتم قياس هذا المؤشر باستخدام الصيغة التالية:

$$\text{مؤشر الملاءة المالية } \boldsymbol{ADE} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2- **المتغيرات المستقلة (متغيرات الحوكمة):** يتضمن نموذج الدراسة مجموعة من متغيرات الحوكمة:

2-1-**حجم مجلس الإدارة:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة، والذي يعكس قوة المجلس في فحص ومراقبة أداء البنك بشكل فعال.

2-2-**الازدواجية في منصب رئيس مجلس الإدارة:** سيتم قياس هذا المتغير باستخدام متغير وهمي، بحيث يُعطى القيمة (0) إذا كان المدير التنفيذي هو نفسه رئيس مجلس الإدارة، ويأخذ القيمة (1) في الحالة العكسية.

2-3-**استقلالية مجلس الإدارة:** يتم قياس هذا المؤشر من خلال نسبة الأعضاء الخارجيين المستقلين في مجلس الإدارة، مما يعكس مدى استقلالية المجلس وقدرته على اتخاذ قرارات موضوعية.

2-4-**عدد اجتماعات مجلس الإدارة:** يتم قياس هذا المؤشر بعدد اجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة المالية، عادةً ما يزيد عدد الاجتماعات في أوقات الصعوبات المالية أو عند اتخاذ قرارات مثيرة للجدل، مما يشير إلى دور المجلس في التعامل مع التحديات.

2-5-**ملكية المساهمين:** ركزت معظم الدراسات السابقة على تأثير ملكية كبار المساهمين (من 3 إلى 5 مساهمين كبار) على الأداء المالي. ومع ذلك، ستقتصر الدراسة الحالية على تأثير ملكية أكبر مساهم فقط، نظرًا لأن البنوك موضوع الدراسة تتميز بتركيز ملكية كبير، وقد أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ملكية أكبر مساهم والأداء المالي، وبالتالي ستقوم الدراسة الحالية أيضًا باختبار تأثير هذا المتغير على الأداء المالي للبنوك الناشطة في الجزائر.

2-6-**نوع الملكية:** خلصت العديد من الدراسات إلى أن وجود بنك خاص يرتبط بتأثير إيجابي بين نسبة المساهمة الخاصة والأداء المالي، وذلك لأن هذه النسبة تعتبر أداة

رقابية، ومجالًا لتبادل الخبرات، ومصـــدرًا للتمويل، في المقابل ذكرت دراســـات أخرى أن البنوك ذات الملكية الحكومية لها تأثير ضـــئيل على الأداء المالي، بينما أظهرت دراسة أخرى تأثيرًا سلبيًا للملكية الحكومية على الأداء المالي، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تداخل الأهداف الجزئية مع أهداف تعظيم الأرباح.

وعليه ســيتم قياس هذا المتغير باســتخدام متغير وهمي، حيث تأخذ البنوك العمومية القيمة (1) بينما تأخذ البنوك الخاصة القيمة (0).

2-7-**حجم لجنة التدقيق:** تعتبر من أهم أبعاد الحوكمة، مســـؤوليتها هي مراجعة ومراقبة البيانات المالية، علاوة على ذلك، تكون لجان التدقيق مسؤولة عن تغيير السياسات والممارسات المحاسبية، لضمان الامتثال للمعايير المحاسبية والتدقيق الوطنية والدولية وتقديم توصـيات بشـأن تعيين المراجعين الخارجيين وأجورهم، علاوة على ذلك، فهي تضمن وضع الضوابط وأنظمة التدقيق الداخلي بشكل صحيح، أخيرًا فهي مسؤولة عن مراقبة عملية المحاسبة والتدقيق وإعداد التقارير للبنك.

اقترحت نظرية الوكالة علاقة مباشـــرة بين لجان التدقيق الأكبر حجمًا والأداء وذكرت أن لجان التدقيق تعمل على تحســـين الأداء من خلال توفير رقابة قوية ومراقبة وإشـــراف فعالين على أنشـــطة الإدارة وتقليل تكلفة الوكالة من خلال مشـــاركة تدفق المعلومات الأفضل بين المديرين والمساهمين وتعزيز الإفصاح بشكل أساسي، تلعب لجان التدقيق الأكثر تنوعًا دورًا مهمًا في تحسين أداء البنك.

وفقًا لنظرية الاعتماد على الموارد، فإن حجم لجنة التدقيق الأكبر يحســـن أداء البنك من خلال توفير المزيد من الموارد التي تجعل المراقبة فعالة ومع ذلك، زعم المعارضون أن اللجان الصغيرة أفضل في عملية صنع القرار وفي دور الرقابة لأن الأعضـــاء أكثر مشـــاركة مقارنة باللجان الكبيرة ووجدوا أن اللجان الكبيرة أثرت ســـلبًا على أداء البنك.

3- المتغيرات الضابطة:

3-1-معدل البطالة: يقيس هذا المعدل نسبة البطالين في الجزائر.

3-2-عمر البنك: يقاس بعدد السنوات التي عمل فيها البنك.

3-3-حجم البنك: يتم قياسه من خلال لوغاريتم إجمالي أصول البنك في نهاية السنة المالية.

الشكل 4: يمثل المخطط المعتد في الدراسة

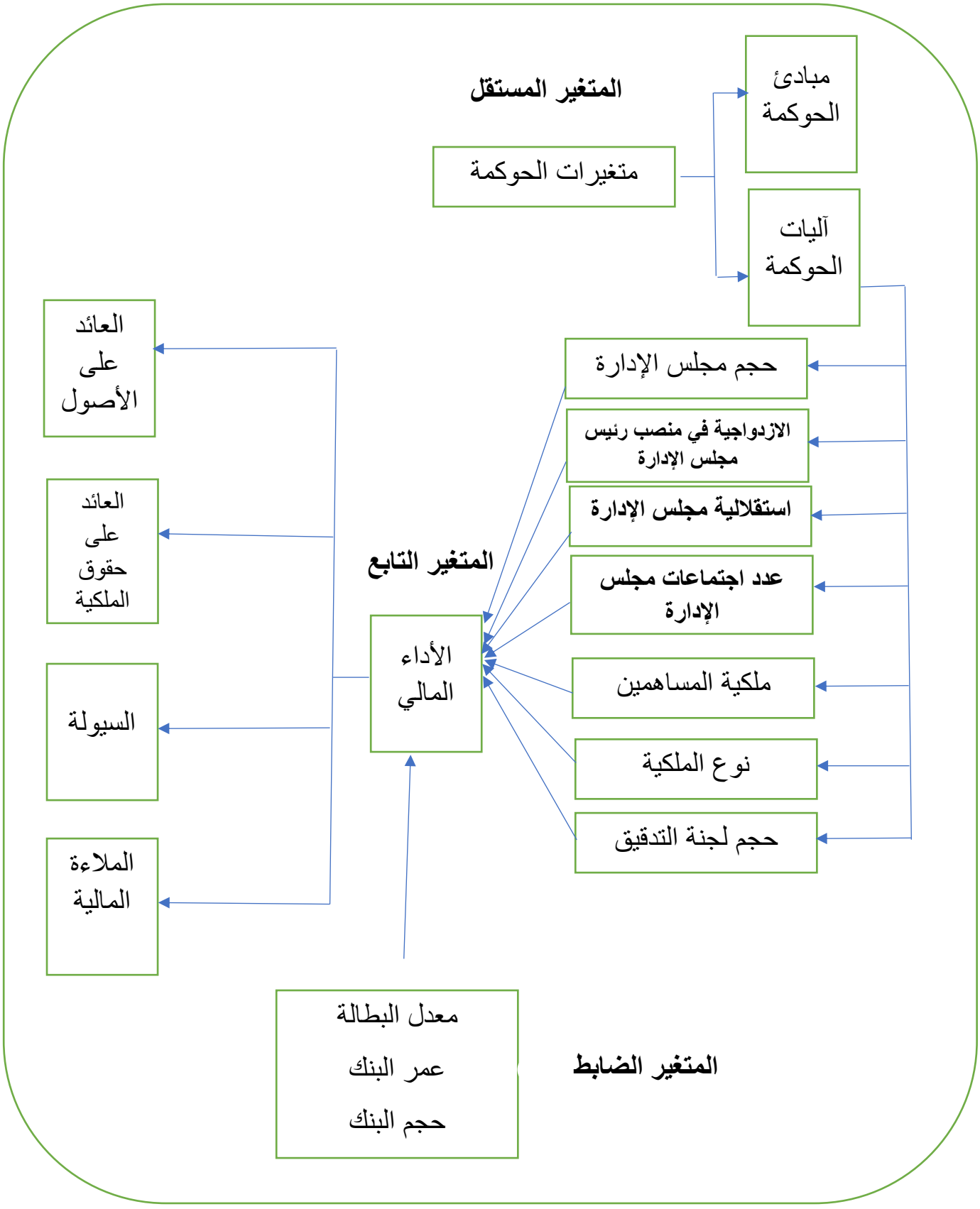

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والبياني لدراسة

الدراسة التحليلية لمتغيرات الدراسة تبين الشكل أدناه تطورات كل من المتغيرات التابعة الثلاثة "معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة و معدل الكفاءة لرأس المال" وسبعة من متغيرات مفسرة تتمثل في "**حجم مجلس الإدارة وازدواجية المدير التنفيذي، وعدد اجتماعات مجلس الإدارة وعدد أعضاء لجنة التدقيق ونوعية الملكية، وملكية المساهمين**"

الفرع الأول: تحليل تطورات المتوسطة المقطعية:

تحليل متوسط لـ 16 بنك جزائري للفترة الزمنية 2012-2022.

1-تحليل تطور معدل العائد على الأصول "ROA":

من خلال الشكل أدناه، يظهر المنحنى الذي يعكس تطور متوسط العائد على الأصول لعينة مكونة من 16 بنكاً على مدى فترة زمنية تمتد لـ 11 سنة، يُلاحظ أن متوسط العائد على الأصول شهد انخفاضاً مستمراً، حيث بدأ بارتفاع بلغ 2.4 في بداية الدراسة، قبل أن يتراجع بشكل مستمر، الاستثناء الوحيد كان في عام 2018 حيث شهد العائد على الأصول ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة.

الشكل5 : تطور معدل العائد على الأصول "ROA"

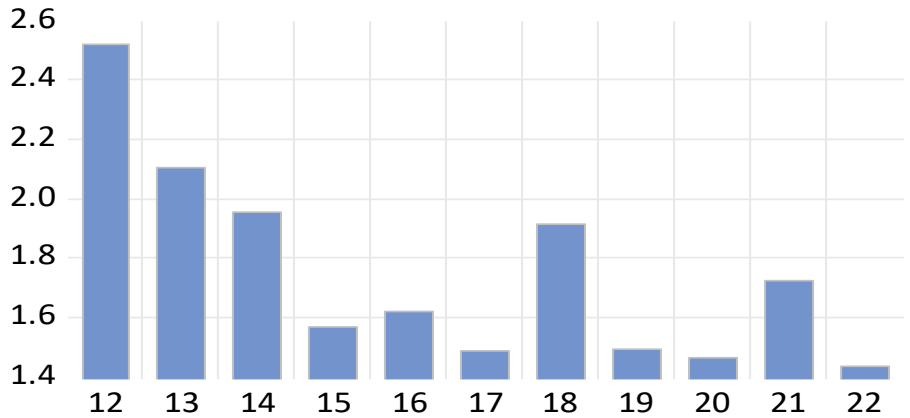

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

2-تحليل تطور معدل العائد على حقوق الملكية "ROE":

نلاحظ تباين واضـــح في حركة المنحنى بين الارتفاع والانخفاض، في عام 2018 سجل المؤشر أعلى قيمة له بواقع 14، مما يمثل قمة واضحة في السلسلة الزمنية المدروسة، بعد ذلك لوحظ انخفاض طفيف في القيم المسجلة في الأعوام اللاحقة، حيث سجل المؤشر 13.3 في كل من عامي 2021 و2022، هذا المستوى البالغ 13.3 قريب جداً من الذروة المحققة في عام 2018، مما يشير إلى استقرار نسبي في السنوات الأخيرة عند قيم قريبة من القمة، يعكس هذا التباين بين الارتفاع والانخفاض وجود تقلبات محدودة حول مستوى مرتفع، مع استمرارية في استقرار المؤشر قرب أعلى مستوى له.

الشكل6 : تطور معدل العائد على حقوق الملكية "ROE"

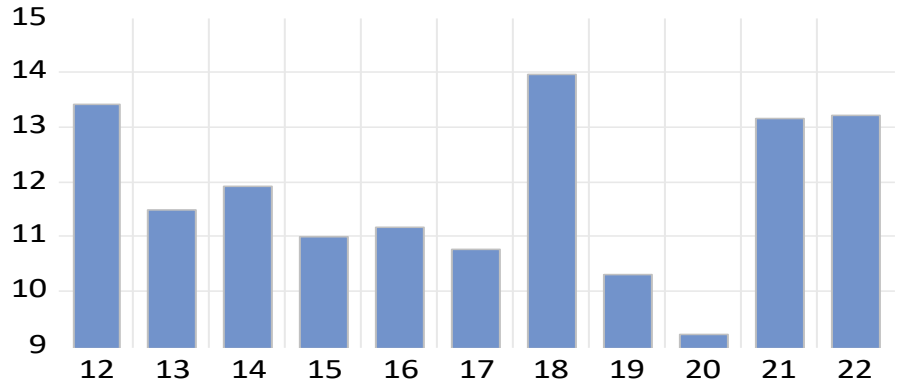

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

3-تحليل تطور نسبة السيولة "NLTA":

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن مؤشر نسب السيولة اتبع مسارًا تصاعديًا ملحوظًا حتى بلغ ذروته في عام 2018 عند مستوى 63، مما يعكس زيادة في مستويات السيولة حتى ذلك العام، ومع ذلك شهد المؤشر انخفاضًا حادًا بعد هذه الذروة، حيث تراجع بشكل ملحوظ في عام 2021، ولكن بعد هذا التراجع الكبير أظهر المؤشر تحسنًا ملحوظًا في العام التالي، حيث عاد إلى الارتفاع مرة أخرى، مما يشير إلى استعادة نسبيّة في مستويات السيولة بعد التراجع المسجل.

الشكل7 : تطور نسبة السيولة "NLTA"

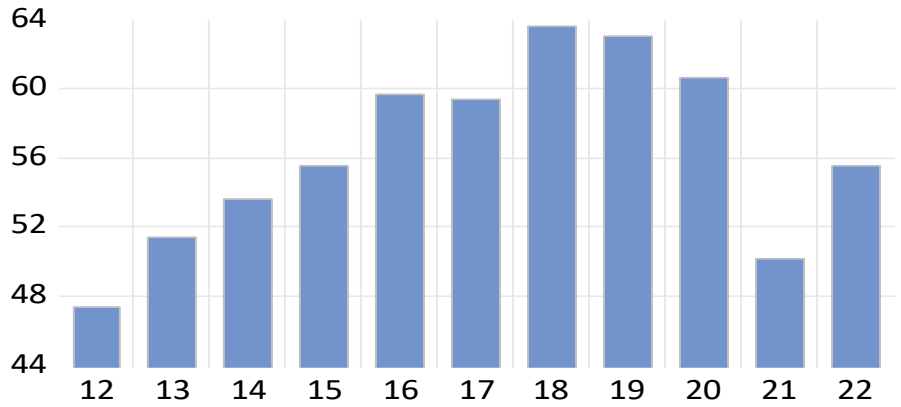

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

4-تحليل تطور معدل ملاءة رأس المال "ADE":

من خلال الشكل يمكن ملاحظة أن مؤشر الكفاءة المالية اتبع مسارًا تنازليًا مستمرًا طوال فترة الدراسة، كانت أعلى نسبة للكفاءة المالية في بداية الدراسة عند مستوى 20.2، ثم شهد المؤشر انخفاضًا تدريجيًا ومستمرًا خلال السنوات اللاحقة وصولاً إلى أدنى قيمة له في السنة الأخيرة عند 12.4، هذا التراجع المستمر يعكس انخفاضًا في كفاءة البنوك المالية خلال فترة الدراسة مع تسجيل أدنى مستويات الأداء في السنة الأخيرة.

الشكل8 : تطور معدل ملاءة رأس المال "ADE"

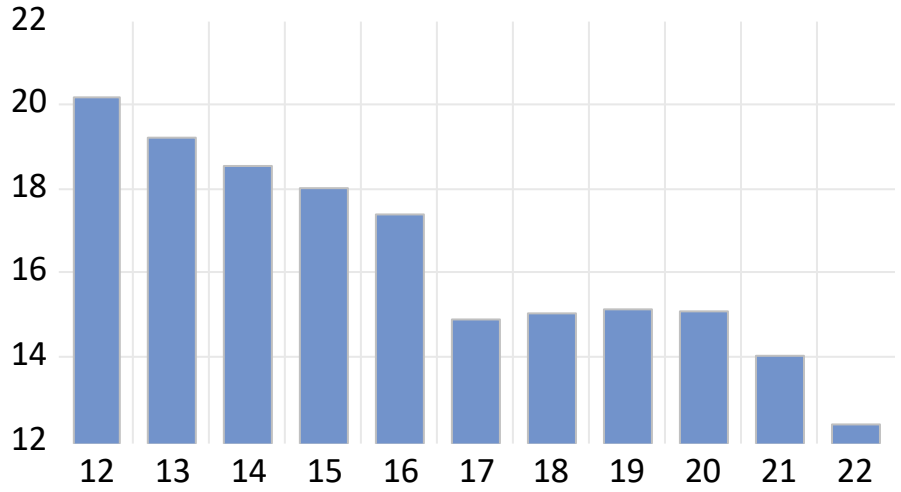

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

5-تحليل تطور حجم مجلس الإدارة "TCA":

من خلال الشكل نلاحظ وجود مفارقات ملحوظة في حركة المنحنى لمؤشر الدراسة، في السنوات الأربع الأولى تميز المؤشر بتباين واضح حيث تراوح بين معدلات 7.15 و6.85، مما يشير إلى عدم استقرار نسبي في الأداء خلال تلك الفترة، كما يتبين الفارق الواضح بين سنتي 2017 و2019 حيث استقر المعدل عند 6.8، مما يعكس فترة من الثبات النسبي في الأداء، لكن خلال السنوات الثلاث الأخيرة شهد المؤشر قفزة ملحوظة، خاصة في عام 2022 حيث بلغ 7.45 مما يدل على تحسن ملحوظ في الأداء في هذه الفترة، هذا التحسن قد يعكس استجابة إيجابية للعوامل الاقتصادية أو السياسات المتبعة في تلك السنوات.

الشكل9 : تطور حجم مجلس الإدارة "TCA"

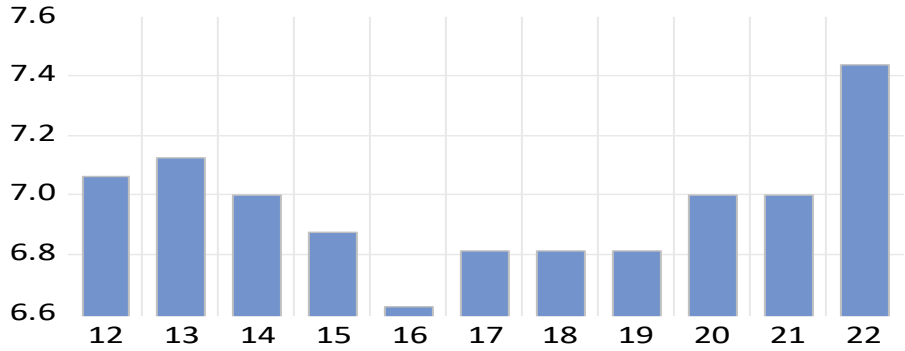

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

6-تحليل تطور الازدواجية في منصب مدير التنفيذي "DUAL":

من خلال الشكل، يمكننا تقسيم المنحنى أسفله إلى ثلاث مراحل متميزة.

1-**المرحلة الأولى (2012-2014)**: خلال هذه الفترة، بلغ معدل الأداء نسبة 0.32، مما يشير إلى مستوى معين من الاستقرار أو النمو البطيء؛

2-**المرحلة الثانية (2015-2018)**: شهدت هذه المرحلة زيادة ملحوظة في النسبة، حيث ارتفعت إلى 0.38، هذا التحسن قد يعكس عوامل إيجابية مثل تحسين استراتيجيات الإدارة أو ظروف السوق؛

3-**المرحلة الثالثة (2019-2022)**: على الرغم من الارتفاع السابق، انخفض المعدل بشكل كبير في هذه المرحلة، حيث سجل 0.07 في عام 2022، هذا الانخفاض الحاد قد يشير إلى تحديات جديدة أو ضغوط اقتصادية أثرت على الأداء، مما يتطلب تحليلًا أعمق لفهم الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع.

الشكل10 : تطور الازدواجية في منصب مدير التنفيذي "DUAL"

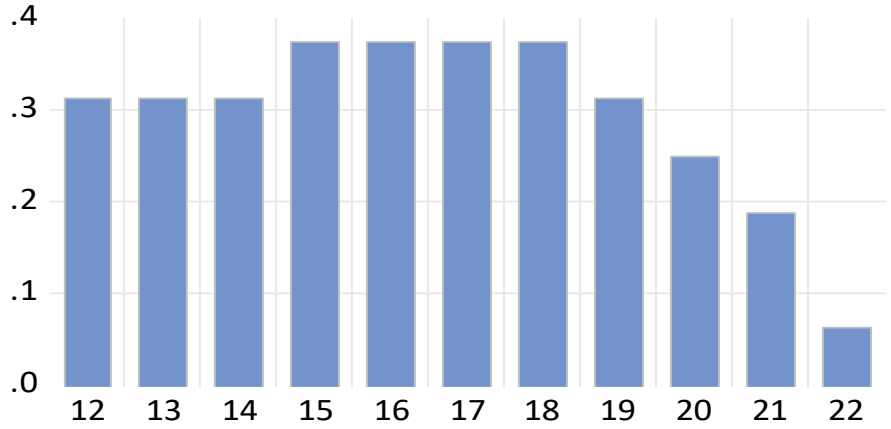

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

7-تحليل تطور استقلالية مجلس الإدارة "INDEP":

من خلال الشكل، يمكن ملاحظة أن منحنى استقلالية مجلس الإدارة يظهر استقرارًا نسبيًا عبر السنوات، حيث تم تسجيل نسب متقاربة بشكل عام، وتُظهر البيانات أنه باستثناء عامي 2020 و2022، كانت القيم تتراوح في حدود قريبة، مما يدل على أن هيكل مجلس الإدارة لم يشهد تغييرات جوهرية أو تقلبات كبيرة في تلك الفترة.

في عام 2020، سجل منحنى الاستقلالية انخفاضًا ملحوظًا، حيث بلغ المعدل 0.46.

الشكل11 : تطور استقلالية مجلس الإدارة "INDEP"

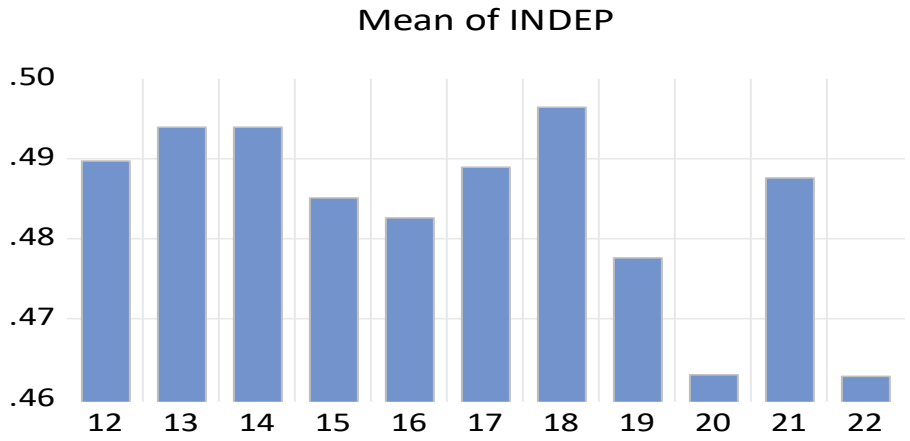

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

8-تحليل تطور لعدد اجتماعات مجلس الإدارة "FREQ":

من خلال المنحنى الموضح لاجتماعات مجلس الإدارة خلال السنة المالية، نلاحظ تباينًا في الحركة على مدار السنوات، في المرحلة الأولى من عام 2012 إلى عام 2015، يظهر المنحنى تصاعديًا حيث بلغ معدل الاجتماعات 6.69، ثم انتقل المنحنى إلى المرحلة الثانية حيث شهد انخفاضًا واضحًا بين عامي 2016 و2018 مما يدل على تراجع عدد الاجتماعات خلال هذه الفترة، بعد ذلك في المرحلة الثالثة عاود المنحنى الارتفاع بعد عام 2018 حيث تراوحت معدلات الاجتماعات بين 6.89 و7.05.

الشكل12 : تطور لعدد اجتماعات مجلس الإدارة "FREQ"

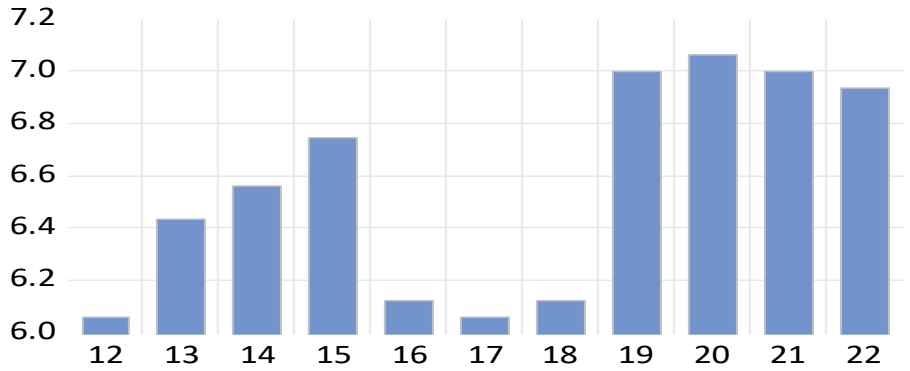

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

9-تحليل تطور ملكية المساهمين "CNOC":

من خلال المنحنى الموضح لملكية المساهمين، يمكن ملاحظة وجود استقرار تام في النسب خلال السنوات الدراسة، حيث حافظت الملكية على مستويات ثابتة دون تغيير عند معدل 0.827، باستثناء سنتي 2018 و2019، حيث شهدت الملكية ارتفاعًا ملحوظًا وبلغت معدل 0.838، تبين أن هناك استقرارًا عامًا في الملكية مع بعض الارتفاعات العرضية خلال تلك السنوات.

الشكل13 : تطور ملكية المساهمين "CNOC"

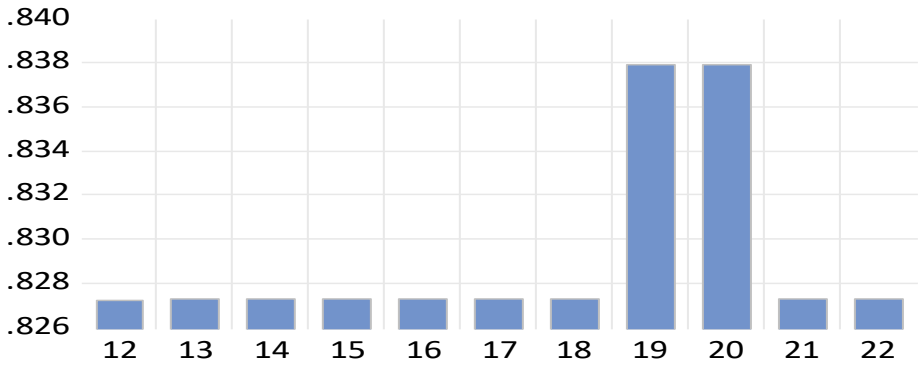

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

10- تحليل تطور حجم لجنة التدقيق "ACS":

المنحنى المبين لحجم لجنة التدقيق يمكن تقسيمه إلى مرحلتين، في المرحلة الأولى الممتدة من سنة 2012 إلى 2017، يظهر استقرارًا واضحًا عند معدل ثابت يبلغ 2.5، مما يشير إلى عدم وجود تغيرات ملحوظة في عدد أعضاء اللجنة خلال هذه الفترة، بينما في المرحلة الثانية، الممتدة من سنة 2018 وما بعدها شهد المنحنى زيادة في حجم لجنة التدقيق ليصل إلى معدل 2.56.

الشكل14 : تطور حجم لجنة التدقيق "ACS"

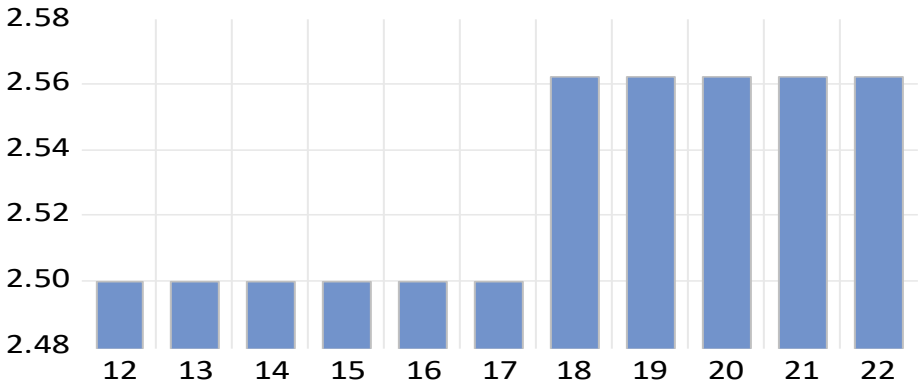

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

11- تحليل تطور لحجم البنك "SIZE":

من خلال المنحنى المبين لحجم البنوك، نلاحظ بوضوح وجود اتجاه تصاعدي مستمر، يبدأ المنحنى عند مستوى 25.6، مما يدل على نقطة انطلاق معينة، مع مرور الوقت يرتفع هذا الحجم تدريجيًا ليصل إلى 26.6 في سنة 2022.

هذا الصعود في المنحنى يعكس زيادة مطردة في حجم البنوك على مدار السنوات المدروسة، يمكن أن نفترض أن هذا الاتجاه قد يرتبط بمختلف العوامل المؤثرة على القطاع المصرفي، مثل زيادة الطلب على الخدمات المصرفية أو تحسين استراتيجيات النمو.

الشكل15 : تطور لحجم البنك "SIZE"

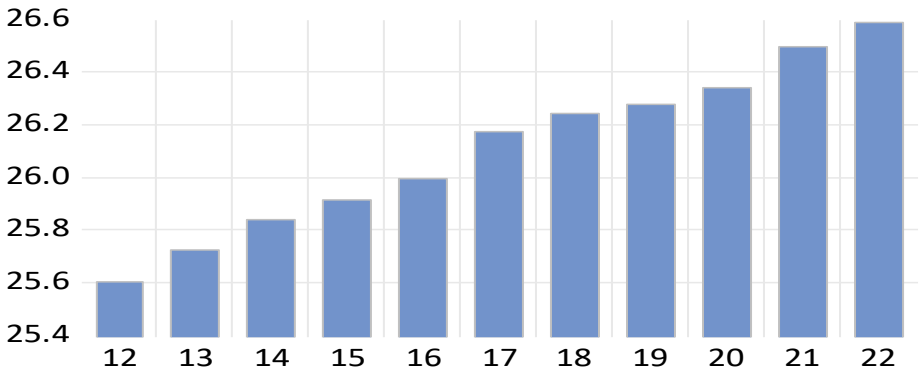

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

12- تحليل تطور لعمر البنك "AGE":

من خلال المنحنى الموضح لعمر البنك، نلاحظ ارتفاعًا سريعًا ومتصاعدًا منذ بداية الفترة الدراسية، حيث بدأ عند معدل 23.7، يستمر هذا الاتجاه الصعودي ليصل إلى معدل 33.8 في سنة 2022.

يعكس هذا الارتفاع المستمر زيادة ملحوظة في عمر البنوك خلال هذه الفترة، مما يشير إلى استقرار أو نمو مستدام في هذا القطاع، يُظهر المنحنى كيف أن البنوك قد تعززت بمرور الوقت مما قد يعكس تحسينات في استراتيجيات العمل أو إدارة الأصول.

الشكل16 : تطور لعمر البنك "AGE"

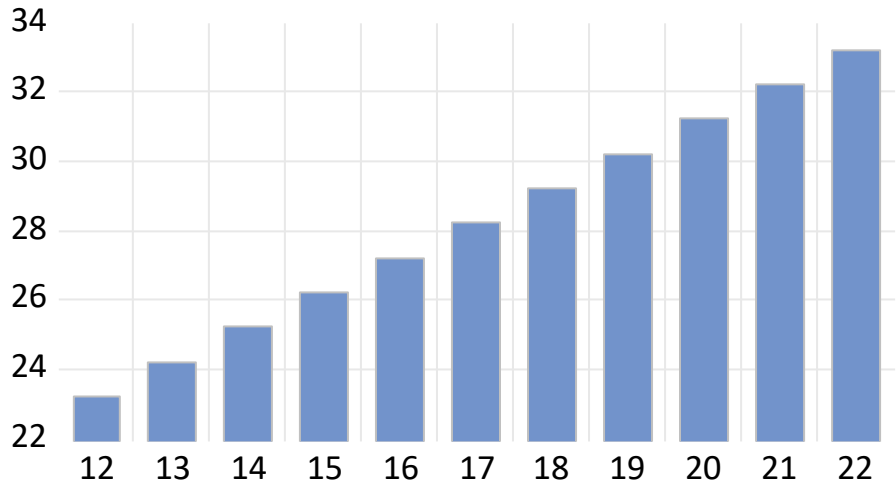

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

13- تحليل تطور البطالة "CHOMAGE":

من خلال المنحنى نلاحظ أن هناك تفاوت في المنحنى إذ شهد أقل معدل سنة 2013 عند نعدل 9.8 و أكبر معدل شهده المنحنى كان بوصوله إلى معدل 12.3 سنة 2020.

الشكل17 : تطور البطالة "CHOMAGE"

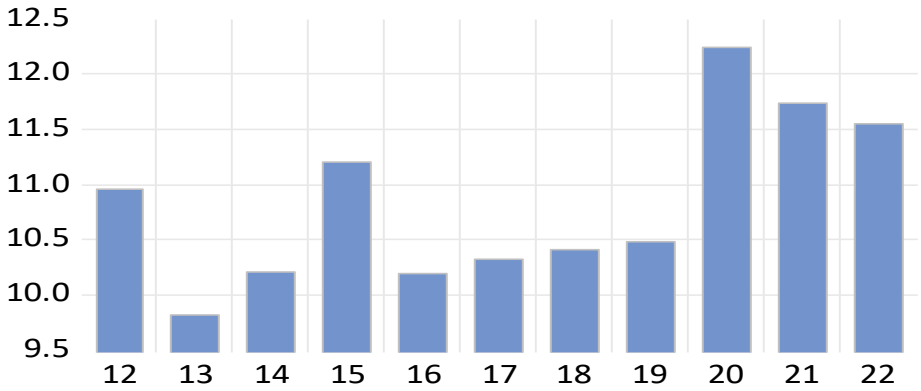

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

جدول7 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	ROA	ROE	NLTA	ADE	TCA	DUAL	INDEP	FREQ	CONC	ACS	SIZE	AGE	CHOMAGE
Mean	1.76538	11.7516	56.4370	16.4166	6.97660	0.29824	0.48278	6.55555	0.82722	2.54386	26.0968	28.1345	10.8155
Median	1.69000	11.3300	58.5500	12.6000	7.00000	0.00000	0.40000	7.00000	1.00000	2.00000	26.1780	22.0000	10.4950
Maxim	4.99000	45.8200	82.9700	53.4300	12.0000	1.00000	1.00000	12.0000	1.00000	10.0000	29.3600	60.0000	12.2480
Minimu	-0.50000	-2.43000	11.6800	2.43000	4.00000	0.00000	0.00000	2.00000	0.38000	1.00000	20.8168	4.00000	9.82000
Std.Dev	1.03826	5.89491	12.3420	10.5735	1.60129	0.45883	0.28466	2.57158	0.21422	2.01526	1.93670	16.5593	0.73249
Skewne	0.60326	1.24058	-0.53211	1.45165	0.95203	0.88201	0.33374	-0.43364	-0.62665	3.25307	-0.71434	0.47135	0.58491
Kurtosi	3.28946	8.53583	3.36765	4.79052	3.79462	1.77794	2.18818	2.25632	1.71336	12.2309	3.71336	1.77534	2.15024
Ja-Bera	10.9689	262.211	9.03268	82.9007	30.3306	32.8120	7.87011	9.30002	22.9865	908.718	18.1688	17.0180	14.8955
Proba	0.00415	0.00000	0.01092	0.00000	0.00000	0.00000	0.01954	0.00956	0.00001	0.00000	0.00011	0.00020	0.00058

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

1-العائد على الأصول (ROA):

يتوسط العائد على الأصول 1.77% (ROA)، مما يشير إلى أن البنوك المدروسة تحقق عائداً متوسطاً على الأصول، يظهر الانحراف المعياري 1.04% تقلبات معتدلة في عوائد الأصول بين البنوك، الانحراف الإيجابي البالغ 0.60 يشير إلى أن القيم العالية للعائد على الأصول أكثر تكراراً، بالإضافة إلى ذلك فإن التفرطح 3.29 قريب من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي، مما يعني أن البيانات ليست بعيدة كثيراً عن هذا التوزيع، ومع ذلك تشير احتمالية اختبار Jarque-Bera البالغة 0.004 إلى أن التوزيع غير طبيعي بشكل دال إحصائياً.

2-العائد على حقوق الملكية (ROE):

يحقق العائد على حقوق الملكية (ROE) متوسطاً قدره 11.75%، مما يعكس أداءً جيداً للبنوك في تحقيق العوائد على حقوق الملكية، يظهر الانحراف المعياري 5.89% تفاوتاً كبيراً في العوائد، الانحراف الإيجابي 1.24 يعكس وجود بعض البنوك التي تحقق عوائد مرتفعة جداً، أما التفرطح 8.54 فيعكس توزيعاً مرتفع القمم، مما يعني أن البيانات متمركزة حول المتوسط مع وجود قيم عالية، تشير احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.0000 إلى أن البيانات ليست موزعة توزيعاً طبيعياً.

3-نسبة السيولة (NLTA):

تصل نسبة السيولة (NLTA) إلى متوسط قدره 56.44%، مما يشير إلى أن البنوك تميل إلى استخدام نسبة كبيرة من أصولها في شكل قروض، يظهر الانحراف المعياري 12.34% تبايناً كبيراً بين البنوك، الانحراف السلبي -0.53 يدل على أن القيم المنخفضة لهذه النسبة تكون أكثر تكراراً، بينما يشير التفرطح 3.37 إلى أن التوزيع قريب من التوزيع الطبيعي، في حين تشير احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.01 إلى أن البيانات ليست موزعة توزيعاً طبيعياً.

4-نسبة ملاءة رأس المال (ADE):

تبلغ نسبة ملاءة رأس المال (ADE) متوسطاً قدره 16.42%، مما يشير إلى أن حقوق الملكية تشكل نسبة جيدة من إجمالي أصول البنوك المدروسة. هذا المستوى يعكس قدرة البنوك على تحمل المخاطر المالية من خلال الاعتماد على رأس المال الخاص بها، مما يعزز من استقرارها المالي وقدرتها على مواجهة التحديات.

الانحراف المعياري البالغ 10.57% يشير إلى وجود تفاوت ملحوظ بين البنوك، مما يعني أن بعض البنوك تتمتع بمستويات ملاءة مالية أعلى بكثير من غيرها. الانحراف الإيجابي

1.45 يدل على أن هناك بعض البنوك التي قد تعاني من ضعف في الملاءة بسبب ارتفاع الاعتماد على الديون.

أما التفرطح الذي يبلغ 4.79، فهو يشير إلى توزيع مرتفع القمم، مما يعني أن معظم البيانات متمركزة حول المتوسط مع وجود بعض القيم المتطرفة، وأخيراً تشير احتمالية اختبار Jarque–Bera البالغة 0.0000 إلى أن البيانات غير موزعة توزيعاً طبيعياً، مما يتطلب الحذر عند تحليل النتائج وتفسيرها.

5-حجم مجلس الإدارة (TCA):

متوسط عدد أعضاء مجلس الإدارة (TCA) البالغ 6.98 يعكس حجمًا معقولاً لمجالس الإدارة في البنوك الجزائرية، وهو ما يُعتبر مناسبًا لضمان اتخاذ قرارات جماعية متوازنة، الانحراف المعياري البالغ 1.60 يشير إلى وجود تفاوت طفيف بين البنوك فيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، مما يعني أن عدد الأعضاء في معظم البنوك قريب من المتوسط، ولكن هناك بعض البنوك التي تحتوي على مجالس أكبر أو أصغر بشكل معتدل، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.95 يدل على أن بعض البنوك تمتلك مجالس إدارة أكبر من المتوسط، مما يرفع المتوسط الإجمالي، التفرطح البالغ 3.79 القريب من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي (3)، يشير إلى أن توزيع عدد الأعضاء ليس بعيدًا كثيرًا عن التوزيع الطبيعي، مما يعكس استقرارًا نسبيًا في هذا المتغير، ومع ذلك احتمالية Jarque–Bera البالغة 0.0000 تؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل كامل، وهذا قد يؤثر على دقة النتائج في التحليلات الإحصائية التي تفترض توزيعًا طبيعيًا للبيانات.

6-الازدواجية في منصب الرئيس التنفيذي (DUAL):

معدل الازدواجية في منصب الرئيس التنفيذي (DUAL) يشير إلى أن حوالي 30% من البنوك الجزائرية تجمع بين منصب الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، مما يعكس نمط قيادة مزدوجة في هذه البنوك، هذا يشير إلى أن الأغلبية أي حوالي 70% من البنوك تفصل بين المنصبين لتحقيق مزيد من التوازن في السلطة، الانحراف المعياري البالغ 0.46

يعكس تفاوتًا ملحوظًا بين البنوك في تبني هذا النموذج الإداري، حيث أن بعض البنوك تتبنى القيادة المزدوجة بينما تتجنبها أخرى، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.88 يعني أن غالبية البنوك لا تعتمد هذا النموذج، ولكن يوجد عدد قليل من البنوك التي ترفع المتوسط بسبب تبنيها للقيادة المزدوجة، أما التفرطح 1.78 فيشير إلى أن توزيع البيانات مسطح نسبيًا مما يعني وجود انتشار متساوٍ نسبيًا بين البنوك التي تعتمد أو لا تعتمد القيادة المزدوجة، وأخيراً نتيجة اختبار Jarque–Bera التي بلغت 0.0000 تشير بشكل واضح إلى أن توزيع البيانات لا يتبع التوزيع الطبيعي، مما يدل على وجود اختلافات كبيرة في نمط القيادة بين البنوك.

7-استقلالية مجلس الإدارة (INDEP):

معدل استقلالية مجلس الإدارة (INDEP) يعكس أن حوالي 48% من أعضاء مجالس إدارة البنوك الجزائرية هم أعضاء مستقلون، مما يعني أن ما يقارب نصف المجلس يتألف من أعضاء لا تربطهم علاقة مباشرة بالإدارة التنفيذية أو الملاك، هذا يعزز من دور الرقابة الحيادية داخل المجلس، الانحراف المعياري البالغ 0.28 يشير إلى وجود تباين طفيف بين البنوك في نسبة الأعضاء المستقلين، مما يعني أن معظم البنوك تتشابه في مستوى الاستقلالية، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.33 يدل على انحراف بسيط نحو القيم الأعلى، مما يشير إلى أن عددًا من البنوك يحتوي على نسبة أعلى قليلاً من الأعضاء المستقلين، التفرطح البالغ 2.19 قريب من التوزيع الطبيعي، مما يشير إلى أن البيانات ليست بعيدة عن الشكل الطبيعي للتوزيع، ومع ذلك احتمالية Jarque–Bera البالغة 0.02 تشير إلى أن البيانات ليست موزعة توزيعًا طبيعيًا بشكل كامل، وإن كانت قريبة من ذلك.

8-عدد اجتماعات مجلس الإدارة (FREQ):

عدد اجتماعات مجلس الإدارة (FREQ) يمثل نشاط الرقابة الذي يمارسه مجلس الإدارة في البنوك الجزائرية، حيث يبلغ المتوسط الحسابي لهذه الاجتماعات 6.56 اجتماع سنويًا، مما يشير إلى أن البنوك تعقد ما يقارب 7 اجتماعات في السنة، لكن الانحراف المعياري البالغ 2.57 يعكس وجود تباين بين البنوك في هذا الجانب؛ إذ تعقد بعض البنوك اجتماعات أكثر

من غيرها، أما الانحراف السلبي بقيمة 0.43- فيدل على أن الغالبية العظمى من البنوك تعقد عدد اجتماعات أقل من المتوسط، مما يجعل التوزيع غير متماثل إلى اليسار، من ناحية أخرى التفرطح البالغ 2.26 يشير إلى أن شكل توزيع الاجتماعات قريب من التوزيع الطبيعي، رغم أنه أقل تفرطحًا بقليل من التوزيع المثالي (الذي قيمته 3)، وأخيراً نتيجة اختبار Jarque-Bera التي بلغت 0.01 تعني أن البيانات لا تتبع توزيعًا طبيعيًا بشكل كامل، مما يشير إلى وجود انحرافات عن التوزيع الطبيعي في عدد اجتماعات مجالس الإدارة.

9-تركيز ملكية المساهمين(CONC):

يصل متوسط تركيز ملكية المساهمين (CONC) إلى 0.83، مما يعني أن هيكل الملكية في معظم البنوك الجزائرية يتميز بتركيز مرتفع، حيث يسيطر عدد قليل من المساهمين على نسبة كبيرة من الأسهم، هذا يشير إلى أن القرارات الاستراتيجية في هذه البنوك قد تكون في أيدي مجموعة محدودة من المساهمين الرئيسيين، الانحراف المعياري البالغ 0.21 يعكس تباينًا طفيفًا بين البنوك، مما يعني أن درجة تركيز الملكية في معظم البنوك متقاربة، أما الانحراف السلبي بقيمة 0.63- فيدل على أن الأغلبية العظمى من البنوك لديها تركيز ملكية أعلى من المتوسط، مما يجعل التوزيع منحرفًا قليلاً نحو اليسار، التفرطح 1.71 يشير إلى أن توزيع البيانات مسطح نسبيًا، مما يعني وجود تفاوت أكبر في تركيز الملكية بين البنوك، لكن دون أن يكون مفرطًا، وأخيراً احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.00001 تؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

10- حجم لجنة التدقيق (ACS):

يبلغ متوسط حجم لجنة التدقيق(ACS) 2.54 عضوًا، وهو ما يشير إلى أن معظم البنوك الجزائرية تميل إلى تكوين لجان تدقيق صغيرة نسبيًا، ولكن هناك تباين كبير في عدد الأعضاء بين البنوك، الانحراف المعياري البالغ 2.02 يعكس هذا التفاوت الملحوظ، حيث أن بعض البنوك تمتلك لجان تدقيق أكبر بكثير من غيرها، ما يشير إلى اختلافات في هيكل الحوكمة والإشراف داخل كل بنك، الانحراف الإيجابي الكبير بقيمة 3.25 يدل على أن هناك

عددًا قليلًا من البنوك التي تمتلك لجان تدقيق كبيرة جدًا مقارنة بالمتوسط، مما يرفع المتوسط الإجمالي، التفرطح المرتفع بقيمة 12.23 يشير إلى توزيع شديد التركيز حول المتوسط، مع وجود بعض القيم القصوى، وهو ما يعني أن معظم البنوك لديها لجان صغيرة، بينما عدد قليل جدًا من البنوك يمتلك لجانًا كبيرة جدًا، وأخيرًا احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.0000 تؤكد أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يوضح أن التفاوت الكبير في أحجام لجان التدقيق يجعل البيانات غير طبيعية التوزيع.

11- نوع الملكية (PR):

معدل نوعية الملكية (PR) يشير إلى أن 44% من البنوك الجزائرية هي بنوك عامة، مما يعني أن نسبة كبيرة منها مملوكة من قبل الدولة أو مؤسسات حكومية، هذا التوزيع يعكس وجود مزيج متوازن نسبيًا بين البنوك العامة والخاصة في القطاع المصرفي، الانحراف المعياري البالغ 0.50 يعكس تباينًا كبيرًا بين البنوك من حيث نوعية الملكية، مما يعني أن بعض البنوك تتبع نماذج ملكية عامة، في حين أن الأخرى خاصة، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.25 يشير إلى انحراف طفيف نحو القيم الأعلى، مما يعني أن هناك بنوكًا عامة أكثر قليلاً مما قد يُفهم من متوسط 44%. التفرطح البالغ 1.06 قريب من القيمة المثالية للتوزيع الطبيعي (3)، مما يعني أن توزيع البيانات مسطح بعض الشيء ولكنه قريب من الطبيعي، على الرغم من ذلك احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.000001 تشير إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

12- حجم البنك (SIZE):

متوسط حجم البنك (SIZE) البالغ 26.10 يشير إلى أن أحجام البنوك الجزائرية تتراوح حول هذا المستوى، مما يعني أن معظم البنوك تتواجد ضمن نطاق مقارب لهذا المتوسط، الانحراف المعياري البالغ 1.94 يعكس وجود تباين بسيط في أحجام البنوك، مما يشير إلى أن معظم البنوك لديها أحجام متقاربة، ومع ذلك الانحراف السلبي -0.71 يدل على أن غالبية البنوك أصغر من المتوسط، مع وجود عدد قليل من البنوك الكبيرة التي ترفع المتوسط الإجمالي، التفرطح البالغ 3.71 يشير إلى توزيع قريب من التوزيع الطبيعي، مع وجود قيم

مرتفعة نسبيًا في الأطراف، ما يعني أن معظم البنوك تقع بالقرب من المتوسط، ولكن هناك بعض القيم التي تختلف بشكل ملحوظ، على الرغم من أن توزيع البيانات قريب من الطبيعي، إلا أن احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.00011 تشير إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل كامل.

13- عمر البنك (AGE):

متوسط عمر البنك (AGE) البالغ 28.13 سنة يشير إلى أن البنوك المدروسة تتمتع بعمر متوسط، مما يدل على استقرار نسبي في القطاع المصرفي الجزائري، الانحراف المعياري الكبير البالغ 16.56 يشير إلى وجود تباين كبير في أعمار البنوك، مما يعني أن بعض البنوك قد تكون جديدة نسبيًا، بينما توجد بنوك أخرى تتمتع بتاريخ طويل في السوق، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.47 يدل على أن هناك انحرافًا طفيفًا نحو القيم الأعلى، مما يعني أن هناك عددًا من البنوك ذات الأعمار الطويلة تساهم في رفع المتوسط، التفرطح البالغ 1.78 يشير إلى أن توزيع أعمار البنوك قريب من التوزيع الطبيعي، مما يعني أن القيم ليست بعيدة عن المتوسط بشكل مفرط، لكن هناك تباينًا ملحوظًا في الأعمار، ومع ذلك تشير احتمالية Jarque-Bera البالغة 0.00020 إلى أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي بشكل كامل.

14- معدل البطالة (CHOMAGE):

معدل البطالة (CHOMAGE) الذي يبلغ 10.82% يعكس مستوى متوسطًا من البطالة في الجزائر، مما يدل على وجود تحديات في سوق العمل، الانحراف المعياري البالغ 0.73% يشير إلى تباين بسيط في معدل البطالة بين مختلف الفترات أو المناطق، مما يعني أن المعدل لا يختلف بشكل كبير بين الكيانات المعنية، الانحراف الإيجابي بقيمة 0.58 يدل على وجود انحراف طفيف نحو القيم الأعلى، مما يشير إلى أن بعض الفترات قد شهدت معدلات بطالة أعلى قليلاً من المتوسط، التفرطح 2.15 يشير إلى أن توزيع معدلات البطالة قريب من التوزيع الطبيعي، مما يعني أن القيم تتوزع بشكل معقول حول المتوسط دون وجود تركز شديد في

الأطراف، ومع ذلك احتمالية Jarque–Bera البالغة 0.00058 تؤكد أن البيانات ليست موزعة توزيعًا طبيعيًا بشكل كامل.

الفرع الثالث: تحليل مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

تحليل مصفوفة الارتباط يوضح العلاقات الإحصائية بين المتغيرات المختلفة في العينة ومن أهم النتائج المستخلصة:

جدول8 : مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	ROA	ROE	NLTA	ADE	TCA		DUAL	INDEP	FREQ	CONC	ACS	PR	SIZE	AGE	CHOMAGE
ROA	1.000000														

ROE	0.468945	1.000000													
	0.0000	-----													
NLTA	0.010565	-0.001148	1.000000												
	0.8909	0.9881	-----												
ADE	0.592728	-0.311300	-0.024111	1.000000											
	0.0000	0.0000	0.7543	-----											
TCA	-0.275260	0.141163	-0.179960	-0.396173	1.000000										
	0.0003	0.0655	0.0185	0.0000	-----										
DUAL	-0.498537	-0.072168	0.141106	-0.477100	0.217712	1.000000									
	0.0000	0.3482	0.0656	0.0000	0.0042	-----									
INDEP	-0.185133	0.043380	-0.123891	-0.250112	0.138185	0.185918	1.000000								
	0.0153	0.5732	0.1064	0.0010	0.0715	0.0149	-----								
FREQ	-0.071693	-0.059057	-0.048352	0.039612	0.327442	0.232650	-0.203999		1.000000						
	0.3514	0.4429	0.5300	0.6070	0.0000	0.0022	0.0074		-----						
CONC	-0.535699	0.013115	-0.082322	-0.590361	0.248276	0.527322	0.599428		-0.199537	1.000000					
	0.0000	0.8648	0.2844	0.0000	0.0011	0.0000	0.0000		0.0089	-----					
ACS	-0.165139	0.030312	-0.087773	-0.210139	0.211768	0.332477	0.166844		0.306843	0.174513	1.000000				
	0.0309	0.6939	0.2536	0.0058	0.0054	0.0000	0.0292		0.0000	0.0224	-----				

PR	-0.494340	0.121381	0.005769	-0.604938	0.647745	0.737564	0.192718	0.465756	0.447903	0.370736	1.000000				
	0.0000	0.1138	0.9403	0.0000	0.0000	0.0000	0.0116	0.0000	0.0000	0.0000	-----				
SIZE	-0.130276	0.139461	-0.072597	-0.302521	0.210040	0.236726	0.406005	0.134494	0.333784	0.380506	0.367364	1.000000			
	0.0894	0.0689	0.3454	0.0001	0.0058	0.0018	0.0000	0.0795	0.0000	0.0000	0.0000	-----			
AGE	-0.500581	0.042256	-0.000363	-0.541274	0.461321	0.679085	0.292349	0.391646	0.613415	0.446576	0.810078	0.298683	1.000000		
	0.0000	0.5832	0.9962	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	-----		
CHOMAGE	-0.098441	-0.021995	-0.039133	-0.103064	0.060266	-0.121157	-0.031454	0.102746	-0.002542	0.016795	0.002222	0.083841	0.113297	1.000000	
	0.2002	0.7752	0.6113	0.1798	0.4336	0.1144	0.6830	0.1811	0.9737	0.8274	0.9770	0.2756	0.1401	-----	

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

1-العائد على الأصول (ROA):

يرتبط العائد على الأصـــول (ROA) بشـــكل إيجابي مع العائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة ارتباط 0.47، مما يشير إلى أن البنوك التي تحقق ربحية أعلى على أصولها تميل أيضًـــا إلى تحقيق ربحية أعلى على حقوق المســـاهمين، هذا يعكس فعالية الإدارة في استثمار الأصول لتحقيق الأرباح، كما يرتبط ROA بشكل كبير مع نسبة الدين إلى حقوق الملكية (ADE) بارتباط 0.59، مما يدل على أن البنوك ذات مســـتويات الدين المرتفعة قد تكون أكثر كفاءة في تحقيق العائد على الأصول، مما يشير إلى استراتيجيات تمويل قد تؤدي إلى تحسـين الأداء المالي، ومع ذلك ROA يرتبط سـلبًا مع الثنائية في الرئاسـة (DUAL) بقيمة −0.50، مما يعني أن وجود شخص واحد في منصبي الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة قد يضـــعف الأداء المالي، إضـــافة إلى أن التركيز العالي للملكية (CONC) يرتبط أيضًـا سلبًا بـــ ROA (−0.54)، مما يدل على أن الحوكمة الضـعيفة قد تؤثر سلبًا على العائد.

2-العائد على حقوق الملكية (ROE):

يرتبط ROE إيجابيًا بـــ ROA بقيمة 0.47، مما يعزز العلاقة بين ربحية الأصـول وحقوق المساهمين، ومع ذلك يرتبط ROE سلبًا مع نسبة الدين إلى حقوق الملكية (ADE) بقيمة -0.31، مما يشير إلى أن زيادة نسبة الدين تؤثر سلبًا على الربحية، حيث أن التمويل المفرط قد يؤدي إلى زيادة المخاطر المالية ويقلل من العائد على استثمارات المساهمين.

3-نسبة السيولة (NLTA):

تظهر نسبة السيولة (NLTA) ارتباطات ضـعيفة مع معظم المتغيرات، مما يشير إلى أن هذا المتغير لا يلعب دورًا كبيرًا في التأثير على أداء البنوك، وبالتالي قد تحتاج الســيولة إلى مزيد من الدراسة لفهم دورها بشكل أفضل في السياق المصرفي.

4- نسبة ملاءة رأس المال (ADE):

ترتبط ADE ســلبًا مع الثنائية في الرئاســة (DUAL) بقيمة -0.48، مما يعني أن البنوك التي تتبنى نموذج القيادة المركزي تعتمد بشــكل أقل على التمويل بالديون، كما أن ADE ترتبط ســلبًا مع التركيز (CONC) بقيمة -0.59، مما يدل على أن البنوك ذات الملكية المركزة قد تعتمد بشكل أكبر على الديون في تمويل عملياتها.

5-حجم مجلس الإدارة (TCA):

يظهر حجم مجلس الإدارة ارتباطًا سلبيًا مع ROA (-0.28) وADE (-0.40)، مما يعني أن مجالس الإدارة الأكبر قد تؤدي إلى تقليل العائد على الأصـول وزيادة الاعتماد على الديون، ومع ذلك يرتبط TCA إيجابيًا مع الملكية المؤسـسـية (PR) بقيمة 0.65، مما يدل على أن المؤسسات ذات الحصص الكبيرة تفضل البنوك ذات مجالس الإدارة الكبيرة.

6-الازدواجية في الرئاسة (DUAL):

لها ارتباطات سلبية مع العديد من المتغيرات المهمة مثل العائد على الأصول (ROA) بقيمة -0.50 ونسـبة الدين إلى حقوق الملكية (ADE) بقيمة -0.48، مما يعكس تأثيرات سلبية لهذه الممارسة على الأداء المالي.

7-استقلالية مجلس الإدارة (INDEP):

ترتبط سلبياً بنسبة الدين إلى حقوق الملكية (ADE) بقيمة -0.25، مما يشير إلى أن المجالس الأكثر استقلالية تميل إلى تقليل الاعتماد على الديون.

8-عدد اجتماعات مجلس الإدارة (FREQ):

يرتبط إيجابياً مع حجم مجلس الإدارة (TCA) بقيمة 0.33 والملكية المؤسسية (PR) بقيمة 0.47، مما يعكس أن البنوك التي تعقد اجتماعات مجلس إدارة بانتظام تميل إلى أن تكون أكثر تنظيماً وتمتلك ملكية مؤسسية عالية.

9-تركيز ملكية المساهمين (CONC):

له ارتباطات سلبية مع معظم المؤشرات، مثل العائد على الأصول (ROA) بقيمة -0.54 والعائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة -0.59، مما يشير إلى أن التركيز العالي للملكية له تأثيرات سلبية على أداء البنك.

10- حجم لجنة التدقيق (ACS):

يرتبط بشـكل إيجابي مع التركيز (CONC) بقيمة 0.17، مما يشـير إلى أن البنوك ذات لجان التدقيق الأكبر تميل إلى أن يكون لديها تركيز ملكية أعلى.

11- الملكية المؤسسية (PR):

ترتبط بشـــكل إيجابي وقوي مع حجم مجلس الإدارة (TCA) بقيمة 0.65 ومع الثنائية في الرئاسـة (DUAL) بقيمة 0.74، مما يشـير إلى أن المؤسـسـات التي تملك حصـة كبيرة من الأسهم تميل إلى السيطرة على البنك بطرق تؤثر على الحوكمة.

12- حجم البنك (SIZE):

يرتبط إيجابياً مع اســـتقلالية مجلس الإدارة (INDEP) بقيمة 0.41، مما يعني أن البنوك الأكبر لديها مجالس أكثر استقلالية.

13- عمر البنك (AGE):

يرتبط ســـلباً مع العائد على الأصـــول (ROA) بقيمة -0.50 والعائد على حقوق الملكية (ROE) بقيمة -0.54، مما يشـير إلى أن البنوك الأقدم قد تواجه صـعوبة في تحقيق أداء مالي مرتفع.

14- معدل البطالة (CHOMAGE):

لا يظهر ارتباطات قوية أو ذات دلالة إحصـــائية مع معظم المتغيرات الأخرى، مما يشير إلى أن تأثير البطالة على الأداء المالي للبنوك ليس كبيراً أو واضحاً.

المبحث الثالث: عرض ومناقشـة نتائج الدراسـة القياسـية لأثر آليات الحوكمة على الأداء المالي

سوف نقوم أولا بصياغة نموذج الدراسة القياسية، وذلك بالانتقال من الشكل الدالي إلى الشكل الرياضي، النموذج القاعدي لوصف البنية الخطية للعلاقة بين تطبيق آليات الحوكمة والأداء المالي في عينة من البنوك التجارية في الجزائر للفترة 2012-2022 كما يلي:

بناء على فرضيات الدراسة واعتمادا على نماذج المعادلات الآنية يتم وضع النموذج الهيكلي التالي لتقديره:

أولا- معادلة العائد على الأصول

$$ROA_{it} = f(TCA_{it}, DUAL_{it}, INDEP_{it}, FREQ_{it}, CONC_{it}, ACS_{it}, PR_{it}, SIZE_{it}, AGE_{it}, CHOMAGE_{it}) \quad (1)$$

ثانيا- معادلة العائد على حقوق الملكية

$$ROE_{it} = f(TCA_{it}, DUAL_{it}, INDEP_{it}, FREQ_{it}, CONC_{it}, ACS_{it}, PR_{it}, SIZE_{it}, AGE_{it}, CHOMAGE_{it}) \quad (2)$$

ثالثا- معادلة نسبة السيولة

$$NLTA_{it} = f(TCA_{it}, DUAL_{it}, INDEP_{it}, FREQ_{it}, CONC_{it}, ACS_{it}, PR_{it}, SIZE_{it}, AGE_{it}, CHOMAGE_{it}) \quad (3)$$

رابعا- معادلة ملاءة رأس المال

$$ADE_{it} = f(TCA_{it}, DUAL_{it}, INDEP_{it}, FREQ_{it}, CONC_{it}, ACS_{it}, PR_{it}, SIZE_{it}, AGE_{it}, CHOMAGE_{it}) \quad (4)$$

ومن ثمة فإن النموذج الهيكلي يحتوي على 4 معادلات سلوكية، و14 متغيرا المدرج مباشرة في التقدير منها 4 متغيرات داخلية المنشأ.

المعطيات تأخذ هيكلة بيانات بانل، حيث ترمز t لفترة الدراسة التي تمتد من سنة 2012 إلى سنة 2022، وترمز i إلى المقاطع التي تمثل 16 بنكا عموميا وخاصا تنشط في الجزائر، وبالتالي البيانات تأخذ هيكلة بانل القصيرة Short Panel التي تمتاز بكبر حجم المقاطع مقارنة بالفترة الزمنية N > T، وبسبب عدم توفر بعض البيانات لعدد من المتغيرات في بعض البنوك في فترة الدراسة يتم استخدام نماذج بانل غير المتوازنة (Unbalanced Panel) التي تتميز بتجاوز مشكلة فقدان بعض البيانات.

المطلب الأول: تقدير المعادلات الفردية لنموذج تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي

لأجل توصيف المعادلات الأربعة وقبل اختبار الفرضيات الأولية وتقدير النموذج الآني، لابد من التقدير معادلة بمعادلة وعرض النتائج إحصائيا وقياسيا ومناقشتها، التقدير يكون باستخدام منهجية بيانات بانل القصيرة لكي نحدد الصيغة المناسبة لكل معادلة من المعادلات الأربعة وفق الخطوات التالية:

- اختبارات التجانس؛
- اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل؛
- تقدير المعادلات المناسبة؛
- الاختبارات التشخيصية الإحصائية والقياسية؛

- إعادة تقدير المعادلات المحسنة؛
- إعادة الاختبارات التشخيصية للتأكد من خلو المعادلات من المشاكل القياسية.

الفرع الأول: التقدير الأولي للنموذج معادلة بمعادلة

في هذه المرحلة من الدراسة، نقوم بتطبيق الاختبارات الأولية لتوصيف النموذج الاقتصادي المتعدد المعادلات، حيث يتم تقدير كل معادلة على حدى لتقييم مدى ملاءمتها للبيانات وتحقق الفرضيات المطلوبة، تشمل هذه الاختبارات مجموعة من الفحوصات الضرورية لضمان أن النموذج يفي بشروط التناسق والثبات عبر المعادلات المختلفة.

1-اختبارات التوصيف

تعد اختبارات التجانس من الأدوات المهمة للتحقق من مدى ثبات وتماسك النموذج عبر المعادلات المختلفة، تقوم هذه الاختبارات بتقييم ما إذا كانت الفروق بين المعادلات تعكس خصائص مشتركة أم أن هناك تباينات غير مرغوب فيها قد تؤثر على نتائج التحليل.

أولا- اختبارات التجانس: لأجل التحقق من فرضية تجانس ميول الانحدار في نماذج بانل لابد من القيام باختبارات التجانس والتي تجرى عادة باستخدام اختبار هاسيو (1986)[1] أو اختبار سوايمي (1970)[2]. في دراستنا نقوم بإجراء الاختبار الثاني نظرا لقوته في حالة وجود المشاكل القياسية نظرا لاحتوائه خاصية HAC ولتجاوزه مشكلة فقدان بعض البيانات (بانل غير المتوازن)، حيث فرضيتا هذا الاختبار كالتالي:

فرضية العدم: ميول الأفراد كلها متجانسة.
الفرضية البديلة: يوجد ميل (معلمة) واحدة على الأقل تختلف عن باقي الميول، وبالتالي بيانات بانل غير متجانسة.

نتائج اختبارات التجانس حسب سوايمي (1970) موضحة في الجدول رقم (1) والملاحق رقم من 1 إلى 4.

[1] Khouiled, B. (2018). **Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews**. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf

[2] Pesaran, M. H., & Yamagata, T. (2008). **Testing slope homogeneity in large panels**. Journal of econometrics, 142(1), 50-93.

جدول 9 نتائج اختبارات التجانس

المعادلات / الإحصائيات	المتغير التابع ROA	المتغير التابع ROE	المتغير التابع NLTA	المتغير التابع ADE
قيمة Delta	-0.579	-0.900	0.145	0.096
القيمة الاحتمالية	0.563	0.368	0.884	0.924

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Stata17

بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار فإننا نقبل فرضية العدم في المعادلات الأربعة كلها القائلة بتجانس معاملات الانحدار بين كل المتغيرات المستقلة العشرة والمتغيرات التابعة الأربعة ROA, ROE, NLTA, ADE. حيث بلغت القيم الاحتمالية 0.563، 0.368، 0.884، 0.924 على الترتيب، وهي أكبر من درجة المعنوية 5%.

نتيجة لاختبارات التجانس السابقة فلابد من إجراء التقديرات على نماذج بانل التقليدية التي تسمح بتجانس المعاملات وهي: النموذج التجميعي PM، نموذج التأثيرات الثابتة FE، نموذج التأثيرات العشوائية RE.

ثانيا– اختبارات المفاضلة بين النماذج: لأجل تحديد النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة PM, FE, RE نقوم باختبارين أساسيين هما:

– اختبار فيشر الذي يفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة؛
– واختبار بروش باڤن والذي يدعى أيضا اختبار LM الذي يفاضل بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية؛
– قبول فرضية العدم في الاختبارين السابقين تعني أن النموذج التجميعي هو المناسب، أما في حالة رفض فرضية العدم في الاختبارين فلابد من القيام باختبار ثالث هو اختبار هوسمان والذي يفاضل بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، حيث قبول فرضية العدم تعني أن نموذج التأثيرات الثابتة هو المناسب.

نتائج اختبارات التحديد المذكورة مبينة في الجدول أدناه، والملاحق من 11 إلى 27.

جدول 10 نتائج اختبارات التحديد

الاختبارات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	المتغير التابع
اختبار فيشر	4.738261	0.0001	ROA
اختبار LM	1.218892	0.2696	

اختبار فيشر	4.429579	0.0001	ROE
اختبار LM	5.513189	0.0189	
اختبار هوسمان	27.902621	0.0010	
اختبار فيشر	9.000272	0.0001	NLTA
اختبار LM	81.58448	0.0001	
اختبار هوسمان	13.138193	0.1565	
اختبار فيشر	71.381051	0.0001	ADE
اختبار LM	120.5186	0.0001	
اختبار هوسمان	160.536643	0.0001	

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

بعد تقييم النماذج الأربعة حسبما هو مبين في الجدول رقم (02) وجدنا عند درجة المعنوية 5% النتائج التالية:

- نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ROA بالنظر لقبول فرضية العدم في اختبار LM ورفض فرضية العدم في اختبار فيشر التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار 0.0001.
- نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ROE بما أنه تم رفض فرضية العدم في اختبار هوسمان التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار 0.001.
- نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة NLTA بالنظر لقبول فرضية العدم في اختبار هوسمان التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار 0.1565.
- نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ADE بما أنه تم رفض فرضية العدم في اختبار هوسمان التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار 0.0001.

نتيجة لذلك، وبعد توصيف النماذج المناسبة لكل معادلة نقوم بالاختبارات التشخيصية لكل معادلة على حده، وذلك للحكم على جودة النماذج وجاهزيتها للتقدير الآني ومن ثمة تحليل النتائج.

2-الاختبارات التشخيصية

في الجدول الموالي نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لكل معادلة، وبالتفصيل في الملاحق من 28 إلى 55.

جدول 11 نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية

الهدف من الاختبار	الاختبارات	المتغير ROA	المتغير ROE	المتغير NLTA	المتغير ADE
جودة التوفيق	معامل التحديد المصحح	%53.14	%0.20	%46.92	%45.14
المعنوية الكلية	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر	0.0001	0.4162	0.0001	0.0001
الاستقلالية بين الأخطاء المقطعية	القيمة الاحتمالية لإحصائية بيرزان	0.0515	0.0691	0.0000	0.0200
التوزيع الطبيعي	القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا	0.0001	0.0001	0.0001	0.0001
الارتباط التسلسلي بين الأخطاء	القيمة الاحتمالية لإحصائية Q	0.003	0.0001	0.164	0.0001
ثبات تباين الأخطاء المقطعية	القيمة الاحتمالية لاختبار BF	0.1944	0.4389	0.1290	0.0001

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

بعد اختيارنا الأولي للنماذج المناسبة لبيانات دراستنا والتي توافق نموذج التأثيرات الثابتة للمتغيرين ROA, NLTA، ونموذج التأثيرات العشوائية للمتغيرين ROE, ADE، وقبل عرض النتائج ومناقشتها، قمنا بالاختبارات التشخيصية المبينة في الجدول رقم (3).

كانت النتائج الإحصائية في مجملها غير مقبولة، حيث لم تتعد معاملات التحديد النسب المتوسطة في كل المعادلات خاصة المتغير ROE الذي بلغ معامل التحديد 0.2% وهي نسبة ضئيلة جدا تشير إلى ضعف تفسير المتغيرات المستقلة لهذا المتغير، وماعدا المتغير ROA أين اجتزت القدرة التفسيرية لنموذجه 53% وهي نسبة مقبولة.

نفس الشيء بالنسبة لإحصائية فيشر حيث النماذج كلها امتازت بالمعنوية الإحصائية التي كانت أقل من 5% درجة المعنوية وهذا يعني هذا قبول النماذج ككل، ماعدا المتغير ROE الذي سجل قيمة 0.416 مما يشير لعدم صلاحية هذا النموذج إحصائيا.

نتائج باقي الاختبارات التشخيصية كانت كما يلي:

أولا- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: اختبار جاك بيرا يقرر ما إذا كانت البواقي تتوزع طبيعيا أم لا؟ لكن نلاحظ من القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي تساوي في كل

المعادلات 0.0001 أي أقل من درجة المعنوية 5%، وبالتالي فإنها لا تتوزع طبيعيا، لكن الإشكال غير مطروح بقوة طالما أن العينة كبيرة بالقدر الكافي الذين يضمن اعتدال توزيع المعاملات.

ثانيا- اختبار الاستقلالية: يوضح اختبار بيزاران استقلالية الأخطاء بين المقاطع، تبرز القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار أنها تقل عن درجة المعنوية 5% بالنسبة للمعادلتين NLTA, ADE، وبالتالي رفض فرضية العدم وإمكانية قبول الفرضية البديلة التي تنص على ارتباط الأخطاء بين المقاطع في هذين المعادلتين وهو ما يستلزم معالجته. في حين يظهر الاختبار خلو هذا المشكل بالنسبة للمتغيرين ROA, ROE حيث بلغت القيمة الاحتمالية للإحصائية 0.0515 و0.0691 على التوالي.

ثالثا- اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء: لأجل اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى نجري اختبار مصور الارتباط الذي يبين بفضل إحصائية Q أن مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير أنها موجودة في المعادلات الثلاثة ROA, ROE, ADE، حيث القيمة الاحتمالية في التأخير التاسع فيها كلها كانت أقل من 5% وبالتالي لابد من معالجة هذا المشكل القياسي في هذه المعادلات. في المقابل هذا الإشكال غير مطروح في معادلة NLTA التي سجلت القيمة الاحتمالية لإحصائية Q قيمة 0.164.

رابعا- اختبار ثبات تباين الأخطاء: بما أن الأخطاء لا تتبع التوزيع الطبيعي في كل المعادلات فيستحسن استخدام اختبار براون-فورسايت، النتائج تبين أن تباين الأخطاء متجانس باعتبار المقاطع حسب القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار التي هي أكبر من 5% في المعادلات الثلاثة حيث بلغت 0.1944 بالنسبة لـ ROA و0.4389 بالنسبة لـ ROE و0.1290 بالنسبة لـ ADE. لكن الإشكال موجود وبقوة بالنسبة لمعادلة ADE حيث تقل القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار عن درجة المعنوية 5% كما هو موضح في الجدول رقم (3) مما يستدعي معالجة الإشكال بإحدى الطرق القياسية المعروفة.

الفرع الثاني: تقدير النموذج المحسن معادلة بمعادلة

لأجل معالجة المشاكل المرصودة سابقا، خاصة مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير، نقوم بإعادة تقدير المعادلات الثلاثة ROA, ROE, ADE بإدراج مكون جديد يعالج هذه المشكلة القياسية وهو متغير الانحدار الذاتي بدرجة واحدة AR(1) التي يتم تقدير معاملها ρ وفق طريقة دربين-واطسون، وهو ما يسمى في أدبيات القياس الاقتصادي بالنماذج الديناميكية

أو مقاربة التأخيرات الموزعة ADL، أما المتغير NLTA فلم نسجل مشاكل قياسية تقلل من جودة هذه المعادلة سوى مشكلة الارتباط الآني بين الأخطاء التي سيتم معالجتها في النموذج الآني المقدر بطريقة SURE التي تأخذ في الاعتبار هذا الإشكال.

بعد إدراج المتغير الجديد الذي يمثل تأخيرات المتغيرات التابعة في المعادلات الثلاثة، نعيد تطبيق منهجية بيانات بانل القصيرة للتأكد من صلاحية النماذج قبل تقديرها في صيغتها الهيكلية.

1- **اختبارات المفاضلة بين النماذج:** لأجل تحديد النموذج المناسب من بين النماذج الثلاثة PM, FE, RE نقوم بالاختبارات التالية: اختبار فيشر، اختبار بروش باڤن، واختبار هوسمان.

نتائج اختبارات التحديد المذكورة مبينة في الجدول أدناه، والملاحق من 12 إلى 27.

جدول 12 نتائج اختبارات التحديد للمعادلات المحسنة

الاختبارات	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية	المتغير التابع
اختبار فيشر	1.842865	0.0352	ROA
اختبار LM	0.200006	0.6547	
اختبار فيشر	1.472987	0.1246	ROE
اختبار LM	1.690338	0.1936	
اختبار فيشر	5.225581	0.0001	ADE
اختبار LM	4.345753	0.3710	

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

بعد تقييم النماذج الثلاثة حسبما هو مبين في الجدول رقم (4) وجدنا عند درجة المعنوية 5% النتائج التالية:

- نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ROA بالنظر لقبول فرضية العدم في اختبار LM ورفض فرضية العدم في اختبار فيشر التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية الاختبار 0.0352.

- نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ROE بما أنه تم قبول فرضية العدم في الاختبارين فيشر وLM التي بلغت القيم الاحتمالية لإحصائيتي الاختبار 0.1246 و0.1936 على التوالي.

– نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج المناسب بالنسبة لمعادلة ADE بما أنه تم رفض فرضية العدم في اختبار فيشر وقبولها في اختبار LM أين بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائيتي الاختبار 0.0001 و0.371 على التوالي.

بعد توصيف النماذج المناسبة لكل معادلة من المعادلات الثلاثة، نقوم بإعادة الاختبارات التشخيصية لكل معادلة في العناوين الموالية.

2-الاختبارات التشخيصية للمعادلات المحسنة

في الجدول أدناه نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية لكل معادلة من المعادلات الثلاثة، وتفصيلها في الملاحق من 29 إلى 55.

جدول 13 نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للمعادلات المحسنة

الهدف من الاختبار	الاختبارات	المتغير ROA	المتغير ROE	المتغير ADE
جودة التوفيق	معامل التحديد المصحح	%54.85	%25.33	%98.18
المعنوية الكلية	القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر	0.0001	0.0001	0.0001
الاستقلالية بين الأخطاء المقطعية	القيمة الاحتمالية لإحصائية بيرزان	0.0756	0.0812	0.7165
التوزيع الطبيعي	القيمة الاحتمالية لاختبار جاك بيرا	0.0001	0.0001	0.0001
الارتباط التسلسلي بين الأخطاء	القيمة الاحتمالية لإحصائية Q	0.528	0.948	0.111
ثبات تباين الأخطاء المقطعية	القيمة الاحتمالية لاختبار BF	0.1319	0.4563	0.0980

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

الملاحظ أن النتائج الإحصائية تحسنت كثيرا وحلت كل المشاكل القياسية في المعادلات الثلاثة، حيث بلغ معامل التحديد نسبة عالية جدا في معادلة ADE بقيمة 98% مما يشير إلى قوة تفسيرية مرتفعة لهذا المتغير، معادلة ROE تحسنت هي الأخرى بقدرة تفسيرية بلغت 25% وهي نسبة مقبولة مقارنة بالنتائج الأولية، أما معادلة فتحسنت بنسبة قليلة إذ فاقت القدرة التفسيرية 54% وهي نسبة جيدة.

بالنسبة لإحصائية فيشر سجلت المعادلات الثلاثة معنوية إحصائية كلية عالية جدا، حيث بلغت القيمة الاحتمالية في كل المعادلات قيمة 0.0001.

باقي الاختبارات التشخيصية شهدت خلو المعادلات من كل المشاكل القياسية، حيث سجلت القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار بيزاران قيم أكبر من درجة المعنوية 5% في كل المعادلات مثلما هو مبين في الجدول رقم (5) مما يعني استقلالية الأخطاء بين المقاطع في المعادلات الثلاثة.

المشكل القياسي الأساسي تم معالجته بصفة كلية في المعادلات الثلاثة، حيث سجلت القيمة الاحتمالية لإحصائية Q في التأخير التاسع 0.528، 0.948، 0.111 للمتغيرات ROA, ROE, ADE على الترتيب، وهي قيم أكبر من درجة المعنوية 5% وبالتالي خلو المعادلات من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

آخر مشكل قياسي هو تجانس تباين الأخطاء الذي لم نسجله في المعادلات الأولية والمحسنة، إلا في المتغير ADE التي شهدت خلو المعادلة المحسنة من هذا الإشكال بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية براون–فورسايت التي بلغت قيمة 0.098 بالتالي أكبر من درجة المعنوية 5%.

الفرع الثالث: مناقشة النتائج

يظهر مستخرجات EViews في الملاحق 56–59 نتائج تقدير المعادلات الأربعة والتي يمكن رصد حولها الملاحظات التالية:

1–معادلة ROA

ROA = -3.80981 + 0.01103*TCA - 0.14524*DUAL - 0.39965*INDEP - 0.05652*FREQ + 6.72639*CONC - 0.08794*ACS + 0.08967*SIZE - 0.02751*AGE - 0.08343*CHOMAGE + 0.31362*AR(1) .....(5)

المعادلة رقم (5) تمثل نتائج تقدير النموذج الديناميكي للمتغير ROA بتأثيرات ثابتة، يمتاز بجودة توفيق جيدة إذ أن 62% من التغيرات في المتغير التابع ROA مفسرة بتغيرات المتغيرات العشرة المفسرة، وهذا المؤشر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% وبالتالي النموذج له معنوية عالية.

بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن المتغير ROA يتوقع له أن يساوي 3.809-% كمتوسط لكل البنوك في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، وهذا التوقع ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.703 وهي أكبر من درجة المعنوية 5%.

فيما يخص المتغيرات المفسرة، فنجد أن العوامل المؤثرة في ROA هي CONC والمتغير الديناميكي فقط، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0106، 0.0003 على الترتيب، حيث إن تأثير ملكية المساهمين إيجابية على معدل العائد على الأصول، فزيادته بـ 1% تؤدي إلى زيادة ROA بـ 6.726% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، أما المتغير الديناميكي الذي بلغ تأثيره الحدي نسبة 0.313% فتشير إلى تغذية متوسطة للمتغير ROA المؤخر بفترة، وهذا ما يعني اتجاه عام تصاعدي للمتغير بتذبذبات كبيرة نسبيا.

باقي المتغيرات ممثلة في TCA, DUAL, INDEP, FREQ, ACS, SIZE, AGE, CHOMAGE فتأثيرها على المتغير التابع ROA ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت لهاته المتغيرات التي تعدت درجة المعنوية 5%، مع ملاحظة أن المتغير PR تم حذفه بالنظر لوجود تعدد خطي تام بينه وبين التأثيرات الثابتة للنموذج.

2-معادلة ROE

$$ROE = 9.25093 - 0.16719*TCA - 3.45472*DUAL - 3.21508*INDEP - 0.59563*FREQ - 3.49935*CONC - 0.01487*ACS + 5.46376*PR + 0.48648*SIZE + 0.05858*AGE - 0.36644*CHOMAGE + 0.51405*AR(1) \quad \ldots\ldots(6)$$

المعادلة رقم (6) تمثل نتائج تقدير النموذج الديناميكي للمتغير ROE، يمتاز هذا النموذج بجودة توفيق متوسطة، إذ أن 30% من التغيرات في المتغير التابع ROE مفسرة بتغيرات المتغيرات الأحد عشرة المفسرة، وهذا المؤشر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% وبالتالي النموذج له معنوية عالية.

بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن المتغير ROE يتوقع له أن يساوي 9.250% كمتوسط لكل البنوك في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، وهذا التوقع ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.533 وهي أكبر من درجة المعنوية 5%.

فيما يخص المتغيرات المفسرة، فنجد أن العوامل المؤثرة في معدل العائد على حقوق الملكية هي المتغير الديناميكي فقط، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001، حيث بلغ التأثير الحدي للمتغير الديناميكي نسبة 0.514% فتشير إلى تغذية مرتفعة للمتغير ROE المؤخر بفترة، وهذا ما يعني اتجاه عام تصاعدي للمتغير بتذبذبات متوسطة مقارنة بالمتغير ROA.

باقي المتغيرات تأثيرها على المتغير التابع ROE ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت لهاته المتغيرات التي تعدت كلها درجة المعنوية 5%.

3-معادلة NLTA

NLTA = 73.80421 - 2.65967*TCA + 3.95922*DUAL - 6.52505*INDEP - 0.14505*FREQ - 11.99224*CONC + 6.59552*ACS - 0.04151*SIZE + 1.28539*AGE - 3.49773*CHOMAGE (7)

المعادلة رقم (7) تمثل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة للمتغير NLTA، يمتاز النموذج بجودة توفيق جيدة إذ أن 54% من التغيرات في المتغير التابع NLTA مفسرة بتغيرات المتغيرات العشرة المفسرة، وهذا المؤشر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% وبالتالي النموذج له معنوية عالية.

بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن المتغير NLTA يتوقع له أن يساوي 73.804% في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، لكن هذا التوقع ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.463 وهي أكبر من درجة المعنوية 5%.

فيما يخص المتغيرات المفسرة، فنجد أن العوامل المؤثرة في NLTA هي TCA وAGE وCHOMAGE، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي على التوالي 0.0022، 0.0130، 0.0043، حيث إن تأثير حجم مجلس الإدارة سلبي على نسبة السيولة، فزيادته بفرد واحد إضافي تؤدي إلى انخفاض NLTA بـ 2.659-% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، أما المتغير AGE فتأثيره إيجابي على ROA، حيث زيادة عمر البنك بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة NLTA بـ 1.285%، في حين أن زيادة CHIOMAGE بـ 1% تؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة بـ 3.497-%.

باقي المتغيرات ممثلة في DUAL, INDEP, FREQ, CONC, ACS, SIZE فتأثيرها على المتغير التابع NLTA ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت لهاته المتغيرات التي تعدت درجة المعنوية 5%، مع ملاحظة أن المتغير PR تم حذفه بالنظر لوجود تعدد خطي تام بينه وبين التأثيرات الثابتة للنموذج.

4-معادلة ADE

ADE = 467.84539 - 0.17049*TCA - 0.04208*DUAL + 0.34161*INDEP + 0.20317*FREQ - 7.85174*CONC + 1.22283*ACS - 18.29195*SIZE + 1.05005*AGE - 0.04344*CHOMAGE + 0.75246*AR(1)……(8)

المعادلة رقم (8) تمثل نتائج تقدير النموذج الديناميكي للمتغير ADE بتأثيرات ثابتة، يمتاز النموذج بجودة توفيق مرتفعة إذ أن 98% من التغيرات في المتغير التابع ADE مفسرة بتغيرات المتغيرات العشرة المفسرة، وهذا المؤشر معنوي بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر التي تساوي 0.0001 وهي أقل بكثير من درجة المعنوية 5% وبالتالي النموذج له معنوية عالية.

بالنسبة للمعنوية الجزئية فإن معلمة الحد الثابت تشير إلى أن المتغير ADE يتوقع له أن يساوي 467.845% كمتوسط لكل البنوك في فترة الدراسة إذا افترضنا أن المتغيرات المفسرة غير مؤثرة، وهذا التوقع له دلالة إحصائية بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%.

فيما يخص المتغيرات المفسرة، فنجد أن العوامل المؤثرة في ADE هي SIZE وAGE والمتغير الديناميكي، بالنظر للقيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت التي تساوي 0.0001 في كل هذه المتغيرات، حيث إن تأثير حجم البنك سلبي على ملاءة رأس المال، فزيادته بـ 1% تؤدي إلى انخفاض ADE بـ 18.291% بافتراض ثبات العوامل الأخرى، في حين أن زيادة عمر البنك بسنة واحدة تؤدي إلى زيادة ملاءة رأس المال بـ 1.050%، أما المتغير الديناميكي الذي بلغ تأثيره الحدي نسبة 0.752% فتشير إلى تغذية مرتفعة للمتغير ADE المؤخر بفترة، وهذا ما يعني اتجاه عام تصاعدي ومستقر للمتغير.

باقي المتغيرات ممثلة في TCA, DUAL, INDEP, FREQ, CONC, ACS, CHOMAGE فتأثيرها على المتغير التابع ADE ليس له دلالة إحصائية بالنظر للقيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت لهاته المتغيرات التي تعدت درجة المعنوية 5%.

المطلب الثاني: عرض نتائج نموذج المعادلات الآنية

فيما ســـبق، قدمنا تقديرات لمعادلات الأداء المالي ومدى تأثرها بالحوكمة لعينة من البنوك التجارية العمومية والخاصة في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، لكن هذه النماذج تصف الأداء المالي وفق المؤشرات الأربعة المستخدمة في هذه الدراسة بصفة فردية، بمعنى كل مؤشر مستقل عن الآخر، وهذه الفرضية بعيدة عن الواقع، إذ أن كم هائل من المعلومات مشـــتركة بين مؤشـــرات الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، وأخذها في الاعتبار في أثناء التقدير يضفي مصداقية وواقعية أكثر لنتائج الدراسة القياسية.

لهذا الغرض، نقوم في هذه الخطوة بإعادة تقدير معادلات مؤشـــرات الأداء المالي الأربعة بصفة متزامنة تأخذ في الحسبان العلاقات بين متغيرات كل معادلة مع الأخرى، وهو ما يسمى في أدبيات القياس الاقتصادي بنمذجة المعادلات الآنية.

فيما يخص طريقة التقدير، نطبق طريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهريا SURE التي تثبت فعاليتها في هذا النوع من النماذج الهيكلية، حيث تكون المتغيرات المستقلة نفسها في كل المعادلات، ومع ذلك تأخذ في الحسبان التباينات المشتركة بين المعادلات من جهة، وبين المقاطع التي تمثلها البنوك التجارية في هذه الحالة من جهة أخرى.

الفرع الأول: عرض نتائج نموذج المعادلات الآنية

1-تقدير نموذج المعادلات الآنية

فيما يلي، جدول يوضح نتائج التقدير وتفصيلها في الملحق رقم (60).

جدول 14 نتائج تقدير النموذج الآني بطريقة SURE

المعالم	التقديرات	القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت	المعالم	التقديرات	القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت
c(1)	17.21407	0.0019	c(38)	0.496667	0.0000
c(2)	0.044906	0.4477	c(39)	96.85908	0.2865
c(3)	-0.125736	0.5965	c(40)	-2.705318	0.0006
c(4)	-0.643224	0.3566	c(41)	3.618081	0.2496
c(5)	-0.077259	0.1075	c(42)	-6.142111	0.6520
c(6)	2.767285	0.0665	c(43)	-0.082045	0.9155
c(7)	-0.213705	0.4758	c(44)	-13.00488	0.6343
c(8)	-0.555420	0.0131	c(45)	6.714134	0.2096
c(9)	0.029064	0.3426	c(46)	0.135294	0.9708
c(10)	-0.079376	0.2973	c(47)	1.278074	0.0067
c(11)	0.372299	0.0000	c(48)	-3.581488	0.0013
c(27)	9.279889	0.5109	c(64)	486.4112	0.0000
c(28)	-0.066847	0.8873	c(65)	-0.183020	0.1610

0.7130	-0.208712	c(66)	0.1136	-3.140135	c(29)
0.9190	0.206057	c(67)	0.3097	-3.625819	c(30)
0.1011	0.188056	c(68)	0.0674	-0.614304	c(31)
0.1522	-7.969394	c(69)	0.7091	-2.397553	c(32)
0.4044	1.076511	c(70)	0.9611	0.023577	c(33)
0.0000	-18.99868	c(71)	0.1372	5.311919	c(34)
0.0000	1.090904	c(72)	0.4154	0.415038	c(35)
0.7057	-0.052019	c(73)	0.6764	0.045091	c(36)
0.0000	0.769395	c(74)	0.5977	-0.287751	c(37)

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

من خلال نتائج التقدير الآني لنموذج مؤشرات الأداء المالي لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2012-2022، نلاحظ الآتي:

- الملاحظة الأولية تظهر أن طريقة SURE أعطت نتائج مختلفة عما أفرزته نتائج تقدير المعادلات الفردية، مما يثبت فرضية وجود تأثيرات متبادلة بين مؤشرات الأداء المالي يؤدي أخذها في الاعتبار إلى نتائج أكثر مصداقية وواقعية.

- نتائج جودة التوفيق ومؤشرات المعنوية الكلية تكاد تتطابق مع نتائج تقديرات المعادلات الفردية الموضحة في العناوين السابقة.

- امتازت بعض المقدَّرات بالأثر المعنوي بينما بعضها الآخر ليس له تأثير ذو دلالة إحصائية عند درجة المعنوية 5%، لكن تأثيره معنوي عن درجة المعنوية 10% وهو ما سنأخذه في الاعتبار في أثناء التحليل.

- معدل العائد على الأصول يتأثر بمعنوية إحصائية بمتغير ملكية المساهمين وبمتغير حجم البنك وبالمتغير الديناميكي، حيث زيادة ملكية المساهمين بـ 1% تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بـ 2.767% وهي زيادة أقل مما تم تسجيله في نتائج المعادلات الفردية، أما زيادة حجم البنك بـ 1% فإنها تخفض من معدل العائد على الأصول بـ 0.555%، بينما التأثير الحدي للمتغير الديناميكي فبمعدل 0.372% في نسبة قريبة مما تم تسجيله في نتائج تقدير المعادلات الفردية.

- معدل العائد على حقوق الملكية يتأثر بمعنوية إحصائية بمتغير عدد اجتماعات مجلس الإدارة وبالمتغير الديناميكي فقط، حيث كلما زاد اجتماع واحد لمجلس الإدارة فإنه يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على حقوق الملكية بـ 0.614% وهذا التأثير السلبي لم يتم رصده في

نتائج المعادلات الفردية، أما التأثير الحدي للمتغير الديناميكي فسجل معدل 0.496% وهي نسبة أقل بقليل مما سجل في نتائج تقدير المعادلات الفردية.

– نسبة السيولة تتأثر بمعنوية إحصائية بمتغير حجم مجلس الإدارة وبمتغير عمر البنك وبمتغير البطالة، حيث زيادة حجم مجلس الإدارة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة بـ 2.705% وهو انخفاض أكبر بقليل مما تم تسجيله في نتائج المعادلات الفردية، أما زيادة عمر البنك بسنة واحدة فإنها تزيد من نسبة السيولة بـ 1.278% وهي أقل بقليل جدا مما تم رصده في نتائج تقديرات المعادلات الفردية، بينما زيادة البطالة بنسبة 1% فإنها تخفض من نسبة السيولة بنسبة 3.581% في نتائج مماثلة تقريبا لما تم رصده سابقا لكن بانخفاض أكثر بقليل.

– ملاءة رأس المال تتأثر بمعنوية إحصائية بمتغير حجم البنك وبمتغير عمر البنك وبالمتغير الديناميكي، حيث زيادة حجم البنك بـ 1% تؤدي إلى انخفاض ملاءة رأس المال بنسبة 18.998% وهو انخفاض أكثر بقليل مما تم تسجيله في نتائج المعادلات الفردية، أما زيادة عمر البنك بسنة واحدة فإنها تزيد من ملاءة راس المال بـ 1.090%، بينما التأثير الحدي للمتغير الديناميكي فبلغ 0.769% بنسبة قريبة مما تم رصده في نتائج تقدير المعادلات الفردية.

2- الاختبارات التشخيصية للنموذج الآني

في الجدول الموالي والملاحق من 62 إلى 64 نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الآني، التي من خلالها يمكن الحكم على جودة النموذج المقدر من عدمه.

جدول 15 نتائج الاختبارات الإحصائية والقياسية للمعادلات المحسنة

	اختبار التوزيع الطبيعي	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	اختبار ثبات تبيان الأخطاء
الإحصائية	$10^{10}*1.38$	160.9141	85.67823
القيمة الاحتمالية	0.0001	0.9502	0.0700

المصدر: إعداد الطالب باستخدام برنامج Eviews13

يبين الجدول رقم (7) خلو النموذج من كل المشاكل القياسية ماعدا اعتدال توزيع بواقي التقدير للنموذج التي بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية اختبار جاك بيرا 0.0001 وهي أقل من درجة المعنوية 5%، لكن مثلما تم التطرق له سابقا فإن هذا لا يعتبر مشكلة قياسية في العينات الكبيرة مثلما هو الحال في دراستنا التي تبلغ فيه عدد المشاهدات 171 مشاهدة.

كما أنه مشكلتي الارتباط الذاتي واختلاف تباين الأخطاء غير موجودتين في النموذج الآني، حيث سجلت القيمة الاحتمالية لإحصائية Q في التأخير الثاني عشر 0.950 وبالتالي خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، كما سجلت القيمة الاحتمالية لإحصائية براون–فورسايت قيمة 0.0700 مما يعني تجانس في تبيان أخطاء النموذج الآني.

الفرع الثاني: مناقشة اقتصادية ومقارنة النتائج

1–ملكية المساهمين (CONC):

حسب نتائج دراستنا، فإن النتائج المتحصل عليها منطقية إلى حد بعيد، حيث إن زيادة ملكية المساهمين تؤثر إيجابًا في الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، وذلك راجع إلى أن ملكية المساهمين تعزز الحوكمة من خلال تحسين الرقابة الداخلية، كلما زادت حصة المساهمين الرئيسيين، زادت قدرتهم على التأثير في قرارات الإدارة وحماية استثماراتهم، مما يؤدي إلى تحسين الأداء المالي كما هو موضح في ارتفاع مؤشرات العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وعليه تأكيداً لنظرية الوكالة التي تؤيد أن تركيز الملكية (وجود مساهمين رئيسيين أو كبار) يعزز الحوكمة الجيدة في البنك، المساهمون الرئيسيون يميلون إلى مراقبة إدارة البنك عن كثب ويحرصون على تحقيق أرباح أعلى على أصولهم، ما يفسر هذا التأثير الإيجابي وهو ما أكدته دراسة (شايب عينو، 2019) و دراسة (Asma'a Al-Amarneh, 2014) و دراسة (Triki & al, 2015)، وعكس ما توصلت اليه دراسة (محمدي نورة، 2018) و دراسة (عادل ممدوح غريب، 2018) و (Hani El-Chaarani, 2014) والتي توصلت فيها إلى أن ملكية المساهمين لا تؤثر على تحسين الأداء المالي

بالإضافة إلى دراسة (المالكي، سامي، والقحطاني، فهد 2010) إذ تناولت تأثير تركيز الملكية في الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية، وخلصت إلى أن تركيز ملكية المساهمين الكبار يسهم بشكل إيجابي في تحسين الأداء المالي للشركات من خلال تعزيز الرقابة على الإدارة.

واستعرضت دراسة (السالمي، محمد 2017) و (عبد الكريم، محمد 2016) في بحثهم عن أثر هيكل الملكية في الأداء المالي للشركات المساهمة في سلطنة عمان، ووجدت الدراسة

أن تركيز ملكية المساهمين لها تأثير إيجابي على الأداء المالي من خلال تعزيز الرقابة والحد من تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة.

وقد اختلفت دراسة (الكيلاني، محمد 2012) عن نتائج دراستنا بحكم أن الدراسة أجريت على الشركات المدرجة في بورصة عمان، وجدت الدراسة أن تركيز ملكية المساهمين تؤدي في بعض الأحيان إلى ضعف الأداء المالي، وذلك بسبب القرارات الإدارية التي تركز على مصالح كبار المساهمين بدلاً من تحسين الأداء العام للشركة.

واستعرضت دراسة (العساف، فهد 2013) تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي في الشركات الكويتية، وخلصت إلى أن الشركات ذات الملكية المركزة تعاني أحياناً من ضعف الأداء المالي بسبب سيطرة عدد قليل من المساهمين على القرارات الاستراتيجية.

وفي دراسة جريت على مستوى السوق القطرية قام بها كل من (السليطي، ناصر 2014) دراسة تناولت تأثير الملكية المؤسسية، ووجدت أن بعض المؤسسات الاستثمارية قد تسهم في ضعف الأداء المالي للشركات من خلال تركيزها على المكاسب قصيرة الأجل بدلاً من الاستثمار طويل الأجل.

وفي دراسة قام بها كل من (مراد، أحمد 2015) بحثت في العلاقة بين ملكية المساهمين والأداء المالي للشركات المصرية، ووجدت أن تركيز الملكية لدى فئة معينة من المساهمين، مثل العائلات أو الأفراد، يمكن أن يؤدي إلى تدهور الأداء المالي بسبب ضعف الحوكمة وتضارب المصالح.

2-حجم البنك (SIZE):

حجم البنك يؤثر سلبًا على الأداء المالي كما أظهرت نتائج الدراسة، زيادة حجم البنك قد تؤدي إلى انخفاض الكفاءة التشغيلية بسبب التعقيد الإداري وزيادة التكاليف الثابت، إضافةً إلى ذلك، قد تواجه البنوك الكبيرة تحديات في تبني الابتكار والتكيف مع التغيرات السريعة في الأسواق، وهو ما يؤدي إلى تأثير سلبي على الربحية والأداء العام كما هو موضح في انخفاض مؤشرات مثل العائد على حقوق الملكية (ROE) وكفاية رأس المال (ADE).

وهو ما أشارت اليه نظرية الوكالة إلى أن حجم البنك لا يؤثر على الأداء المالي للبنك و من الممكن قد يزيد من تعقيد و المزايدة في تضارب المصالح وبالتالي تؤثر سلبا على الأداء

المالي للبنك، وما يثبت ذلك هو دراسة (جليلة صحراوي، 2021) التي توصلت إلى أن حجم البنك يؤثر سلبيا على الأداء المالي للبنك خصوصا على مؤشر كفاءة رأس المال، وهو ما أكدته دراسة (Molyneux & Thornton, 1992) الذي قام بتحليل الأداء المالي للبنوك الأوروبية ووجدت أن البنوك الكبيرة قد تعاني من مشاكل تتعلق بالكفاءة والربحية مقارنة بالبنوك الأصغر حجماً، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي.

عكس ما توصلت إليه دراسة (Abdul Gafoor & al, 2018) و (Meca & al, 2014) عن وجود علاقة موجبة مع العائد على حقوق الملكية، وبالتالي تؤيد نظرية أصحاب المصالح والتي تؤكد أن حجم البنك لديه تأثير أوسع على الأداء المالي

وجاءت دراسة (Athanasoglou,& Brissimis, & Delis, 2008) إذ تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة على ربحية البنوك في أوروبا، ووجدت أن حجم البنك كان من بين العوامل التي تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي، حيث البنوك الكبيرة تتمتع بقدرة أفضل على الوصول إلى مصادر تمويل منخفضة التكلفة.

3-عدد اجتماعات مجلس الإدارة (FREQ):

زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة (FREQ) تؤثر سلبًا على الأداء المالي، حيث إن الاجتماعات المتكررة قد تكون إشارة لعدم كفاءة في اتخاذ القرارات أو وجود خلافات داخل المجلس، قد يؤدي هذا إلى اتخاذ قرارات غير مدروسة بشكل جيد أو هدر للوقت والموارد دون تحقيق نتائج ملموسة، مما ينعكس سلبًا على الأداء المالي للبنك، خاصة في العوائد مثل العائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

وهو ما اتفت معه دراسة (جوادي سميرة، 2018) و دراسة (Jensen, 1993) إذ أشار جنسن إلى أن الاجتماعات المتكررة قد تكون مؤشرًا على وجود مشاكل في الإدارة، حيث يمكن أن تعكس عدم فعالية المجلس في اتخاذ قرارات استراتيجية طويلة الأجل، ما يؤدي إلى نتائج سلبية على الأداء المالي.

وتوصلت دراسة (Hsu & Wu 2014) إلى أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة قد يكون له تأثير سلبي على الأداء المالي للشركات، حيث قد تؤدي الاجتماعات المتكررة إلى استنزاف الوقت والموارد دون تحقيق قيمة مضافة.

واقترحت دراسة(Lipton & Lorsch, 1992) أن المجالس التي تعقد اجتماعات كثيرة قد تكون مفرطة في الاهتمام بالتفاصيل اليومية بدلاً من التركيز على القضايا الاستراتيجية الكبيرة، مما قد يؤدي إلى أداء مالي أضعف.

عكس ما توصلت اليه دراسة (Salim & al 2016) ودراسة (علي فايع المزاح الألمعي، 2018) على أن اجتماعات لجان مجلس الإدارة لها تأثيرات إيجابية ومهمة على الأداء المالي، هو تأييد لنظرية أصحاب المصالح التي ترى أنه كلما زاد عدد الاجتماعات زادت فرص مجلس الإدارة لمناقشة المشكلات، واتخاذ قرارات حاسمة، ومعالجة تضارب المصالح بين المساهمين والإدارة، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى تحسين الحوكمة في البنك.

وجاءت دراسة (Brick & Chidambaran, 2010) إذ توصلت إلى أن الشركات التي لديها مجالس إدارة تعقد اجتماعات دورية بشكل أكبر تحقق أداء مالي أفضل، حيث تؤدي الاجتماعات المتكررة إلى زيادة المتابعة والمراقبة الفعالة للقرارات الإدارية.

وبحثت دراسة (Chou, & al 2013) في تأثير اجتماعات مجلس الإدارة في الشركات الآسيوية ووجدت أن الاجتماعات الأكثر تكرارًا مرتبطة بتحسين الأداء المالي، من حيث توفر الفرصة للإدارة لمناقشة القضايا التشغيلية بانتظام.

وتوصلت كل من دراسة (Chaghadari 2011) ودراسة (Adams & Ferreira 2009) إلى عدم وجود تأثير لعدد الاجتماعات ليس بالضرورة مؤشرًا على الأداء المالي، بل يعتمد على جودة النقاشات والقرارات التي تُتخذ خلال الاجتماعات.

4-حجم مجلس الإدارة (TCA):

حجم مجلس الإدارة (TCA) كان له تأثير سلبي على الأداء المالي للبنوك الجزائرية هذا الانخفاض الكبير يشير إلى أن زيادة حجم المجلس قد تضعف القدرة على اتخاذ قرارات فعالة وسريعة، مما يؤدي إلى ضعف في إدارة السيولة. قد تعكس هذه النتيجة وجود صعوبة في التوافق بين أعضاء المجلس أو اتخاذ قرارات غير فعالة تتعلق بإدارة الأصول والالتزامات،

وعليه فإن المجالس الكبيرة قد تكون أقل مرونة وأبطأ في اتخاذ القرارات الحاسمة، مما يؤثر سلبًا على أداء البنك.

وهو ما تتفق معه نفس الدراسات السابقة (شايب عينو، 2019) (نور الهدى و محاجبة ، 2021) ودراسة (Yermack, 1996) والتي تُعد من أوائل الدراسات التي أكدت أن زيادة حجم مجلس الإدارة يرتبط سلبًا مع أداء الشركة، وجدت الدراسة أن الشركات ذات المجالس الأكبر لديها معدلات عائد أقل على الأصول والأسهم، مما يشير إلى أن المجالس الكبيرة قد تكون أقل فعالية في مراقبة الإدارة واتخاذ القرارات.

وهو ما أكدته دراسة (Jensen, 1993) أشار إلى أن المجالس الكبيرة قد تؤدي إلى ضعف في الرقابة على الإدارة وتباطؤ في عملية اتخاذ القرار، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي، يؤكد أن المجالس الصغيرة أكثر فعالية وكفاءة.

وأظهرت دراسة (Eisenberg & al 1998) العلاقة بين حجم مجلس الإدارة وأداء الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووجدت أن هناك علاقة سلبية بين حجم المجلس والأداء المالي لشركة، حيث المجالس الأكبر تؤدي إلى ضعف في التحكم الإداري وتراجع في الكفاءة التشغيلية.

وجاءت دراسة (Guest, 2009) بمناقشة تأثير حجم مجلس الإدارة على أداء الشركات في المملكة المتحدة، ووجدت أن المجالس الأكبر حجمًا تميل إلى الأداء المالي الأسوأ، نظرًا لبطء اتخاذ القرار وزيادة التكاليف الإدارية.

وفي دراسة لـ(Kao, & al 2019) ركزت على أداء الشركات في آسيا ووجدت أن المجالس الكبيرة كانت مرتبطة سلبًا مع الأداء المالي للشركات بسبب صعوبة التنسيق والرقابة الفعالة.

وعكس ما استنتج في دراسة (Mertzanis & al 2018) في تقييمه لـ 225 شركة مدرجة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن وجود أثر معنوي موجب مع كل المؤشرات الممثلة للأداء المالي، وعليه يمكن القول أن الحجم المناسب لمجلس الإدارة يسهم بشكل كبير في تحسين الأداء.

وجاءت كل من دراسات مثل (Coles & al. 2008) و (Andres & Vallelado 2008) تؤكد أن المجالس الأكبر لها تأثير ايجابي مما يعزز الأداء المالي من خلال توفير مزيد من الرقابة، التنوع في المهارات، والدعم الاستراتيجي للإدارة.

وتوصلت دراسات مثل (Mak & Kusnadi 2005) و(Raheja 2005) تشير إلى أن حجم مجلس الإدارة قد لا يكون له تأثير كبير على الأداء المالي، وأن عوامل أخرى مثل هيكل الإدارة وكفاءة اللجان تلعب دورًا أكبر.

5-عمر البنك (AGE):

عند النظر إلى التأثير الإجمالي لعمر البنك على الأداء المالي، نجد أن البنوك الأقدم تتمتع بعدة مزايا تسهم في تحسين أدائها المالي بشكل ملحوظ، أولًا هذه البنوك تكون أكثر استقرارًا نظرًا لتراكم الخبرة عبر السنين، مما يمكنها من إدارة المخاطر بشكل أكثر فعالية، هذا الاستقرار ينعكس إيجابًا على السيولة، حيث تكون البنوك الأقدم أكثر قدرة على الحفاظ على مستويات مرتفعة من السيولة لمواجهة أي التزامات أو تقلبات مالية مفاجئة.

تتوافق هذه النتيجة مع بعض الدراسات السابقة (Mertzanis & al, 2018) ودراسة (Buallay, 2018) و هو ما يثبت أن البنك كل ما زاد في عمره العملي زادت خبرته و تعلمة كيفية التعامل مع جميع الظروف، مما يسهم في تحسين الأداء المالي.

وجاءت دراسة (Dietrich & Wanzenried, 2014) ولقد تناولت هذه الدراسة أداء البنوك في 118 دولة خلال الأزمة المالية العالمية وما بعدها، ووجدت أن البنوك الأقدم تتمتع بأداء مالي أفضل مقارنة بالبنوك الجديدة، بسبب خبرتها في التعامل مع الأزمات المالية وإدارتها للمخاطر بشكل أكثر كفاءة.

وكانت دراسة (Liu & Molyneux & Wilson, 2013) قد ركزت على أداء البنوك في الأسواق الناشئة والمتقدمة، ووجدت أن عمر البنك يرتبط إيجابيًا بالأداء المالي.

إذ أظهرت دراسة (Trujillo-Ponce, 2013) أن العوامل المحددة لربحية البنوك الإسبانية، ووجدت أن البنوك الأقدم كانت قادرة على تحقيق أداء مالي أفضل مقارنة بالبنوك الأصغر أو الأحدث، وذلك بسبب خبرتها في التعامل مع السوق وإدارة العمليات المصرفية.

وفي دراسة صينية لـ(García–Herrero, & al 2009) تناولت أداء البنوك الصينية إذ وجدت أن البنوك الأكبر عمرًا كانت أكثر استقرارًا وربحية مقارنة بالبنوك الأحدث، حيث أن هذه البنوك استفادت من تراكم الخبرة والمعرفة في إدارة العمليات المصرفية.

وعليه فقد اكدت دراسة (Sufian & Habibullah, 2014) ما توصلنا اليه من خلال تناولها لأداء البنوك في دول آسيا الناشئة، ووجدت أن البنوك الأكبر سنًا تتمتع بأداء مالي أفضل.

ولقد اختلفت عدة دراسات مع ما توصلت اليه الدراسة الحالية و من ابرزها دراسة (Srairi, 2013) إذ تناولت أداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، ووجدت أن عمر البنك لا يلعب دورًا كبيرًا في تحديد الربحية مقارنة بعوامل أخرى مثل حجم البنك وهيكل رأس المال، الدراسة أشارت إلى أن العوامل المؤسسية والتنافسية كانت أكثر تأثيرًا على الأداء المالي.

وجاءت أيضا دراسة (Pasiouras & Kosmidou, 2007) بتناول أداء البنوك في الدول الأوروبية ووجدت أن تأثير عمر البنك على الأداء المالي لم يكن حاسمًا، بدلاً من ذلك كانت العوامل الاقتصادية الكلية، مثل الظروف السوقية والسياسات النقدية، هي الأكثر تأثيرًا على ربحية البنوك.

وجاءت دراسة (Flamini, & al 2009) مؤكدة لدراستين السابقتين على أن العوامل المؤثرة على أداء البنوك في أفريقيا، ووجدت أن عمر البنك لم يكن عاملاً مؤثرًا على الربحية، بدلاً من ذلك كانت العوامل الاقتصادية والبيئية هي الأكثر تأثيرًا، مثل سياسات البنوك المركزية وبيئة الأعمال العامة.

6-عدم تأثير مؤشرات الحوكمة الأخرى:

وتشمل المتغيرات مثل ازدواجية المنصب (DUAL) واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة (INDEP) وحجم لجنة التدقيق (ACS)، هذه المتغيرات لم يكن لها تأثير كبير على الأداء المالي، وذلك بسبب محدودية تطبيق مبادئ الحوكمة المتعلقة بها في السياق الجزائري، على سبيل المثال، قد لا يتمتع أعضاء مجلس الإدارة المستقلون بالاستقلالية الكافية في اتخاذ

القرارات، أو أن ازدواجية المنصب بين الرئيس التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة قد تكون مقبولة ثقافياً في هذا السياق، مما يقلل من تأثير هذه العوامل على الأداء المالي.

اتفقت دراستنا مع الدراسات السابقة في مبدأ الازدواجية في منصب المدير التنفيذي وتأثيره على الأداء المالي في البنوك الجزائرية ففي دراسة (اقبال غناية وحكيمة حليمي، 2021) و دراسة (Abdoush, 2017) توصلوا إلى أنه لا توجد أي تأثير على الأداء المالي.

و تتفق أيضا مع دراسة (Chahine, Tohme, 2009) في دراستهما لحوكمة الشركات والأداء في السوق العربية: حالة لبنان، وقد توصلت الدراسة إلى أن الازدواجية في منصب المدير التنفيذي في الشركات اللبنانية لم تظهر أي تأثير ذو دلالة على الأداء المالي.

وهو ما أكدته دراسة (Conger, & Kanungo, 1988) بإشارتها إلى أن الازدواجية في منصب المدير التنفيذي ليست العامل الحاسم في تحسين الأداء المالي

و هو اختلفت فيه دراسات أخرى مثل (Dahya & al, 2002) حيث وجدت هذه الدراسة أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي في الشركات في الدول ذات الحوكمة الضعيفة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الأداء المالي، حيث يتم تعزيز الاستقرار في القيادة واتخاذ القرارات.

و أيضا دراسة (Anderson & Reeb 2003) التي توصلت إلى أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي قد تساعد في تحسين الأداء المالي للشركات ، حيث تكون القيادة الموحدة أكثر انسجاماً مع رؤية الملاك واستراتيجياتهم.

كما تظهر دراسة (Elsayed 2007) أن ازدواجية منصب المدير التنفيذي قد تكون مفيدة عندما تكون الشركة بحاجة إلى تقليل التعقيدات في اتخاذ القرارات.

وفيما يخص دراسة أثر استقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومدى تأثيره على الأداء المالي للبنوك الجزائرية فقد اتفقت دراستنا مع دراسة (Guest, 2009) توصلت فيها إلى أن الاستقلالية في مجلس الإدارة لا تؤثر بشكل كبير على الأداء المالي للشركات البريطانية. على الرغم من أن الاستقلالية قد تُحسن الحوكمة، فإنها لم تُظهر علاقة قوية مع الأداء المالي في هذه الحالة.

وهو ما أكدته دراسة (Coles, Daniel, & Naveen, 2008) والتي أظهرت أن الاستقلالية في مجلس الإدارة لم تكن لها تأثيرات كبيرة على الأداء المالي في قطاع الشركات الكبرى.

أما فيما يخص دراسة العلاقة بين حجم لجنة التدقيق والأداء المالي فقد اتفق مع دراستنا (Spira, 1999) التي توصلت إلى أن دور لجنة التدقيق يعتمد بشكل أكبر على جودة عمل اللجنة واستقلالها بدلاً من حجمها، لم تجد الدراسة دليلاً قوياً على أن زيادة حجم اللجنة يؤدي إلى تحسين الأداء المالي.

وفي هذا السياق أيضا يمكننا الاستشهاد بدراسة (Klein, 2002) حول لجان التدقيق، إذ أنها لم تجد أن حجم اللجنة يؤثر بشكل مباشر على الأداء المالي للشركات، بل ركزت على استقلالية اللجنة كعامل أكثر أهمية في تحسين حوكمة الشركات.

كشفت دراسة (Vafeas, 2005) أن حجم لجنة التدقيق لا يرتبط بالأداء المالي، وأن جودة وفعالية اللجنة لا تعتمد بالضرورة على عدد أعضائها، بل على الخبرة والمعرفة التي يمتلكها الأعضاء.

ولقد اكد الباحثون (Jerry & June &Joon 2006) في دراستهم أن حجم لجنة التدقيق ليس له تأثير كبير على الأداء المالي للشركات، بينما أشارت إلى أن التركيز يجب أن يكون على كفاءة عمل اللجنة وامتثالها للمعايير.

كما خلصت دراسة (Abbott, Parker, & Peters 2004) إلى أن أداء الشركات لا يتأثر بشـــكل كبير بحجم لجنة التدقيق، وإنما يكون التأثير الأكبر مرتبطًا بمدى اســـتقلالية اللجنة ومدى تكرار اجتماعاتها.

ومن أبرز الدراسـات التي جاءت بعكس دراسـتنا كانت من ابرزها دراسـة (Chan & al, 2008) والتي أظهرت الدراســـة أن الشـــركات ذات لجان التدقيق الأكبر تقدم أداء ماليًا أفضـل، حيث يمكن للجان الكبيرة توفير مجموعة واسـعة من الخبرات والإشـراف الأقوى على العمليات المالية، وهو ما أكدته دراســة (Ghafran & O'Sullivan, 2013) أشــارت هذه الدراســـة إلى أن زيادة حجم لجنة التدقيق يرتبط بتحســـين جودة التقارير المالية، وبالتالي ينعكس ذلك بشكل إيجابي على الأداء المالي للشركات.

وجاءت دراسـة (Sun & Liu 2014) و (Jing & Musa & Richard, 2012) توصـــلا إلى أن هناك ارتباطًا إيجابيًا بين حجم لجنة التدقيق والأداء المالي، حيث أن اللجان الأكبر توفر قدرًا أكبر من التنوع في المهارات والخبرات، مما يعزز جودة الرقابة.

خلاصة الفصل:

قامت العديد من الدراسات السابقة كما تم التطرق اليه في الفصل الثاني باختبار العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي، لذلك قام الباحث باختبار العلاقة لكن في البيئة الجزائرية.

ومن أجل اكتشـــاف نوع التأثير تم الاعتماد على عينة مكونة من 16 بنك يعملون في الجزائر وفي فترة زمنية محددة قدرها 11 ســـنة بداية من 2012 إلى غاية 2022، كما تم الاعتماد على متغير مستقل ممثل في كل من حجم مجلس الإدارة، والازدواجية في منصـب المدير التنفيذي، اســـتقلالية مجلس الإدارة، واجتماعات مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، ونوعية الملكية، وملكية المســاهمين "**تركيز الملكية**" أما المتغير التابع فكان ممثل بمؤشـرين لربحية و نسبة السيولة و ملاءة رأس المال.

كما تم دمج بين نماذج المعادلات غير مرتبطة ظاهريا SURE ونماذج بيانات بانل من أجل تحديد الأثر الذي تؤثر به تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي في البنوك الجزائرية خلال الفترة المذكورة سابقا، وقد توصل الباحث إلى ما يلي:

- يؤثر حجم مجلس الإدارة معنويا على الأداء المالي من خلال نسبة السيولة؛
- توثر اجتماعات مجلس الإدارة معويا على الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول؛
- ملكية المساهمين تثر بشكل معنوي وإيجابي على الأداء المالي من خلال معدل العائد على الأصول.

الخـــاتمـــة

الخاتمة:

تكتسي حوكمة الشركات والبنوك دورًا محوريًا في تحسين الأداء المالي وضمان استمرارية النجاح على المدى الطويل فهي تشكل إطارًا تنظيميًا متكاملًا يعتمد على مجموعة من القواعد والمبادئ التي تهدف إلى إدارة الشركات والبنوك بطريقة شفافة، عادلة، ومسؤولة عندما يتم تنفيذ الحوكمة بشكل صحيح، تصبح المؤسسات أكثر قدرة على تعزيز ثقة المستثمرين والمساهمين، حيث تتيح لهم رؤية واضحة حول كيفية إدارة الشركة وتخصيص مواردها.

تسهم الشفافية التي تضمنها الحوكمة تساهم بشكل مباشر وفعال في توفير معلومات دقيقة وموثوقة حول الأداء المالي للمؤسسة والمخاطر المحتملة التي قد تواجهها هذا يمكن أصحاب المصلحة، سواء كانوا مستثمرين أو جهات تنظيمية، من اتخاذ قرارات مالية مستنيرة ومبنية على معلومات دقيقة بالإضافة إلى ذلك، فإن أنظمة الحوكمة تسهم في مكافحة الفساد وإساءة استخدام الموارد من خلال وضع آليات رقابية صارمة تضمن الاستخدام الأمثل للأصول، مما يقلل من المخاطر التشغيلية ويعزز من استقرار المؤسسة.

تحسن الحوكمة أيضًا تساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات داخل الشركات والبنوك فهي تضع إطارًا يضمن أن تكون القرارات متوازنة وشاملة، حيث تتيح مشاركة أوسع للأطراف المعنية وتضمن تقييم المخاطر والفرص من جميع الجوانب هذا يساعد المؤسسات على التكيف بشكل أفضل مع التغيرات الاقتصادية والسياسية، ويزيد من قدرتها على الابتكار وتحقيق الاستدامة.

تمكن أنظمة الحوكمة القوية البنوك من مواجهة التحديات الاقتصادية والمنافسة في الأسواق العالمية، حيث تزودها بأدوات فعالة لإدارة المخاطر وتعظيم القيمة للمساهمين، ونتيجة لذلك، تعزز الحوكمة الأداء المالي وتزيد من استقرار المؤسسة، مما يدفعها نحو تحقيق نمو مستدام وقوي على المدى الطويل.

حاول الباحثون في الدراسات السابقة إلى فحص العلقة بين الحوكمة والأداء المالي لكن القليل منهم من اعتمد نفس طريقة القياس خصـوصـا في البنوك الجزائرية، وعليه فإن نتائج هذه الدراسـة جاءت من أجل توضـيح نظرة مسـتقبلية للبحاثين الاكاديميين في المسـتقبل لتطوير الأعمال البنكية وجعلها أكثر مرونة مع السوق العالمية.

قامت الدراسـة قامت بفحص العلاقة بين آليات حوكمة البنوك والأداء المالي لعينة مكونة من 16 بنك ناشط بالجزائر خلال الفترة 2012 إلى 2022 حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية لدراسة:

ما مدى تأثير تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة 2012-2022؟

من خلال:

دراسة إحصائية وصفية: جاءت لدراسة واقع تطبيق آليات الحوكمة والممثلة في "حجم مجلس الإدارة، الازدواجية، اسـتقلالية مجلس الإدارة، عدد اجتماعات مجلس الإدارة، ملكية المساهمين، حجم لجنة التدقيق ونوعية الملكية" ومستوى الأداء المالي ممثلا في "معدل العائد على الأصول، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة السيولة وملاءة رأس المال"

مناقشة الفرضيات:

الفرضـية الأولى: يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على العائد على الأصول وفقًا للنتائج؛
- لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على العائد على حقوق الملكية؛
- النتائج تشـير إلى وجود تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة، حيث أن زيادة حجم المجلس تؤدي إلى انخفاض نسبة السيولة بشكل ملحوظ (2.705%)، هذا يعني أن حجم مجلس الإدارة يؤثر على إدارة السيولة للبنوك؛

- لا يوجد تأثير معنوي لحجم مجلس الإدارة على ملاءة رأس المال.

بناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن الفرضـــية الأولى غير مدعومة بشـــكل كامل، حيث أن تأثير حجم مجلس الإدارة ليس ذا دلالة إحصائية إلا على نسبة السيولة.

الفرضـــية الثانية: يوجد تأثير معنوي للاســـتقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- لا يوجد تأثير معنوي لاســـتقلالية مجلس الإدارة على أي من المتغيرات لمؤشـــرات الأداء المالي ، حيث أن جميع القيم الاحتمالية لمتغير الاســـتقلالية تجاوزت درجة المعنوية المطلوبة.

نقوم بنفي الفرضية الثانية حيث أن استقلالية مجلس الإدارة لم تُظهر تأثيرًا معنويًا على الأداء المالي للبنوك الجزائرية.

الفرضـــية الثالثة: يوجد تأثير معنوي لازدواجية منصـــب المدير التنفيذي على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- ازدواجية منصـــب المدير التنفيذي لم تثبت تأثيرًا معنويًا على أي من المتغيرات لمؤشـــرات الأداء المالي، القيم الاحتمالية المرتبطة بهذا المتغير لم تحقق الدلالة الإحصائية المطلوبة.

تنفى الفرضية الثالثة.

الفرضـــية الرابعة: يوجد تأثير معنوي للاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- لا يوجد تأثير معنوي لاجتماعات مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول؛
- يوجد تأثير معنوي لاجتماعات مجلس الإدارة على معدل العائد على حقوق الملكية، حيث أن زيادة الاجتماعات تؤدي إلى انخفاض معدل العائد بنســـبة 0.614%، هذا

التأثير السلبي يشير إلى أن الاجتماعات المتكررة قد تكون مؤشرًا على عدم كفاءة في الإدارة أو وجود مشاكل تحتاج إلى مناقشة مستمرة؛

- لا يوجد تأثير معنوي لاجتماعات مجلس الإدارة على نسبة السيولة أو ملاءة رأس المال.

يمكن القول بأن الفرضية الرابعة مدعومة جزئيًا فقط في ما يتعلق بالعائد على حقوق الملكية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- لا يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة التدقيق على أي من مؤشرات الأداء المالي، مما يؤكد عدم وجود علاقة دالة بين حجم لجنة التدقيق والأداء المالي.

ننفي الفرضية الخامسة.

الفرضية السادسة: يوجد تأثير معنوي ملكية المساهمين على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- تشير النتائج إلى أن ملكية المساهمين تؤثر بشكل معنوي وإيجابي على العائد على الأصول، حيث أن زيادة ملكية المساهمين بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة معدل العائد على الأصول بنسبة 2.767%، هذا يشير إلى أن زيادة تركيز الملكية قد يكون له أثر إيجابي على الكفاءة التشغيلية للبنوك؛
- لا يوجد تأثير معنوي لنوعية الملكية على كل من العائد على حقوق الملكية ونسب السيولة وملاءة رأس المال

يمكن القول بأن الفرضية السادسة مدعومة جزئيًا فيما يتعلق بالعائد على الأصول فقط.

الفرضـــية الســـابعة: يوجد تأثير معنوي لنوعية الملكية على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة.

- يلاحظ بأن نوعية الملكية لم تثبت تأثيرًا معنويًا على أي من مؤشــرات الأداء المالي، مما يعني أن نوعية الملكية الخاصة بالبنك لا تؤثر بشكل واضح على الأداء المالي.

ننفي الفرضية السابعة.

ومن أهم النتائج النظرية المتوصل اليها:

- وفقًا لنظرية أصحاب المصالح، حجم المجلس الكبير ضروري لتمثيل جميع أصحاب المصالح نظرًا لتعقيد العمليات؛
- وفقًا لنظرية الوكالة، المجلس الكبير يضعف الكفاءة ويزيد التكاليف؛
- يجب أن يكون حجم المجلس مناسبًا لنشاط البنك، مع عدد أعضاء بين 7–12 حسب حجم النشاط؛
- نظرية الوكالة تدعو إلى فصـــل بين منصـــبي رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لتجنب تضارب المصالح؛
- أنصـــار "الطبقة الأحادية" يرون أن الازدواجية تســـاعد في تجنب الصـــراعات وتعزيز القيادة؛
- تسهم لجان مثل لجنة التدقيق والتعيينات والمكافآت في الرقابة وتحسين الأداء المالي؛
- تتميز لجنة التدقيق بشـــكل خاص لما لها من دور مهم في تعزيز الشـــفافية والرقابة المالية؛
- الأعضـــاء المســـتقلون يحســـنون الرقابة ويقللون من تضـــارب المصـــالح وفقًا لنظرية الوكالة؛
- وفقًا لنظرية الإشراف، المديرون التنفيذيون يتمتعون بمعرفة داخلية تجعلهم أكثر كفاءة في اتخاذ القرارات؛

- تؤكد النظرية الإشرافية أن تواتر الاجتماعات يعزز الأداء المالي؛
- يؤدي ضعف الإفصاح إلى سلوكيات غير أخلاقية، ارتفاع التكاليف، وضعف نزاهة السوق، مما يؤثر سلبًا على الأداء المالي للبنك؛
- تنسيق عمل اللجان يساهم في تحسين الأداء المالي وزيادة القيمة المضافة للبنك؛

ومن أهم نتائج الدراسة التطبيقية المتوصل اليها:

- يمكن القول أن النتائج تقدم رؤى هامة حول كيفية تأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الجزائرية، في تحليل العوامل الرئيسية، نجد أن تأثير حجم مجلس الإدارة، اجتماعاته، وملكية المساهمين لها تأثيرات واضحة ولكن متفاوتة على الأداء المالي؛
- حجم مجلس الإدارة لا يظهر تأثيرًا كبيرًا على الربحية، سواء من حيث العائد على الأصول أو العائد على حقوق الملكية، مما قد يشير هذا إلى أن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة قد لا تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للبنوك، على العكس زيادة حجم المجلس يمكن أن يزيد التعقيدات الإدارية ويقلل من كفاءة اتخاذ القرار، مما ينعكس سلبًا على جوانب مثل السيولة، وعليه يجب أن يكون حجم مجلس الإدارة متطابق تماما وحجم البنك على يؤثر بشكل فعال في الأداء المالي؛
- لم يظهر الاستقلالية كعامل مؤثر قوي على الأداء المالي في النماذج الاقتصادية، يُتوقع أن تكون مجالس الإدارة المستقلة أكثر قدرة على الرقابة الفعالة واتخاذ قرارات تصب في مصلحة المساهمين، ولكن ما أظهرته الدارسة التي أجريت في البنوك التجارية الجزائرية يبدو أن الاستقلالية وحدها ليست كافية لدفع الأداء المالي إلى التحسن ربما بسبب نقص الفعالية أو الخبرة الكافية لدى الأعضاء المستقلين؛
- إن الازدواجية في منصبي مدير تنفيذي ورئيس مجلس الإدارة قد لا يكون ضارًا أو مفيدًا بشكل مطلق، بل يعتمد على ديناميكيات الإدارة الداخلية الجمع بين المنصبين قد يعزز القوة التنفيذية، لكنه في الوقت نفسه يقلل من الشفافية والمساءلة، لجعل هذا

التأثير إيجابيًا على الأداء المالي، من المهم تعزيز آليات الرقابة الداخلية وتوفير هيكل واضح للمساءلة، كما يمكن أيضًا تعيين لجنة مستقلة لمراجعة القرارات الاستراتيجية لضمان تحقيق توازن بين السلطة التنفيذية والرقابة الفعالة؛

- الازدواجية بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة ليست العامل الرئيسي الذي يؤثر على الأداء المالي، على الرغم من أن هناك بعض المخاوف من تأثير الازدواجية على الحوكمة البنكية والرقابة، إلا أن تأثيرها المباشر على الأداء المالي قد يكون غير ذا دلالة في بعض الحالات؛
- تشير الزيادة في الاجتماعات قد تعكس تحديات أو مشاكل تحتاج إلى حل مستمر، أو ربما تكون الاجتماعات غير فعّالة، وعليه فإن الزيادة في الاجتماعات قد ترتبط بعدم الكفاءة في اتخاذ القرارات أو إهدار الوقت والموارد دون تحقيق تحسينات فعلية في الأداء المالي؛
- المساهمين الكبار قد يكون لديهم حافز أكبر لمراقبة إدارة البنك واتخاذ قرارات تعزز الأداء المالي، في المقابل قد يؤدي انتشار الملكية بين عدد كبير من المساهمين إلى ضعف في الرقابة، مما يؤثر سلبًا على الكفاءة؛
- البنوك الكبيرة والأقدم تميل إلى التمتع بمزايا مثل الاستقرار وقاعدة أصول متنوعة، مما يسهم في تحسين إدارة رأس المال والسيولة، ومع ذلك قد تواجه هذه البنوك تحديات من حيث المرونة والتكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة؛
- إن ارتفاع البطالة يضعف القوة الشرائية للمستهلكين ويقلل من الطلب على الخدمات المصرفية، مما يؤثر على ربحية البنوك واستقرارها المالي.

ومن أبرز التوصيات التي توصي بها الدراسة:

- يجب على البنوك تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة بما يتناسب مع حجم وتعقيد عملياتها، من المستحسن أن يكون عدد الأعضاء ما بين 7 و12 عضوًا، وفقًا لنظرية

أصـــحاب المصـــالح ونظرية الوكالة، العدد المثالي ســـيتيح تمثيل جميع أصـــحاب المصالح دون التأثير على الكفاءة؛

- تطبيق الفصل بين المنصبين يساعد على تجنب تضارب المصالح وتحقيق الشفافية والمساءلة، هذا سيعزز الفعالية في الرقابة ويزيد من الثقة في القرارات الاستراتيجية؛
- زيادة كفاءة لجان مثل لجنة التدقيق والتعيينات والمكافآت في الرقابة وتحســـين الأداء المالي، يجب تعزيز استقلالية هذه اللجان لضمان نزاهة القرارات وتعزيز الشفافية؛
- دعم وتعزيز دور لجنة التدقيق لضمان جودة التقارير المالية وتعزيز الشفافية المالية، وهو ما ســـيؤدي إلى تحســـين الثقة بين الأطراف ذات المصـــلحة وجذب المزيد من رؤوس الأموال؛
- على البنوك تحسين أنظمة الإفصاح لضمان الوضوح والشفافية في المعلومات المالية وغير المالية، الإفصاح الفعّال يحسن كفاءة الإدارة ويقلل من تكاليف رأس المال، كما يساعد في بناء الثقة مع المستثمرين؛
- ضرورة توسيع مشاركة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة لتعزيز الرقابة وتقليل تضـــارب المصـــالح، الأعضـــاء المســـتقلون يلعبون دورًا حيويًا في حماية مصـــالح المساهمين وضمان الشفافية؛
- يجب تنســـيق عمل اللجان المختلفة مثل لجنة التدقيق، ولجنة المخاطر، ولجنة المكافآت لضمان التفاعل الفعّال بين وظائف الرقابة والإدارة، هذا سيسهم في تحسين الأداء المالي للبنك؛

يمكن اقتراح مجموعة من الآفاق المســـتقبلية التي يمكن أن توجه البحث المســـتقبلي أو العمل البنكي لتطوير الأداء المالي من خلال تحسين الحوكمة:

- التعمق أكثر في دور الاستقلالية و كيفية تعزيزها من اجل فعالية اكبر لتحسين الأداء المالي؛

- تعزيز الرقابة في البنوك التجارية لدعم التوازن بين الإدارة العليا و مجلس الإدارة؛
- تحسين جودة اجتماعات مجلس الإدارة وجعلها اكثر جودة لرفع الكفاءة المالية للبنوك الجزائرية؛
- استغلال دور كبار المساهمين لتعزيز مراقبة الإدارة و اتخاذ القرارات الاستراتيجية؛
- تجسيد استراتيجيات تمكن البنوك سواء كانت بنوك كبيرة أو حتى البنوك الناشئة من الحفاظ على استقرارها المالي مع تعزيز مرونتها وقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة؛
- استكشاف تأثيرات التكنولوجيا المالية على تحسين كفاءة الحوكمة والأداء المالي للبنوك.

المصادر والمراجع

المصادر و المراجع:

أولا: المصادر باللغة العربية

الكتب:

1. بلقاسم العباس، النمذجة الاقتصادية الكلية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد40، 2005.
2. حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، حوكمة البنوك أثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، "عمان" الأردن، 2011.
3. حسين علي بخيت وسحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، اليازوري، الأردن، دو سنة نشر.
4. حمدان محمد سيف الغفلي، حوكمة المؤسسات، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، "القاهرة" مصر، 2019.
5. سدرة أنيسة، حوكمة البنوك في ظل التطورات المالية العالمية دراسة حالة الجزائر، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2016.
6. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر،2001.
7. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، ط1، النشر العلمي والمطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 2001.
8. عصام مهدي محمد عابدين، الحوكمة في الشركات والبنوك ودورها في ضبط أعمالها والرقابة عليها دراسة تحليلية، إجرائية، تطبيقية، الطبعة الأولى، دار محمود، القاهرة.
9. محمود عبد الرحمن، دور حوكمة الشركات في مكافحة الفساد الإداري والمالي، دار النشر غير متوفرة– مصر، 2019.

المجلات العلمية:

11- سعد العنزي، محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسة إدارة الأعمال، مجلة العلوم الاقتصادية الإدارية، العراق، المجلد 13، العدد 48، 2007.

12- أمجد حسـن عبد الرحمن محمد، دراسـة تحليلية للعلاقات بين تطبيق آليات الحوكمة في الشركات العائلية المصرية وجودة التقارير والمعلومات المالية وإمكانيات طرح أسـهم هذه الشـركات في سـوق الأوراق المالية "دراسـة ميدانية"، مجلة الدوريات المصرية، المجلد 23، العدد 3، أكتوبر 2019.

13- بلال نوري سعيد الكروي، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة – دراسـة مقارنة بين مصـرفي الرافدين والرشـيد–، مجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد الرابع والعشرون.

14- بن سدات سليمة، يماني ليلى، أثر في إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في والبنوك الجزائرية دراسـة قياسـية للفترة و. (2002-2021)، مجلة الدراسـات التجارية والاقتصـادية المعاصـرة، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، مجلد 06، العدد 02.

15- بوسـنة حمزة، أثر خصـائص مجلس الإدارة على أداء الشـركات الفرنسـية المدرجة بمؤشـر (CAC 40) خلال الفترة 2015-2017، مجلة المالية وحوكمة الشـركات، جامعة العربي بن المهيدي أم البواقي، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، ديسمبر 2018.

16- بوعبيدة شـريفة، دعائم الحوكمة وفعاليتها في تحسـين الأداء المصـرفي، مجله الامتياز لبحوث الاقتصـاد والإدارة، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 02، العدد 03، جوان 2018.

17- جاسـم علي العبد الله، هيثم الطاس، حوكمة الشـركات وآليات تطبيقها في الشـركات العائلية "دراسـة تطبيقية"، مجلة جامعة البعث، سـوريا، المجلد 44، العدد 17، 2022.

18- خالد مسيف، ريان بن عباس، أثر الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة دراسة قياسـية على عينة من المؤسـسـات، مجلة اقتصـاد المال والأعمال، المركز الجامعي لميلة، الجزائر، مجلد 06، العدد02 ، ديسمبر 2021.

19- سـامر محمد فخري، آسـو بهاء الدين قادر، مؤشـرات الربحية المصـرفية والعوامل المؤثرة فيه دراسـة قياسـية في عينة من المصـارف التجارية العراقية، مجلة جامعة، كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 6 العدد 2 ، 2016.

20- سـليمان ناصـر، المعايير الاحترازية في العمل المصـرفي ومدى تطبيقها في المنظومة المصـرفية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير، العدد 14، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

21- سندس شايب عينو، نوال بن عمارة، صفر مجلس الإدارة كآلية للحوكمة على الأداء المالي – دراسـة قياسـية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة. 2016/2010- مجلة العلوم الإنسـانية لجامعة أم البواقي، الجزائر، مجلد 6، العدد 2، ديسمبر 2019.

22- شـريف غياط وفيروز رجال، حوكمة الشـركات أداة لرفع مسـتوى الإفصـاح ومكافحة الفسـاد وأثرها على كفاءة السـوق المالي، مجلة الأكاديمية العربية في الدانمارك، عدد مزدوج 11-12، 2012.

23- شـعوبي محمد فوزي، التجاني إلهام، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري" للفترة 2005-2011، مجلة أبحاث اقتصـادية وإدارية، جامعة محمد خيضـر بسـكرة، الجزائر، العدد 17، جوان 2015.

24- صافي أحمد، صفيح صادق، بن زيدان ياسين، آليات حوكمة الشركات وأجهزة دعمها لتعزيز الأداء الاقتصـادي في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصـاد التطبيقي، جامعة المسيلة، الجزائر، العدد 03، مارس 2018.

25- صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة موبيليس (ATM)، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 2021.

26- طلال زغبة، محاد عريوة، أهمية تطبيق الحوكمة المصـرفية في تحسـين أداء البنوك التجارية –دراسة عينة من البنك التجارية- مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 08، العدد 01، جامعة أم البواقي، مارس 2021.

27- عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دارسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية – (2009 – 2016)، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، المجلد 18، العدد 01، 2018.

28- لانا نبيل زاهر، أثر السيولة والكفاية الإدارية والملاءة المالية على ربحية المصارف الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سوريا، المجلد 36، العدد 06، ديسمبر 2014.

29- لعراف زاهية، قريدة مصطفى، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات الحياة في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، مجلد06، العدد 01، 2020.

30- مجيلي خليصة، روابحي عبد الناصر، أثر الدور الحوكمي لمجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات – دراسة تطبيقية على بعض الشركات ذات الأسهم الجزائرية – ، مجلة معارف، جامعة البويرة ، الجزائر، المجلد 11، العدد 21، ديسمبر 2016.

31- محمد إقبال غنية، حكيمة حليمي، فهم مبادئ الحوكمة المصرفية بين الواقع والمأمول– النظام المصرفي الجزائري أنموذجا، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 4، العدد4، 2021.

32- محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية لدراسة حالة المجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2000، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 03، 2004.

33- محمد صالح فروم، أثر تطبيق حوكمة المؤسسات على أدائها المالي – دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العمومية الاقتصادية بولاية سكيكدة – ، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

34- محمد عطية مطر، أثر النظم المحاسبية والمعايير المهنية في تعزيز فعالية وكفاءة نظم حوكمة الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة دراسات العلوم الإدارية، الأردن، المجلد 36، العدد 02، 2009.

35- محمد مؤيد الفضل، نوال حربي راضي العلاقية بين الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة: دراسة حالة الأردن، مجلة آفاق اقتصادية، مركز البحوث والتوثيق، الامارات العربية المتعدة، المجلد 28، العدد 112، 2007.

36- محمد نواف واياد زمليط، أثر مؤشرات السيولة والربحية على مؤشرات الأداء السوقية للمصارف المدرجة في بورصة فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد، 01، 2019.

37- نعمان محصول وسراح موصو، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة (2013-2018)"، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، جامعة جيجل – محمد الصديق بن يحي، الجزائر، المجلد 03، العدد 02.

38- نكاع ريان، بوالكور نور الدين، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية – دراسة حالة بنكي Fransabank و Bnp Paribas العاملة بالجزائر خلال الفترة (2015/2020)- مجلة التكامل الاقتصادي، جامعة أحمد دراية أدرار ، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، جوان 2023.

39- نورة محمدي، محمد الصغير قريشي، حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيماوية المدرجة في السوق، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 9، 2016.

40- نوي فطيمة الزهرة وبوستة زكية، أثر آليات الحوكمة المؤسسية على الأداء المالي للبنوك الجزائرية خلال الفترة (2004-2014)، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس بالمدية، الجزائر، العدد 12، سبتمبر 2019.

41- نوي فطيمة الزهرة، رايس حدة، دور الحوكمة في تحسين أداء البنوك الجزائرية، مجلة دراسات اقتصادية، جامعة زيان عشور الجلفة، الجزائر، المجلد 7، العدد 2.

المؤتمرات الملتقيات العلمية:

42- أمال عيادي وبوبكر خوالد، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، -دراســـة حالة الجزائر- ، مداخلة ضـــمن فعاليات الملتقى الوطني حول: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي، مخبر مالية بنوك وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

43- بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية في الجزائر ومنهج الإصـــلاح، ملتقى المنظومة المصـــرفية الجزائرية والتحولات الاقتصـــادية -واقع وتحديات- يومي 14-15 ديسمبر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2004.

44- بن ثابت علال وبن جاب الله محمد، الحوكمة المؤســـســـاتية ، ومتطلبات الإصـــلاح لتطبيقها في الدول النامية، ضـــمن ملتقى دولي الأول بعنوان أبعاد الجيل الثاني من الإصـلاحات الاقتصـادية في الدول النامية، كلية الحقوق والعلوم التجارية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، المنعقد يومي 04-05 ديسمبر 2006.

45- جادو رضـــا وبن قارة إيمان، حقائق علمية حول أخلاقيات ممارســـة مهنة التدقيق في الجزائر، مداخلة ضـــمن الملتقى الوطني الثامن حول "مهنة التدقيق في الجزائر الواقع والآفاق في ضـــوء المســـتجدات العالمية المعاصـــرة" كلية العلوم الاقتصـادية وعلوم التسـيير ، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، يومي 11-12 أكتوبر 2010.

46- فريدة عبة، مريم طبني، دور مبادئ حوكمة الشـــركات في معالجة الفســـاد المالي والإداري، ملتقى وطني بعنوان حوكمة الشـركات كآلية للحد من الفسـاد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصـادية و التجارية وعلوم التسـيير، جامعة محمد خيضـر بسكرة، الجزائر، يومي 06-07 ماي 2012.

47- مبروك رايس، مشـــري فريد ونســـيب انفال، مداخلة تحت عنوان الحوكمة المصـرفية كإلية لمواجهة الفسـاد الإداري مع الإشـارة إلى حالة الجزائر، ضـمن ملتقى وطني: حوكمة الشـــركات كآلية للحد من الفســـاد المالي والإداري، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 06-07 ماي 2012.

48- نوال صـــباحي، واقع الشـــركات في دول مختارة – مع التركيز على التجربة الجزائرية– الملتقى الدولي الثامن حول: دور الحوكمة في تفعيل أداء المؤســـســـات والاقتصـاديات، كلية العلوم الاقتصـادية والتجارية وعلوم التسـيير، جامعة حسـيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، يومي 19 – 20 نوفمبر 2013.

التقارير الدولية:

49- تقرير ممارسـة أنشـطة الأعمال 2011، من أجل مسـاندة أصـحاب الأعمال– مطبوعة مشتركة للبنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ماكميلان، وانشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.

50- اللجنة العربية للرقابة المصـــرفية، مبادئ حوكمة المؤســـســـات المصـــرفية، مطبوعة مشـــتركة بين أمانة مجلس محافظي المصـــارف المركزية ومؤســـســـات النقد العربية وصندوق النقد العربي.

51- ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، 2009.

أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجيستير:

52- إبراهيم خويلد، محاولة تكييف نموذج مندل فلمنج على الاقتصاد الجزائري للفترة 1970–2015، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر3، 2017.

53- أمينة فداوي، دور ركائز حوكمة الشـركات في الحد من ممارسـات المحاسـبة الإبداعية – دراسة عينة من الشركات الفرنسية المسجلة بمؤشر SBF205– أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابة، 2015/2014.

54- بن عيسـى ريم، دراسـة تحليلية لأثر حوكمة الشـركات على الأداء المصـرفي "دراسـة تطبيقية على البنوك تجارية الجزائرية" أطروحة دكتوراه غير منشـورة. جامعة. ورقلة، 2019/2018.

55- بن مداني صـديقة، انعكاسـات القروض المصـرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر – دراسـة عينة من البنوك التجارية في الجزائر– أطروحة دكتوراه

غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، 2017.

56- بوراس بودالية، آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد الإداري والمالي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين تموشنت، 2022.

57- جوادي سميرة، أثر تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2020.

58- جيلالي أحمد مسري، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائر البطاقات والنقود الإلكترونية نموذجاً، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2007.

59- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2013 -2014.

60- رشيد دريس، إستراتيجية تكييف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

61- رمضاني زينب، إمكانية تحسين الأداء المالي للبنوك العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.

62- رميسة كلاش، المخاطر المالية في البنوك التجارية وأثرها على الأداء المالي – ميراثا ميدانية لعينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر (2004 – 2018)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2022.

63- ريم عمري، الحوكمة المصرفية ودورها في مواجهة الأزمات المالية – دراسة حالة الجزائر – أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

64- زاهر صبحي بشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية – دراسة مقارنة للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين- ، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.

65- صوفان العيد، دور الجهاز المصرفي في تدعيم وتنشيط برنامج الخصخصة، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2010.

66- ضحى محمد سعد عداس، استخدام أسلوب القياس المرجعي لتحسين أداء شركات الأدوية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 2004.

67- العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية –، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2015.

68- عبد القادر بريش، التحرير المصرفي وزيادة تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ، 2005-2006.

69- عريوة محاد، دور بطاقة الأداء المتوازن في قياس وتقييم الأداء المستديم بالمؤسسات المتوسطة للصناعات الغذائية – دراسة مقارنة ملبنة الحضنة بالمسيلة وملبنة التل بسطيف، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سطيف،2011.

70- علي مناد، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي (دراسة قياسية: حالة الشركات ذات أسهم الجزائرية)، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 203-2014.

71- محمد جميل حبوش، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات "دراسة تطبيقية لآراء المراجعين الداخليين، المراجعين الخارجين ومدراء الشركات المساهمة العامة"، رسالة ماجيستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 2007.

72- مناد علي، دور حوكمة الشركات في الأداء المؤسسي – دراسة قياسية حالة SPA الجزائر، أطروحة دكتوراه في اقتصاد التنمية، جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

73- نورة محمدي، اثر حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات المساهمة العاملة في الجزائر خلال الفترة (2009-2015)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، جامعة ورقلة، 2018.

المطبوعات البيداغوجية:

74- عادل زقرير، نشأة وتطور النظام المصرفي في الجزائري منذ الاستقلال (1962-1990)، محاضرات في النظام المصرفي الجزائري، موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة حمة لخضر الوادي، السنة غير متوفرة.

75- بلحنيش عبد الرحمان، النظام المصرفي الجزائري، محاضرات السنة الثالثة ليسانس تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس، 2021/2020.

76- علي بن ساحة، محاضرات في مقياس النظام المصرفي الجزائري، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثالثة اقتصاد نقدي وبنكي، كليه العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2019/2018.

77- يحياوي عبد الحفيظ، محاضرات في مقياس القانون المصرفي، مستوى سنة أولى ماستر شعبة العلوم التجارية تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، 2019/2018.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

78- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 المعدل والمتمم لقانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 الجريدة الرسمية، السنة 38.

79- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت سنة 2003 المتعلق بقانون النقد والقرض، الجريدة الرسمية، السنة 40، العدد 52.

80- الأمر رقم 66-178 المؤرخ في 13 جوان 1966، المتضـــمن إحداث البنك الوطني الجزائري وتحديد قانونه الأساسي، الجريدة الرسمية، السنة 03، العدد 51.

81- الأمر رقم 67-204 المؤرخ في 1-10-1967 المتضـــمن بإنشـــاء بنك الجزائر الخارجي، الجريدة الرسمية، السنة 4، العدد 72

82- أمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971، المتعلق بتنظيم مؤســسـات القرض، الجريدة الرسمية، السنة 08، العدد 55.

83- انظر للمواد 633-656، من المرسـوم التشـريعي تحت رقم 93-08 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية 1993.

84- بلاغ رقم 09-03 المؤرخ في 26 ماي 2009 المتعلق بتحديد القواعد العامة المتعلقة بشـروط البنوك المطبقة على العمليات المصـرفي، الجريدة الرسـمية، السـنة 46، العدد 53، الصادر بتاريخ 13 سبتمبر 2009.

85- القـانون رقم 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظـام البنوك والقروض، الجريدة الرسمية، السنة 23، العدد 34.

86- القانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المعدل والمتمم للقانون 86-12 المؤرخ في 19 أوت 1986 والمتضمن نظام البنوك والقروض.

87- المـادة 02 من التنظيم رقم 02-03 الصـــادر بتـاريخ 14 نوفمبر 2002، المتعلق بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، الصادرة عن بنك الجزائر.

88- المادة 3 من الأمر قم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 المتضـــمنة بحديد قواعد الحيطة والحذر، بنك الجزائر.

89- المادة 7 من القانون رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضـــمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية، الجريدة الرسمية، السنة 25، العدد 2.

90- المادة رقم 01 من القانون رقم 67-78 المؤرخ في 11 ماي 1967 المتضمن إنشاء القرض الشعبي الجزائري والتي تلغي المادة رقم 02 من التنظيم رقم 66-366 المؤرخ في 29 ديسمبر 1966 ، الجريدة الرسمية، السنة 04 ، العدد 40.

91- المادة رقم 07، من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتضمن النظام المالي المحاسبي، الجريدة الرسمية ، السنة الرابعة والأربعون، العدد 74.

92- المادة رقم 103، من الأمر رقم 03-11، المتعلق بقانون النقد والقرض.

93- المادة رقم 11-12-35 من القانون رقم 04-08 المؤرخ في 14 أوت 2004، المتعلق بشروط ممارسة الأنشطة التجارية، الجريدة الرسمية، السنة 41، العدد 52.

94- المرسوم التنفيذي رقم 91-08، المؤرخ بـــ 01 ماي 1991 المتعلق بمهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية ، السنة 28، العدد 20.

95- المرسوم التنفيذي رقم 96-139 لمؤرخ في 15 أبريل 1996 ، المتضمن قانون أخلاقيات مهنة الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، الجريدة الرسمية، السنة 33، العدد 24.

96- المواد 674-678، من المرسوم التشريعي الجزائري رقم 93-08 المؤرخ في 25 أفريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75- 59المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 27.

97- المواد 691-674-676-713-715، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري، الجريدة الرسمية، العدد 27.

98- المواد رقم 632-668، المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993 المعدل والمتمم للأمر رقم 75-59 المرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون التجاري الجزائري.

99- النظام رقم 92-08 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992، المتضمن لمخطط الحسابات المصرفي والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثانية والثلاثون، العدد 13.

100- النظام رقم 92-09 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992، المتعلق بإعداد الحسابات الفردية السنوية للبنوك والمؤسسات المالية ونشرها، الجريدة الرسمية الجزائرية، السنة الثلاثون، العدد 15.

المواقع الإلكترونية:

101- البنك الدولي، حماية المستثمرين الأقلية، تاريخ الاطلاع: 2023/08/25 على الساعة 20:30، على الموقع الإلكتروني: https://archive.doingbusiness.org/ar/doingbusiness

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Articles

102- Abdus Samad, performance of interest-free islamic books vis-a-vis interest-based conventional banks of Bahrain, journal of economics and management, vol 12, Issue 2, 2004.

103- Anthony Kyereboah-Coleman and Nicholas Biekpe, THE RELATIONSHIP BETWEEN BOARD SIZE, BOARD COMPOSITION, CEO DUALITY AND FIRM PERFORMANCE : EXPERIENCE FROM GHANA journal Corporate Ownership and Control · December 2008.

104- Baidhani, A. M.(2018). Impact of Corporate Governance on Banks: Evidence from Yemen and GCC countrie.

105- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2013). How does capital affect bank performance during financial crises ? Journal of Financial Economics, 109(1). doi: 10.1016/ j.jfineco.2013.02.008.

106- Berger, A. N., & Udell, G. F. (1994). Did Risk-Based Capital Allocate Bank Credit and Cause a “Credit Crunch” in the United States ? Journal of Money, Credit and Banking, 26(3).. doi :10.2307/2077994

107- Chenini Hajer & Jarboui Anis ,Analysis of the Impact of Governance on Bank Performance : Case of Commercial Tunisian Banks, J Knowl Econ, DOI 10.1007/s13132-016-0376-6, 2016.

108- Claire Gauzente, Mesurer la performance des entreprises en l’absence d’indicateurs objectifs : quelle validité ? Analyse de

la pertinence de certains indicateurs, Finance Contrôle Stratégie – Volume 3, N° 2, juin 2000.

109- Collins G. Ntim and Kofi A. Osei, The Impact of Corporate Board Meetings on Corporate Performance in South Africa, African Review of Economics and Finance, Vol. 2, No. 2, June 2011.

110- Hellmann, T. F., Murdock, K. C., & Stiglitz, J. E. (2000). Liberalization, Moral Hazard in Banking, and Prudential Regulation: Are Capital Requirements Enough? American Economic Review, 90(1).Doi :10.1257/aer.90.1.147

111- Isabelle allemand, Bénédicte brullebaut, Comparaison des pratiques de gouvernance dans les banques françaises, Revue française de gestion – N° 207/2010.

112- Mohammad Naushad & Syed Abdul Malik, Corporate Governance and Bank Performance : A Study of Selected Banks in GCC Region, Asian Social Science; Vol. 11, No. 9.

113- Oman,et al, la gouvernance d'entreprise dans les pays en développement, center développement d'OCDE cahier de politique économique N°23, 2003.

114- Pesaran, M. H., & Yamagata, T. (2008). Testing slope homogeneity in large panels. Journal of econometrics, 142(1).

115- R. L. Basmann, A Generalized Classical Method of Linear Estimation of Coefficients in a Structural Equation, Econometrica: http://www.jstor.org/stable/1907743?seq=1#page_scan_tab_contents

116- Salim, R., Arjomandi, A., & Seufert, J. H. (2016). Does corporate governance affect Australian banks' performance ? Journal of International Financial Markets, Institutions and Money.

117- Sana Triki Damak , The corporate governance mechanisms: evidence from Tunisian banks, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) , Volume 9, Issue 6 (Mar. - Apr. 2013).

118- TALHAOUI Fares , DERRARDJA Nazim, Gouvernance Bancaire en Algérie : Etat Actuel et Perspectives, Etude Empirique

par une Approche d'Efficience, Revue des recherches en siences financieres et comptables, Vol07, n°02, 2022.

119- Vodova P, Liquidity ratios of Polish Commercial Banks. European Financial and Accounting Journal,(2013).

120- Wondmagegn Biru Mamo & Habtamu Legese Feyisa & Mekonnen Kumlachew Yitayaw, FINANCIAL PERFORMANCE OF COMMERCIAL BANKS IN THE EMERGING MARKETS, Corporate Governance and Organizational Behavior Review / Volume 5, Issue 2, 2021.

121- Zahroh Naimah, and Hamidah, The Role of Corporate Governance in Firm Performance, SHS Web of Conferences, 13003 (2017),FourA 2016, DOI: 10.1051/ shsconf/20173413003.

Reports

122- Basel Committee on Banking Supervision, Guidelines, Corporate governance principles for banks, 2015.

123- Cadbury committee, the committee on the Financial aspects of corporate governance report of the Financial Aspects of corporate governance ,London, 01/12/1992.

124- CFA center for financial market integrity, the corporate governance of listed companies : a manaul for investors, 2005.

125- Rasel, A. (2017). Corporate Governance and Bank Performance: A Study of Selected Banks in Bangladesh. Department of Finance .Jagannath University, Dhaka.

Publications pédagogiques :

126- Khouiled, B. (2018). Tests of Homogeneity in Panel Data with EViews. https://mpra.ub.uni-muenchen.de/101001/1/MPRA_paper_101001.pdf

الملاحق

الملاحق

الملحق (01) اختبار التجانس لمعادلة ROA

xthst ROA TCA INDEP FREQ CONC SIZE AGE CHOMAGE
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	-0.579	0.563
adj.	-1.457	0.145

Variables partialled out: constant

الملحق (02) اختبار التجانس لمعادلة ROE

. xthst ROE TCA INDEP FREQ CONC SIZE AGE CHOMAGE
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	-0.900	0.368
adj.	-2.264	0.024

Variables partialled out: constant

الملحق (03) اختبار التجانس لمعادلة NLTA

. xthst NLTA TCA INDEP FREQ CONC SIZE AGE CHOMAGE
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	0.145	0.884
adj.	0.366	0.714

Variables partialled out: constant

الملحق (04) اختبار التجانس لمعادلة ADE

. xthst ADE TCA INDEP FREQ CONC SIZE AGE CHOMAGE
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	0.096	0.924
adj.	0.240	0.810

Variables partialled out: constant

الملحق (05) تطورات متغيرات الدراسة

ROA

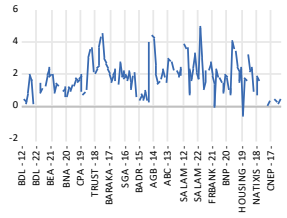

ROE

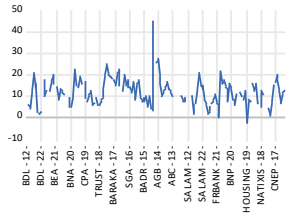

NLTA

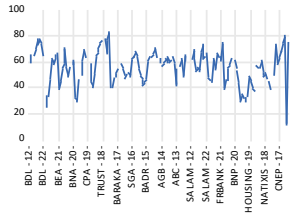

ADE

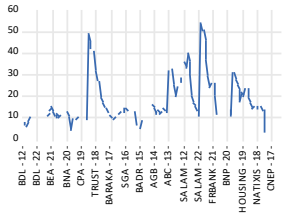

TCA

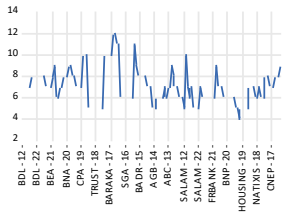

DUAL

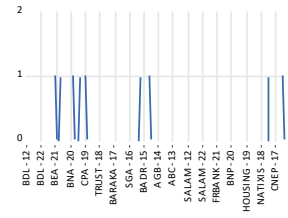

INDEP

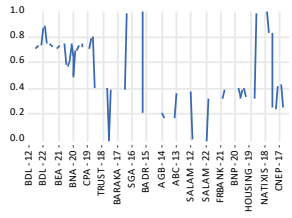

FREQ

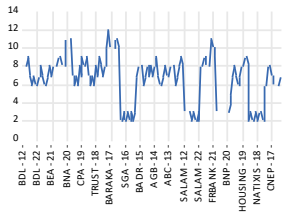

CONC

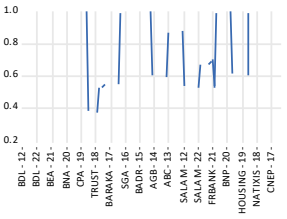

ACS

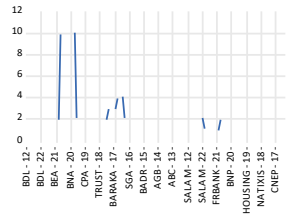

PR

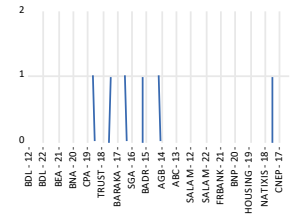

SIZE

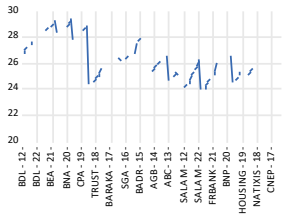

AGE

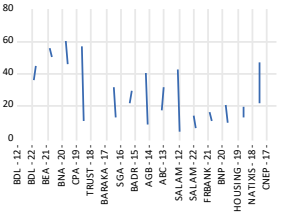

CHOMAGE

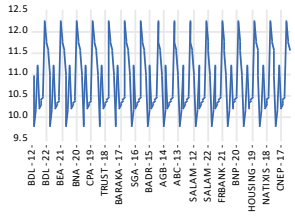

الملحق (06) التطورات الفردية لمتغيرات الدراسة

ROA

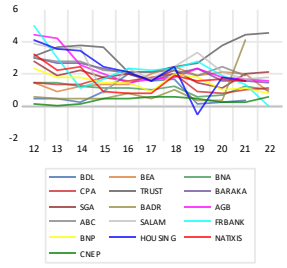

ROE

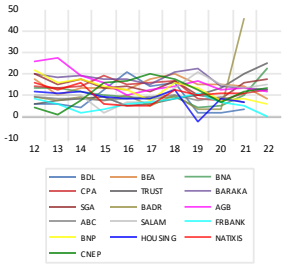

NLTA

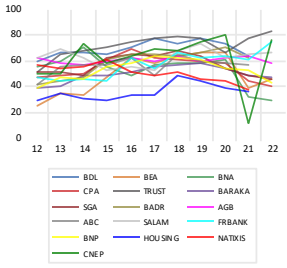

ADE

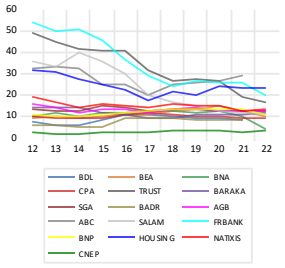

TCA

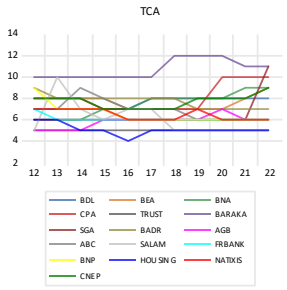

DUAL

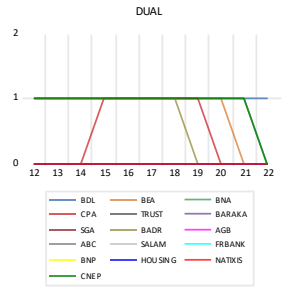

INDEP

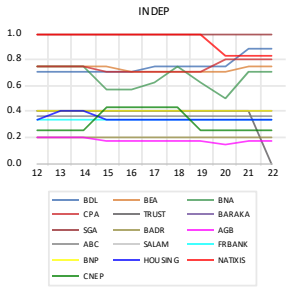

FREQ

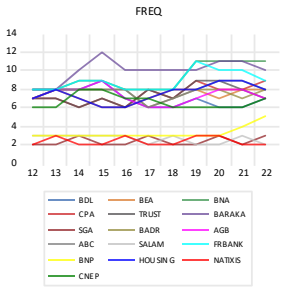

CONC

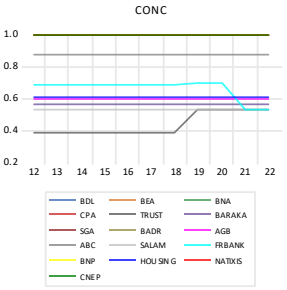

ACS

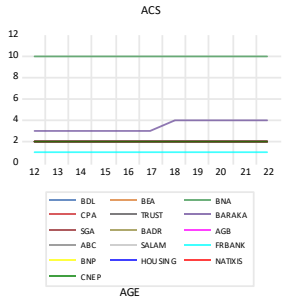

PR

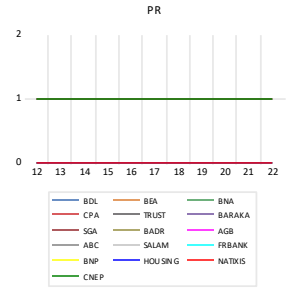

SIZE

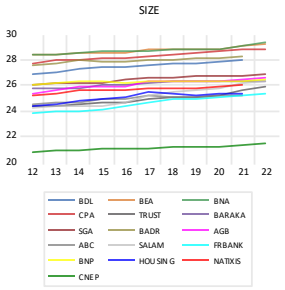

AGE

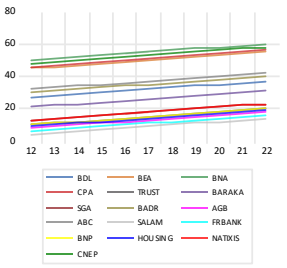

CHOMAGE

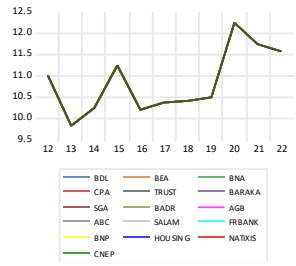

الملحق (07) التطورات المتوسطة لمتغيرات الدراسة

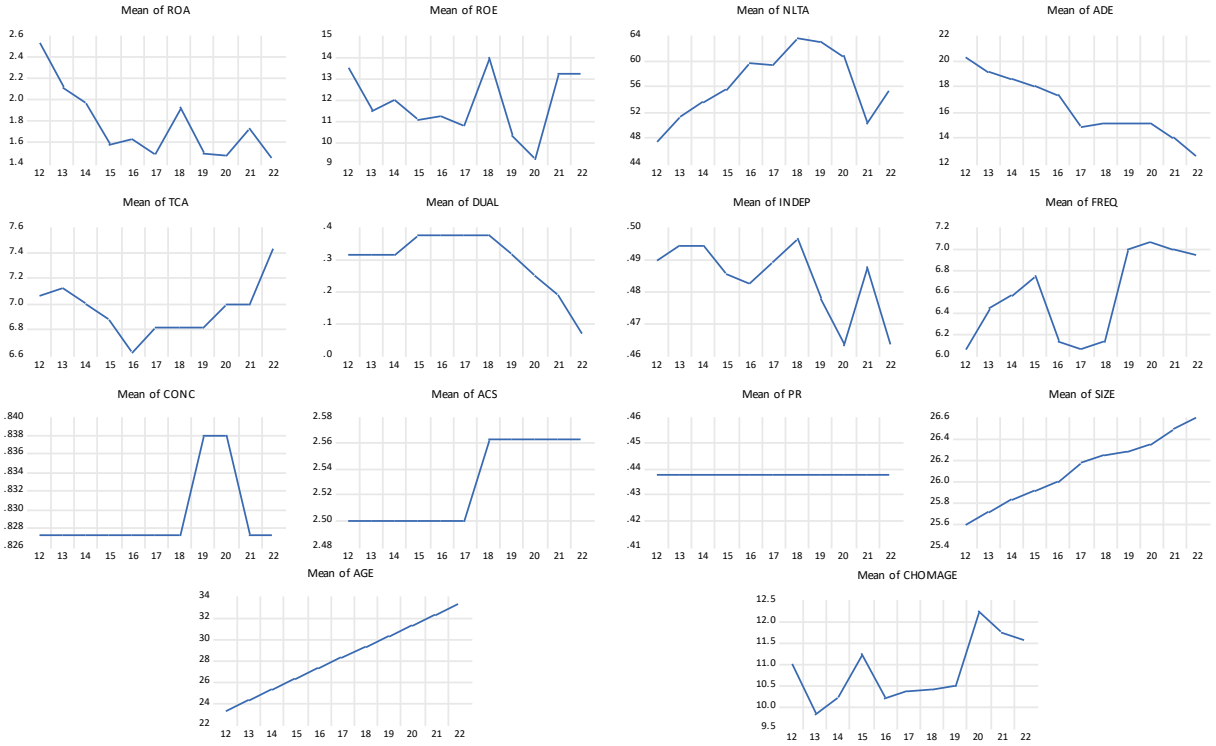

الملحق (08) التطورات المتوسطة لمتغيرات الدراسة

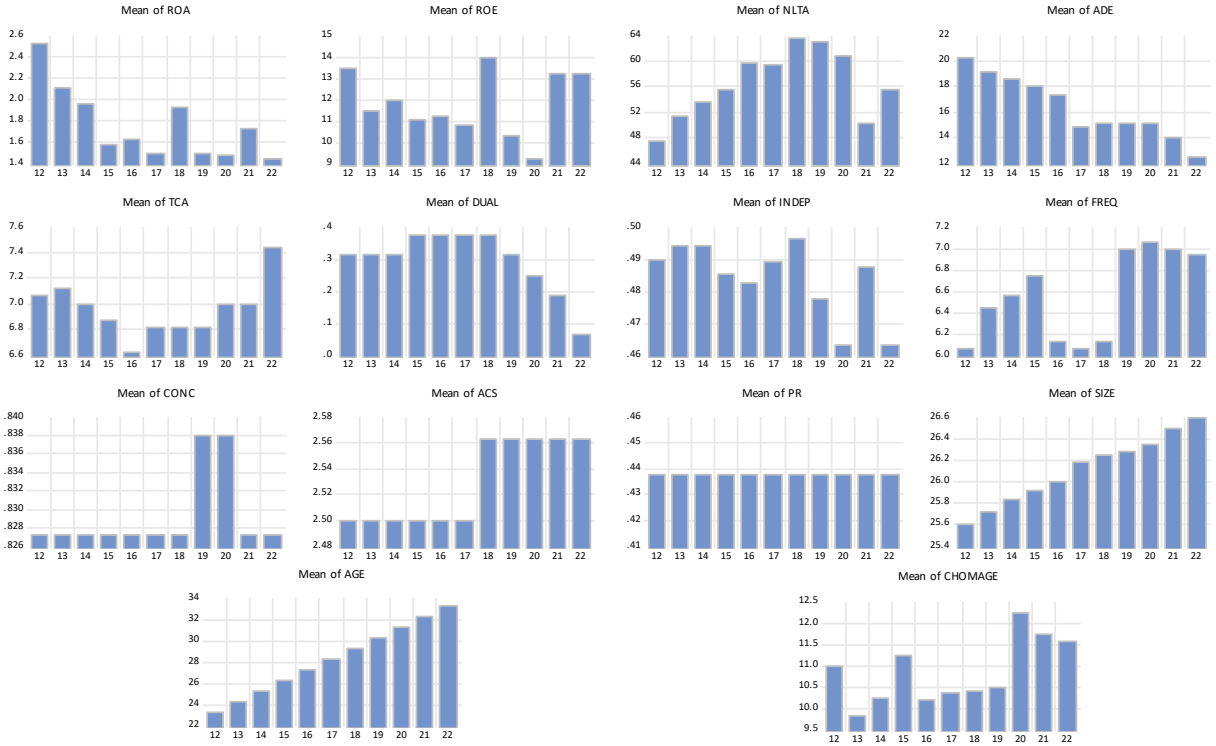

الملحق (09) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Date: 10/12/24
Time: 23:01
Sample: 2012 2022

	ROA	ROE	NLTA	ADE	TCA	DUAL	INDEP

Mean	1.765380	11.75164	56.43702	16.41667	6.976608	0.298246	0.482782
Median	1.690000	11.33000	58.55000	12.60000	7.000000	0.000000	0.400000
Maximum	4.990000	45.82000	82.97000	53.43000	12.00000	1.000000	1.000000
Minimum	-0.500000	-2.430000	11.68000	2.430000	4.000000	0.000000	0.000000
Std. Dev.	1.038261	5.894914	12.34206	10.57359	1.601298	0.458831	0.284661
Skewness	0.603264	1.240581	-0.532113	1.451655	0.952038	0.882010	0.333742
Kurtosis	3.289463	8.535838	3.367652	4.790528	3.794621	1.777941	2.188185
Jarque-Bera	10.96892	262.2119	9.032687	82.90079	30.33063	32.81200	7.870113
Probability	0.004151	0.000000	0.010929	0.000000	0.000000	0.000000	0.019545
Sum	301.8800	2009.530	9650.730	2807.250	1193.000	51.00000	82.55575
Sum Sq. Dev.	183.2575	5907.502	25895.48	19006.13	435.9064	35.78947	13.77544
Observations	171	171	171	171	171	171	171

الملحق (10) مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

Covariance Analysis: Ordinary
Date: 10/12/24 Time: 23:01
Sample: 2012 2022
Included observations: 171
Balanced sample (listwise missing value deletion)

Correlation Probability	ROA	ROE	NLTA	ADE	TCA	DUAL	INDEP	F
ROA	1.000000 -----							
ROE	0.468945 0.0000	1.000000 -----						
NLTA	0.010565 0.8909	-0.001148 0.9881	1.000000 -----					
ADE	0.592728 0.0000	-0.311300 0.0000	-0.024111 0.7543	1.000000 -----				
TCA	-0.275260 0.0003	0.141163 0.0655	-0.179960 0.0185	-0.396173 0.0000	1.000000 -----			
DUAL	-0.498537 0.0000	-0.072168 0.3482	0.141106 0.0656	-0.477100 0.0000	0.217712 0.0042	1.000000 -----		
INDEP	-0.185133 0.0153	0.043380 0.5732	-0.123891 0.1064	-0.250112 0.0010	0.138185 0.0715	0.185918 0.0149	1.000000 -----	
FREQ	-0.071693 0.3514	-0.059057 0.4429	-0.048352 0.5300	0.039612 0.6070	0.327442 0.0000	0.232650 0.0022	-0.203999 0.0074	1.0
CONC	-0.535699 0.0000	0.013115 0.8648	-0.082322 0.2844	-0.590361 0.0000	0.248276 0.0011	0.527322 0.0000	0.599428 0.0000	-0.1
ACS	-0.165139 0.0309	0.030312 0.6939	-0.087773 0.2536	-0.210139 0.0058	0.211768 0.0054	0.332477 0.0000	0.166844 0.0292	0.3
PR	-0.494340 0.0000	0.121381 0.1138	0.005769 0.9403	-0.604938 0.0000	0.647745 0.0000	0.737564 0.0000	0.192718 0.0116	0.4

SIZE	-0.130276	0.139461	-0.072597	-0.302521	0.210040	0.236726	0.406005	0.1
	0.0894	0.0689	0.3454	0.0001	0.0058	0.0018	0.0000	
AGE	-0.500581	0.042256	-0.000363	-0.541274	0.461321	0.679085	0.292349	0.3
	0.0000	0.5832	0.9962	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	
CHOMAGE	-0.098441	-0.021995	-0.039133	-0.103064	0.060266	-0.121157	-0.031454	0.1
	0.2002	0.7752	0.6113	0.1798	0.4336	0.1144	0.6830	

الملحق (11) اختبار بروش باقن لمعادلة ROA

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.218892	18.13697	19.35586
	(0.2696)	(0.0000)	(0.0000)
Honda	-1.104034	4.258752	2.230722
	(0.8652)	(0.0000)	(0.0128)
King-Wu	-1.104034	4.258752	2.607509
	(0.8652)	(0.0000)	(0.0046)
Standardized Honda	0.448552	4.940228	-0.370908
	(0.3269)	(0.0000)	(0.6446)
Standardized King-Wu	0.448552	4.940228	0.058319
	(0.3269)	(0.0000)	(0.4767)
Gourieroux, et al.	--	--	18.13697
			(0.0000)

الملحق (12) اختبار بروش باقن لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.200006	0.083545	0.283551
	(0.6547)	(0.7725)	(0.5944)
Honda	-0.447221	0.289042	-0.111850
	(0.6726)	(0.3863)	(0.5445)
King-Wu	-0.447221	0.289042	-0.044222
	(0.6726)	(0.3863)	(0.5176)
Standardized Honda	1.220935	0.730335	-3.194934
	(0.1111)	(0.2326)	(0.9993)
Standardized King-Wu	1.220935	0.730335	-3.024540
	(0.1111)	(0.2326)	(0.9988)

Gourieroux, et al.	--	--	0.083545 (0.6260)

الملحق (13) اختبار بروش باقن للمعادلة ROE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	5.513189 (0.0189)	0.141542 (0.7068)	5.654732 (0.0174)
Honda	2.348018 (0.0094)	-0.376221 (0.6466)	1.394271 (0.0816)
King-Wu	2.348018 (0.0094)	-0.376221 (0.6466)	1.189567 (0.1171)
Standardized Honda	5.264864 (0.0000)	-0.006435 (0.5026)	-1.389396 (0.9176)
Standardized King-Wu	5.264864 (0.0000)	-0.006435 (0.5026)	-1.622042 (0.9476)
Gourieroux, et al.	--	--	5.513189 (0.0253)

الملحق (14) اختبار بروش باقن لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	1.690338 (0.1936)	2.279826 (0.1311)	3.970163 (0.0463)
Honda	-1.300130 (0.9032)	1.509909 (0.0655)	0.148336 (0.4410)
King-Wu	-1.300130 (0.9032)	1.509909 (0.0655)	0.401704 (0.3440)
Standardized Honda	0.061350 (0.4755)	2.043991 (0.0205)	-2.877769 (0.9980)
Standardized King-Wu	0.061350 (0.4755)	2.043991 (0.0205)	-2.497157 (0.9937)
Gourieroux, et al.	--	--	2.279826 (0.1455)

الملحق (15) اختبار بروش باقن لمعادلة NLTA

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	81.58448 (0.0000)	16.78306 (0.0000)	98.36754 (0.0000)
Honda	9.032413 (0.0000)	4.096713 (0.0000)	9.283694 (0.0000)
King-Wu	9.032413 (0.0000)	4.096713 (0.0000)	8.877253 (0.0000)
Standardized Honda	14.59095 (0.0000)	4.767292 (0.0000)	8.216993 (0.0000)
Standardized King-Wu	14.59095 (0.0000)	4.767292 (0.0000)	7.488408 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	98.36754 (0.0000)

الملحق (16) اختبار بروش باقن لمعادلة ADE

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided
(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	120.5186 (0.0000)	2.633324 (0.1046)	123.1519 (0.0000)
Honda	10.97810 (0.0000)	1.622752 (0.0523)	8.910145 (0.0000)
King-Wu	10.97810 (0.0000)	1.622752 (0.0523)	8.185473 (0.0000)
Standardized Honda	17.30557 (0.0000)	2.126964 (0.0167)	7.762149 (0.0000)
Standardized King-Wu	17.30557 (0.0000)	2.126964 (0.0167)	6.668600 (0.0000)
Gourieroux, et al.	--	--	123.1519 (0.0000)

الملحق (17) اختبار بروش باقن لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided

(all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	4.345753 (0.3710)	0.178083 (0.6730)	4.523836 (0.3340)
Honda	2.084647 (0.0186)	-0.421999 (0.6635)	1.175669 (0.1199)
King-Wu	2.084647 (0.0186)	-0.421999 (0.6635)	0.938877 (0.1739)
Standardized Honda	4.876081 (0.0000)	-0.044952 (0.5179)	-1.560789 (0.9407)
Standardized King-Wu	4.876081 (0.0000)	-0.044952 (0.5179)	-1.805887 (0.9645)
Gourieroux, et al.	--	--	4.345753 (0.0470)

الملحق (18) اختبار فيشر لمعادلة ROA

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.738261	(15,146)	0.0000
Cross-section Chi-square	67.823951	15	0.0000

الملحق (19) اختبار فيشر لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ01
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.842865	(15,129)	0.0352
Cross-section Chi-square	30.094293	15	0.0116

الملحق (20) اختبار فيشر لمعادلة ROE

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ02
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	4.429579	(15,146)	0.0000
Cross-section Chi-square	64.137020	15	0.0000

الملحق (21) اختبار فيشر لمعادلة ROE بإضافة AR(1)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ02

Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	1.472987	(15,129)	0.1246
Cross-section Chi-square	24.504743	15	0.0570

الملحق (22) اختبار فيشر لمعادلة NLTA

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ03
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	9.000272	(15,146)	0.0000
Cross-section Chi-square	111.964401	15	0.0000

الملحق (23) اختبار فيشر لمعادلة ADE

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ04
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	71.381051	(15,146)	0.0000
Cross-section Chi-square	362.571965	15	0.0000

الملحق (24) اختبار فيشر لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ04
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	5.225581	(15,129)	0.0000
Cross-section Chi-square	73.587548	15	0.0000

الملحق (25) اختبار هوسمان لمعادلة ROE

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ02
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	27.902621	9	0.0010

الملحق (26) اختبار هوسمان لمعادلة NLTA

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ03
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.

Cross-section random	13.138193	9	0.1565

الملحق (27) اختبار هوسمان لمعادلة ADE

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ04
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	160.536643	9	0.0000

الملحق (28) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ROA

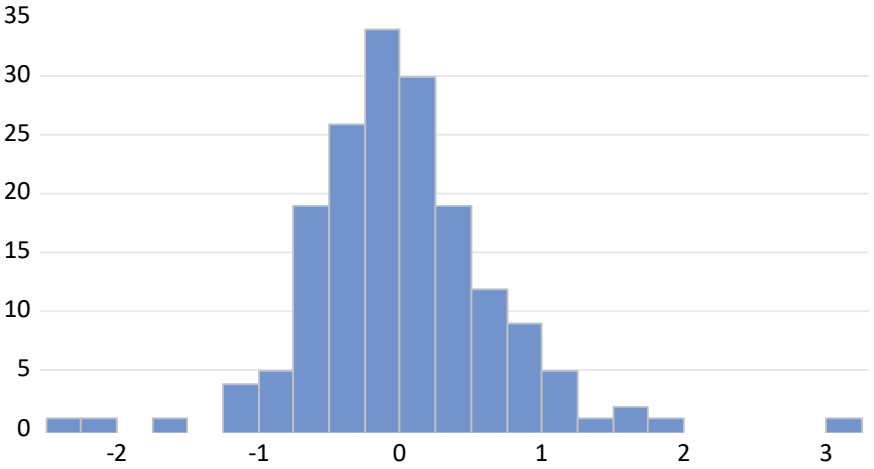

Series: Standardized Residuals
Sample 2012 2022
Observations 171

Mean	6.46e-17
Median	-0.100724
Maximum	3.114812
Minimum	-2.481490
Std. Dev.	0.658622
Skewness	0.448577
Kurtosis	6.745067
Jarque-Bera	105.6667
Probability	0.000000

الملحق (29) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

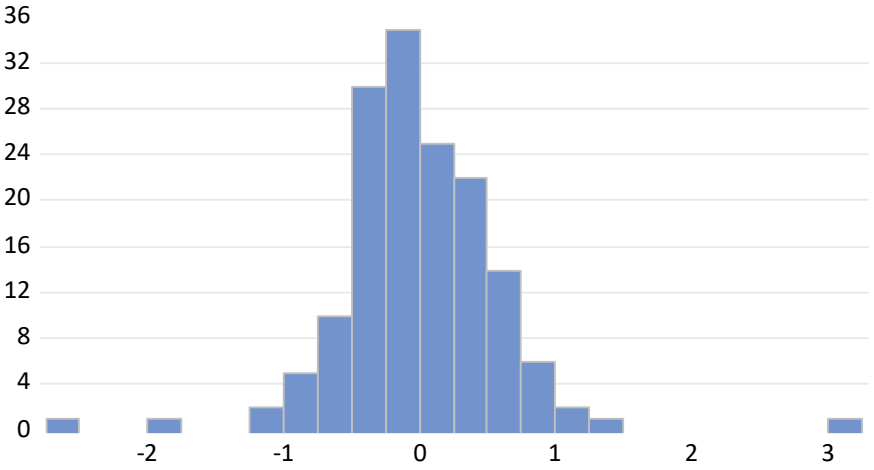

Series: Standardized Residuals
Sample 2013 2022
Observations 155

Mean	-3.37e-13
Median	-0.052970
Maximum	3.200953
Minimum	-2.567149
Std. Dev.	0.587886
Skewness	0.397703
Kurtosis	9.900577
Jarque-Bera	311.6187
Probability	0.000000

الملحق (30) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ROE

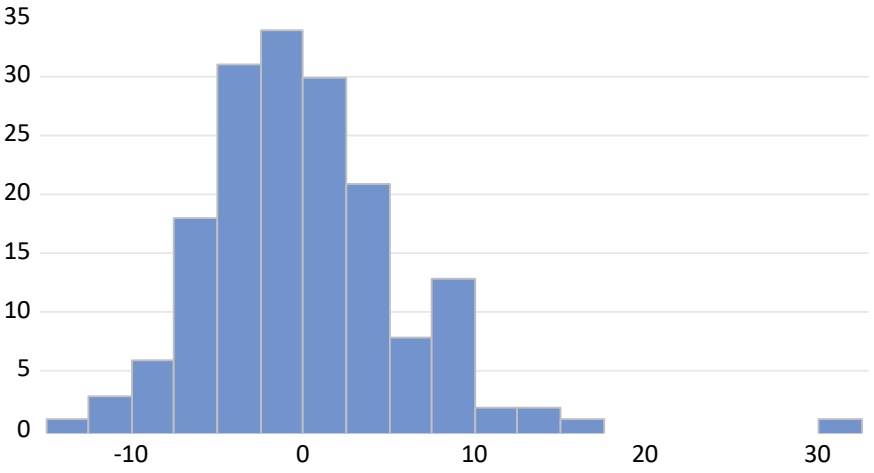

Series: Standardized Residuals	
Sample 2012 2022	
Observations 171	
Mean	0.048763
Median	-0.859802
Maximum	30.86005
Minimum	-13.68790
Std. Dev.	5.794472
Skewness	1.113929
Kurtosis	6.854949
Jarque-Bera	141.2459
Probability	0.000000

الملحق (31) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ROE بإضافة AR(1)

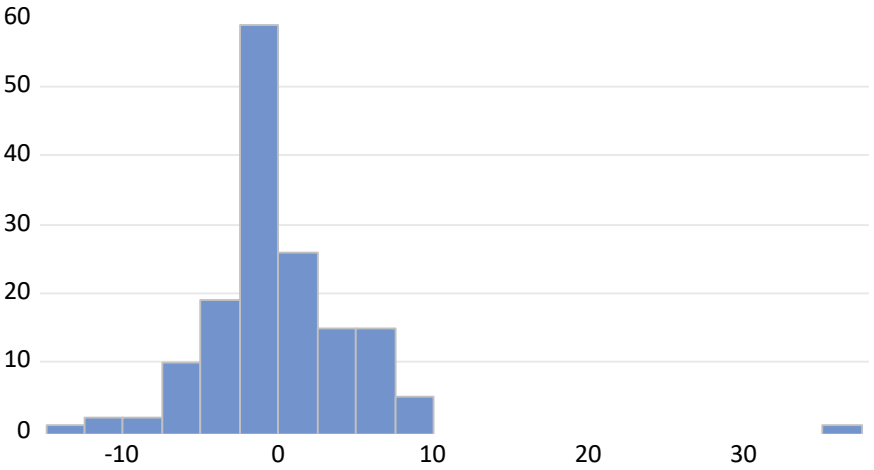

Series: Standardized Residuals	
Sample 2013 2022	
Observations 155	
Mean	-2.90e-11
Median	-0.579297
Maximum	35.34707
Minimum	-13.74476
Std. Dev.	4.871817
Skewness	2.281913
Kurtosis	19.78883
Jarque-Bera	1954.895
Probability	0.000000

الملحق (32) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة NLTA

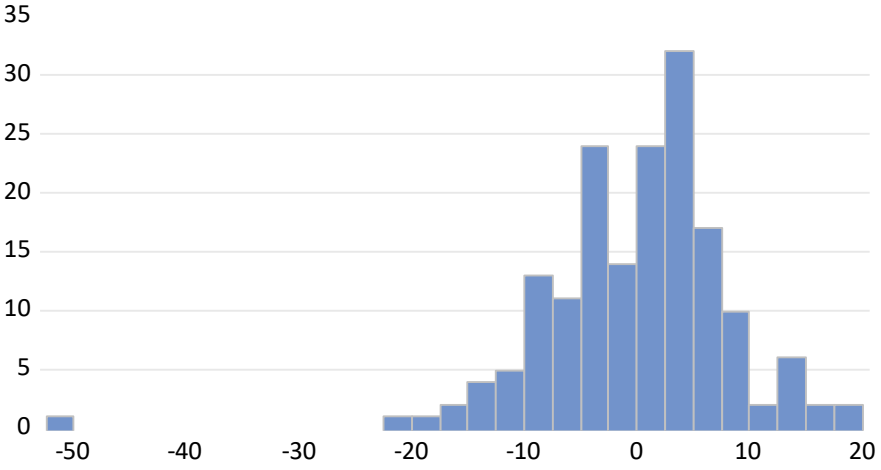

Series: Standardized Residuals	
Sample 2012 2022	
Observations 171	
Mean	7.89e-16
Median	1.030904
Maximum	19.09823
Minimum	-51.86384
Std. Dev.	8.333051
Skewness	-1.424231
Kurtosis	10.79216
Jarque-Bera	490.4242
Probability	0.000000

الملحق (33) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ADE

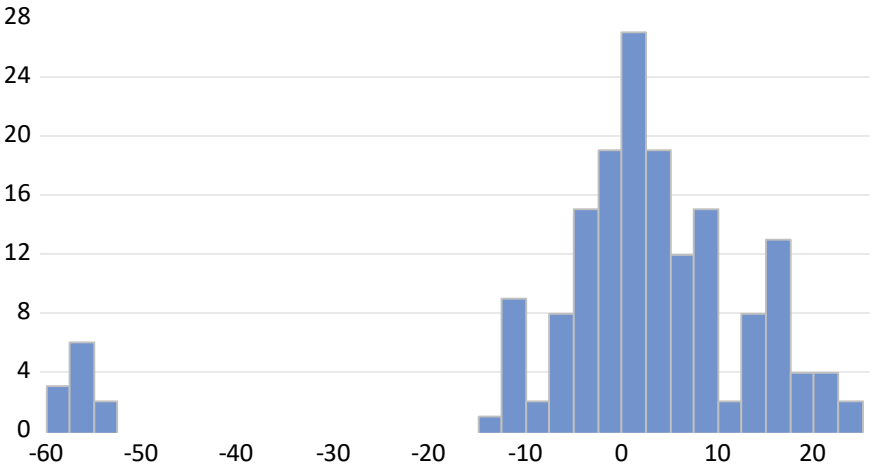

Series: Standardized Residuals	
Sample 2012 2022	
Observations 171	
Mean	-0.099590
Median	1.335720
Maximum	23.47179
Minimum	-58.44997
Std. Dev.	16.91268
Skewness	-2.183599
Kurtosis	8.261399
Jarque-Bera	333.1274
Probability	0.000000

الملحق (34) اختبار التوزيع الطبيعي لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

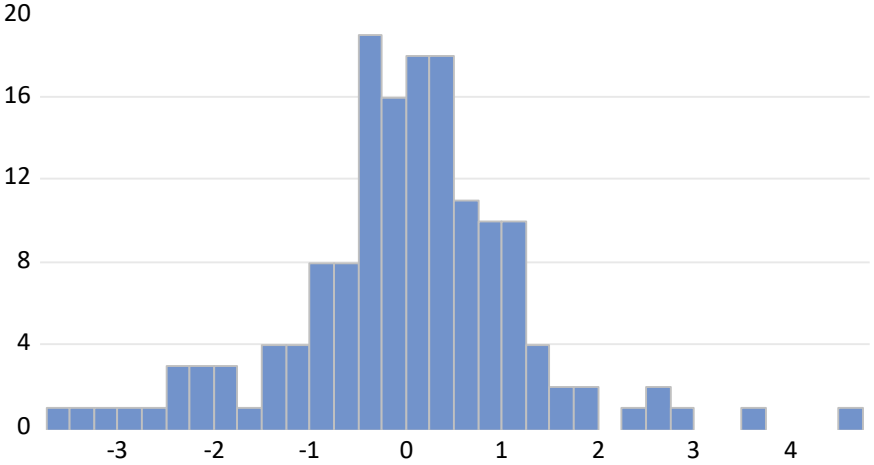

Series: Standardized Residuals	
Sample 2013 2022	
Observations 155	
Mean	-9.49e-14
Median	0.059193
Maximum	4.663581
Minimum	-3.607764
Std. Dev.	1.219962
Skewness	0.000644
Kurtosis	4.898126
Jarque-Bera	23.26861
Probability	0.000009

الملحق (35) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ROA

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ01
Periods included: 11
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 171
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	208.8670	120	0.0000
Pesaran scaled LM	5.736341		0.0000
Bias-corrected scaled LM	4.936341		0.0000
Pesaran CD	1.947573		0.0515

الملحق (36) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ01
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Note: non-zero cross-section means detected in data

Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	141.7288	120	0.0856
Pesaran scaled LM	1.402586		0.1607
Bias-corrected scaled LM	0.513697		0.6075
Pesaran CD	1.776864		0.0756

الملحق (37) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ROE

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ02
Periods included: 11
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 171
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	202.9768	120	0.0000
Pesaran scaled LM	5.356129		0.0000
Pesaran CD	1.817480		0.0691

الملحق (38) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ROE بإضافة AR(1)

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ02
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	150.7522	120	0.0301
Pesaran scaled LM	1.985048		0.0471
Pesaran CD	1.743713		0.0812

الملحق (39) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة NLTA

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ03
Periods included: 11
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 171
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	196.4392	120	0.0000
Pesaran scaled LM	4.934131		0.0000
Bias-corrected scaled LM	4.134131		0.0000
Pesaran CD	5.458329		0.0000

الملحق (40) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ADE

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ04
Periods included: 11
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 171
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	639.7313	120	0.0000
Pesaran scaled LM	33.54851		0.0000
Pesaran CD	2.326925		0.0200

الملحق (41) اختبار الارتباط الآني للأخطاء بين المقاطع لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: EQ04
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Note: non-zero cross-section means detected in data
Test employs centered correlations computed from pairwise samples

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	134.1263	120	0.1785
Pesaran scaled LM	0.911848		0.3618
Bias-corrected scaled LM	0.022959		0.9817
Pesaran CD	0.363195		0.7165

الملحق (42) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ROA

Date: 10/12/24 Time: 23:05
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.208	0.208	7.5490	0.006
		2	-0.017	-0.063	7.5969	0.022
		3	-0.193	-0.185	14.170	0.003
		4	-0.204	-0.136	21.556	0.000
		5	-0.157	-0.108	25.925	0.000
		6	-0.061	-0.059	26.589	0.000
		7	-0.012	-0.063	26.616	0.000
		8	-0.019	-0.092	26.681	0.001
		9	-0.022	-0.079	26.769	0.002
		10	-0.024	-0.072	26.874	0.003

الملحق (43) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Date: 10/12/24 Time: 23:07
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
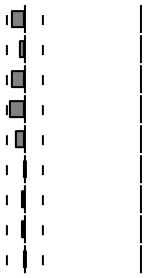		1	-0.107	-0.107	1.8001	0.180
		2	-0.034	-0.046	1.9797	0.372
		3	-0.114	-0.124	4.0439	0.257
		4	-0.138	-0.172	7.1339	0.129
		5	-0.072	-0.130	7.9787	0.157
		6	-0.003	-0.070	7.9806	0.240
		7	-0.012	-0.084	8.0059	0.332
		8	-0.019	-0.101	8.0640	0.427
		9	-0.001	-0.079	8.0642	0.528

الملحق (44) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ROE

Date: 10/12/24 Time: 23:10
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
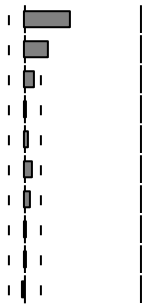		1	0.420	0.420	30.671	0.000
		2	0.212	0.043	38.522	0.000
		3	0.093	-0.013	40.035	0.000
		4	0.000	-0.051	40.035	0.000
		5	0.026	0.049	40.152	0.000
		6	0.080	0.077	41.296	0.000
		7	0.062	-0.000	41.999	0.000
		8	0.008	-0.049	42.009	0.000
		9	-0.002	0.002	42.010	0.000
		10	-0.011	0.004	42.031	0.000

الملحق (45) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ROE بإضافة AR(1)

Date: 10/12/24 Time: 23:13
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
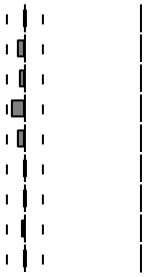		1	-0.002	-0.002	0.0008	0.977
		2	-0.064	-0.064	0.6558	0.720
		3	-0.038	-0.038	0.8822	0.830
		4	-0.105	-0.110	2.6606	0.616
		5	-0.059	-0.067	3.2326	0.664
		6	-0.001	-0.019	3.2328	0.779
		7	0.017	-0.001	3.2794	0.858
		8	-0.021	-0.040	3.3526	0.910
		9	0.012	-0.003	3.3757	0.948

الملحق (46) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة NLTA

Date: 10/12/24 Time: 23:15
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
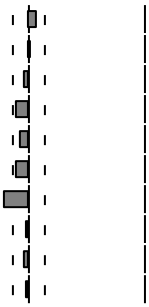		1	0.071	0.071	0.8755	0.349
		2	0.012	0.007	0.9021	0.637
		3	-0.038	-0.040	1.1595	0.763
		4	-0.100	-0.095	2.9301	0.570
		5	-0.074	-0.060	3.8965	0.564
		6	-0.100	-0.092	5.6858	0.459
		7	-0.214	-0.215	13.980	0.052
		8	-0.010	-0.004	14.000	0.082
		9	-0.025	-0.049	14.114	0.118
		10	-0.022	-0.066	14.200	0.164

الملحق (47) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ADE

Date: 10/12/24 Time: 23:19
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
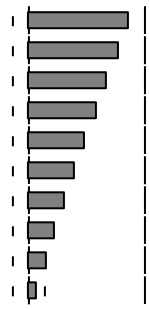		1	0.903	0.903	141.83	0.000
		2	0.806	-0.050	255.47	0.000
		3	0.706	-0.068	343.26	0.000
		4	0.607	-0.054	408.59	0.000
		5	0.511	-0.049	455.06	0.000
		6	0.418	-0.042	486.42	0.000
		7	0.331	-0.036	506.20	0.000
		8	0.243	-0.074	516.88	0.000
		9	0.158	-0.052	521.42	0.000
		10	0.075	-0.060	522.45	0.000

الملحق (48) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

Date: 10/12/24 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
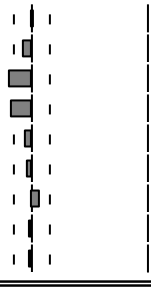		1	0.006	0.006	0.0052	0.942
		2	-0.075	-0.075	0.9097	0.635
		3	-0.197	-0.197	7.1223	0.068
		4	-0.177	-0.192	12.185	0.016
		5	-0.064	-0.113	12.860	0.025
		6	-0.044	-0.136	13.179	0.040
		7	0.081	-0.027	14.262	0.047
		8	-0.009	-0.109	14.274	0.075
		9	-0.020	-0.107	14.341	0.111

الملحق (49) اختبار ثبات التباين لمعادلة ROA

Test for Equality of Variances of RESID_ROA1
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:05
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Method	df	Value	Probability

Bartlett	15	61.99331	0.0000
Levene	(15, 155)	2.147994	0.0103
Brown-Forsythe	(15, 155)	1.323079	0.1944

الملحق (50) اختبار ثبات التباين لمعادلة ROA بإضافة AR(1)

Test for Equality of Variances of RESID_ROA2
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:08
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	64.80125	0.0000
Levene	(15, 139)	2.378194	0.0044
Brown-Forsythe	(15, 139)	1.451816	0.1319

الملحق (51) اختبار ثبات التباين لمعادلة ROE

Test for Equality of Variances of RESID_ROE1
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:10
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	60.22011	0.0000
Levene	(15, 155)	1.580559	0.0848
Brown-Forsythe	(15, 155)	1.018689	0.4389

الملحق (52) اختبار ثبات التباين لمعادلة ROE بإضافة AR(1)

Test for Equality of Variances of RESID_ROE2
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:13
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	66.40217	0.0000
Levene	(15, 139)	1.633323	0.0723
Brown-Forsythe	(15, 139)	1.002400	0.4563

الملحق (53) اختبار ثبات التباين لمعادلة NLTA

Test for Equality of Variances of RESID_NLTA
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:16
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	53.62355	0.0000
Levene	(15, 155)	2.008060	0.0178
Brown-Forsythe	(15, 155)	1.454552	0.1290

الملحق (54) اختبار ثبات التباين لمعادلة ADE

Test for Equality of Variances of RESID_ADE1
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:19
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	90.18931	0.0000
Levene	(15, 155)	11.10865	0.0000
Brown-Forsythe	(15, 155)	4.162426	0.0000

الملحق (55) اختبار ثبات التباين لمعادلة ADE بإضافة AR(1)

Test for Equality of Variances of RESID_ADE2
Categorized by values of BANKS
Date: 10/12/24 Time: 23:21
Sample (adjusted): 2013 2022
Included observations: 155 after adjustments

Method	df	Value	Probability
Bartlett	15	45.99524	0.0001
Levene	(15, 139)	2.355212	0.0048
Brown-Forsythe	(15, 139)	2.176021	0.0980

الملحق (56) نتائج تقدير المعادلة ROA بإضافة AR(1)

Dependent Variable: ROA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/24 Time: 23:24
Sample (adjusted): 2013 2022
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-3.809820	9.990869	-0.381330	0.7036
TCA	0.011031	0.072618	0.151900	0.8795
DUAL	-0.145243	0.287566	-0.505079	0.6144
INDEP	-0.399656	1.138865	-0.350924	0.7262
FREQ	-0.056526	0.066618	-0.848516	0.3977
CONC	6.726392	2.594448	2.592610	0.0106
ACS	-0.087950	0.555747	-0.158255	0.8745
SIZE	0.089675	0.399225	0.224623	0.8226
AGE	-0.027514	0.054700	-0.502994	0.6158
CHOMAGE	-0.083438	0.093765	-0.889856	0.3752
AR(1)	0.313622	0.083821	3.741561	0.0003

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.621863	Mean dependent var	1.687355
Adjusted R-squared	0.548580	S.D. dependent var	0.956023
S.E. of regression	0.642330	Akaike info criterion	2.104443
Sum squared resid	53.22390	Schwarz criterion	2.614953

Log likelihood	-137.0944	Hannan-Quinn criter.	2.311801
F-statistic	8.485835	Durbin-Watson stat	2.093568
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.31

الملحق (57) نتائج تقدير المعادلة ROE بإضافة AR(1)

Dependent Variable: ROE
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/24 Time: 23:12
Sample (adjusted): 2013 2022
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Convergence achieved after 11 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	9.250938	14.83470	0.623601	0.5339
TCA	-0.167197	0.510720	-0.327374	0.7439
DUAL	-3.454721	2.137743	-1.616060	0.1083
INDEP	-3.215084	3.748774	-0.857636	0.3925
FREQ	-0.595635	0.357309	-1.667005	0.0977
CONC	-3.499353	6.758858	-0.517743	0.6054
ACS	-0.014877	0.503926	-0.029522	0.9765
PR	5.463765	3.772886	1.448166	0.1498
SIZE	0.486484	0.531954	0.914522	0.3620
AGE	0.058585	0.113003	0.518440	0.6050
CHOMAGE	-0.366449	0.585049	-0.626356	0.5321
AR(1)	0.514060	0.082338	6.243277	0.0000

R-squared	0.306697	Mean dependent var	11.57826
Adjusted R-squared	0.253366	S.D. dependent var	5.850989
S.E. of regression	5.055723	Akaike info criterion	6.153177
Sum squared resid	3655.128	Schwarz criterion	6.388797
Log likelihood	-464.8712	Hannan-Quinn criter.	6.248881
F-statistic	5.750813	Durbin-Watson stat	1.696858
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.51

الملحق (58) نتائج تقدير المعادلة NLTA

Dependent Variable: NLTA
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/24 Time: 23:17
Sample: 2012 2022
Periods included: 11
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 171

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	73.80422	100.3641	0.735365	0.4633
TCA	-2.659671	0.852375	-3.120307	0.0022
DUAL	3.959228	3.407140	1.162038	0.2471
INDEP	-6.525055	14.77414	-0.441654	0.6594
FREQ	-0.145056	0.839423	-0.172804	0.8630
CONC	-11.99224	29.65649	-0.404371	0.6865
ACS	6.595522	5.806841	1.135819	0.2579

SIZE	-0.041512	4.015396	-0.010338	0.9918
AGE	1.285391	0.510954	2.515670	0.0130
CHOMAGE	-3.497730	1.206650	-2.898712	0.0043

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.544138	Mean dependent var	56.43702
Adjusted R-squared	0.469202	S.D. dependent var	12.34206
S.E. of regression	8.991913	Akaike info criterion	7.364869
Sum squared resid	11804.76	Schwarz criterion	7.824177
Log likelihood	-604.6963	Hannan-Quinn criter.	7.551236
F-statistic	7.261359	Durbin-Watson stat	1.792187
Prob(F-statistic)	0.000000		

الملحق (59) نتائج تقدير المعادلة ADE بإضافة AR(1)

Dependent Variable: ADE
Method: Panel Least Squares
Date: 10/12/24 Time: 23:20
Sample (adjusted): 2013 2022
Periods included: 10
Cross-sections included: 16
Total panel (unbalanced) observations: 155
Convergence achieved after 7 iterations

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	467.8454	30.01795	15.58552	0.0000
TCA	-0.170497	0.146278	-1.165571	0.2459
DUAL	-0.042087	0.635441	-0.066233	0.9473
INDEP	0.341620	2.298612	0.148620	0.8821
FREQ	0.203172	0.129543	1.568377	0.1192
CONC	-7.851747	6.350202	-1.236456	0.2185
ACS	1.222831	1.482565	0.824807	0.4110
SIZE	-18.29195	1.190847	-15.36045	0.0000
AGE	1.050060	0.208342	5.040071	0.0000
CHOMAGE	-0.043448	0.153786	-0.282521	0.7780
AR(1)	0.752469	0.042034	17.90157	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.984837	Mean dependent var	16.02639
Adjusted R-squared	0.981899	S.D. dependent var	9.907314
S.E. of regression	1.332944	Akaike info criterion	3.564528
Sum squared resid	229.1993	Schwarz criterion	4.075038
Log likelihood	-250.2509	Hannan-Quinn criter.	3.771886
F-statistic	335.1455	Durbin-Watson stat	1.965161
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots .75

الملحق (60) نتائج تقدير المعادلات الآنية بطريقة SURE

System: SYS02
Estimation Method: Seemingly Unrelated Regression
Date: 10/12/24 Time: 23:44
Sample: 2012 2022

Included observations: 171
Total system (unbalanced) observations 636
One-step final coefficients from consistent one-step weighting matrix
Convergence not achieved after: 1 weight matrix, 13 total coef iterations

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	17.21407	5.527941	3.114012	0.0019
C(2)	0.044906	0.059105	0.759775	0.4477
C(3)	-0.125736	0.237360	-0.529725	0.5965
C(4)	-0.643224	0.697086	-0.922732	0.3566
C(5)	-0.077259	0.047917	-1.612350	0.1075
C(6)	2.767285	1.505048	1.838669	0.0665
C(7)	-0.213705	0.299522	-0.713486	0.4758
C(8)	-0.555420	0.223241	-2.487988	0.0131
C(9)	0.029064	0.030596	0.949911	0.3426
C(10)	-0.079376	0.076082	-1.043299	0.2973
C(12)	-2.713989	0.906380	-2.994318	0.0029
C(13)	-1.326411	0.436252	-3.040468	0.0025
C(14)	-2.624890	0.990630	-2.649718	0.0083
C(15)	-1.083963	0.627646	-1.727031	0.0847
C(16)	-2.478074	1.062178	-2.333011	0.0200
C(17)	-1.786887	1.208408	-1.478712	0.1398
C(18)	-0.543502	2.524330	-0.215305	0.8296
C(19)	-2.899942	0.887624	-3.267084	0.0012
C(20)	-7.712785	2.041439	-3.778111	0.0002
C(21)	-2.248192	1.210537	-1.857186	0.0638
C(22)	-2.082359	0.470490	-4.425941	0.0000
C(23)	-1.443359	0.335163	-4.306445	0.0000
C(24)	-2.912413	0.987068	-2.950569	0.0033
C(25)	-1.340014	0.437132	-3.065467	0.0023
C(26)	-2.406952	1.030170	-2.336460	0.0198
C(11)	0.372299	0.051780	7.189993	0.0000
C(27)	9.279889	14.10530	0.657901	0.5109
C(28)	-0.066847	0.471596	-0.141747	0.8873
C(29)	-3.140135	1.981672	-1.584589	0.1136
C(30)	-3.625819	3.565772	-1.016840	0.3097
C(31)	-0.614304	0.335245	-1.832402	0.0674
C(32)	-2.397553	6.423774	-0.373231	0.7091
C(33)	0.023577	0.483133	0.048800	0.9611
C(34)	5.311919	3.568938	1.488375	0.1372
C(35)	0.415038	0.509272	0.814963	0.4154
C(36)	0.045091	0.107970	0.417623	0.6764
C(37)	-0.287751	0.544973	-0.528011	0.5977
C(38)	0.496667	0.063517	7.819383	0.0000
C(39)	96.85908	90.78803	1.066871	0.2865
C(40)	-2.705318	0.784159	-3.449961	0.0006
C(41)	3.618081	3.139135	1.152573	0.2496
C(42)	-6.142111	13.61260	-0.451208	0.6520
C(43)	-0.082045	0.772930	-0.106148	0.9155
C(44)	-13.00488	27.32293	-0.475969	0.6343
C(45)	6.714134	5.345285	1.256085	0.2096
C(46)	0.135294	3.695488	0.036611	0.9708
C(47)	1.278074	0.469741	2.720808	0.0067
C(48)	-3.581488	1.109389	-3.228344	0.0013
C(49)	-32.29952	16.34609	-1.975978	0.0487
C(50)	-5.620214	7.704769	-0.729446	0.4660
C(51)	-27.45291	17.05725	-1.609457	0.1081
C(52)	-28.61392	9.524141	-3.004357	0.0028
C(53)	-11.56960	19.11512	-0.605259	0.5453
C(54)	-53.88286	20.67420	-2.606285	0.0094
C(55)	-111.3623	44.80139	-2.485688	0.0132

C(56)	-7.723477	17.12473	-0.451013	0.6522
C(57)	-47.48784	35.46569	-1.338980	0.1811
C(58)	-47.38830	20.73557	-2.285363	0.0227
C(59)	2.567274	8.847733	0.290162	0.7718
C(60)	-32.16152	6.036307	-5.328013	0.0000
C(61)	-10.01772	20.03310	-0.500058	0.6172
C(62)	-0.192805	7.903061	-0.024396	0.9805
C(63)	-4.471167	20.63327	-0.216697	0.8285
C(64)	486.4112	25.85301	18.81449	0.0000
C(65)	-0.183020	0.130377	-1.403776	0.1610
C(66)	-0.208712	0.567084	-0.368043	0.7130
C(67)	0.206057	2.024547	0.101779	0.9190
C(68)	0.188056	0.114521	1.642109	0.1011
C(69)	-7.969394	5.558261	-1.433793	0.1522
C(70)	1.076511	1.290196	0.834378	0.4044
C(71)	-18.99868	1.035773	-18.34251	0.0000
C(72)	1.090904	0.183005	5.961048	0.0000
C(73)	-0.052019	0.137679	-0.377830	0.7057
C(75)	-19.92724	5.151525	-3.868222	0.0001
C(76)	13.95305	2.671089	5.223730	0.0000
C(77)	22.81122	4.899454	4.655869	0.0000
C(78)	-6.989495	3.573103	-1.956141	0.0510
C(79)	22.50469	5.048062	4.458086	0.0000
C(80)	24.14809	6.790779	3.556011	0.0004
C(81)	9.721361	12.09436	0.803793	0.4219
C(82)	13.84754	3.796730	3.647229	0.0003
C(83)	-133.6920	10.63349	-12.57273	0.0000
C(84)	16.21949	6.959445	2.330572	0.0201
C(85)	1.319168	2.640253	0.499637	0.6175
C(86)	1.586783	2.380077	0.666694	0.5052
C(87)	4.609313	4.048528	1.138516	0.2554
C(88)	10.18827	2.713561	3.754574	0.0002
C(89)	18.13015	4.266072	4.249846	0.0000
C(74)	0.769395	0.035922	21.41832	0.0000

Determinant residual covariance	175.0948

Equation: ROA = C(1) + C(2)*TCA + C(3)*DUAL + C(4)*INDEP + C(5)*FREQ + C(6)*CONC + C(7)*ACS + C(8)*SIZE + C(9)*AGE + C(10)*CHOMAGE + [AR(1)=C(11)] + C(12)*(BANKS="ABC") + C(13)*(BANKS="AGB") + C(14)*(BANKS="BADR") + C(15)*(BANKS="BARAKA") + C(16)*(BANKS="BDL") + C(17)*(BANKS="BEA") + C(18)*(BANKS="BNA") + C(19)*(BANKS="BNP") + C(20)*(BANKS="CNEP") + C(21)*(BANKS="CPA") + C(22)*(BANKS="FRBANK") + C(23)*(BANKS="HOUSING") + C(24)*(BANKS="NATIXIS") + C(25)*(BANKS="SALAM") + C(26)*(BANKS="SGA")

Observations: 155

R-squared	0.593509	Mean dependent var	1.687355
Adjusted R-squared	0.514732	S.D. dependent var	0.956023
S.E. of regression	0.665977	Sum squared resid	57.21473
Durbin-Watson stat	2.041836		

Equation: ROE = C(27) + C(28)*TCA + C(29)*DUAL + C(30)*INDEP + C(31)*FREQ + C(32)*CONC + C(33)*ACS + C(34)*PR + C(35)*SIZE + C(36)*AGE + C(37)*CHOMAGE + [AR(1)=C(38)]

Observations: 155

R-squared	0.305706	Mean dependent var	11.57826
Adjusted R-squared	0.252298	S.D. dependent var	5.850989
S.E. of regression	5.059336	Sum squared resid	3660.354
Durbin-Watson stat	1.675510		

Equation: NLTA = C(39) + C(40)*TCA + C(41)*DUAL + C(42)*INDEP + C(43)
*FREQ + C(44)*CONC + C(45)*ACS + C(46)*SIZE + C(47)*AGE + C(48)
CHOMAGE + C(49)(BANKS="ABC") + C(50)*(BANKS="AGB") + C(51)
(BANKS="BADR") + C(52)(BANKS="BARAKA") + C(53)
(BANKS="BDL") + C(54)(BANKS="BEA") + C(55)*(BANKS="BNA") +
C(56)*(BANKS="BNP") + C(57)*(BANKS="CNEP") + C(58)
(BANKS="CPA") + C(59)(BANKS="FRBANK") + C(60)
(BANKS="HOUSING") + C(61)(BANKS="NATIXIS") + C(62)
(BANKS="SALAM") + C(63)(BANKS="SGA")
Observations: 171

R-squared	0.544018	Mean dependent var	56.43702
Adjusted R-squared	0.469062	S.D. dependent var	12.34206
S.E. of regression	8.993104	Sum squared resid	11807.88
Durbin-Watson stat	1.786026		

Equation: ADE = C(64) + C(65)*TCA + C(66)*DUAL + C(67)*INDEP + C(68)
*FREQ + C(69)*CONC + C(70)*ACS + C(71)*SIZE + C(72)*AGE + C(73)
CHOMAGE + [AR(1)=C(74)] + C(75)(BANKS="ABC") + C(76)
(BANKS="AGB") + C(77)(BANKS="BADR") + C(78)*(BANKS="BARAKA
") + C(79)*(BANKS="BDL") + C(80)*(BANKS="BEA") + C(81)
(BANKS="BNA") + C(82)(BANKS="BNP") + C(83)*(BANKS="CNEP") +
C(84)*(BANKS="CPA") + C(85)*(BANKS="FRBANK") + C(86)
(BANKS="HOUSING") + C(87)(BANKS="NATIXIS") + C(88)
(BANKS="SALAM") + C(89)(BANKS="SGA")
Observations: 155

R-squared	0.984694	Mean dependent var	16.02639
Adjusted R-squared	0.981728	S.D. dependent var	9.907314
S.E. of regression	1.339222	Sum squared resid	231.3634
Durbin-Watson stat	1.987202		

الملحق (61) بواقي تقدير المعادلات الآنية

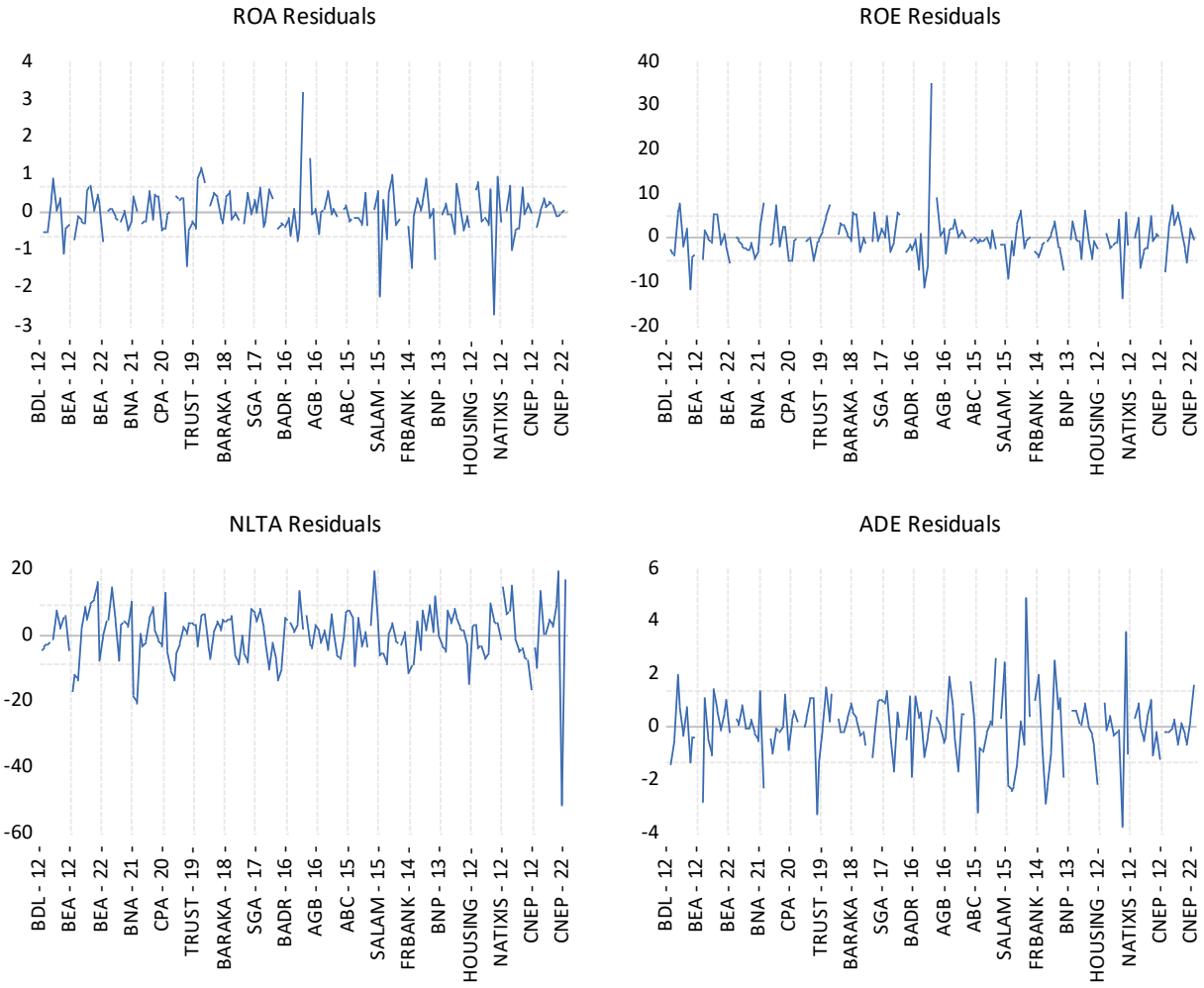

الملحق (62) اختبار التوزيع الطبيعي للمعادلات الآنية

System Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 10/12/24 Time: 23:45
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	0.066387	0.125605	1	0.7230
2	1.090365	33.88355	1	0.0000
3	-760.4662	16481802	1	0.0000
4	0.358369	3.660204	1	0.0557
Joint		16481839	4	0.0000

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	9.246997	278.0529	1	0.0000
2	7.692394	156.8823	1	0.0000
3	44013.47	1.38E+10	1	0.0000
4	5.262060	36.45802	1	0.0000
Joint		1.38E+10	4	0.0000

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	278.1785	2	0.0000
2	190.7658	2	0.0000
3	1.38E+10	2	0.0000
4	40.11823	2	0.0000
Joint	1.38E+10	8	0.0000

الملحق (63) اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمعادلات الآنية

System Residual Portmanteau Tests for Autocorrelations
Null Hypothesis: no residual autocorrelations up to lag h
Date: 10/12/24 Time: 23:45
Sample: 2012 2022
Included observations: 171

Lags	Q-Stat	Prob.	Adj Q-Stat	Prob.	df
1	10.24552	0.8535	10.31205	0.8498	16
2	25.12530	0.8009	25.38634	0.7901	32
3	41.21474	0.7451	41.79333	0.7238	48
4	52.79890	0.8400	53.68436	0.8176	64
5	67.43220	0.8407	68.80543	0.8097	80
6	81.84273	0.8480	83.79625	0.8085	96
7	98.99413	0.8051	101.7589	0.7458	112
8	109.1188	0.8852	112.4346	0.8348	128
9	119.0014	0.9368	122.9263	0.8977	144
10	127.3632	0.9731	131.8648	0.9493	160
11	148.5249	0.9348	154.6430	0.8753	176
12	160.9141	0.9502	168.0718	0.8928	192

*The test is valid only for lags larger than the System lag order.

الملحق (64) اختبار ثبات تباين الأخطاء للمعادلات الآنية

Test for Equality of Variances Between Series
Date: 10/12/24 Time: 23:46
Sample: 2012 2022
Included observations: 176

Method	df	Value	Probability
Bartlett	3	911.1409	0.0000
Levene	(3, 632)	91.76883	0.0000
Brown-Forsythe	(3, 632)	85.67823	0.0700

Category Statistics

Variable	Count	Std. Dev.	Mean Abs. Mean Diff.	Mean Abs. Median Diff.
RESID01	155	0.609527	0.412174	0.410915
RESID02	155	4.875294	3.181429	3.126477
RESID03	171	8.334154	6.103140	6.044610
RESID04	155	1.225703	0.876396	0.875532
All	636	4.981354	2.730325	2.700679

Bartlett weighted standard deviation: 4.993160

الملحق (65) روابط التقارير على الأنترنت

اسم البنك	رابط التقرير على الأنترنت
بنك السلام	https://www.alsalamalgeria.com/ar/blog/list-267-36.html
بنك الخارجي الجزائري	https://www.bea.dz/resultat
البنك الوطني الجزائري	https://www.bna.dz/fr/bna-en-chiffres/
بنك البركة	https://www.albaraka-bank.dz/rapports-annuels/
بنك فرانس بنك	https://www.fransabank.dz/publications/rapports-annuels/
بنك باريبا	https://www.bnpparibas.dz/nous-connaitre/bnp-paribas-el-djazair/communication-financiere/
بنك تريست	https://www.trustbank.dz/index.php/2015-04-11-19-56-06/nos-chiffres
بنك سيسوت	http://94.23.112.62/rapport_annuel.html

ي جينيرال	
بـــنـــك ABC	https://www.bank-abc.com/fr/CountrySites/Algeria/AboutABC/annual-reports
بـــنـــك الخليج	https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2022.pdf https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2021.pdf https://www.agb.dz/rapports/rapportannuel/rapportannuel2020.pdf
CNEP	https://www.cnepbanque.dz/web/en/annual-reports/

البيانات المتعـلقة بمجالس إدارة البنـوك العموميـــة (CPA.BEA.BDL)*

البنك	السنوات	عدد أعضاء مجلس الإدارة	عدد الأعضاء ممثلي الدولة (المستقلين)	عدد الأعضاء ممثلي العمال	هل المدير العام هو رئيس المجلس	وجود لجنة التدقيق	وجود لجنة المخاطرة
القرض الشعبي الجزائري CPA	2012	8	6	2	لا	نعم	لا
	2013	8	6	2	لا	نعم	لا
	2014	8	6	2	لا	نعم	لا
	2015	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2016	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2017	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2018	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2019	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2020	10	8	2	لا	نعم	نعم
	2021	10	8	2	لا	نعم	نعم
البنك الخارجي الجزائري BEA	2012	8	6	2	نعم	نعم	لا
	2013	8	6	2	نعم	نعم	لا
	2014	8	6	2	نعم	نعم	لا
	2015	8	6	2	نعم	نعم	لا
	2016	7	5	2	نعم	نعم	لا
	2017	7	5	2	نعم	نعم	لا
	2018	7	5	2	نعم	نعم	لا
	2019	7	5	2	نعم	نعم	لا
	2020	7	5	2	نعم	نعم	لا
	2021	8	6	2	لا	نعم	لا

بنك التنمية المحلية BDL	2012	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2013	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2014	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2015	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2016	7	5	2	نعم	نعم	نعم
	2017	8	6	2	نعم	نعم	نعم
	2018	8	6	2	نعم	نعم	نعم
	2019	8	6	2	نعم	نعم	نعم
	2020	8	6	2	نعم	نعم	نعم
	2021	8	7	2	لا	نعم	نعم

* هذه البيانات مستخرجة من البوابة الإلكترونية للمركز الوطني للسجل التجاري (C.N.R.C) – فرع أم البواقي– ، من طرف السيد : خالد لوحة رئيس مكتب الإدارة و الوسائل، بتاريخ : 10 /2023/06 ، الساعة : 10:30 صباحا ، و التي تستغل في إطار إنجاز أطروحة الدكتوراه في تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي من طرف الطالب : كمال طهير ، مخبر التطبيقات الكمية في الإقتصاد و المالية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

49ème Année BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES 75

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2012

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1		Résultat avant impôts		2 399 119,00	2 224 301,00
2	+/-	Dotations nettes aux amortissements des Immobilisations corporelles et Incorporelles		1 288 700,00	1 231 973,00
3	+/-	Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres Immobilisations			
4	+/-	Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur		-1 868 305,00	-5 546 538,00
5	+/-	Perte nette / gain net des activités d'Investissement		-308 653,00	-585 769,00
6	+/-	Produits / charges des activités de financement		192 180,00	178 869,00
7	+/-	Autres mouvements		-3 369 690,00	2 986 158,00
8		Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)		-4 065 768,00	-1 735 308,00
9	+/-	Flux liés aux opérations avec les Institutions financières	5.1	55 014 551,00	-92 788 178,00
10	+/-	Flux liés aux opérations avec la clientèle	5.2	-23 737 914,00	53 305 937,00
11	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	5.3	15 273 762,00	-14 591 000,00
12	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	5.4	-7 237 142,00	-7 937 361,00
13	-	Impôts versés	5.5	-967 021,00	-1 002 224,00
14		Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)		38 346 236,00	-63 012 825,00
15		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (Total des éléments 1, 8 et 14) (A)		36 679 588,00	-62 523 831,00
16	+/-	Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	5.6	-8 712 202,00	68 570 948,00
17	+/-	Flux liés aux Immeubles de placement			
18	+/-	Flux liés aux Immobilisations corporelles et Incorporelles	5.7	-760 895,00	-301 979,00
19		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)		-9 473 097,00	68 268 969,00
20	+/-	Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	5.8	-200 000,00	-200 000
21	+/-	Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	5.9	-192 180,00	-178 869,00
22		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)		-392 180,00	-378 869,00
23		EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)			
24		AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)		26 814 311,00	5 366 270,00
		Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		36 679 588,00	-62 523 831,00
		Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)		-9 473 097,00	68 268 969,00
		Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-392 180,00	-378 869,00
		Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (D)		0,00	0,00
		TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			
25		Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		81 651 957,00	76 285 688,00
26		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		81 290 491,00	75 873 030,00
27		Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		361 466,00	412 657,00
28		Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)		108 466 268,00	81 651 957,00
29		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		108 176 713,00	81 290 491,00
30		Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		289 555,00	361 466,00
31		VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE		26 814 311,00	5 366 270,00

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2012

BILAN (ACTIF)

	ACTIF	Note	Net	Net -1
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	109 953 447,00	82 998 166,00
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	930 709,00	16 271 174,00
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	312 837 831,00	239 538 598,00
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	159 447 343,00	213 780 412,00
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	393 713 946,00	314 321 306,00
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	14 616 996,00	19 102 995,00
7	Impôts courante - Actif	2.7	1 684 205,00	2 256 976,00
8	Impôts différés - Actif	2.7	1 292 562,00	1 133 744,00
9	Autres actifs	2.8	70 597 402,00	77 075 019,00
10	Comptes de régularisation	2.9	357 577,00	939 929,00
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.10	3 398 352,00	3 424 232,00
12	Immeubles de placement	2.11	436 397,00	434 850,00
13	Immobilisations corporelles	2.12	28 374 782,00	29 820 920,00
14	Immobilisations incorporelles	2.13	482 004,00	47 972,00
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL DE L'ACTIF		1 098 123 553,00	1 001 146 293,00

BILAN (PASSIF)

	PASSIF	Note	Net	Net -1
1	Banque centrale et C.C.P		0,00	0,00
2	Dettes envers les institutions financières	2.14	3 249 716,00	4 314 921,00
3	Dettes envers la clientèle	2.15	1 012 888 718,00	918 903 832,00
4	Dettes représentées par un titre	2.16	12 202,00	12 209,00
5	Impôts courants - Passif	2.17	2 646 641,00	2 878 990,00
6	Impôts différés - Passif	2.17	7 228,00	11 930,00
7	Autres passifs	2.18	13 632 699,00	13 141 597,00
8	Comptes de régularisation	2.19	4 010 934,00	2 139 101,00
9	Provisions pour risques et charges	2.20	4 423 662,00	3 820 925,00
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.21	8 626 012,00	8 852 297,00
12	Dettes subordonnées	2.22	4 600 000,00	4 600 000,00
13	Capital		14 000 000,00	14 000 000,00
14	Primes liées au capital			
15	Réserves		9 790 025,00	8 885 292,00
16	Ecart d'évaluation		18 480 465,00	18 480 465,00
17	Ecart de réévaluation			
18	Report à nouveau (+/-)		372 803,00	-208 220,00
19	Résultat de l'exercice (+/-)		1 382 448,00	1 312 954,00
	TOTAL DU PASSIF		1 098 123 553,00	1 001 146 293,00

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	+	Intérêts et produits assimilés		34 090 256,00	25 620 294,00
2	-	Intérêts et charges assimilées		-20 355 225,00	-18 216 008,00
3	+	Commissions (produits)		1 647 258,00	1 454 798,00
4	-	Commissions (charges)		-892 833,00	-886 975,00
5	+/-	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transition		2 746,00	1 325,00
6	+/-	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		19 987,00	11 030,00
7	+	Produits des autres activités		4 233 675,00	4 249 895,00
8	-	Charges des autres activités		-3 193 200,00	-1 952 104,00
9		PRODUIT NET BANCAIRE	4.1	15 552 664,00	10 282 255,00
10	-	Charges générales d'exploitation		-14 013 549,00	-12 682 412,00
11	-	Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles		-1 288 700,00	-1 231 972,00
12		RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.2	250 415,00	-3 632 129,00
13	-	Dotations aux provisions et pertes sur créance irrécupérables		-5 627 119,00	-11 467 250,00
14	+	Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties		7 439 659,00	17 013 788,00
15		RESULTAT D'EXPLOITATION		2 062 955,00	1 914 409,00
16	+/-	Gains ou pertes nets sur autres actifs		6 553,00	112,00
17	+	Eléments extraordinaires (produits)			
18	-	Eléments extraordinaires (charges)			
19		RESULTAT AVANT IMPOT		2 069 508,00	1 914 521,00
20		Impôts sur les résultats et assimilés		-687 060,00	-601 567,00
21		RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.3	1 382 448,00	1 312 954,00

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2012

HORS-BILAN

	ENGAGEMENTS	Note	Net	Net -1
A	ENGAGEMENTS DONNES	3.1	253 108 206,00	149 148 306,00
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle		252 692 914,00	148 443 939,00
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières			
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		415 292,00	704 367,00
5	Autres engagements donnés			
B	ENGAGEMENTS RECUS	3.2	244 902 573,00	169 069 711,00
6	Engagements de financement reçus des institutions financières			
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières		244 902 573,00	169 069 711,00
	TOTAL DES ENGAGEMENTS		8 205 633,00	-19 921 405,00

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Désignation des comptes	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31/12/2010		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	8 877 072,00
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31/12/2010 (corrigé)		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	8 877 072,00
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de Juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-2						
Dividendes payés						-200 000,00
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice 2011						1 312 954,00
Solde au 31/12/2011	6.1	14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	9 990 026,00
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						372 803,00
Solde au 31/12/2011 (corrigé)	6.2	14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	10 362 829,00
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-1						
Dividendes payés						-200 000,00
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice N						
Solde au 31/12/2012	6.3	14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	11 545 277,00

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2014

BILAN (ACTIF)

	ACTIF	Note	Net	Net -1
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux		158 751 505,00	157 302 118,00
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		2 674 722,00	3 140 649,00
3	Actifs financiers disponibles à la vente		288 994 339,00	294 043 209,00
4	Prêts et créances sur les institutions financières		52 145 240,00	67 634 370,00
5	Prêts et créances sur la clientèle		627 316 472,00	519 094 239,00
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		8 320 226,00	14 641 269,00
7	Impôts courants - Actif		1 068 928,00	1 538 253,00
8	Impôts différés - Actif		1 865 548,00	1 531 475,00
9	Autres actifs		76 375 843,00	75 485 024,00
10	Comptes de régularisation		6 608 755,00	4 827 247,00
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées		3 648 904,00	3 590 418,00
12	Immeubles de placement		1 443 460,00	419 276,00
13	Immobilisations corporelles		26 769 087,00	28 168 270,00
14	Immobilisations incorporelles		452 692,00	522 323,00
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL DE L'ACTIF		1 256 435 721,00	1 171 938 140,00

BILAN (PASSIF)

	PASSIF	Net	Net -1
1	Banque centrale et C.C.P		
2	Dettes envers les institutions financières	3 443 226,00	4 514 875,00
3	Dettes envers la clientèle	1 158 645 720,00	1 082 975 158,00
4	Dettes représentées par un titre	12 202,00	12 202,00
5	Impôts courants - Passif	3 121 124,00	2 402 977,00
6	Impôts différés - Passif	4 434,00	4 770,00
7	Autres passifs	10 086 368,00	10 584 793,00
8	Comptes de régularisation	10 713 537,00	7 169 964,00
9	Provisions pour risques et charges	7 349 706,00	6 656 170,00
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	0,00	0,00
11	Fonds pour risques bancaires généraux	13 891 004,00	10 572 367,00
12	Dettes subordonnées	4 600 000,00	4 600 000,00
13	Capital	14 000 000,00	14 000 000,00
14	Primes liées au capital	0,00	0,00
15	Réserves	11 129 057,00	10 872 474,00
16	Ecart d'évaluation	1 465 500,00	0,00
17	Ecart de réévaluation	18 480 465,00	18 480 465,00
18	Report à nouveau (+/-)	-2 925 815,00	-1 084 658,00
19	Résultat de l'exercice (+/-)	2 419 193,00	256 583,00
	TOTAL DU PASSIF	1 256 435 721,00	1 171 938 140,00

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	+	Intérêts et produits assimilés		44 959 869,00	36 613 751,00
2	-	Intérêts et charges assimilées		-23 222 303,00	-21 855 351,00
3	+	Commissions (produits)		2 451 189,00	2 390 028,00
4	-	Commissions (charges)		-807 741,00	-589 324,00
5		Gains ou pertes nets sur actifs financiers		2 010,00	1 723,00
6		Gains ou pertes nets sur actifs financiers		99 273,00	8 311,00
7	+	Produits des autres activités		24 387 298,00	5 854 971,00
8	-	Charges des autres activités		-15 002 838,00	-3 660 896,00
9		PRODUIT NET BANCAIRE		32 866 757,00	18 763 213,00
10	-	Charges générales d'exploitation		-15 105 222,00	-13 785 206,00
11	-	Dotations aux amortissements et aux		-1 287 326,00	-1 301 295,00
12		RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		16 474 209,00	3 676 712,00
13	-	Dotations aux provisions, aux pertes de		-17 717 261,00	-8 212 285,00
14	+	Reprises de provisions, de pertes de		4 259 598,00	5 024 900,00
15		RESULTAT D'EXPLOITATION		3 016 546,00	489 327,00
16	+/-	Gains ou pertes nets sur autres actifs		13 273,00	9 287,00
17	+	Eléments extraordinaires (produits)			
18	-	Eléments extraordinaires (charges)			
19		RESULTAT AVANT IMPOT		3 029 819,00	498 614,00
20		Impôts sur les résultats et assimilés		-610 626,00	-242 031,00
21		RESULTAT NET DE L'EXERCICE		2 419 193,00	256 583,00

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2014

HORS-BILAN

	ENGAGEMENTS	Note	Net	Net -1
A	ENGAGEMENTS DONNES		186 311 946,00	263 560 557,00
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières		0,00	0,00
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle		179 092 265,00	246 065 635,00
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		1 025 000,00	0,00
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		6 194 681,00	17 494 922,00
5	Autres engagements donnés			
B	ENGAGEMENTS RECUS		307 137 298,00	288 748 492,00
6	Engagements de financement reçus des institutions financières			
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières		307 137 298,00	288 748 492,00
8	Autres engagements reçus		-120 825 352,00	-25 187 935,00

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Désignation des comptes	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat	Total des capitaux propres
Soldes au 31 décembre N-2		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	11 545 277,00	
Impact des changements de méthodes comptables						-1 349 683,00	
Impact des corrections d'erreurs significatives						-107 778,00	
Soldes retraités au 31 décembre N-2		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	10 087 816,00	
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations							
Variation de Juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente							
Variation des écarts de conversion							
Affectation du résultat net N-2							
Dividendes payés						-300 000,00	
Opérations en capital							
Résultat net de l'exercice N-1						256 583,00	
Soldes au 31 décembre N-1		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	10 044 399,00	
Impact des changements de méthodes comptables						-1 841 157,00	
Impact des corrections d'erreurs significatives							
Soldes retraités au 31 décembre N-1		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	8 203 242,00	
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations							
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente						1 465 500,00	
Variation des écarts de conversion							
Affectation du résultat net N-1							
Dividendes payés							
Opérations en capital							
Résultat net de l'exercice N						2 419 193,00	
Soldes au 31 décembre N		14 000 000,00	0,00	0,00	18 480 465,00	12 087 935,00	

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2014

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1		Résultat avant impôts		3 029 805.00	498 614.00
2	+/-	Dotations nettes aux amortissements des Immobilisations corporelles et Incorporelles		1 287 326.00	1 301 296.00
3	+/-	Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres Immobilisations		6 939 647.00	0.00
4	+/-	Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur		6 538 016.00	3 187 385.00
5	+/-	Perte nette / gain net des activités d'Investissement		-112 516.00	-17 598.00
6	+/-	Produits / charges des activités de financement		157 471.00	194 463.00
7	+/-	Autres mouvements		-10 302 002.00	-5 777 613.00
8		Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)		4 487 912.00	-1 112 068.00
9	+/-	Flux liés aux opérations avec les Institutions financières		15 868 979.00	19 749 933.00
10	+/-	Flux liés aux opérations avec la clientèle		-34 855 241.00	-65 197 273.00
11	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers		484 002.00	-2 272 363.00
12	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers		-6 228 587.00	-7 762 488.00
13	-	Impôts versés		-435 063.00	-877 363.00
14		Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)		-25 165 909.00	-56 359 554.00
15		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (Total des éléments 1,8 et 14) (A)		-17 648 179.00	-56 973 008.00
16	+/-	Flux Dés aux actifs financiers, y compris les participations		19 461 979.00	25 512 504.00
17	+/-	Flux liés aux Immeubles de placement		0.00	0.00
18	+/-	Flux liés aux Immobilisations corporelles et Incorporelles		-389 862.00	-792 469.00
19		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)		19 072 117.00	24 720 035.00
20	+/-	Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires		0.00	-300 000.00
21	+/-	Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		-157 471.00	-194 463.00
22		TOTALE FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)		-157 471.00	-494 463.00
23		EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGES UR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)			
24		AUGMENTATION /(DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)		1 266 467.00	-32 747 436.00
		Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		-17 648 179.00	-56 973 008.00
		Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)		19 072 117.00	24 720 035.00
		Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-157 471.00	-494 463.00
		Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)			
		TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE			
25		Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		155 719 498.00	188 466 935.00
26		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		155 503 929.00	188 177 380.00
27		Comptes (actif et passif) et prêts emprunts à vue auprès des institutions financières		215 569.00	289 555.00
28		Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)		156 985 965.00	155 719 498.00
29		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		156 633 734.00	155 503 929.00
30		Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		352 228.00	215 569.00
31		VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE		1 266 467.00	-32 747 436.00

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2016

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

	Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	Résultat avant impôts		9 682 626,00	7 550 228,00
2	Dotations nettes aux amortissements des Immobilisations corporelles et Incorporelles		1 238 459,00	1 273 401,00
3	Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres Immobilisations		12 820,00	432 278,00
4	Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur		8 903 085,00	3 660 880,00
5	Perte nette / gain net des activités d'Investissement		-159 284,00	-169 648,00
6	Produits / charges des activités de financement		205 349,00	173 232,00
7	Autres mouvements		-453 252,00	-8 894 502,00
8	Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)		**9 747 177,00**	**-3 524 360,00**
9	Flux liés aux opérations avec les Institutions financières		-20 506 127,00	12 119 037,00
10	Flux liés aux opérations avec la clientèle		-44 234 445,00	-67 075 192,00
11	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers		-1 880 238,00	-5 619 605,00
12	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers		-1 897 227,00	-7 796 075,00
13	Impôts versés		-2 815 209,00	-937 075,00
14	Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)		**-71 333 247,00**	**-69 308 910,00**
15	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (Total des éléments 1, 8 et 14) (A)		**-51 903 443,00**	**-65 283 041,00**
16	Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations		9 609 117,00	61 985 967,00
17	Flux liés aux Immeubles de placement			
18	Flux liés aux Immobilisations corporelles et Incorporelles		-713 990,00	-425 531,00
19	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)		**8 895 127,00**	**61 560 436,00**
20	Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires		-1 300 000,00	32 000 000,00
21	Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement		-205 349,00	
22	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)		**-1 705 349,00**	**32 000 000,00**
23	EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)		0,00	0,00
24	AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)		**-44 713 666,00**	**28 277 394,00**
	Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		-51 903 443,00	-65 283 041,00
	Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)		8 895 127,00	61 560 436,00
	Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-1 705 349,00	32 000 000,00
	Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (D)			
25	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		**185 077 059,00**	**156 799 666,00**
26	Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		152 484 757,00	156 447 437,00
27	Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		32 592 303,00	352 228,00
28	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)		**140 363 394,00**	**185 077 059,00**
29	Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		101 078 107,00	152 484 757,00
30	Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		39 285 287,00	32 592 303,00
31	VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE		**-44 713 666,00**	**28 277 394,00**

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2016

HORS-BILAN

	ENGAGEMENTS	Note	Net	Net -1
A	ENGAGEMENTS DONNES		**202 329 388,00**	**196 714 231,00**
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle		197 167 916,00	188 687 570,00
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		822 000,00	1 025 000,00
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		4 339 472,00	7 001 661,00
5	Autres engagements donnés			
B	ENGAGEMENTS RECUS		**307 122 495,00**	**338 525 930,00**
6	Engagements de financement reçus des institutions financières			
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières		307 122 495,00	338 525 930,00
8	Total des engagements		**-104 793 107,00**	**-141 811 699,00**

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Désignation des comptes	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Soldes au 31 décembre N-2		**14 000 000,00**		**1 465 500,00**	**18 480 465,00**	**10 622 435,00**
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						1 511 332,00
Soldes retraités au 31 décembre N-2		**14 000 000,00**		1 465 500,00	**18 480 465,00**	**12 133 767,00**
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de Juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-2 387 043,00		
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-2						
Dividendes payés						
Opérations en capital		32 000 000,00				
Résultat net de l'exercice N-1						5 630 895,00
Soldes au 31 décembre N-1		**46 000 000,00**		**-921 543,00**	**18 480 465,00**	**17 764 662,00**
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						
Soldes retraités au 31 décembre N-1		**46 000 000,00**		**-921 543,00**	**18 480 465,00**	**17 764 662,00**
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				1 062 313,00		
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-1						
Dividendes payés						-1 500 000,00
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice N						7 135 459,00
Soldes au 31 décembre N		**46 000 000,00**		**140 770,00**	**18 480 465,00**	**23 400 121,00**

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2016

BILAN (ACTIF)

	ACTIF	Note	Net	Net -1
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux		143 579 326,00	187 115 736,00
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction		8 849 131,00	7 262 029,00
3	Actifs financiers disponibles à la vente		232 566 128,00	232 138 791,00
4	Prêts et créances sur les institutions financières		157 032 356,00	60 484 270,00
5	Prêts et créances sur la clientèle		745 765 156,00	723 945 950,00
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		6 002 115,00	7 033 758,00
7	Impôts courants - Actif		2 168 981,00	2 525 319,00
8	Impôts différés - Actif		2 947 842,00	2 034 596,00
9	Autres actifs		74 102 597,00	79 212 772,00
10	Comptes de régularisation		2 035 629,00	1 119 612,00
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les sociétés associées		3 605 390,00	3 618 211,00
12	Immeubles de placement		1 734 319,00	1 486 140,00
13	Immobilisations corporelles		25 937 885,00	26 350 035,00
14	Immobilisations incorporelles		290 184,00	369 471,00
15	Ecart d'acquisition			
	TOTAL DE L'ACTIF		1 404 667 039,00	1 334 696 690,00

BILAN (PASSIF)

	PASSIF	Note	Net	Net -1
1	Banque centrale et C.C.P			
2	Dettes envers les institutions financières		4 239 518,00	3 364 123,00
3	Dettes envers la clientèle		1 254 771 784,00	1 198 873 480,00
4	Dettes représentées par un titre		12 020,00	12 202,00
5	Impôts courants - Passif		3 775 557,00	3 644 754,00
6	Impôts différés - Passif		1 135 801,00	2 855,00
7	Autres passifs		7 972 640,00	8 941 761,00
8	Comptes de régularisation		16 076 597,00	11 184 313,00
9	Provisions pour risques et charges		6 541 252,00	7 113 684,00
10	Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour risques bancaires généraux		17 520 514,00	16 335 934,00
12	Dettes subordonnées		4 600 000,00	4 600 000,00
13	Capital		46 000 000,00	46 000 000,00
14	Primes liées au capital			
15	Réserves		16 264 662,00	11 129 057,00
16	Ecart d'évaluation		140 770,00	-921 543,00
17	Ecart de réévaluation		18 480 465,00	18 480 465,00
18	Report à nouveau (+/-)			1 004 710,00
19	Résultat de l'exercice (+/-)		7 135 459,00	5 630 895,00
	TOTAL DU PASSIF		1 404 667 038,00	1 334 696 690,00

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

	Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	Intérêts et produits assimilés		51 575 671,00	46 174 934,00
2	Intérêts et charges assimilées		-24 453 351,00	-24 343 970,00
3	Commissions (produits)		2 754 998,00	2 570 358,00
4	Commissions (charges)		-643 675,00	-690 249,00
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transition		21 501,00	1 184,00
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		26 645,00	146 503,00
7	Produits des autres activités		16 907 315,00	8 168 763,00
8	Charges des autres activités		-10 842 028,00	-3 885 031,00
9	PRODUIT NET BANCAIRE		**35 347 076,00**	**28 142 492,00**
10	Charges générales d'exploitation		-15 510 372,00	-15 247 809,00
11	Dotations aux amortissements et aux provisions sur immobilisations incorporelles et corporelles		-1 238 459,00	-1 274 900,00
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**18 598 245,00**	**11 619 783,00**
13	Dotations aux provisions et pertes sur créance irrécupérables		-13 243 033,00	-8 932 399,00
14	Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties		4 327 128,00	4 840 740,00
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		**9 682 340,00**	**7 528 124,00**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		286,00	22 105,00
17	Eléments extraordinaires (produits)			
18	Eléments extraordinaires (charges)			
19	RESULTAT AVANT IMPOT		**9 682 626,00**	**7 550 229,00**
20	Impôts sur les resultats et assimilés		-2 547 167,00	-1 919 334,00
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**7 135 459,00**	**5 630 895,00**

BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES 55ème Année

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2018

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

(En milliers de dinars)

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1		Résultat avant impôts		12 771 192	11 944 084
2	+/-	Dotations nettes aux amortissements des Immobilisations corporelles et Incorporelles		1 196 571	1 200 333
3	+/-	Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres Immobilisations		0	0
4	+/-	Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur		7 814 539	11 309 047
5	+/-	Perte nette / gain net des activités d'Investissement		-1 107 230	-365 053
6	+/-	Produits / charges des activités de financement		236 507	220 395
7	+/-	Autres mouvements	5.10	-2 336 853	-696 064
8		=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)		5 803 534	11 668 658
9	+/-	Flux liés aux opérations avec les Institutions financières	5.1	-8 030 170	27 208 295
10	+/-	Flux liés aux opérations avec la clientèle	5.2	-91 090 612	-116 994 711
11	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	5.3	19 398 688	-13 075 526
12	+/-	Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	5.4	-3 235 712	-5 270 895
13	-	Impôts versés	5.5	-2 985 509	-2 452 808
14		=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)		-86 033 315	-110 585 645
15		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (Total des éléments 1, 8 et 14) (A)		-67 458 589	-86 972 903
16	+/-	Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	5.6	141 028 852	6 426 625
17	+/-	Flux liés aux Immeubles de placement		0	0
18	+/-	Flux liés aux Immobilisations corporelles et Incorporelles	5.7	-709 429	-396 857
19		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)		140 319 423	6 029 767
20	+/-	Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	5.8	-2 000 000	-3 000 000
21	+/-	Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	5.9	-236 507	-220 395
22		TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)		-2 236 507	-3 220 395
23		EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE (D)		0	0
24		AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)		70 624 326	-84 163 531
		Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		-67 458 589	-86 972 903
		Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)		140 319 423	6 029 767
		Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-2 236 507	-3 220 395
		Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalents de trésorerie (D)		0	0
	TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE				
25		Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		56 199 863	140 363 394
26		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		60 762 869	101 078 107
27		Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		-4 563 006	39 285 287
28		Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)		126 824 189	56 199 863
29		Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		131 675 401	60 762 869
30		Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		-4 851 212	-4 563 006
31		VARIATION DE LA TRÉSORERIE NETTE		70 624 326	-84 163 531

55ème Année BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2018

HORS-BILAN

(En milliers de dinars)

	ENGAGEMENTS	Note	Net	Net -1
A	ENGAGEMENTS DONNES	3.1	171 532 482	197 627 315
1	Engagements de financement en faveur des institutions financières			
2	Engagements de financement en faveur de la clientèle		165 371 726	193 752 394
3	Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		417 000	619 500
4	Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		5 743 756	3 255 421
5	Autres engagements donnés			
B	ENGAGEMENTS RECUS	3.2	367 570 000	353 475 000
6	Engagements de financement reçus des institutions financières		14 095 000	0
7	Engagements de garantie reçus des institutions financières		353 475 000	353 475 000
8	Autres engagements reçus			
	TOTAL DES ENGAGEMENTS		-196 037 518	-155 847 685

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

(En milliers de dinars)

Désignation des comptes	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31/12/2016						
Impact des changements de méthodes comptables		46 000 000	0	140 770	18 480 465	23 400 121
Impact des corrections d'erreurs significatives						-647 586
Solde au 31/12/2016 (corrigé)		46 000 000	0	140 770	18 480 465	22 752 535
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de Juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-2 612 061		
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-2						
Dividendes payés						-3 000 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice 2017						8 746 716
Solde au 31/12/2017	6.1	46 000 000	0	-2 471 291	18 480 465	28 499 251
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreurs significatives						
Solde au 31/12/2017 (corrigé)	6.2	46 000 000	0	-2 471 291	18 480 465	28 499 251
Variation des écarts de réévaluation des Immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				642 270		
Variation des écarts de conversion						
Affectation du résultat net N-1						
Dividendes payés						-2 000 000
Opérations en capital						
Résultat net de l'exercice 2018						9 316 123
Solde au 31/12/2018	6.3	46 000 000	0	-1 829 021	18 480 465	35 815 374

BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES 55ème Année

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2018

BILAN (ACTIF)

(En milliers de dinars)

	ACTIF	Note	Net	Net -1
1	Caisse, Banque Centrale, Trésor Public et CCP	2.1	131 734 401	60 868 869
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	2 891 131	21 924 656
3	Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	93 801 258	149 269 806
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	126 170 987	87 815 943
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.5	949 210 316	842 646 931
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	60 902 749	144 193 751
7	Impôts courants - Actif	2.7	3 219 042	3 503 889
8	Impôts différés - Actif	2.7	2 502 615	2 884 304
9	Autres actifs	2.8	79 639 201	76 198 343
10	Comptes de régularisation	2.9	1 640 212	1 078 990
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.10	3 786 063	3 681 009
12	Immeubles de placement	2.11	1 639 088	1 686 172
13	Immobilisations corporelles	2.12	23 914 563	25 766 494
14	Immobilisations incorporelles	2.13	1 441 881	214 366
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		1 481 693 504	1 421 683 523

BILAN (PASSIF)

(En milliers de dinars)

	PASSIF	Note	Net	Net -1
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions financières	2.14	11 179 288	5 601 607
3	Dettes envers la clientèle	2.15	1 310 867 612	1 268 335 653
4	Dettes représentées par un titre	2.16	11 595	11 777
5	Impôts courants - Passif	2.17	4 734 623	4 160 909
6	Impôts différés - Passif	2.17	191 368	436 988
7	Autres passifs	2.18	17 286 440	20 798 748
8	Comptes de régularisation	2.19	6 887 773	2 159 905
9	Provisions pour risques et charges	2.20	5 889 882	5 642 131
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.21	21 578 108	19 427 380
12	Dettes subordonnées	2.22	4 600 000	4 600 000
13	Capital	9	46 000 000	46 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserve		26 499 251	20 400 121
16	Ecart d'évaluation	2.23	-1 829 021	-2 471 291
17	Ecart de réévaluation		18 480 465	18 480 465
18	Report à nouveau (+/-)	2.24	0	-547 586
19	Résultat de l'exercice (+/-)		9 316 123	8 746 716
	TOTAL DU PASSIF		1 481 693 504	1 421 683 523

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

(En milliers de dinars)

		Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	+	Intérêts et produits assimilés		54 064 638	57 921 554
2	-	Intérêts et charges assimilées		-25 574 094	-25 267 240
3	+	Commissions (produits)		2 832 672	2 523 836
4	-	Commissions (charges)		-530 115	-358 781
5	+/-	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-7 848	12 483
6	+/-	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		1 670 776	228 620
7	+	Produits des autres activités		7 239 431	14 008 290
8	-	Charges des autres activités		-4 013 095	-10 930 216
9		PRODUIT NET BANCAIRE	4.1	35 682 365	38 138 546
10	-	Charges générales d'exploitation		-13 904 632	-13 695 600
11	-	Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-1 196 571	-1 200 333
12		RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.2	20 581 162	23 242 613
13	-	Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables		-15 269 691	-16 524 283
14	+	Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties		7 455 152	5 218 444
15		RESULTAT D'EXPLOITATION		12 766 623	11 936 774
16	+/-	Gains ou pertes nets sur autres actifs		4 568	7 309
17	+	Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	-	Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19		RESULTAT AVANT IMPOT		12 771 191	11 944 083
20		Impôts sur les résultats et assimilés		-3 455 068	-3 197 367
21		RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.3	9 316 123	8 746 716

BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES 57ème Année

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2020

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE

U : Milliers DA

	Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	Résultat avant impôts		4 458 677	7 785 837
2	+/- Dotations nettes aux amortissements des immobilisations corporelles et incorporelles		1 342 543	1 254 993
3	+/- Dotations nettes pour pertes de valeur des écarts d'acquisition et des autres immobilisations		0	0
4	+/- Dotations nettes aux provisions et aux autres pertes de valeur		18 131 377	17 813 977
5	+/- Perte nette / gain net des activités d'investissement		-1 096 049	-582 218
6	+/- Produits / charges des activités de financement		215 963	242 201
7	+/- Autres mouvements	5.10	-6 526 769	2 038 299
8	=Total des éléments non monétaires inclus dans le résultat net avant impôts et des autres ajustements (Total des éléments 2 à 7)		12 067 064	20 767 253
9	+/- Flux liés aux opérations avec les institutions financières	5.1	-23 111 903	71 165 823
10	+/- Flux liés aux opérations avec la clientèle	5.2	-58 223 162	-107 121 601
11	+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs financiers	5.3	-124 763	1 344 314
12	+/- Flux liés aux opérations affectant des actifs ou passifs non financiers	5.4	-2 618 327	-2 911 196
13	- Impôts versés	5.5	-1 223 786	-3 693 467
14	=Diminution / (augmentation) nette des actifs et passifs provenant des activités opérationnelles (Total des éléments 9 à 13)		-85 301 942	-41 216 126
15	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE GENERE PAR L'ACTIVITE OPERATIONNELLE (Total des éléments 1, 8 et 14) (A)		-68 776 200	-12 277 613
16	+/- Flux liés aux actifs financiers, y compris les participations	5.6	-18 314 455	45 689 330
17	+/- Flux liés aux immeubles de placement		0	0
18	+/- Flux liés aux immobilisations corporelles et incorporelles	5.7	-162 905	-665 999
19	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS D'INVESTISSEMENT (Total des éléments 16 à 18) (B)		-18 477 360	45 023 331
20	+/- Flux de trésorerie provenant ou à destination des actionnaires	5.8	-2 500 000	-3 000 000
21	+/- Autres flux nets de trésorerie provenant des activités de financement	5.9	-215 963	-242 201
22	TOTAL FLUX NET DE TRESORERIE LIE AUX OPERATIONS DE FINANCEMENT (Total des éléments 20 et 21) (C)		-2 715 963	-3 242 201
23	EFFET DE LA VARIATION DES TAUX DE CHANGE SUR LA TRESORERIE ET EQUIVALENT DE TRESORERIE (D)		0	0
24	AUGMENTATION / (DIMINUTION) NETTE DE LA TRESORERIE ET DES EQUIVALENTS DE TRESORERIE (A+B+C+D)		-89 969 523	29 118 094
	Flux net de trésorerie généré par l'activité opérationnelle (A)		-68 776 200	-12 277 613
	Flux net de trésorerie lié aux opérations d'investissement (B)		-18 477 360	44 637 908
	Flux net de trésorerie lié aux opérations de financement (C)		-2 715 963	-3 242 201
	Effet de la variation des taux de change sur la trésorerie et équivalent de trésorerie (D)		0	0
TRESORERIE ET EQUIVALENTS DE TRESORERIE				
25	Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture (Total des éléments 26 et 27)		155 942 283	126 824 189
26	Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		164 742 525	131 675 401
27	Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		-8 800 242	-4 851 212
28	Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture (Total des éléments 29 et 30)		65 972 760	155 942 283
29	Caisse, banque centrale, CCP (actif & passif)		73 447 601	164 742 525
30	Comptes (actif et passif) et prêts/emprunts à vue auprès des institutions financières		-7 474 841	-8 800 242
31	VARIATION DE LA TRESORERIE NETTE		-89 969 523	29 118 094

57ème Année BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2020

HORS-BILAN

U : Milliers DA

ENGAGEMENTS	Note	Net	Net -1
ENGAGEMENTS DONNES :	3.1	159 302 781	162 815 961
· Engagements de Financement en faveur des institutions Financières			
· Engagements de Financement en faveur de la clientèle		154 391 481	157 034 880
· Engagements de garantie d'ordre des institutions financières		417 000	417 000
· Engagements de garantie d'ordre de la clientèle		4 494 300	5 364 081
· Autres engagements données			
ENGAGEMENTS RECUS :	3.2	1 287 468 473	351 117 766
· Engagements de financement reçus des Institutions Financières		0	0
· Engagements de garantie reçus des Institutions Financières		426 608 212	351 117 766
· Autres Engagements de garantie reçus		860 860 261	0
TOTAL DES ENGAGEMENTS		1 287 468 473	188 301 805

TABLEAU DE VARIATION DES CAPITAUX PROPRES

Désignation des comptes	Note	Capital social	Prime d'émission	Ecart d'évaluation	Ecart de réévaluation	Réserves et résultat
Solde au 31/12/2018		46 000 000	0	-1 829 021	18 480 465	35 815 374
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreur significatives						-1 007 389
Solde au 31/12/2018 (corrigé)		46 000 000	0	-1 829 021	18 480 465	34 807 985
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				-2 205 518		
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés						-3 000 000
Opération en capital						
Résultat net de l'exercice 2018						6 692 266
Solde au 31/12/2019	6.1	46 000 000	0	-4 034 539	18 480 465	38 500 251
Impact des changements de méthodes comptables						
Impact des corrections d'erreur significatives						323 832
Solde au 31/12/2019 (corrigé)	6.2	46 000 000	0	-4 034 539	18 480 465	38 824 083
Variation des écarts de réévaluation des immobilisations						
Variation de juste valeur des actifs financiers disponibles à la vente				1 170 081		
Variation des écarts de conversion						
Dividendes payés						-2 500 000
Opération en capital						
Résultat net de l'exercice 2020						3 596 301
Solde au 31/12/2020	6.3	46 000 000	0	-2 864 458	18 480 465	39 920 384

BULLETIN OFFICIEL DES ANNONCES LEGALES 57ème Année

SPA CNEP BANQUE

BILAN AU MOIS DE DECEMBRE 2020

BILAN (ACTIF)

U : Milliers DA

ACTIF	Note	Net	Net -1
Caisse, Banque Centrale, Trésor Public et CCP	2.1	73 533 601	162 397 674
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	1 371 580	1 246 817
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	123 749 283	104 648 879
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	153 723 123	94 392 301
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	1 094 911 230	1 052 249 556
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	0	0
Impôts courants - Actif	2.7	4 114 890	3 573 241
Impôts différés - Actif	2.7	2 789 966	3 051 896
Autres actifs	2.8	81 832 444	84 253 374
Comptes de Régularisation	2.9	1 624 578	1 887 533
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.1	4 727 509	4 156 410
Immeubles de placement	2.11	1 620 324	1 591 998
Immobilisations Corporelles	2.12	22 963 767	23 624 023
Immobilisations Incorporelles	2.13	1 416 647	1 376 374
Ecart d'acquisition		0	0
TOTAL DE L'ACTIF		1 568 378 742	1 538 450 076

BILAN (PASSIF)

U : Milliers DA

PASSIF	Note	Net	Net -1
Banque Centrale		0	0
Dettes envers les institutions financières		80 829 992	82 244 539
Dettes envers la clientèle		1 320 774 063	1 299 634 033
Dettes représentées par un titre		11 587	11 595
Impôts courants -passif		2 943 696	2 055 315
Impôts différés -passif		213 594	179 968
Autres Passifs		21 102 516	16 232 950
Comptes de Régularisation		4 880 705	4 767 436
Provisions pour Risques et Charges		4 974 895	4 974 178
Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
Fonds pour risques bancaires généraux		26 511 303	24 803 885
Dettes Subordonnées		4 600 000	4 600 000
Capital		46 000 000	46 000 000
Primes liées au capital		0	0
Réserves		36 000 251	32 815 374
Ecart d'évaluation		-2 864 458	-4 034 539
Ecart de réévaluation		18 480 465	18 480 465
Report à Nouveau (+/-)		323 832	-1 007 389
Résultat de l'exercice (+/-)		3 596 301	6 692 266
TOTAL DU PASSIF		1 568 378 742	1 538 450 076

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS

U : Milliers DA

	Désignation des comptes	Note	Net	Net -1
1	+ Intérêts et Produits Assimilés		60 309 642,00	62 502 886,00
2	- Intérêts et Charges Assimilés		-25 849 621,00	-26 014 755,00
3	+ Commissions (Produits)		2 251 708,00	2 710 452,00
4	- Commissions (Charges)		-330 640,00	-350 224,00
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		15 864,00	11 585,00
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		568 178,00	580 128,00
7	+ produits des autres activités		4 303 653,00	6 432 176,00
8	- Charges des autres activités		-3 906 832,00	-4 271 972,00
9	PRODUIT NET BANCAIRE	4.1	37 361 952,00	41 600 276,00
10	- Charges générales d'exploitation		-13 614 290,00	-14 747 559,00
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles		-1 342 542,00	-1 254 993,00
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4.2	22 405 120,00	25 597 724,00
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables		-27 568 542,00	-24 952 987,00
14	+ Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupération sur créances amorties		9 431 003,00	7 139 011,00
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		4 267 581,00	7 783 748,00
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		191 096,00	2 089,00
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0,00	0,00
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0,00	0,00
19	RESULTAT AVANT IMPÔT		4 458 677,00	7 785 837,00
20	- Impôts sur les résultats et assimilés		-862 376,00	-1 093 571,00
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.3	3 596 301,00	6 692 266,00

الفهرس

الإهداء V

الشُكر VI

الملخص VII

محتويات البحث IX

قائمة الجداول XI

قائمة الأشكال XII

قائمة الرموز والاختصارات XIII

مقدمـــــــة ..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية للحوكمة والأداء المالي..... 2

المبحث الأول : الإطار النظري للحوكمة البنكية 3

المطلب الأول : مفاهيم عامة حول الحوكمة البنكية وأهميتها 3

المطلب الثاني: مبادئ وآليات الحوكمة البنكية 10

المبحث الثاني: الأدبيات النظرية للأداء المالي ومؤشراته في البنوك 19

المطلب الأول: الاطار النظري للأداء المالي للبنوك 19

المطلب الثاني: مؤشرات الأداء المالي وخطوات قياسه 26

المبحث الثالث: علاقة الحوكمة بالأداء المالي 38

المطلب الأول : دور و تأثير الحوكمة على الأداء للبنوك 38

المطلب الثاني: علاقة الحوكمة بالأداء المالي للبنك..... 50

الفصل الثاني: الدراسات السابقة لتأثير الحوكمة على الأداء المالي للبنوك 56

المبحث الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي..... 58

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي حسب منطقة المغرب العربي... 58

المطلب الثاني: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي حسب منطقة الشرق الأوسط . 65

المطلب الثالث: عرض الدراسات السابقة المتعلقة بتأثير الحوكمة على الأداء المالي في باقي مختلف دول العالم .. 77

المبحث الثاني: مناقشة الدراسات السابقة ومقارنتها بالدراسة الحالية..... 91

المطلب الأول: مناقشة الدراسات السابقة 91

المطلب الثاني: الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية..... 94

الفصل الثالث: واقع تطبيق الحوكمة في النظام البنكي الجزائري 98

المبحث الأول : نشأة وتطور القطاع البنكي الجزائري 100

المطلب الأول: النظام البنكي الجزائري قبل قانون النقد والقرض 90-10 100

المطلب الثاني: النظام البنكي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض 90-10 وتعديلاته.....115

المبحث الثاني: تبني الجزائر لنظام الحوكمة 123

المطلب الأول: ملامح تطبيق الحوكمة في البنوك الجزائرية.....123

المطلب الثاني : تبني الجزائر لمبادئ الحوكمة البنكية عن طريق التنظيم القانوني لمبادئ لجنة بازل.....129

المبحث الثالث : مقومات الحوكمة في النظام البنكي الجزائري 135

المطلب الأول : مبادئ الحوكمة البنكية في الجزائر 135

المطلب الثاني: آليات دعم الحوكمة في البنوك الجزائرية 141

الفصل الرابع: دراسة قياسية لأثر الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية 150

المبحث الأول: النماذج القياسية وطرق التقدير 152

المطلب الأول: المعادلات الآنية 152

المطلب الثاني: التقدير بطريقة المعادلات غير المرتبطة ظاهريا (SURE) 158

المبحث الثاني: أدوات الدراسة القياسية والتحليل الإحصائي 159

المطلب الأول : عينة ومتغيرات الدراسة القياسية 159

المطلب الثاني: التحليل الوصفي والبياني لدراسة 166

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة القياسية لأثر آليات الحوكمة على الأداء المالي 186

المطلب الأول: تقدير المعادلات الفردية لنموذج تطبيق آليات الحوكمة على الأداء المالي 187

المطلب الثاني: عرض نتائج نموذج المعادلات الآنية 199

الخـــاتمـــة 213

المصادر والمراجع 223

المـــــلاحــق 239

الفهرس 284